دكتور حافظ عفيفي باشا

على هامش السّياسة

بعض مسائلنا القوميّة

القاهرة
مطبعة دار الكتب المصرية
١٩٣٨

الثمن ١٠ قروش

دكتور حافظ عفيفي باشا

على هامش السّياسة

بعض مسائلنا القوميّة

القاهرة
مطبعة دار الكتب المصرية
١٩٣٨

الصحة العامة فى مصر

التعلـــــيم

مسائلنا المـاليـــة

مسائلنا الاقتصـادية

مقـــدمـــة (١)

لقــد أحرزت مصر فى السنتين المــاضيتين نصرا مبينــا فى ميدان السياســة الخارجية، كان من نتائجه أن استقلت البلاد بشؤونها، وآل إلى أبنائها تولى مستقبل بلادهم بأيديهم، والعمل على النهوض بها فى مختلف المرافق دون منازع أو معارض. ولكن هذا الانتصار الباهر الذى نالته مصر بفضل مجهودات حكومة النحاس باشا ومعاونة زعماء الأحزاب لهــا، وبفضل تضامن الأمة جمعاء والتفافها حــول راية الوطن، هو فى الحقيقة أول الجهاد لا آخره. فهذا الاستقلال الذى نلناه هو وسيلة الاصلاح الذى تنشده البلاد لا غايته، وقد حملنا تبعات إن أغفلناها سجلنا على أنفسنا أننــا أمة هازلة تفرح بالاســتقلال ولا تفهم معناه، وتلوك الألسن فيهــا كلمات الاصلاح ولا تعمل ما يعمل غيرها لتصل إليه.

إننا نملك كل وسائل الاصــلاح وأسبابه؛ فقــد وهبنا الله أرضا هى مضرب الأمثال فى خصبها، وجوا معتدلا لا يتمتع به بلد آخر. وبلادنا غنية بموادها الأولية وخيراتها المختلفــة، ونحن أمة مؤتلفة، أصلنا واحد، نتكلم لغــة واحدة، وتجيش فى قلوبنا عاطفــة واحدة هى حب مصر، ونحيا جميعا لأمل واحد هو العمل على رفعتها وإعلاء شأنها. فلم نصب بمــا أصيبت به بلاد أخرى من تعدد الأجناس وكثرة اللغات واختلاف المشارب والغايات. ولا تزال بلادنا بكرا، فباب الاستثمار فيهــا لا يزال مفتوحا على مصراعيه، وهى تتبوأ مكانا جغرافيا من العــالم لا يدانيه فى أهميته مكان آخر.

(١) فرغت من تحــرير أكثر مواد هــذا الكتاب قبل شهر ديسمبر ســنة ١٩٣٧ وكتبت مقدمته فى أوائل هذا الشهر، وقد طلبت منى مجلة المصور فى هذا التاريخ موضوعا لعــددها الخاص بمناسبة زفاف جلالة الملك، واختارت أن يكون هذا الموضوع «عهد الملك فاروق الأول وما نرجوه فيه من إصلاح» فرأيت أن أقتطف لهــا نبذة من هذه المقدمة وأرسلتها للمجلة قبل قيامى من لندن ونشرتها بالعدد الذى ظهر يوم ١٩ يناير سنة ١٩٣٨ .

والمصريّ معروف بالصبر والجلد والاحتمال، وهو ذكيّ سريع الخاطر حسن التصرف ليّن العريكة . وهذه صفات متى اجتمعت لشعب مهّدت له سبيل النجاح فى كل ما يقصد إذا اتخذ للنجاح وسائله ، وإذا أحسن ولاة أمره رسم الخطط والبرامج له . نحن نطلب التقدّم لأنه علامة الحياة . نحن نطلبه لأن شعبنا لا يقلّ ذكاء ونشاطا عن شعوب كثيرة أخرى تقدّمته، وقد كان فى وقت من الأوقات مصدر النور والعرفان للعالم أجمع . نحن نطلب الإصلاح لأن مصر تملك كل أدواته ووسائله ، وهى بتاريخها المجيد وبفنها الخالد وبشعبها الذكيّ تستحق تحت الشمس مكانا أليق بها من المكان الذى تتبوءه الآن .

نريد الاصلاح لأن بلادا كثيرة سبقتنا فى جميع الميادين ، وهى دائبة فى الجرى أمامنا بخطى أسرع من خطانا ، وبلادا أخرى كانت من عهد غير بعيد وراءنا فصارت أمامنا الآن وسبقتنا بمراحل بعيدة حتى أصبح من الصعب أن نلحقها . فالعالم كله يجرى فى طريق الاصلاح والتقدّم بخطى واسعة ، والويل كل الويل لكل أمة تقف مكانها، أو تتثاقل فى خطاها فتسير بخطى أبطأ من غيرها .

لا يزال مبدأ تنازع البقاء يسود العالم، وسيظل كذلك ما بقى الانسان . فان لم نستفد من دروس الماضى البعيد ، فلنتخذ من الحوادث الجسام التى حصلت فى الماضى القريب، أو التى تقع أمام أعيننا الآن عبرة وموعظة . ولا شك عندى أن الأمم الهزيلة المتأخرة فى مضمار العلم الحديث مقضيّ عليها بالموت عاجلا أو آجلا.

إنى لا أريد أن أكون نذير سوء ولكنها الحقيقة الناصعة يجب أن نراها ؛ فالمستقبل للأمم التى تسبق غيرها فى ميدان القوة والعلم والمال .

* * *

لقد حاولت أن أشرح فى هذا الكتاب باختصار طائفة من مسائلنا التى لم تحلّ بعدُ، وحاولت أن أصف ما أعتقده حلا معقولا لهذه المسائل ، فتعرضت لكثير من مشاكلنا الصحية والتعليمية والمالية والاقتصادية، واجتهدت أن أجد

طريقا يوصّل إلى إصلاحها . وإنى لا أدّعى الكمال فيما عرضت من حلول، فقد يصل غيرى إلى ما هو أحسن منها وأفضل، كما لا أدّعى أن الطرق التى أشرت بالسير فيها هى أقرب طرق الإصلاح وآمنها ؛ فقد يجد غيرى ما هو أسهل منها وأقرب ، ولكنى أدّعى أنى فكرت طويلا فيما كتبت، وآستشرت الكثيرين من العارفين فيما اقترحت، ودرست جميع المسائل التى تعرّضت لها دراسة مستفيضة بقدر ما وصل إليه جهدى . وإنى أريد قبل كل شيء بما كتبت أن أوجه النظر إلى مسائل تحتاج إلى حل سريع، آملا أن يفكر فيها كل مصرىّ، وأن أشير إلى نقط الضعف فى أمهات مصالحنا ومرافقنا وأنظمتنا ، راجيا أن يتدبرها أولو الرأى فينا .

لقد توجهنا إلى المسائل السياسية البحتة وحدها زمنا طويلا ، فآستولت على جميع مشاعرنا وقوى التفكير فينا، وشغلتنا عن غيرها من مسائل الإصلاح الخطيرة. وقد آن الأوان أن نوجه أقصى مجهوداتنا لإصلاح أمورنا وتدبير شؤوننا وتحسين أحوالنا، لنؤدّى الأمانة لبلادنا ولنوفى بالعهد لأمتنا .

لم أقصد بما كتبت مصلحة سياسية شخصية، فلست من المشتغلين الآن بالسياسة الحزبية، ولا أنوى الآشتغال بها، ولهذا أيضا لم أقصد دعوة لطائفة سياسية معينة أو آنتقادا لجماعة بالذات ؛ بل أزيد على ذلك أنى مقتنع بأن طبيعة المسائل التى تعرّضت لها هى من نوع المسائل العامة ذات الصبغة الأهلية التى يجب ألّا تختلف فى أسسها الجماعات السياسية، لأنها لا تصلح بطبيعتها لتكون ميدانا للمنافسة الحزبية، ويجب أن يتعاون الجميع على إبعادها عن هذا الميدان ، وآعتبارها مسائل قومية لا تحل إلا بسياسة قومية يرضاها الجميع ويؤيدها الجميع ؛ فان جميع الحلول الممكنة والمعقولة تحتاج فى تنفيذها إلى زمن طويل وسياسة مستمرة . وسيتداول الحكم فى هذا الزمن وزارات مختلفة، ولا تزال هذه المسائل فى دور التنفيذ، فاذا لم يتفق ساستنا عليها هدمت كل وزارة ما بنت غيرها ، وأقامت على الأنقاض بناء جديدا

ستهدمه الوزارة التالية، وهكذا يمرّ الوقت فى هــدم الشيء الواحد وبنائه، ويدور الزمن دورته وتتقدّم الأمم، ونحن إما وقوف مكاننا أو ندور حول دائرة ليس لهـا نهاية ولا توصلنا إلى غاية .

كذلك قد تحتاج الحلول التى أقترحها إلى زيادة فى البحث والروية، وتستدعى الأناة والتفكير، ولكنى أعتقـد مع ذلك أن من واجبنا ألّا نضيع دقيقـة واحدة أكثر مما يلزم لاتمـام هذا البحث، وألّا نتوانى دقيقة واحدة بعـد اتمامه فى البدء بالتنفيذ، فاننا أضعنا وقتا نفيسا فى المـاضى والعالم، كما قدّمت، يجرى أمامنا فى طريق الاصلاح، وهو لن ينتظرنا حتى نستعدّ للجرى معه فى هذا الطريق .



أوّل خطوات الاصلاح هو الاقتناع بضرورته، ثم التفكير فى أشكاله ومناحيه؛ وآمل أن نكون قد فرغنا من دور الاقتناع بضرورته، فعلينا بعـد ذلك أن نخطو الخطوة الثانية، وهى المناقشة والمشاورة فى أنواعه ونواحيه . ويجب أن يشترك جميع المفكرين فى هذه المشاورة، وأن يدلى كلّ برأيه فيهـا لنصل بهذا إلى النتيجة التى ترضاها الكثرة من أهل البلاد .

لقد اختارت مصر الديمقراطيةَ أساسا للحكم فيها والدستورَ نظاما لها . والأساس الذى يستند إليه هذا الحكم هو الأحزاب المنظمة، ولا أحزاب منظمة بغـير برامج واضحة تتناول بالتفصيل التامّ جميع الشؤون وطرق إصلاحها، وتعالج بالدقة والعناية جميع المشاكل وتجد الحلّ الملائم لها . وتتقدّم إلى الأمة فى الانتخابات وقبلها ببيان واضح شامل واف بمـا تعتقد أن فيه صلاحها وسعادتها، وما تراه موصلا لتقدّمها وارتقائها . وعلى ضوء هــذا البرنامج يستنير الناخبون فى إعطاء أصواتهم . فاذا فاز حزب بالكثرة كان مرتبطا ببرنامج مفصل واضح، وكان مفوّضا من الأمة فى تنفيـذ هذا البرنامج متى تولى الحكم، وهو يحسن أو يسيء فى حكمه بمقدار نجاحه أو إخفاقه فى هذا التنفيذ .

قد يقال إن للأحزاب والجماعات السياسية فى مصر برامج تظهر فى خطب الزعماء والوزراء داخل البرلمان وخارجه، وفى خطابات العرش المختلفة. وليس من الصعب على من اطلع على أكثر هذه الخطب وهذه الخطابات أن يحكم عليها أنها أشبه بمواضيع الإنشاء، تعدد أنواع الاصلاح ولا تتعرض لأشكالها وتفاصيلها ووسائلها وطرق تنفيذها، وتعنى بالاكثار من الألفاظ الضخمة والجمل الرنانة المبهمة التى تثير اهتمام الجماهير أكثر مما تعنى بالمبادئ الواضحة التى لا لبس فيها ولا إبهام، والتى تنوى الوزارة السير عليها .

الواقع أن أحزابنا قد شغلت فى الماضى بالمسألة السياسية الكبرى ، وهى علاقتنا بالانجليز، وعلاقتنا بالأجانب فى مصر؛ فلم يبق من عذر وقد سويت هذه المسألة فى تأخير وضع البرامج السياسية التفصيلية، فنقيم الحكم النيابى على أساس متين، لأن تنظيم الأحزاب ووضع البرامج الواضحة لها هو حجر الزاوية فى أساس النظام الدستورى.

وكما أن الأحزاب المنظمة هى عامل أساسى فى نجاح الحكم النيابى، كما قدمت، فان كثرتها فى بلد من البلاد قد يفسد هذا الحكم ؛ لأن هذه الكثرة تقف عقبة فى سبيل تكوين الحكومات القوية المتجانسة؛ ونحن نرى هذا الضعف فى جميع البلاد الدستورية التى كثرت فيها الأحزاب، فانه يصعب فى هذه البلاد تأليف الحكومات المتجانسة القوية الثابتة ، فهى تتألف عادة من أحزاب وفرق مختلفة لا اتفاق فى المبادئ بينها، لأنه يصعب دائما فى هذه البلاد ذات الأحزاب الكثيرة أن تتفق الكثرة المطلقة لحزب واحد .

ومن الأسباب الرئيسية التى كفلت لانجلترا استتباب الحكم البرلمانى ونجاحه فيها قيام حزبين اثنين فيها متكافئين فى القوة والنفوذ، يتولى حزب الحكم ويبقى الآخر فى المعارضة . ولهذا فالحكومات فيها متجانسة ، وهى آمنة فى كل حال أن تعيش مدة دورة برلمانية على الأقل، لأنها بتجانسها لا تخشى خلافا فى داخلها، كما لا تخشى دائما انتقاضا من الكثرة التى تؤيدها، لأنها تسير دائما على برنامج سياسى واضح ارتبطت

به أمام أعضاء حزبها وأمام الأمة جمعاء . كذلك يضمن هذا النظام معارضة قوية فى البرلمان من شأنها أن ترد الحكومة النيابية عن مواضع الزلل، وتقفها عن تجاوز حدود الاعتدال فى تشريعها وجميع تصرفاتها . ولهذا فقد عاشت انجلترا دائما فى حياتها النيابية بحزبى المحافظين والأحرار، فلما ظهر فى الوجود حزب العمال منذ بداءة هذا القرن، وقويت شوكته فى السنوات الأخيرة مات حزب الأحرار موتة لا حياة بعدها . فالحكومة القوية المؤلفة من حزب واحد هى الحكومة الطبيعية فى انجلترا، فاذا ما واجهت البلاد أزمة داخلية أو خارجية خطيرة تآلفت فيها جميع الأحزاب، وتكونت حكومة ائتلافية من جميع الزعماء لحل هذه الأزمة وعاشت هذه الحكومة حتى تزول الأزمة بجميع آثارها . وهذا ما حصل فى زمن الحرب، وفى الأزمة الاقتصادية العالمية منذ سنة ١٩٣٠ [(١)] .

***

ويجب أن يفهم أنصار الحكم الدستورى فى هذه البلاد أن هذا الحكم بما يقرر للجميع من حرية تامة فى إبداء الرأى، وبما يستند إليه من حق الجميع فى الانتقاد داخل المجالس وخارجها، وبما يفرضه على الوزراء من ضرورة الحضور إلى المجالس، والاشتراك فى مناقشاتها، والرد على ما يوجه إليهم فيها من أسئلة، وتقديم ما يطلب منهم من بيانات، يقلل كثيرا من الوقت الذى يستطيع الوزراء صرفه فى عمل وزاراتهم، وهو العمل الأساسى الذى جاءت الوزارة للاضطلاع به، وهو القيام بتنفيذ البرنامج المفصل الذى عرض على البلاد أثناء الانتخابات وأيدته، وهو

(١) لقد نشأ عن تكوين الوزارة الائتلافية فى انجلترا سنة ١٩٣٠ أن حصل انشقاق فى حزب العمال فانضمت فرقة صغيرة منه إلى المستر مكدونالد، وكان إذ ذاك رئيسا لحزب العمال، وأيدت الحكومة الائتلافية التى تكونت فى هذا العهد برياسته . كذلك حصل انشقاق آخر لهذا السبب نفسه فى حزب الأحرار فزادته ضعفا على ضعفه، وأيدت فرقة منه الحكومة الائتلافية وانضمت فرقة أخرى إلى كتلة حزب العمال فى المعارضة . كذلك انشقت فرقة صغيرة من العمال قبل هذا التاريخ وأنشأت ما سمته حزب العمال المستقل، وكل هذه فرق صغيرة لا يحسب لها حساب فى السياسة الانجليزية التى لا يلعب الآن فيها دورا مهما إلا حزب المحافظين وحزب العمال.

العمل الذى ينتظر الجميع أن تقوم الوزارة بتنفيذه فورا ، والذى يعتبر تنفيذه وحده خطوة أو خطوات فى سبيل التقدم الحقيقى؛ بل هو الثمرة الوحيدة التى تجنيها الأمة فى النهاية من الاستقلال السياسى ومن الحكم النيابى، أو من أى حكم آخر. لهذا يجب أن يتعاون أنصار الدستور، إن أرادوا له نجاحا وتأييدا، على أن يمكنوا الوزراء من التفرغ لأعمالهم ليستطيعوا القيام بما تعهدوا به للبلاد ، وألا يشغلوهم بغير ذلك. وإلا إذا صرف الوزراء صباحهم فى مقابلات الراجين والشاكين والمحتجين والملتمسين من النواب والشيوخ والأصدقاء والناخبين ، وما بعد ظهرهم داخل المجالس النيابية للاشتراك فى مداولاتها ومناقشاتها ، وليلهم فى حضور الولائم وتحضير الخطب والردود على الأسئلة والاستجوابات البرلمانية، فمتى يتفرغون للعمل الأساسى الذى جاءت الوزارة للقيام به ، وانتخبت لإتمامه وهى ستسأل عنه فى النهاية؟ يجب أن نقضى نهائيا على تلك التقاليد المضيعة لوقت الوزراء فيما لا يفيد وقد يضر، ويجب أن يتحرك الوزراء أنفسهم لوضع حد لهذه الفوضى التى لا تمت إلى الحكم النيابى الصحيح بأية صلة؛ بل لقد أساءت إلى هذا الحكم أكبر إساءة، ومهدت السبيل لخصومه فى جميع البلاد الدستورية لينتقضوا عليه، وليسعوا لأن يستبدل به نوع من أنواع الدكتاتوريات المختلفة التى نراها الآن .

إنى أدعو مخلصا أنصار الدستور لتدبر هذه الحالة ووضع حد لها ، وإلا أساءوا إلى هذا الحكم أكبر إساءة ، فلم يبق الحكم النيابى عقيدة دينية لا تحتمل تغييرا ولا تبديلا ، بل أصبح نوعا من الحكم تقاس قيمته بمقدار ما يدر على كثرة أهل البلاد من فائدة، وما يؤتى من ثمار الاصلاح . لا جدال أن الحكم النيابى مهدد الآن فى جميع البلاد . واعتقادى أن أكبر الخطر الذى يتهدده لا يصيبه من ناحية أعدائه الظاهرين أو المستترين أكثر مما يجنى عليه أنصاره ومؤيدوه الذين يجهلون مراميه الحقيقية ومقاصده الأساسية ولا يقدرون تبعاته ، فهم وحدهم الذين يضعفون بتصرفهم ثقة الأمة فى هذا الحكم ، فيفسحون بذلك مجال العمل لأعدائه لينالوا بذلك مأربهم من القضاء عليه .

كذلك يحسن أن يعمل الوزراء من جهة أخرى على تخصيص وقتهم فى وزاراتهم لا للاشتغال بمسائل الموظفين وتعيينهم وترقيتهم ونقلهم ، فإن هذه مسائل يجب أن تترك كلها لغيرهم من رؤساء المصالح ، أو لجان من الموظفين تؤلف لهذا الغرض ، وإنما يجب عليهم أن يخصصوا هذا الوقت لصميم مسائل الاصلاح الخطيرة الموضوعة فى عنقهم ، ويجب أن يتركوا ما عداها من الأعمال العادية لغيرهم من الموظفين ، فيتفرغوا لدراسة هذه المسائل المعقدة ، وايجاد الحل لها والعمل على تنفيذها متى وجد الحل المقبول .

ويجب ألا ينسى ساستنا وأهل بلادنا أن مصر بمركزها وثروتها استهدفت فى جميع أدوار تاريخها المعروف ، وهى لا تزال مستهدفة الآن وفى المستقبل لأطماع الطامعين من المستعمرين والفاتحين ، ولا أمل لها للوقاية من هذا الخطر إلا باصلاح جميع شؤونها وتحسين جميع مرافقها ، وتجديد نشاطها وقوتها ، وتقوية جميع معدات الدفاع الجسمية والعقلية والمادية فيها .

وقد شرحت فى هذا الكتاب ما أرى الأخذ به من المبادئ والنظريات لاصلاح الصحة العامة ، والتعليم العام ، ومسائلنا المالية والاقتصادية المختلفة ، آملا أن أوفق قريبا لبحث مسائلنا الاجتماعية ، ومسائل الدفاع الوطنى والأمن العام ، وما يتفرع عنها من بحوث هامة وخطيرة .

والله نسأل أن يلهمنا طريق السداد ، وأن يرشدنا جميعا الى مافيه خير بلادنا العزيزة ، وأن يجعل عهد مليكنا المحبوب " فاروق الأول " عهد إصلاح وتقدم ويسر ما

لندن فى ديسمبر سنة ١٩٣٧ حافظ عفيفى

الصحة العامة فى مصر

عمل الحكومة الأساسى فى تحسين الصحة العامة هو تمكين الناس جميعا من الحصول على ماء صالح للشرب، وغذاء صالح للأكل، ومنزل صالح للسكن، فى بلد صالح للاقامة

تمهيد — الحالة الصحية فى مصر — أوجه الاصلاح — مياه الشرب — المجارى العامة — إصلاح تخطيط المدن والقرى — تحسين المساكن فى المدن والقرى — إبادة الحشرات الناقلة للأمراض — البلهارسيا وخطرها — الذباب والناموس والفيران والأمراض التى تسببها — تحسين غذاء الشعب — زيادة مناعة السكان ضد الأمراض — المستشفيات — التفتيش الصحى — اختصاصات وزارة الصحة

أوّل واجب على كل حكومة رشيدة العناية بالصحة العامة وتوفير أسبابها لجميع أفراد الشعب، ومحاربة الأمراض التى تهدّد حياتهم أو تضعف صحتهم . ليس هذا واجبا إنسانيا فحسب، بل هو أوّل الواجبات الوطنية؛ فقد صارت قيمة كل إنسان تقاس بمقدار قوة جسمه وتحمله لمتاعب الحياة المستمرة، كما صارت تقاس قيمة كل شعب بدرجة صحة أبنائه وقدرتهم على الكفاح، حمايةً لأنفسهم ودفاعا عن بلادهم .

إنك إذا سألت رجال الاقتصاد فى هذا الشأن أجابوك مجمعين بأن الرجل العليل هو دائما خسارة مادّية على بلاده؛ فانه لا ينتج الانتاج المثمر لنفسه ولا لوطنه بمقدار ما أُنفق عليه فى مختلف شؤونه . وهم فى هذا الرأى لا يبعدون كثيرا عما كان يراه أهل إسبارطة القديمة الذين كانوا يقتلون كل طفل مريض لأنه لا فائدة لأحد فى حياته . ومهما تناقض هذا الرأى مع الشعور والاحساس فانه لا يبعد كثيرا عن الحقيقة فى هذا العالم الذى يحتاج فيه كل إنسان إلى أن يكافح ويجاهد طول حياته ليستطيع أن يعيش عيشة راضية أو محتملة، والذى يخسر فيه العليل المعركة منذ بداءتها .

*
* *

إن نسبة الوفيات عندنا، وهي المقياس المعتمد للدلالة على حالة الصحة العامة، تصل إلى ٢٥ فى الألف من عدد السكان، وهى فى الأطفال الذين تقل سنهم عن السنتين تصل إلى ١٦١ فى الألف[١] . ولأجل معرفة الحالة الصحية التى تترجم عنها هذه الأرقام يجب علينا أن نوازنها بما يماثلها فى البلاد الأخرى؛ فهى فى انجلترا ١١,٧ فى الألف من عدد السكان، ولا تزيد فى الأطفال عن ٥٧ فى الألف، وهى لا تزيد فى البلاد الأوربية أو الأمريكية كثيرا عنها فى انجلترا . وإن ارتفاع هذه النسبة فى مصر الى ضعف النسبة فى انجلترا وأوربا هو فى ذاته إنذار خطير لنا، وإعلان سيئ عن حالتنا الصحية . وأخطر من هذا أن هذه النسبة كانت فى مصر فى سنة ١٩٠١ : ٢٣ فى الألف[٢] . وعلى هذا فقد زادت هذه النسبة بعد مجهودات أربعين سنة ظن الكثيرون معها أن الصحة العامة تحسنت تحسنا بيّنا .

ويظهر من هذا البيان بكل وضوح أن الحالة الصحية فى مصر ليست مرضية من وجوه كثيرة، بل لا يزال الطريق أمامنا طويلا فيما بدأنا فيه من الاصلاح . كما لا يزال أمامنا برنامج طويل يحتاج إلى مجهودات مستمرة فى إصلاحات ضرورية لم نبدأ فيها بل لم نرسم للآن خطتها . على أن زيادة نسبة الوفيات عندنا فى الكبار كانت أو فى الأطفال ليست وحدها الدليل على سوء الحالة الصحية؛ لأن حالة الذين يعيشون من أهل البلاد وتأخر صحة نسبة كبيرة منهم هى أبلغ دليل على سوء هذه الحالة من نسبة الوفيات نفسها . إن الكثرة العظمى من أهل القرى تشكو فقر الدم وقلة الغذاء، ولا يكاد ينجو منهم من أعراض البلهارسيا إلا النزر القليل، وكل هذه أمراض تنهك القوى وتقلل من مقدرة كثرة سكان البلاد على الإنتاج، وهم مصدر ثروتها وعماد حياتها الاقتصادية، ويتوقف على مقدار إنتاجهم تقدّم البلاد أو تأخرها فى جميع المرافق .

(١ و ٢) من تقارير مصلحة الصحة .

لقد أنشئت فى مصر مصلحة للعناية بالصحة العامة منذ سنة ١٨٨٦ وقد أدّت خدمات محمودة للبلاد فى أدوار حياتها المختلفة، وقد اتجهت دائما فى طريق الإصلاح الى غرضين أساسيين :

الغرض الأوّل هو السعى فى معالجة كل من تستطيع معالجتهم من الفقراء الذين تصيبهم الأمراض المختلفة، وقد وصلنا فى هذا السبيل بما أنشأنا من المستشفيات ومعاهد العلاج المختلفة فى أنحاء القطر إلى نتائج موفقة ولو أنها لا تدعو إلى الرضا التام .

والغرض الثانى هو العمل على وقاية أهل البلاد من الاصابة بالأمراض المختلفة، وذلك بالسعى فى معالجة من يصابون منهم بالأمراض المعدية وفصلهم عن غيرهم لمنع عدواهم، و باصدار بعض القوانين الصحية كقانون الإخطار عن الأمراض المعدية وقانون التطعيم الإجبارى و بعض القوانين الأخرى . و إذا كان عمل هذه المصلحة الصحية يدعو إلى بعض الرضا فى الغرض الأوّل فإنى لا أبالغ إذا قلت إنها أخفقت فى الغرض الثانى . فاذا أضفت إلى هذا أن الغرض الأوّل هو أسهل الأغراض تنفيذا وأقلها فائدة، وأن الغرض الثانى هو فى الواقع الغرض الأساسى لكل إدارة صحية، إذ يتوقف على بلوغه وحده تحسين الصحة العامة بشكل واضح، بان بجلاء أن المجهود الذى بذلناه فى تحسين الصحة العامة لا يزال ضئيلا وغير مثمر . فإنه لا يكفى أن نعالج من يمرضون حتى إذا خرجوا من المستشفى أصيبوا فى اليوم التالى بالمرض الذى عالجناهم منه، ولا يكفى أن نطعّم الطفل بالمادة الجدرية مرة فى بداءة عمره لنضمن بعد ذلك سلامته من الإصابة بالجدرى طول حياته ، ولا يكفى أن تعزل مصلحة الصحة من يصل إليها خبر إصابتهم ببعض الأمراض المعدية — وقلما وصلتها الحقيقة كاملة فى هذا الشأن — فنرتاح إلى أننا أدّينا الواجب وأن البلاد فى سلام . إنى أؤكد أن هذه الآلاف من الفلاحين الذين يعالجون فى مستشفيات البلهارسيا يصابون بهذا المرض من جديد على أثر خروجهم من المستشفيات ، وأؤكد أن مايصل الى مصلحة الصحة من أخبار الأمراض المعدية وانتشارها لا يعبر

إلا عن جزء ضئيل من حقيقة الواقع ، وأوكد أيضا أن طريقة مصلحة الصحة فى علاج المصابين بأمراض معدية فى مستشفيات العزل المؤقتة " الكوردونات " التى لا تقى المرضى حرّ الصيف المهلك ولا برد الشتاء القارس والتى لا استعداد فيها لعلاج هذه الأمراض هى طريقة لا تليق بأمة متمدنة ؛ ولذلك كان الطبيعى والمعقول أن يهرب المصابون بهذه الأمراض من هذه العشش التى تسميها مصلحة الصحة مستشفيات ، ومن الطبيعى ألّا يبلّغ أهل القرى عن أنباء هـذه الأمراض التى تقع فى قريتهم . وأؤكد أخيرا أن هـذه الحالة المحزنة ستزداد سوءا فى المستقبل مع ازدياد السكان وما يتبعه من اكتظاظ فى المدن وفى القرى .



من أسباب انتشار عدوى الأمراض فى مصر مياه الشرب فى المدن والقرى . فكلنا يعلم أن كثرة القرى تشرب مياها غير صالحة ، و بعضها يشربها طول السنة آسنة . و بعضها يشرب المياه الراكدة من البرك والمستنقعات فى فصل الشتاء أى فى زمن تطهير الترع . وقد كثر الجدل والمناقشة فى هذا الموضوع منذ زمن طويل ولم تبتّ حكومة للآن برأى قاطع فى هذا الموضوع الخطير الذى قتل بحثا ودرسا واستحضرنا لإرشادنا فيه الخبراء الأجانب . فقد استدعت وزارة محمد باشا محمود فى سنة ١٩٢٨ خبيرا ذا شهرة عالمية فى هذا الموضوع ، وتقريره الآن فى إحدى إدارات الحكومة .

ومن أسباب تأخر الصحة العامة رداءة مساكن الفقراء فى المدن والقرى وعدم وصول الشمس والهواء لها . وقد طال الجدل فى هذا الموضوع أيضا ، وهو كسابقه لم يقرر بشأنه قرار نهائى للآن .

كذلك طال الجدل حول ضرورة تصريف مياه المنازل إلى المجارى العامة . وقد أجمع الخبراء الصحيون على أن تنفيذ هذه العملية من ألزم الواجبات لما يترتب على ذلك من تحسين الصحة العامة ؛ فلم نعمل فى هذا السبيل إلا مجارى العاصمة وقليلا من المدن الأخرى . على أن إيصال المنازل بالمجارى فى العاصمة لا يزال متروكا

لاختيار السكان، ولذلك لاتزال كثرة المنازل غيرمتصلة بها[1] بعد أن كلفتنا هذه المجارى فى العاصمة وحدها ما لايقل عن أربعة ملايين جنيه .

ولقـد طال الجدل أيضا حول السعى فى تطهير البـلاد من الحشرات النـاقلة للأمراض فلم نعمل فى هـذا السبيل شيئـا ؛ فالذباب والنـاموس والفيران والبق والبراغيث وغيرها تفتك بالمنازل فىالمدن والقرى ، ولا يكاد يخلو من شرها بيت حتى فى القاهرة والإسكندرية ، وهى أكبر مصدر لنقل الأمراض المعدية وتعريض البلاد لفتكها ، وهى آفات تعكر صفو الساكنين وراحتهم ، وهى بعد ذلك إعلان سيئ عن البلد أمام الأجانب من سكانه ومن زائريه .

هل رأيت بيتا حتى فى أجمل أحياء العاصمة أو الإسكندرية إلا تغزوه جيوش الذباب والناموس صيفا وشتاء ! وهل هذه حالة يصح السكوت عليها ! . إننا لم نفعل شيئا للآن فى آستئصال هـذه الآفات مع أن باب العمل سهل وطرق إبادة هـذه الحشرات كثيرة وناجحة . بل أخشى أن يكون ما تفعله الإدارة الصحية والإدارات الأخرى المنوط بها تنظيف المدينة لا يؤدّى إلى إبادة هذه الحشرات فحسب ، بل هو يؤدّى أيضا فى أكثر الأحيان إلى زيادة انتشارها كما سأفصل بعد .

نحن إذا أردنا أن نتجه الاتجاه المفيـد فى تحسين الصحة العـامة وجب علينـا أن نهتم فى المستقبل أكثر الاهتمام بوقاية أهـل البلاد من الاصـابة بالأمراض . ولهذا الغرض يجب أن يتجه الإصلاح فى المستقبل إلى المسائل الآتية :

(أولا) تحسين مياه الشرب .

(ثانيـا) إنشاء المجارى العامة لتصريف مياه المدن والقرى .

(ثالثـا) إصلاح تخطيط المدن والقرى وتحسين مساكن الفقراء .

(رابعـا) القضاء على الحشرات الناقلة للأمراض .

(خامسا) تحسين الغذاء الذى يتناوله كثرة السكان .

---

(١) إن منازل العاصمة المتصلة بالمجارى لا تزيد عن ٢٨ فى المـائة من عدد المنازل .

(سادسا) استعمال ما أستكشفه العلم الحديث لزيادة مناعة السكان ضدّ الأمراض المعدية .

وإنى ألخص هنا ما أرى أن فى تنفيذه من وجوه الإصلاح فى هذه المسائل المختلفة ما يساعد على تحسين حالتنا الصحية :

(أوّلا) تحسين مياه الشرب

يشرب الآن من أهل القطر ما لا يزيد عن الثلاثة الملايين ونصف مليون من السكان ماء صالحا ، ويشرب الباقون من أهله مياها محملة بالطين والأوساخ فى فصل الصيف ، ويشرب أكثرهم فى فصل الشتاء مياها راكدة آسنة من الترع والبرك والمستنقعات . هذا هو وصف حالة مياه الشرب فى بلادنا فى كلمات قليلة ، وهى حالة محزنة ، ولا أشك فى أن مصر تضرب فى رداءتها الرقم القياسى إذا قورنت بجميع البلاد المتمدنة . ومياه الشرب واسطة العدوى والإصابة بالأمراض الآتية : الكوليرا — التيفود — الباراتيفويد — الدسنطاريا — النزلات المعوية — البلهارسيا — أمراض طفيلية أخرى .

وقد طال الجدل فى هذا الموضوع منذ سنين عدّة كما أشرت آنفا ، وقدّمت الاقتراحات المختلفة فى هذا الشأن بعد استشارة الخبراء . وقد دارت هذه المناقشات حول النقط الآتية :

(ا) أنقوم بعمليات مياه صغيرة مستقلة لكل قرية أو لكل مجموعة من قرى متلاصقة ، أم نقوم بعمل محطات كبيرة تغذّى مناطق واسعة ، فنوفّر بذلك من نفقات سحب المياه وتطهيرها لأن هذه النفقات تزيد أو تقل بحسب صغر العملية الواحدة أو كبرها ؟ .

(ب) أيصحّ أن نغذّى بعض القرى بماء الآبار الذى يرفض شربه كثرة أهل القرى ، أم يجب أن نسقيهم من ماء النيل المرشح ؟ .

ويخيل الى أن الفصل فى هذه المسائل ليس من الصعب ولا يحتاج لكى تقطع فيه الحكومة برأى إلى هذه السنين الطويلة التى صرفناها فى هذا الجدل . فإنه من السهل أن نقطع برأى فى مسألة استعمال مياه الآبار، وألّا نقرر استعمالها إلا فى القرى المنعزلة البعيدة عن النيل لصعوبة إيصال مياهه إليها، ولكثرة النفقات التى يستلزمها هذا العمل ، بشرط أن يثبت بالبحث العلمى صلاحية مياه هذه الآبار للشرب . ومن الخطأ تعميم هذه الآبار فى القرى التى لا يصعب إيصال مياه النيل إليها ؛ وذلك لأن فلاحينا يكرهون شرب هذه المياه، فهذه الآبار موجودة فعلا فى كثير من القرى، وقد أثبتت التجربة أن أهل القرى يستعملون مياهها لجميع الأغراض ماعدا الشرب، وقد يكون من السهل أن يتعوّدوا شربها فى المستقبل . ولكن المسألة الخطيرة التى يجب التفكير فيها هى أن مياه هذه الآبار قابلة للتلوث بسهولة ، ويشترط لمنع هذا الخطر أن يعمل حرم لهذه الآبار هو عبارة عن دائرة لا يقل نصف قطرها عن ٣٠ مترا أى يحجز حول كل بئر منها نحو نصف فدان ، وتحاط هذه المساحة بسور لمنع دخول الناس والحيوان إليها ، ثم يفتح منه باب يوصل إلى البئر وآخر للخروج منه ، وأن يعين فى كل حال حارس لمنع الناس من اقتحام هذا السور للدخول الى هذا الحرم .

وعلى ذلك فستكون نفقات إنشاء هذه الآبار ونفقات صيانتها مرتفعة، وهى فى كل حال أكبر مما نقدر الآن، ويبقى بعد ذلك إمكان صيانتها المستمرة من التلوّث محل شك كبير، كما أنه ثابت علميا أنه لا مفر فى النهاية إذا أردنا ألّا نعرّض أهل بلادنا لخطر الأمراض أن نسقيهم ماء مرشحا ومطهرا "بالكلورين" على أحدث الطرق العلمية ، ولن نستطيع ذلك إلا بالقيام بانشاء المحطات الكبيرة على نهر النيل وفروعه الكبرى . لذلك يجب أن تراعى الحكومة أن كل عمل آخر تقوم به فى هذا الشأن هو عمل مؤقت ولا يخلو من خطر، فعليها ألا تنفق عليه إلا فى حدود ضيقة وبقدر الحاجة . وعندى أن الحكمة تقضى كما قدّمت بانشاء هذه الابار فى المناطق

البعيدة عن النيل وحدها . ويجب على الحكومة قبل إنشاء هذه الآبار فى قرية من القرى أن تتأكد من خلو منازل القرية منها وإلا كان عملها إسرافا .

ويحسن بهذه المناسبة أن أذكر أن اللجنة التى ألفتها وزارة محمد محمود باشا فى سنة ١٩٢٨ لبحث مسألة مياه الشرب جاء فى قرارها فى هذا الشأن ماياتى :

”وقد تبين للجنة أن تجارب العشرين عاما الماضية أثبتت عدم نجاح مياه الآبار الارتوازية، وأنه لا يحسن الالتجاء اليها إلا فى ظروف استثنائية خاصة كبعد المدن والقرى عن مورد طبيعى كالنيل والترع . وكثيرا ما نتج عن استمرار سحب المياه من الآبار الارتوازية عددا من السنين أن زادت الأملاح الذائبة بها، وأصبحت غير صالحة للشرب. وهذا هو أهم الأسباب التى أدت إلى امتناع الأهالى عن شرب مياه الآبار الارتوازية فى كثير من الأحيان مع صلاحيتها من الوجهة الطبية ، وذلك للفارق الكبير بين طعمها وبين طعم مياه النيل . وفوق ذلك فمهما اتخذ من الاحتياطات بانتخاب موقع الآبار بعيدا عن المساكن وتعميقها العمق الكافى فقد ثبت بالتجارب أن هذه الابار تلوث فى كثير من الأحيان عن طريق تسرب مياه المجارى إلى طبقات الأرض التى تستمد منها الآبار الارتوازية مياهها وذلك بعد مضى عدد من السنين . لذلك رأت اللجنة أنه لا يمكن الاعتماد عند تعميم مشاريع المياه بالقطر على انشاء الآبار الارتوازية مع ماقد يمكن اقتصاده من الأموال فى إنشائها إلا إذا كانت الظروف الطبيعية نفسها (كبعد المدن والقرى عن موارد النيل) تقضى بذلك“ . هذا هو قرار اللجنة فى سنة ١٩٢٨ وكانت مؤلفة من عبد الحميد سليمان باشا وعلى ماهر باشا والدكتور محمد شاهين باشا وحافظ عفيفى باشا ومحمود فهمى بك ومحمد عرفان بك ومحمد رياض بك .

ويلاحظ أن هذه الاعتراضات الخاصة بمياه ”الآبار الارتوازية“ وهى مياه الآبار العميقة تصبح أكثر خطرا بشأن الآبار غير العميقة (الحبشية) التى تستمد فى الواقع موردها من مياه الرشح السطحية والتى يزيد فيها خطر التلوث .

فلم يبق بعد هذا لتصفية هذه المسألة إلا أن نبحث أيهما نختار؟ المحطات الصغيرة، وما تستدعيه فى البداءة من قلة النفقات وفى النهاية من كثرتها، أم المحطات الكبيرة وما تستدعيه من نفقات كبيرة فى البداءة ومن نفقات قليلة فى النهاية ووفر حقيق مع سهولة المراقبة المستمرة فى آخر الأمر ؟ ولا شك عندى أنه ليس من الصعب أن نفضل الطريقة الثانية على الطريقة الأولى، فنبدأ بما أشار به الخبير الذى استقدم فى سنة ١٩٢٨ من ضرورة البدء من الاستفادة بجميع المحطات المائية الموجودة الآن فى المدن الكبيرة، وتوسيع نطاق عملها إلى آخر استطاعتها بمدّ الأنابيب التى تغذيها الآن إلى جميع القرى الملاصقة لها . وأذكر أن هذا الخبير قد رأى أن محطة مياه الفيوم تصلح لتوفير مياه الشرب لجميع أهالى هذه المديرية، وقد أشار بعد ذلك أننا متى أتممنا ذلك فعلينا أن نبدأ بانشاء محطات كبيرة فى الأماكن المناسبة على النيل وتوزيع مياهها على أكثر عدد من القرى التى حولها . وأذكر أنه أشار مثلا بانشاء محطة كبيرة عند القناطر الخيرية تصلح لتوزيع المياه فى منطقة واسعة من مديريات الجيزة والبحيرة والمنوفية والقليوبية .

إن نفقات تغذية أهل القطر جميعا بمياه صالحة للشرب تتراوح بين عشرة وخمسة عشر مليونا من الجنيهات ؛ ولذلك لا نستطيع أن ننفذ هذا البرنامج إلا على عشر سنوات أو خمس عشرة سنة، فنحتاج فى إتمامه إلى أن نصرف نحو مليون جنيه سنويا ؛ فكل وقت نضيعه لا يسهل من مصاعب هذه المسألة ولا يوفر من نفقاتها، إنما يعطل إصلاحا ضروريا يتعلق بصحة كثرة سكان البلاد .

(ثانيا) المجارى العامة

وهو إصلاح يجب أن يسير جنبا لجنب مع مشروع المياه الصالحة للشرب . فإنه يجب علينا عند ما نقرر توفير المياه الصالحة للمدن والقرى أن نفكر فى ضرورة صرفها . فإن مستوى المياه الأرضية فى بلادنا مرتفع ؛ فهو لا يبعد عن سطح الأرض فى كثير من قرانا أكثر من المتر، وهو أحيانا يصل الى أقل من نصف متر . ولاشك فى أن

المياه التي تتسرب الان إلى الأرض في القرى قليلة ، ولكنها ستزيد كثيرا إذا ما أدخلنا هذه المياه إلى القرية . فإنه من الطبيعي ألّا تسرف ربة البيت الآن في مياه تقضي الساعات في استحضار قدر منها تحمله على رأسها ، ولكنها ستسرف حتما إذا ما أمكننا استحضارها من وسط القرية دون عناء كبير . ونحن نريد بمشروع المياه أن نمكنها من الإسراف ، وأن نوفر لهـا المياه لتستعملها في نظافـة نفسها وفي نظافة أولادها وفي نظافة بيتها ، وهـذا ما نقصده . ولكن يجب أن نفكر بعد ذلك أن نتيجة هذا الإسراف الحتمية هو ارتفاع مسـتوى المياه الأرضية ، وما يترتب على هذا الارتفاع من زيادة الرطوبة وتكوين البرك والمستنقعات في الأماكن المنخفضة من القرية . وهذا شر آخر يجب علينا تلافيه .

إننا سنتكلم في مكان آخر عن ضرورة ردم البرك والمستنقعات في أقرب وقت ؛ ولهذا يجب أن نفكر في ألّا نزيد هذا الشر بخلق برك جديدة نتيجة لمدّ أنابيب المياه إلى القرية ، ولذلك يتعين قبل أن نبدأ في إيصال المياه إليها بأية طريقة من الطرق أن نبحث في مختلف الوسائل لتصريفها ، ووقاية البلاد من خطر تجمّعها حولها ، وإلا عملنا الخير من جهة وأتينا بالشر من جهة أخرى . وإني أسلّم بأن هذه مشكلة عسيرة الحل ؛ فإن مالية البلاد ومقدرة أهلها في الوقت الحاضر لا تحتمل أن ننفذ في كل قرية مشروعا لتصريف المياه على أحدث أساليب الفن ؛ ولذلك فعلى مهندسينا وخبرائنا أن يبحثوا هذه المسألة إن لم يكونوا قد بحثوها قبل الآن مستعينين في هذا الموضوع بتجارب البلاد التي تماثلنا في حالتنا المـالية ، أو في ارتفاع منسوب المياه فيها . وإني أعلم أن تجارب كثيرة عملت في هـذا الموضوع في الهنـد وفي البلقان وفي القـرى الزراعيـة في جنوب الولايات المتحدة ، ولن يصعب على مهندسينا وخبرائنا إيجاد الحل الملائم لهذه المسألة الخطيرة . ويخيل الى أنه من السهل على كل حال أن ينشأ مصرف مفتوح حول كل قرية يتصـل بأقرب مصرف زراعي عام ، وقـد يكون ذلك حلا مؤقتا قليـل النفقات ، وهو في الوقت ذاته كاف لمنع تراكم ميـاه الرشح حول القرية ، وكاف لتلافي كثير من أضرارها .

أما ضرورة إنشاء المجارى الحديثة فى المدن الكبيرة فظاهرة . فإنه أتى الوقت الذى يجب أن تفكر فيه الحكومة والمجالس البلدية فى إنشاء المجارى العامة فى عواصم المديريات والمحافظات على الأقل، ويجب أن يجبر جميع سكان المدن التى بها مجار عامة على إيصال منازلهم بهذه المجارى .

إن المدن التى تتمتع بمجار عامة فى الوقت الحاضر هى: القاهرة — الإسكندرية — بورسعيد — السويس — طنطا — المنصورة — دمنهور — كفر الزيات . وعلى هـذا فأكثرية البنادر الآهلة بالسكان خلو منها، ومن واجبنا أن نعممها فى أسرع وقت وبقدر آستطاعتنا المـالية .

(ثالثـا) إصلاح تخطيط المدن والقرى وتحسين مساكن الفقراء

وهـذه أيضا مسألة أساسية فى تحسين الصحة العامة . فليس الغرض المقصود من تخطيط المدن هو تجميلها فحسب ، بل هو أيضا يرمى قبـل كل شىء إلى توفير النور والهواء وضـوء الشمس ، وهى جميعا من ضرورات الحياة للذين لا يتمتعون بها الآن من كثرة السكان ، ويتوقف على توفيرها تقدم صحتهم و زيادة المناعة ضد الأمراض فى أجسامهم .

وقد يخيل لكثير من الموسرين أن مدنا كبيرة كالقاهرة أو الإسكندرية لا تحتاج لشمس ولا لهواء، فهم يعيشون فى منازل فسيحة تحيط بها الحدائق الغناء، ولا يمشون إلا فى شوارع واسعة جميلة، فيظنون أن جميع بيوت القاهرة والإسكندرية كبيوتهم أو تقل عنها قليلا . كذلك قد يتوهمون أن شوارعها جميعا تحاكى ما يسيرون فيـه بعرباتهم من الشوارع الواسـعة ، وأخشى أن يكون أكثر حكامنا وأولى الأمر فينا من بين هؤلاء . والحقيقـة أن المنازل الصالحة لسكنى الآدميين فى القاهرة والإسكندرية هى جزء صـغير من منازل هاتين المدينتين . أما كثرة منازل المدن الصـغيرة ، أو منازل القرى والعزب فهى غير صالحة لسكنى الحيوان فضـلا عن الإنسـان .

لقد اشتغلت بالطب عشرين سنة فى مدينة القاهرة، ولا أظن أن هناك ركنا من أركان العاصمة المجهولة لم تطأه قدماى، ولا يوجد شارع أو حارة أو زقاق فى مدينة القاهرة إلا دخلت بيتا فيه لمعالجة طفل مريض. ولذلك رأيت مالم يرغيرى فرأيت عجبا : رأيت الأزقة التى لا تتسع لأكثر من شخص واحد يسير فيها ، والتى يمكن الساكنين على جانبيها أن يقفزوا من بيت إلى بيت بكل سهولة . دخلت بيوتا تنبعث منها الروائح الكريهة المهلكة، وتعلو جدرانها الرطوبة صيفا وشتاء، ولا شمس ولا هواء ولا نور ينفذ إليها . دخلت منازل جدرانها وسقوفها من صفائح البترول القديمة، يسكن الحجرة الواحدة أسرة مكونة من الأب والأم والأولاد، ويعيش معهم أحيانا بعض الحيوان أو الطيور المنزلية . ولست أبالغ فى هذا الوصف فليس من الصعب على كل من يريد التأكد من حقيقة الأمر أن يذهب إلى عرب اليسار أو عشش الترجمان ليرى بعينه ما أصف الآن، بل أستطيع أن أدله على حى من أحياء القاهرة لا يبعد إلا بضعة أمتار عن شارع قصر العينى ؛ فإنه يوجد فى هذا الحى منطقة يصعب أن ترى مثيلها فى بلاد الكنغو أو فى أقاصى السودان، يوجد "تل زينهم" بمناظره المدهشة، وحاراته التى لايزيد عرضها عن المتر، ومنازله المتداعية للسقوط والمبنية بالطين والصفيح ونحو ذلك .

وإذا أراد أحد زيادة البيان فى هذا الموضوع فإنى أخبره أن أرض هذه المنطقة بأكملها هى ملك للحكومة المصرية، تؤجر أرضها للسكان على طريقة الحكر، فيبنون عليها ما وصفت لك من العشش التى لا يدخلها نور ولا ينفذ إليها ضوء . والحكومة تجدد أمد هذا الحكر كلما انتهى . ولا بد أن يكون موظفو المالية قد رأوا بأعينهم كيف تساعد الحكومة على إقامة أمثال هذه المناطق الموبوءة فى حى من أحياء القاهرة . وليست هذه المنطقة هى الوحيدة فى القاهرة ؛ فإن حى بولاق والدرب الأحمر والسيدة زينب والجمالية وعابدين ومصر القديمة ، وجميع أحياء العاصمة ملأى بمثل ما وصفت . أما القرى المصرية بحاراتها وبيوتها فأظنها معروفة للجميع فلا حاجة إلى بيان وصفها .

هـذه هى باختصار حالة المدن والبيوت التى يسكنها الآن كثرة أهل البلاد، وهذه هى الحالة التى وعدتنا الحكومات المتتالية فى العهد الأخير باصلاحها . فماذا تم من هـذا الإصلاح إلى الآن ؟ شيء قليل أو لا شيء بالمرة . لقد وسّعت بعض الشوارع فى عدد قليل من المدن، وأنشئت شوارع جديدة قليلة فى بعضها، ولكن هذا الاصلاح الذى كلف البلاد المبـالغ الضخمة لم يؤثر أى تأثير فى تحسين هذه الحالة، ولم يقدمنا إلى الأمام خطوة واحدة . لقد صرفنا مثلا على توسـيع شارع الخليج بالقاهرة مايقرب من ثلث مليون جنيه،وسيكلفنا توسيع هذا الشارع متى تم نهائيا أكثر من مليون ونصف مليون من الجنيهات. وأية فائدة كسبناها ! لا يزال شارع الخليج الذى اتسع إلى ضعف اتساعه الأوّل شارعا متعرجا ملتويا لم يفـد توسيعه سهولة الأنتقال، فإن من يعيشون فيه يشتغلون غالبا بالقرب من منازلهم، فلم يكن فى توسيعه أية فائدة من جهة تحسين المواصلات، ولم يستفد من هذا التوسيع إلا أصحاب المنازل التى على جانبيـه، وهم قليلون بالنسبة لمـا كابدته الخزانة العامة من النفقات، وهم فى أكثر الأحوال فقراء فلم يستفيدوا من تحسين منازلهم بعد أن أطلت هذه المنازل على هذا الشارع الجديد الواسع . ولذلك فمع التسليم بآرتفاع أثمان الأرض فيه لم تتغير قيمة المنازل من الجهة الصحية، فهى لا تزال منازل عتيقة ليس فيها شيء من أسـباب الراحة ولا من معدّات الصحة، ولم تنفذ الشمس فيها إلا للحجرات المطلة على الشارع نفسـه . أما أكبر جزء من المنزل فلا يزال محروما من الشمس والهواء .

والغريب فى أمر المصلحة المختصة بشؤون القاهرة وهى مصلحة التنظيم أنهـا تصرف سـنويا المبالغ الطائلة على توسـيع شوارع الأحياء القـديمة، وهى تسمح فى الوقت نفسـه بتقسيم الأراضى الجـديدة المعـدة للبناء تقسـيما ينتهى بانشـاء شوارع جديدة فى أحياء القاهرة الجديدة تقلّ فى عرضها عن الشوارع التى توسعها الآن فى الأحياء القـديمة . إن أحياء الحلمية الجديدة وجنينة البـابلى وجنينة لاظ وهى أحياء تعتبر جديدة نسبيا لا تقل رداءة عن أقذر أحياء القاهرة القديمة . فإذا

اعتبرت هذه الأحياء قديمة أيضا فإنه يبنى الآن فى المنيل وفى شبرا وفى مصر القديمة وفى بولاق وفى العباسية منازل جديدة فى أحياء جديدة خططت شوارعها بحيث لا يزيد عرضها عن ستة أمتار، وتبنى عليها الآن بيوت لم يراع فيها أى شرط من الشروط الصحية التى تشترطها الآن كل حكومة على وجه البسيطة . وسنضطر الى توسيعها فى المستقبل بانفاق المبالغ الباهظة كما نفعل الآن فى الأحياء القديمة ، فى حين أننا كنا نستطيع الآن بجرة قلم أن نوسعها بلا نفقة . وماذا تستطيع هذه المصلحة والقوانين المصرية الخاصة بتنظيم المدن لا تمكنها من إصلاح هذه الحال ؟ .

إنه لا مثيل لما يحصل فى الإسكندرية صيفا مما نراه جميعا فى أحسن شوارعها وهو الكورنيش . فقد اعتاد الكثيرون من أهل هذه المدينة الفقراء أن يؤجروا بيوتهم للمصيفين سنويا، ثم ينتقلون لتمضية هذا الفصل فى عشة يقيمونها فى الأرض الفضاء الواقعة على هذا الشارع، وهم يسكنون فى هذه العشش التى لا ماء ولا مجارى فيها مزدحمين بشكل مزعج ومثير فى آن واحد . وهذا يحصل تحت نظر وعلم المجلس البلدى ووزارة الصحة والحكومة المصرية بأكملها . وقد دام هذا الحال سنوات عدة وانتشر الذباب وانتشرت الحميات المختلفة فى الإسكندرية ولم يتحرك أحد طول هذه المدة ! فهل أنشأنا شارع الكورنيش وأنفقنا عليه المبالغ الطائلة لتقام عليه هذه العشش التى هى أكبر مصدر لهذا الشر الكبير ! . حقا أن هذه أمثلة بالغة تدل على عدم اكتراث هيئاتنا الرسمية بالصحة العامة .

لقد اعتذرنا طويلا بأن الامتيازات الأجنبية عطلت كل إصلاح . ومع أنى أعتقد أنها كانت حقيقة عقبة فى سبيل الإصلاح السريع أعتقد فى الوقت نفسه أن الحكومات المصرية المتعاقبة لم تكن لتعدم السبيل حتى مع وجود هذه العقبة إلى ما تريد من الإصلاح . وعلى كل حال قد زالت الامتيازات الأجنبية بحمد الله فزال معها هذا العذر الذى طالما اعتذرنا به . وأرجو أن نسير فى إصلاح المدن سراعا بعد هذا .

ويجب فى نظرى أن يتجه الإصلاح المنشود فى هذا الباب الى الأغراض الآتية:

(١) إصلاح قوانين تخطيط المدن والقرى .

(٢) إصلاح المساكن نفسها سواء أكانت فى المدن الكبيرة أو الصغيرة أم فى القرى والعزب .

أما الغرض الأول فيقتضى أن تعدل جميع القوانين الحالية الخاصة بتخطيط المدن أو بنزع الملكية بحيث تتسع القوانين الجديدة لتطبيق جميع الأساليب والمبادئ الحديثة التى تأخذ بها جميع البلاد المتمدنة فى هذا الشأن سواء أكانت خاصة بعرض الشوارع تسهيلا للمرور أو توفيرا للضوء والشمس أم كانت خاصة بالحد الأقصى لأرتفاع المنازل التى تبنى عليها ، مع ضرورة إشراف مصلحة حكومية مختصة على رسوم هذه المبانى للتأكد من استيفائها لجميع الشرائط الصحية إلى غير ذلك مما تشترطه الآن جميع البلاد فى مثل هذه الحالة من الشروط . كذلك يجب أن يشمل هذا القانون القيود اللازمة لأشتراط طراز معين لواجهة المنازل التى تبنى فى ميدان أو شارع بالذات . والغرض من هذا هو ضرورة الأحتفاظ بشخصية مدننا وعدم تحولها بسرعة إلى قرى أجنبية فقيرة فى ذوقها وفى طراز مبانيها ، وأن تحتفظ إدارة المدينة بحقها فى تخصيص بعض الأماكن للبيوت الصغيرة " ڤيلات " والبعض الآخر للبيوت العالية المكوّنة من الشقق الكثيرة مع تحديد الحد الأقصى لأرتفاعها . كذلك يجب أن تحتفظ بحقها فى تخصيص مناطق السكن الهادئ الذى يحرّم فيه بناء الأسواق والدكاكين ، والمناطق الأخرى التى تخصص للتجارة والتى يصرح فيها بفتح المحلات التجارية . كذلك يجب أن تشترط نسبة معينة لما يجب أن يبنى من الأرض وما يجب أن يترك فيها فضاء لإدخال الهواء والشمس . وهذا شرط أساسى يجب أن يراعى فى مناطق المنازل الصغيرة (الڤيلات) وفى مناطق المبانى العالية ذات الشقق الكثيرة التى يجب أن تكون لها منافذ على واجهات أربع وهو ما لا يراعى الآن . هذه هى الشروط الأساسية التى يجب أن يتضمنها القانون الجديد المقترح لتخطيط المدن ، والذى يصح أن يطبق من بادئ

الأمر على جميع عواصم المحافظات والمديريات لا على القاهرة والإسكندرية وحدهما .

أما قانون نزع الملكية ، وهو متمم لقانون تخطيط المدن ، بل يحسن أن يكون جزءا منه، فهو الذى يجيز للحكومة أن تنزع من الملكية الخاصة المساحة التى تحتاج إليها لتوسيع شارع قديم أو فتح شارع جديد . ويجب أن يتضمن هذا القانون مبدأ جديدا ، ذلك هو إمكان نزع ما لا يقل عن ثلاثة أمثال المساحة اللازمة لتوسيع الشوارع وإنشائها، يخصص ثلثها لهذه العملية وتتصرف الحكومة ببيع الثلثين على جانبي الشارع الموسع أو الجديد . ويرمى هذا المبدأ الى الأغراض الآتية :

(ا) أن يسمح للحكومة بأن تنتفع بهذه الوسيلة من ارتفاع أثمان الأرض نتيجة لاصلاح قامت به وحدها وأنفقت عليه من الخزانة العامة . وما تربحه بهذه الطريقة يساعدها على التوسع فى إصلاح المدن .

(ب) ويترتب على هذا المبدأ أن تقام دائما بيوت حديثة على جانبى الشوارع الموسعة أو الجديدة ، وهو يساعد فى الوقت نفسه الحكومة على أن تشترط على الشارين بأن يتبعوا نظاما معينا فى شكل واجهات البناء وفى تطبيق القواعد الصحية التى تشترطها عليهم .

وهذه شروط أساسية لامكان الوصول الى تحسين المدن تحسينا بيّنا فى أقل زمن ممكن وبأقل النفقات . وقد أخذت ألمانيا وغيرها من البلاد بهذا المبدأ من زمن بعيد . كذلك يجب أن يتضمن هذا القانون مبدأ جديدا هو حق الحكومة فى نزع ملكية جميع المناطق التى يحكم المختصون على منازلها بعدم صلاحيتها للسكن، وذلك لتحويل أرضها الى حدائق عامة أو لبناء المساكن الصحية أو للأمرين جميعا . وهذه هى الطريقة الوحيدة للقضاء على هذه المناطق الموبوءة التى تتخلل جميع المدن المصرية .

هذه هى الأسس التى يجب أن يتضمنها مشروع القانون الخاص بتخطيط المدن . وهذه هى سياسة الاصلاح التى أقترحها فى هذا الشأن . أما إذا سرنا على

السياسة الحالية التى تجرى عليها مصلحة التنظيم والمجالس البلدية الأخرى الآن، فإننا نصرف المبالغ الطائلة دون أن نستفيد شيئا من ورائها، فلم تتحسن حالة المدن الصحية التحسن المرغوب، بل ولم تؤد سياسة توسيع الشوارع القديمة ولا فتح الشوارع الجديدة فى الأحياء القديمة الى تسهيل كبير فى المواصلات . واذا أخذنا القاهرة مثلا نرى أن هذه السياسة قد أدّت الى تقبيح المدينة لا إلى تجميلها . أيستطيع أحد أن يطبق شكل ميدان باب الحديد أو ميدان السيدة زينب أو ميدان العتبة الخضراء على أى شكل هندسى معروف ؟ لقد خسرت المدينة عدّة بيوت أثرية جميلة فى سبيل توسيع شارع الأزهر بُنى مكانها بيوت ليست بالمصرية ولا الشرقية ولا الغربية بل هى خليط قبيح من أحطّ أنواع البناء . ولذلك أرى من العبث، إلا فى أحوال خاصة محدودة، أن نستمر على سياسة توسيع الشوارع فى الأحياء القديمة ؛ فهى لا تفيد فى أغلب الأحوال فى تسهيل المواصلات ؛ وهى لا تفيد فى كل الأحوال فى إدخال الشمس والهواء إلا لفئة قليلة لا يكفى عددها لتسويغ نفقاتها الجسيمة . واعتقادى أن الاصلاح الوحيد الذى يفيد هذه الأحياء هو إنشاء حديقة عامة صغيرة لا تقل مساحتها عن الفدان ولا تزيد عن الفدّانين فى كل حىّ من أحياء القاهرة المكتظة، تفرش أرضها ببساط أخضر من "النجيل"، وتزرع فى أطرافها بعض الأشجار المظلة، وتسوّر بسور من المتسلقات. بذلك ندخل النور والشمس والهواء الى عدد كبير من المنازل، ونعطى الفرصة لجميع أطفال الحى وأمهاتهم سواء منهم من كان يسكن حول الحديقة ومن كان بعيدا عنها ليتمتعوا بها كلما أرادوا، بدلا من أن يترك جميع الأولاد يلعبون فى الشوارع والحارات يستنشقون التراب طول النهار، ويتعرضون لأخطار حوادث المرور، واسعة كانت الشوارع أو ضيقة . ويمكننا أن نشجع الأمهات اللاتى لا يستطعن البقاء مع أولادهن فى الحديقة بتخصيص سيدة لمراقبة هؤلاء الأطفال، ولرعايتهم فى غيبة أمهاتهم وتسليمهم لهن متى استطعن الحضور لأخذهم .

أما الأراضى الصالحة لاقامة هذه الحدائق فهى :

(١) خرائب الأوقاف التى تتخلل جميع أنحاء العاصمة والمدن الأخرى .

(٢) المناطق التى تهدم منازلها لعدم صلاحيتها للسكن .

(٣) الأراضى التى تملكها الحكومة فى بعض الأحياء .

أما خرائب الأوقاف فيجب نزع ملكيتها وآستعمالها لهذا الغرض، لأنها فى الوقت الحاضر مصدر شر عظيم، وقد تركت على هذه الصورة مدّة طويلة قد تزيد على مائة سنة فى بعض الأحيان . وهذا دليل على أن المستحقين فيها لا يستطيعون بناءها أو الانتفاع بها أو استثمارها بأية صورة أخرى ، وهى الآن مأوى للمجرمين والمتشردين، ومكان لتكديس الأقذار والأوساخ، وبالآختصار هى مكان خصب لنشر الأمراض المختلفة .

أما مناطق المنازل غير الصحية فقد ذكرت شيئا عنها وعن انتشارها فى أنحاء العاصمة والمدن الأخرى، وأرى الخير كل الخير فى هدمها وتحويل أرضها كلها أو جزء منها إلى حدائق . ولكن يجب فى هذه الحالة ألّا نهدم منزلا قبل أن نبنى المكان اللازم لاسكان من هدمنا منزله بأجر لا يزيد كثيرا عما كان يدفعه . إن هدم المنازل غير الصحية دون بناء غيرها قبل الهدم يحوّل دائما سكان المنازل التى هدمت إلى المنازل المجاورة لها، ويشجع أصحاب هذه المنازل الأخيرة طمعا فى الكسب وفى آنتهاز الفرص على إسكان عدد أكثر مما يستطيعه المنزل، فنساعد على زيادة الاكتظاظ، ونسيء بذلك الى الصحة العامة . ولذلك يجب إذا ما قررنا إنشاء حديقة فى أرض كانت تقام عليها منازل غير صحية ألا ننشئ هذه الحديقة إلا على ثلث الأرض المنزوعة ، ويُنشأ على الثلثين شارع يحيط بالحديقة ومساكن جديدة حول هذا الشارع ومطلة على هذه الحديقة لتسع السكان الذين هدمت منازلهم . ويمكن أن يناط مثل هذا العمل بشركات وطنية تشرف الحكومة عليها وتساعدها ، أو أن تقوم الحكومة نفسها أو المجالس البلدية بذلك .

وإنى أعتقد أن الحديقة الصغيرة الواحدة لن تكلفنا أكثر من ستة آلاف جنيه، وأن الحديقة الكبيرة لن تكلفنا ضعف هـذا المبلغ، ولن تحتاج كل حديقة لأكثر من بستانى واحد . ويمكننا بهذا المبلغ الضئيل أن نحصل لأطفال الأحياء الوطنية الفقراء على أكبر قسط من أسباب الصحة والراحة .

هذا فيما يتعلق باصلاح الأحياء فى المدن القديمة الاصلاح الممكن والمعقول . والمجال أوسع فى تخطيط الأحياء المستحدثة ؛ فان إصدار قانون شامل للبادئ الحديثة فى هذا الباب يكفل وحده إصلاح المدن إصلاحا يظهر أثره بارزا فى قليل من الزمن . فجميع مدننا الكبرى تتسع اتساعا كبيرا متواصلا ، ولكنها تتسع الآن على غير قاعدة وبغير نظام . ومهمتنا أن نوفر لهـذه الأحياء الجديدة جميع أسباب الصحة والراحة ، فنضع بذلك حدا لهذه السياسة السيئة التى نتبعها الآن والتى تسمح بانشاء أحياء جديدة فى القاهرة وغيرها أردأ وأبعد عن أبسط قواعد الصحة العامة من الأحيـاء التى بنيت منذ خمسين سـنة . يجب أن تحتم الحكومة على الشركات أو الأفراد الذين يتجرون فى أراضى البنـاء عرض مشاريع تقسيم هذه الأراضى على الادارات الحكومية المختصة ، ويجب أن تراعى هذه الادارات تطبيق القانون الذى أشرت اليـه . هذا فى رأيى هو الاتجاه الذى يجب أن نسير عليه فى إصلاح المدن وتخطيطها .

أما ما يتعلق باصلاح تخطيط القرية فانى أعتقـد أنه من العبث أن نحـاول الاصلاح فى القرية الحالية بفتح الشوارع أو توسيعها ؛ فانها لا تحتمل بشكلها الحالى أى إصلاح . ويخيّل إلىّ أن الاصلاح الممكن هو :

(١) أن نخصص بجانب كل قرية منطقـة محدودة لا تقـل مساحتها عن نصف مساحة القرية الحاليـة ، وتخطط تخطيطا حديثـا بقدر ما تسمح به حالتنا الاجتماعية وقدرتنا على الانفـاق وحاجة أهل القرى أنفسهم ، ويقدّر ثمن معقول لكل قطعة من هذه الأرض الجديدة بحسب ثمنها كأرض زراعية وما يضاف على هذا الثمن مما ستكلفنا إياه نفقات الشوارع والميادين التى ستنشأ فيها .

(٢) متى تم ذلك يمنع نهائيا البناء فى القرية القديمة، و يلزم جميع الذين يريدون بنـاء منازلهم بشراء الأرض اللازمة لهم فى المنطقة الجديدة، وأن يبنوا هذه البيوت على طريقة تراعى فيها الشروط الصحية الضرورية الممكنة .

بهـذه الطريقة يمكننا أن ننقل القرية القـديمة من مكان الى مكان فى وقت لا يزيد عن الثلاثين سنة، ونحوّلها بذلك من قرية بنيت على غير نظام تخطيطى إلى قرية حديثة دون أن تقوم الحكومة أو الهيئات النيابية المركزية إلا بالنفقات اللازمة للموظفين والعمال الذين يقومون بتخطيط هـذه المناطق الحديثة و بالإشراف على بنائهـا .

*
* *

أما إصلاح المنازل نفسها فهو يختلف فى المدينة عنه فى القرية .

إصلاح منـازل المدن

فى المدينـة يجب أوّلا وقبـل كل شىء أن نمنع بنـاء المساكن غير الصحية فى المستقبل، بأن يعدّل التشريع الخـاص بالتصريح بالبناء تعديلا يشمل جميع الأشـتراطات الصحية التى يجب أن تتوافر فى المنازل الجديدة من حيث آرتفاعها أو عدد واجهاتها أو ضمـان نفاذ الشمس والنور والهواء لجميع أجزائهـا أو قيام أصحابها بتوفير معـدّات الراحة والنظافة فيها . ويجب أن ينص هـذا القانون على ضرورة إيصال جميع المنازل الى المجارى العامة فى المدن التى بها مجار، كما يجب أن تطلّ جميع المنازل الكبيرة ذات الطبقات المتعـددة على أكثر من شارعين ، وأن يترك فيهـا من الأرض الفضاء مايسمح بادخال النور والشمس الى جميع شققها . و بالآختصار يجب أن ينص القانون على جميع الشروط التى تضمن لنا ألّا يبنى من الآن فى المدن منزل غير مستوف للشروط الكفيلة بصلاحيته للسكن، فيكون شأننا فى ذلك شأن سائر البلاد المتمدنة .

أما المنازل القديمة فيحسن أن تؤلف فى كل مدينة هيئة فنية من مهندسين صحيين تقوم بفحص كل منزل فى المدينة . وتقسم منازل المدينة بعد هذا الفحص الى ثلاث طبقات :

الطبقة الأولى وهى المنازل المستوفية لجميع الشرائط الصحية .

والطبقة الثانية وهى المنازل غير المستوفية للشرائط الصحية ولكن إصلاحها ممكن ومستطاع .

والطبقة الثالثة هى المنازل غير الصالحة للسكن والتى لا يمكن إصلاحها بأى حال .

أما منازل الطبقة الأولى فلا كلام عليها .

وأما منازل الطبقة الثانية فيجب أن يطلب الى أصحابها أن يقوموا فى مدّة معقولة كسنة أو سنتين أو ثلاث باصلاحها طبقا للبيان الشامل لوجوه الاصلاح التى تقررها اللجنة الفنية التى تكلمت عنها .

وأما منازل الطبقة الثالثة فهى التى يتعين إزالتها بحسب قانون نزع الملكية الذى أشرت اليه، ولكن يجب أن يتم ذلك تدريجا و بحسب استطاعة الحكومة أو المجالس البلدية وقدرتها المالية . فإن هذا النوع من الإصلاح يحتاج الى أموال طائلة، خصوصا إذا لاحظنا — وقد بينت ضرورة ذلك آنفا — أنه يتعين علينا فى هذه الحالة قبل هدم تلك المنازل أن نعد الأماكن الصالحة لإسكان أهلها و إلا ضاعت الفائدة، بل نكون قد زدنا الحالة الصحية سوءا . على أنه يجب فى هذا الموضوع أيضا أن نتفق على الأسس التى تبنى عليها اللجان المكلفة بفحص المنازل نتائج بحوثها . وفى هذا يجب أن يراعى مستوى الحياة فى بلادنا وحالتنا المالية وآحتياجات أهل بلادنا ومستوى معيشتهم، فلا نذهب فى هذا الإصلاح من طرف الى طرف، بل يجب أن يكون تدريجا و بطيئا . ولكن يجب أيضا أن نبدأ بالعمل مهما كانت طبيعة الصعوبات التى نواجهها وضخامة النفقات التى يستلزمها هذا الإصلاح . على أن هناك إصلاحات ضرورية عاجلة يجب القيام بها على وجه السرعة، فيجب مثلا

إصدار تشريع يجعل إيصال المنازل الى المجارى العامة إجباريا . فإنه غير معقول أن تقوم البلاد بهـذه النفقات الضخمة على بناء المجارى ثم لا يستفيد منها إلا النزر القليل من أصحاب المنازل؛ لأننا أهملنا للآن إفهامهم أهمية هذه العملية الخطيرة وأثرها فى تحسين الصحة العامة، وأخّرنا إصدار التشريع الذى يحتم عليهم ذلك .

إصـلاح منـازل القـرى

وهذه أيضا مسألة خطيرة؛ لأننا نعلم جميعا حالة هذه المنازل . بل هى مسألة معقّدة لأن حالتها هى نتيجة حتمية لحالة فلاحنا المادية والمعنوية ونتيجة لحالة البلاد الطبيعية . فالفلاح فقير لا يستطيع أن يبنى بيته إلا بالطين، وهو حريص على دابته فلا يقبل إلا أن تكون تحت نظره فى النهار والليل . والبلاد فقيرة فى مواد الحريق لأنها خالية من الفحم والخشب؛ فلا بد للفلاح من أن يحتفظ بحطب القطن وسيقان الذرة، وأن يستعمل أيضا روث البهائم كمادة للحريق . وهو محتاج للتدفئة فى الشتاء، فلا بدّ له من استعمال هذه المواد التى لا تنتج إلا حرارة ضعيفة الأثر، فهو مضطر لسدّ جميع منافذ البيت بل هو لا يشعر بحاجة لها ما دام يمضى أغلب أيام الصيف فى الحقل نهارا وليلا؛ ولذلك فهو عدو الشبابيك . فأى إصلاح لا تراعى فيه هذه الاعتبارات مقضى عليه بالاخفاق . فإذا فرضنا جدلا وخيـل لأية حكومة أنهـا تستطيع بناء جميع القرى المصرية الآن بناء عصريا وأنها نفذت ذلك فعلا، كانت النتيجة أن تتحوّل جميع هـذه المنازل الحديثة الى نوع يحاكى المنازل الحالية فى مدة لا تزيد عن شهر واحد . ذلك لأن العوامل التى ذكرتها تفعل فعلها الطبيعى، ولا تستطيع أقوى حكومات العالم وأغناها أن تقف فعلها . لذلك كان الإصلاح متوقفا على حل هـذه المسائل التى بينتها . لقـد تناقشنا كثيرا فى مسألة تكديس حطب القطن والذرة على سطوح المنازل وما يسببه ذلك من كثرة الحرائق، وكثيرا ما نصحت الحكومات أهل القرى بالاقلاع عن ذلك . ولكن لم تغير الحرائق المتعدّدة من هـذه الحال، ولم تفد نصائح الحكومة المتكررة ولا مقالات الجرائد ولا أوامر

رجال الادارة شيئا . وماذا يستطيع الفلاح أن يفعل ؟ إن هذا الحطب هو المادة الوحيدة التى يستعملها فى الحريق لصنع غذائه ولتدفئته ؛ ونظرا لأنها مادة هشة فهى تحتاج الى حيز كبير لحفظها ، وهو لا يستطيع أن يخصص لها فى بيته مكانا خاصا ، لأن حالته المالية لا تسمح بذلك ، فهو يضعها فى مكان من البيت لا يستعمله وهو سطح المنزل . فاذا أردنا اصلاحا فى هذا الباب وجب أن يتجه اصلاحنا الى حل هذه المسائل :

(١) هل نستطيع أن نوجد مادة حريق جديدة بزرع الغابات مثلا فى مريوط وشمال الدلتا وغرس الأشجار على ضفاف النيل والترع الكبيرة بكثرة تسمح بتوفير مقدار كبير من الخشب يباع بأثمان زهيدة ؟ .

(٢) هل نستطيع أن نحوّل حطب القطن وسيقان الذرة الى مادة أصغر حجما ولا تقل فى قوة الحرارة التى تولدها عن كمية الحطب التى صنعت منها ؟ .

(٣) هل هناك مواد أخرى للحريق رخيصة الثمن يمكن الفلاح أن يستعملها بدل روث البهائم وهو مصدر قذارة المنزل ، وعمله هو أقذر مهمة لربة البيت القروية ، وكثيرا ما يسبب صنعه أمراضا قتالة ، على أن استعماله كمادّة للحريق يفقد الفلاح مادة أساسية لتسميد أرضه ؟ .

هذه هى المسائل التى يجب أن نفحصها وندرسها ؛ لأنه يتوقف على حلها ركن مهم فى اصلاح منزل القرية المصرية . ولست أدّعى أنى حللت هذه المسائل المعقدة ، ولكنى أعلم أن جميع هذه المسائل قد درست فى زمن الحرب دراسة أوّلية أدت الى بعض النتائج المفيدة ؛ فقد ثبت وقتئذ امكان زراعة فصائل كثيرة من أشجار الحريق التى يكفيها قليل من الماء ، ويكفيها ماء المطر شتاء فى الأراضى غير المزروعة فى شمال الدلتا ومريوط . كما ثبت أيضا امكان زيادة قوة الحرارة التى ينتجها حطب القطن والذرة بضغطه ضغطا شديدا بآلات بسيطة رخيصة الثمن يمكن استعمالها فى القرية . كذلك ثبتت فائدة استعمال الحلفاء المضغوطة وحشائش زراعية أخرى كثيرة كمادة للحريق . وهذه بحوث قيمة يجب الرجوع اليها ومتابعة دراستها . فقد نجد الحلول لهذه المشاكل من نتائج هذا الدرس . وكذلك يجب

بذل أقصى مجهود فى البحث والاستقصاء عن موارد جديدة للبترول . فانه يخيل الى اننا لم نستثمر الى أقصى حد مواردنا فى هـذا الباب . ومن المحتمل اذا نجحنا فى استخراج كميـة وفيرة من هذه المـادة أن نجد الحـل لمشكلة الوقود فى مصر .
إن مسألة توفير مواد الحريق فى البلاد مسألة خطيرة فى زمن السلم، وهى أكثر خطرا فى زمن الحرب، أى فى الوقت الذى قد تضطر فيـه البلاد الى الاستغناء عن كل ما يرد لها من مواد الحريق من خارج القطر، وهى لذلك تستحق كل عناية .

أما مسألة تمسك الفلاح بضرورة اسكان دوابه معه فترجع من جهة إلى اضطراب الأمن العـام فى الريف وخوفه من ضـياع دابته، ورغبته من جهـة أخرى فى أن يطمئن على أن غذاءها الذى يعطيه لهـا والسماد الذى يتخلف عنها لا يسرق منه شيء . وهذه مسألة مرتبطة بمشكلة الأمن العام التى سنعرض لها فى المستقبل . ولا سبيل لأى اصلاح فى هذا الباب الا اذا استقر فى ذهن فلاحنا أنه لا خطر على دابته من أن تسكن فى مكان مخصص لهذا الغرض لجميع دوابّ القرية ومواشيها . فاذا نجحنا فى حل مسألة الوقود ومسألة تخصيص مكان عام لاسكان دوابّ القرية ومواشيها، واذا استطعنا بعـد ذلك أن ندخل الى القرى المياه الصالحة للشرب، ووفقنا لحل مرضى لتصريف ماء الرشح فيها، وردمنا البرك المحيطة بها، اذا فعلنا كل ذلك تحولت القرية الحالية الى حالة مرضية من وجوه كثيرة ، واستطعنا أن نزيد تدريجا على هذا الاصلاح اصلاحات أخرى متتابعة، خصوصا اذا أخذنا بفكرة تخصيص مكان جديد بجانب كل قرية للمنـازل المسـتحدثة كما فصلت ذلك آنفـا . ولكن التغاضى عن هذه المسائل الأساسية التى لم نحلها بعد، واكتفاء الحكومات ببناء المنازل القروية النموذجية، أو بناء قرى بأكملها، مجهود ضائع وأموال نرمى بها فى قاع البحر وتعطيل للاصلاح الحقيق المنشود .

وإنى أريد قبل أن أختم موضوع الكلام على تحسين المنازل الفقيرة فى المدن والقرى أن أشير الى موضـوع أساسى أهملناه للآن وهو الدعاية الصحية المستمرة المنظمة لاقناع سكان هذه المنازل بضرورة العناية بنظافتها وتحسينها . وقد لا يكلفهم

ذلك شيئا أو قد يكلفهم شيئا قليلا ومحتملا ، ولكنهم لم يقتنعوا للآن بضرورته . فلا يكفى فى هذا أن ترسل لهم نشرات لا يقرءونها ، بل يلزم لهذا الغرض أن تخصص فرق متطوعة من شبان وشابات يرون فى هذا العمل الانسانى خيرا لأهل بلادهم ، فيذهبون الى القرية أو الأحياء الفقيرة فى العواصم ، ويقابلون ربات الديار أو أربابها ويرشدونهم الى ما يمكن عمله لتحسين بيتهم ، ويرغبونهم فى نظافته ونظافتهم ونظافة أولادهم ، ويغرسون فيهم فضيلة حب المنزل النظيف ، ويحفزونهم الى الطمع فى الحصول على منزل أحسن منه . فلا فائدة تجنى من تحسين المنزل اذا لم يشعر ساكنوه بضرورة هذا التحسين . وإنى أعتقد أن هذه المهمة يجب أن تناط بتلميذات وتلاميذ المدارس الثانوية والعالية الذين يجب أن يشعروا بأن عليهم واجبا لوطنهم هو ارشاد مواطنيهم الفقراء الى وجوب العناية بصحتهم والى وجوب العناية بمنزلهم وقريتهم وتنمية فضيلة حب النظافة فيهم .

إن كثرة التلاميذ هم من أهل القرى ، وهم يقضون إجازاتهم السنوية فى قراهم فلن يكلفهم هذا العمل مشقة كبيرة . ومن واجبنا أيضا أن نبث فيهم روح الخدمة العامة وارشاد مواطنيهم الى كل ما يكفل راحتهم . واذا أردنا أن تؤتى هذه الدعوة كل ثمراتها يجب أن تقوم وزارة الصحة بتحضير هؤلاء الدعاة من التلاميذ لهذه المهمة الخطيرة ، وذلك باعطائهم بعض الدروس والارشادات التى تسهل لهم مهمتهم وتهيئ لهم أسباب النجاح فيها .

* * *

(رابعا) ابادة الحشرات الناقلة للأمراض

وأكثرها انتشارا وخطرا فى مصر ديدان البلهارسيا والذباب والناموس والفيران والبراغيث والبق .

أما ديدان البلهارسيا فهى تصيب ما يقرب من ال ٧٥ ٪ من سكان القطر أجمع ، وتصيب ما لا يقل عن ٩٥ ٪ من سكان بعض المناطق الريفية

فى الوجه البحرى . ولذلك يمكننا أن نضعها على رأس قائمة الأمراض الطفيلية المضعفة والقاتلة التى تصيب سكان مصر . وهى من أشد الأمراض خطرا ؛ فان أعراضها تبقى مدّة طويلة فى الجسم دون أن يشعر بها المريض أو يتألم منها ، ثم تنتهى بالفتك بأغلب أعضائه الحيوية ، فهى تفتك بالمثانة وبالكبد والكلى وبالأمعاء وتترك — إن أهمل علاجها من بادئ الأمر — آثارا تبقى فى جسم المريض الى آخر حياته . ورغما من جميع المحاولات والمجهودات التى بذلت للآن فى وقف خطرها أو تخفيف أثرها فان شرها لا يزال مستمرا ، بل أخشى أن يكون آخذا فى الازدياد مع سهولة الرى وزيادة مساحة الأراضى المزروعة ، وأخشى أن يصاب كل من يعالجون الآن فى المستشفيات المخصصة لعلاجها بهذا المرض مرة أخرى فى اليوم الذى يخرجون فيه من المستشفى .

إن للطفيليات التى تسبب البلهارسيا دورة معينة يجب أن تتمها قبل أن تصيب الانسان :

(١) تبدأ هذه الدورة بفقس ديدان البلهارسيا داخل جسم المصاب بها .

(٢) تخرج البييضات فى بول المصاب وبرازه .

(٣) ثم تتحول الى ما يسمى " ما راسيديوم " فى المياه الراكدة .

(٤) تأوى الماراسيديوم الى قواقع معينة فى هذه المياه وتتحول فيها الى ما يسمى " السركاريا " .

(٥) تخرج السركاريا من قواقعها فتنتقل الى جسم الانسان وتدخل اليه من طريق الجلد .

وعلى ذلك فمقاومة البلهارسيا تقضى بقطع حلقة من سلسلة هذه الدورة ، فلا يمكن حماية الانسان منها الا بطريقة من الطرق الآتية :

(١) ابادة الديدان فى جسم الإنسان بعلاج جميع المصابين بالبلهارسيا علاجا شافيا وتاما فى وقت واحد بحيث تنقطع نهائيا هذه الديدان فينقطع بذلك مصدر العدوى وأول سلسلة هذه الدورة .

(٢) منع وصول هـذه البييضات الى المياه بمنع تبوّل المصابين بها أو تبرزهم بجانب الترع الصـغيرة ومسالك المياه القروية ، وبذلك تنقطع الحلقة الثانية وهى تكوين المـاراسيديوم .

(٣) ابادة القواقع فى الميـاه التى تعيش فيهـا ، وبذلك نقضى على حلقــة تكوين السركاريا .

(٤) منع الاصابة بهذه السركاريا بمنع الفلاحين من لمسها بأيديهم وخصوصا بأرجلهم ، بتغطية هذه الأعضاء بقفاز وحذاء طويلين من الجلد .

وظاهر بعد هذا البيان أن العلاج القاطع الشافى لهذه الآفة القتالة ليس سهلا ولا هينا ، ولكنه مع ذلك ليس من المستحيلات لو صممنا تصميما أكيدا ووجهنا المجهودات الصادقة الى حماية البلاد من هذا الشر الوبيل ، ولم نبخل فى هذا السبيل بالقيام بأية تضحية ممكنة . وإنى أعتقد أن بداءة هذه الحرب ضد البلهارسيا يجب أن تكون دعاية صحية واسعة النطاق يستعمل فيها اللسان والقلم والسينما والراديو لإفهام الناس بأبســط الطرق وأسهل الكلام وبالدليل المقنع ضرر هــذا المرض الوبيل وطريقة عدواه ، وأن نبين لهم صورا فتوغرافية لأشكاله وآثاره فى جميع أعضاء الجسم .

نعم يجب أن يروا بأعينهم كيف يصل اليهم هذا المرض وكيف يفتك بهم ، ليمكننا بعد ذلك أن نرشدهم الى طرق الوقاية منه ، ونقنعهم بأن ما يطلب منهم أن يعملوه بعد ذلك انما هو لحماية أنفسهم ووقاية اخوانهم ومواطنيهم شر هذا المرض القتال .

إن أساس نجاح كل دعوة هو الاقناع . ولا فائدة من اصدار القوانين اذا لم يقتنع من ستطبق عليهم بفائدتها وضرورتها . أعتقد أننا اذا قمنا بهذه الدعوة بطريقة مستمرة واسعة النطاق ومقنعة فى الوقت نفسه ، أمكننا بعد ذلك أن نشرع فى وضع التشريع اللازم لمنع التبوّل أو التبرز بجانب الترع والمساقى ، بشرط أن نقوم فى الوقت نفسه بانشاء المراحيض القروية .

إنه من العار والفضيحة أن تستمر هذه العادة القبيحة القذرة عادة التبوّل والتبرز بجانب الترع ومسالك المياه ونحن سكوت لا نفعـل شيئا ولا نحرك ساكنا . رأينا

جميعا هذا المنظر القبيح المؤلم منظر رجال القرى وفيهم الشيوخ المسنون ذوو اللحى البيضاء لا يخجلون من الوقوف أو القعود مكشوفا منهم مايجب ستره على جميع الآدميين يقضون بجانب هذه الترع والطرق العامة حاجات يجب أن تقضى وراء ستار أو بعيدة عن الأنظار، ولكنهم يفعلون ذلك دون حياء وعلى مرأى من الماشين والراكبين والمتنقلين بالسيارات والقطارات ! رأينا جميعا هذا المنظر المؤلم ورآه غيرنا من الأجانب المقيمين ببلادنا أو القادمين إليها من السائحات والسائحين الذين يقصدونها للتمتع بمناظرها . وهذا أوّل منظر يرونه فى طريقهم من الاسكندرية الى القاهرة، أى فى أول ساعة تطأ أقدامهم هذا القطر . حقا أنه يجب وضع حدّ لهذه الفضيحة التى بيّنا ضررها الكبير فى نشر الأمراض القتالة، فضلا عن أنها عادة قذرة قبيحة .

إن البحوث التى عملت عن البلهارسيا كثيرة ومتعدّدة، وللأستاذين ليبر وعبد الخالق تقارير قيمة وآراء سديدة وارشادات مفيدة فى هذا الموضوع ، وعلى وزارة الصحة أن تعيد بحث هذه التقارير، كما عليها وعلى الجامعة المصرية أن تقوما بدعوة الاخصائيين لمتابعة هذه البحوث؛ لأنه يجب علينا أن نجد الحل العملى الشافى لهذا المرض العضال . إن على مصر واجبا عظيم الخطر تجاه أهلها بل تجاه العالم أجمع، عليها أن تحل مشكلة هذا المرض المصرى من جهاته العلمية والعملية مهما كلفها هذا البحث من نفقات ومجهودات، كما يجب عليها أن تستفيد من التجارب المفيدة القيمة التى تقوم بها مؤسسة "روكفلر" فى مصر، وأن تنفّذ من نتائج بحوثها ما ثبتت فائدته . وقد قامت هذه المؤسسة ببحوث كثيرة فى موضوع المراحيض القروية . وأشعر أنه قد أتى الوقت لأن نقوم الآن بتنفيذ مقترحاتها ولو على سبيل التجربة العملية .

يجب ألّا نكتفى بما نفعل الآن من علاج آلاف المرضى علاجا هو فى أغلب الأحيان غير تام، اذ هو لا يضمن عدم إصابة المريض الذى شفيناه، ولا هو يضمن ألّا يعدى هذا المريض اخوانه فى اليوم التالى لنهاية علاجه ، فهو يخرج من

المستشفى غير عالم بسبب مرضــه ولا كيف أصابه ولا ما يجب عليــه عمله حتى لا يصيبه مرة أخرى أو حتى لا يصيب غيره من أهل قريته .

إنه يجب أن تحول هذه العيادات الخارجية المتنقلة التى تعالج فيها البلهارسيا الآن الى مستشفيات متنقلة داخلية ليقيم بها المرضى مدة علاجهم، كما يجب ألّا يخرجوا منها الا بعد الشفاء التام الذى يثبت فيــه البحث الميكروسكوبى خلو بول المريض وبرازه من كل أثر من بييضات البلهارسيا ، كما يجب أن تحول هذه المستشفيات الى مدارس عملية يتعلم فيها المرضى شيئا عن هذا المرض وعن طرق انتقال عدواه .

قد أبدى العلماء الاخصائيون الذين تعرضوا لدراسة هــذا الموضوع كثيرا من الاقتراحات التى تبدو غير عملية للآن ، كتجفيف الترع والمساقى فى فترات من الزمن كل سنة ، وكوجوب تحويل الترع من داخل المدن والقرى على أن تخطط تخطيطا جديدا يقلل من تعاريجها ليسير المــاء فيها بسرعة وتنظف شواطئهــا من الحشائش والأعشاب التى تعطل جرى المــاء فيها فتساعد على نمو القواقع . كما نصحوا باستعمال سائل سلفات النحاس المخفف لقتل القواقع فى شــواطئ الترع الصغيرة أو المساقى عند ما يقل المــاء فيها . كل هــذه مسائل يجب دراســتها وتجربتهــا ولو فى دائرة محدودة لنتبين مدى ما فيهــا من نفع . وبالاختصار يجب أن نعمل كل مستطاع لتطهير البلاد من هذا الداء الوبيل بتقليل شره وأذاه .



أما الذباب فهو يغزو جميع مدن القطر وخصوصا فى فصل الصيف ، وهو ينمو بنوع خاص فى الأقذار من متخلفات المنازل وكناسة الشوارع فى المدن ، ومن زرائب المواشى وأكوام الســباخ فى القرى . والذباب آفة شنيعة لأنه أكبر واسطة لنقل الحمى التيفودية والرمد الصــديدى ؛ فهو وحده يحــدث فى الواقع آلاف الوفيات ، ويعمى آلاف الأطفال فى كل سنة . ونحن نلاحظ جميعا أنه برغم التقدّم والتحسن فى الصحة العامة الذى حصل فى العشرين ســنة المــاضية فان الذباب لم يقلّ حتى

فى العاصمة والمدن الكبيرة الأخرى . وأكبر السبب فى ذلك هو طريقة تنظيف المدن المتبعة الآن ، فانها طريقة أولية قديمة لم يطرأ عليها أى تغيير أو تحسين ؛ فلا تزال فضلات المنازل فى الشوارع الكبيرة والصغيرة والحارات والأزقة تلقى أمام المنازل وتبقى مدة طويلة مرتعا خصبا للذباب يتولد فيها بالملايين الى أن يأتى الكناس فيأخذ جزءا منها ويترك الجزء الآخر فى مكانه ، ثم يرمى الجزء الذى يأخذه فى عربة بجانبه ، فيتطاير أثناء هذه العملية جزء آخر مما أخذه من الشارع ، ويلقى الهواء بهذا الجزء فى وجوه الناس وأنوفهم وحلوقهم ويهبط على المواد الغذائية التى تعرض فى الأسواق ، ثم تذهب العربة التى جمعت فيها هذه المخلفات — وهى عادة غير مغطاة — الى مكان تكديسها فى العباسية ، والهواء يفعل فعله طول الطريق ، فلا تصل العربة الى آخره الا بنصف ما جمع فيها فى أوله . ثم تكدس هذه الكناسات فى مكان منخفض وراء العباسية ، وهذا المكان فى الواقع أكبر مصنع لتفريخ وتربية الذباب فى مدينة القاهرة . فهو يعم العباسية أوّلا ، ثم يسير منها آمنا الى جميع أحياء العاصمة الأخرى . هذه هى طريقة تنظيف مدينة العاصمة . وهذه الطريقة نفسها هى التى تولد الذباب ، وقد بقيت معمولا بها من عشرات السنين ولم يطرأ عليها أى تغيير ، ولم نوفق طوال هذه المدة ولم يوفق أحد من المسئولين عن صحة المدينة ونظافتها حتى الآن لتغييرها بعد أن رأى بعينه ما تحدثه من الشر الكبير .

لقد أخذت جميع مدن العالم بنظام يقضى على كل ساكن فى منزل أو شقة من منزل أن يحصل على صندوقين مقفلين ، يضع فى أحدهما كناسة منزله وجميع الأقذار المتخلفة منه ، على أن يوضع فى نقطة من الشارع أمام المنزل بعد الساعة الثانية عشرة مساء ، وتأتى عربات التنظيف فتأخذ جميع هذه الصناديق قبل الساعة السادسة صباحا وتذهب بها الى مكان أو أمكنة من المدينة حيث تحرق فيها هذه المواد فى افران خاصة ، ثم تطهر هذه الصناديق بماء الجير وتوزع على أصحابها فى مساء اليوم . ويستعمل أصحاب البيوت الصندوق الآخر طول النهار الذى غاب فيه الصندوق الأول ، ثم يضعونه فى الشارع فى الوقت المعين وهلم جرا . وتصنع

جميع هـذه الصناديق على شكل واحد ليسهل وضعها فى العربات ويسهل تنظيفها ميكانيكيا، وهى فى بعض البلاد تقدمها المجالس البلدية بثمن معلوم . وتضمن هذه الطريقة ألّا يضيع شيء من هـذه الأقذار باهمال الكناس أو بفعل الهواء ، ثم هى تضمن أيضا بحرق الكناسات عدم تولد الذباب فيها ، كما تضمن ذلك بعدم تركها فى الشوارع مكشوفة مدّة طويلة . وهى مع كل ذلك سهلة مريحة تقلل من عدد العمال ولا تضايق أحدا ، ومع ذلك لم نأخذ بها للآن بعـد أن أخذت بهـا جميع البلاد الأخرى .

أما كنس الشوارع فقـد بحّت أصوات الناس منذ أكثر من عشرين سـنة بألّا تكنس الا بعـد رشها بالمـاء منعا لتطاير الكناسة . ويجب أن ترش وتكنس فى ساعة متأخرة من الليل لعدم مضايقة الناس أثناء هذه العملية . وتجرى مصلحة التنظيم الآن على هذا فى عدد قليل من شوارع العاصمة . فلماذا لا يعمم هذا النظام فى العاصمة وفى العواصم الأخرى؟ أظنهم يعتذرون بغلو أثمان المياه، ولهذا يجب أن يبتلع الناس التراب، ويجب أن يتنفس الناس هواء مشبعا بالميكروبات، ولهذا يجب أن يصاب الناس بالسل حتى لا تحمل المدينة بضعة آلاف من الجنيهات ثمنا لمياه الرش ! ! .

ويجب بهذه المناسبة أن تفكر مصلحة تنظيم القاهرة فى طريقة لتخفيف وطأة التراب الذى يهبّ على العاصمة طول السنة وخاصة فى فصل الصيف وعند اشتداد الرياح . أهمّ مصدر لهذا التراب هـو التلال الكثيرة المحيطة بمدينة القاهرة من مصر العتيقة الى آخر العباسية والصحراء الشرقية . وقد يبدو لى أن انشاء سور من الأشجار حول المدينة من الجهة الغربية والشرقية ليس من الأمور المستعصية أو المستحيلة، بل لقد فكر فيـه من وقت طويل وثبت امكان تنفيذه عمليا، كما ثبتت فائدته فى منع التراب الى حدّ كبير . والتراب مضر بالصحة العامة ضررا بليغا . ويظهر لى أن نفقات هـذا المشروع الذى لا يمكن تنفيذه الا تدريجا وفى مدّة لا تقل عن عشر سنوات مثلا ليست بالكبيرة للحدّ الذى تجعلنا نحجم عن تنفيذه، وهى سهلة جدّا فى الصحراء

الشرقية حيث المـاء موجود والأرض صالحة للزراعة . وليست صـعوبة زرع الأشجار فى المنطقة الغربية بمانعة على كل حال من تنفيذ هذا المشروع بأكمله. كما يجب على مصلحة التنظيم أن تقوم بلا ابطاء برصف شوارع القاهرة التى لم ترصف بعدُ، وبمعالجة مسألة أرصفة الشوارع التى لم تفـكر المصلحة للآن فى اصلاحها ، وهى مصدر كبير للأتربة التى ابتليت بها العاصمة .

سبب آخر من أسباب انتشار الذباب فى العاصمة وفى المدن الكبيرة هـو كثرة زرائب الحيوانات فيها ، وهى زرائب يندر أن تتوافر فيها الشروط الصحية، وهى معـدة للبقر والجاموس اللازمين لتجارة الألبان فى القاهرة، كما هى معدّة لقطعان المـاعز والخرفان التى يربيها سكان القاهرة والمدن الأخرى . وقد طهرت جميـع عواصم العالم من زرائب الحيوان الا مصر ، فقد خرجت عن هذه القاعدة الصحية وسمحت لأهل مدنها الكبرى بتربية المواشى واقامة الزرائب فيها .

ماذا يحتم علينا بقاء هـذه الحال ؟ ولمـاذا لا يمنع فورًا سكان العاصمة من حق تربية المواشى فتقفل زرائب العاصمة بين عشية وضحاها؟ وأى مانع يمنـع تجار اللبن من تربية مواشيهم وإعداد زرائبهم فى أمكنة خارج المدينـة ، فان ذلك قد يقلل من نفقاتهم ولا يضرهم فى شىء ؟ وما هى الضرورة التى تلزم هؤلاء النـاس بقيادة حيواناتهم فى شوارع القاهرة المكتظة يحلبون لبنها أمام البيوت وفى الشوارع المشبع هواؤها بالتراب ؟ وأى ضمانة يقدّمونها للمشترين الذين لا يستطيعون أن يحكموا على صحة الحيوان، ولا يعرفون أهو مريض بالسل فيكون لبنه موبوءا، أم هو سليم معافًى فلا ضرر من شرب لبنه ؟ إنها تضمن شيئا واحدا هو أن تاجر اللبن لم يضف عليه ماء، ولكنه يزيد بطريقة أخرى كمية المـاء فى هذا اللبن بتحايله بجميع الوسائل على حيوانه اذ يسقيه من المـاء أكثر مما يستطيع قبل أن يجزه الى الأسواق . وطريقة احداث العطش فى الحيوان واضطراره لكثرة شرب المـاء سهلة، فهى لا تكلف صاحب الحيوان الا أن يضـع حفنة من ملح الطعام فى غذائه فيشرب من المـاء كل ما يقدمه له ويخرج جزء من هذا المـاء مع اللبن الذى يدرّه . الواقع أن هـذه

الطريقة وهى السير بالحيوانات فى الشوارع لحلب لبنها أمام البيوت، وما استدعت من اقامة الزرائب داخل المدن طريقة سخيفة خادعة، وهى فى الوقت نفسه تسبب أضرارا شتى؛ فيجب منعها اكتفاء بما يجب أن تقوم به ادارة الصحة العامة من وجوب الكشف على جميع الألبان فى العاصمة وفى المدن الأخرى .

إن القاهرة ملأى بهذه الزرائب التى هى منبع خصب لتوليد الذباب والناموس فى العاصمة ، وهى فى الوقت نفسه مصدر أقذار للنطقة التى هى فيها ، ولجميع الشوارع التى تسير فيها هذه الحيوانات .

ونحن إذا فهمنا علة التصريح باقامة زرائب الحيوانات المدرّة للبن — وهى فى ذاتها علة سخيفة كما قدّمنا — فنحن لا نفهم معنى للتصريح بتربية الحيوانات الأخرى كالخرفان وغيرها التى تترك طول النهار فى حارات المدينة و بعض شوارعها، فتعطل المرور وتساعد على زيادة أوساخ المدينة وتصعب مهمة تنظيفها . ولذلك لا أرى ما يمنع الحكومة من أن تقرر بدون بحث أو تفكير طويلين منع اقامة الزرائب فى داخل المدن الكبيرة منعا باتا . فلن يترتب على هذا المنع أىّ ضرر لأصحاب هذه الحيوانات، بل ينتج عنه تحسن ظاهر وسريع فى نظافة المدينة ، وفى تقليل الذباب والناموس فيها .

⁂

أما الناموس وهو مصدر انتشار حمى الملاريا فيتولد داخل المدن من زرائب الحيوانات ، و إصطبلات الخيول ومحلات الراحة فى البيوت غير المتصلة بالمجارى العامة، وقد تكلمنا عن كل ذلك . وهو يتولد خارج المدن فى المياه الراكدة من شواطئ الترع والمساقى ، وبنوع خاص فى البرك والمستنقعات التى تحيط بأغلب القرى . ولذلك فالطريقة الوحيدة الناجعة فى تقليله ودفع خطره هى ردم هذه البرك والمستنقعات .

ولقد طال الجدل منذ زمن طويل حول مسألة البرك والمستنقعات التى تحيط بأغلب القرى وكثير من المدن ، ووعدتنا حكومات متعدّدة وعودا قاطعة متكررة

بالعمل على ردمها وتنظيف البلاد منها . وقد نفّذت بعض الحكومات فعلا شطرا من هذه الوعود، ولكن البرك مازالت موجودة فى كل مكان، بل لا يبعد أن يكون قد زاد عددها فى السنوات الأخيرة . والسبب فى ذلك أن الفلاح يبنى منزله بالطوب الأخضر المصنوع من معجون الطين والتبن، وهو يصنع هذا الطوب فى مكان بجانب القرية حتى لا يكلفه نقله الى مكان البناء مشقة، ويأخذ ترابه من أقل مساحة ممكنة من الأرض، لأنه يضنّ بالطبقة السطحية من أرضه لكونها غنية بالسماد . ولذلك هو يحفر فى باطن الأرض ليحصل على التراب اللازم له . ونظرا لانخفاض منسوب المياه فى الأرض الزراعية ، كما قدّمنا ، تكون نتيجة عمله هذا اذا أضيف اليه عمل الآخرين من أهل قريته تكوين بركة بجانب القرية . ومتى تكوّنت بركة بهذه الطريقة، واحتاج الفلاحون لطوب جديد لبناء جديد حفروا بجانبها فوسّعوا بذلك مساحتها، أو حفروا فى مكان آخر بجانب القرية أيضا فأحدثوا بركة أخرى . وبهذه الطريقة تكوّنت البرك بجانب جميع القرى، وبهذه الطريقة أيضا يزيد عدد هذه البرك أو تتسع مساحتها فى كل عام . ولذلك لا يكفى أن تردم البرك الحالية حتى يقضى عليها نهائيا، بل لا بدّ أن نتأكد قبل ردم هذه البرك من سدّ الطريق على الفلاح حتى لا تمكنه من تكوين برك أخرى، وإلا كان عملنا فى هذا السبيل كعمل جحا وساقيته! . فاذا لم تقنع الفلاح أو نضطره الى عمل الطوب اللازم لبنائه إما من ردم الترع القريبة منه ، أو من الردم الذى يجب أن يجمعه من الطبقة السطحية من أرضه، فلن ننجح فى ردم البرك تماما . فاذا نجحنا فى ردم الموجود منها الآن، وهو لا يقل عن أربعة آلاف بركة، وتبلغ نفقات ردمها نحو ثلاثة ملايين جنيه[1] دون أن نسدّ عليه الطريق ، كما قدمنا ، فستتكوّن برك أخرى فى مدّة لا تزيد عن سنتين، وقد لا تمضى خمس سنوات حتى يتكوّن من البرك الجديدة مايساوى مقدار ما ردمنا .

---

(١) تقدّر مصلحة المرافق القروية عدد البرك التى تملكها الحكومة بـ ١١٦٠ بركة وما يملكه الأفراد بـ ٢٥٨٠ بركة، فيكون المجموع ٣٧٤٠ بركة تقدّر مساحتها بعشرة آلاف فدان ، وتقدّر مصاريف ردم الفدان بـ ٣٥٠ جنيه، فتقدّر مصاريف ردمها جميعا بنحو ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه .

على أنى اذا رأيت صعوبة فى اقناع الفلاح بضرر ما يعمل الآن فلا أرى ضررا ولا صعوبة فى أن تمنعه الحكومة من ذلك . ويحسن على كل حال أن تنصح الحكومة أولا ثم تمنع بعد ذلك اذا لم يفد النصح . وقد أعدت لجنة سنة ١٩٢٨ التى أشرت اليها فى موضوع مياه الشرب مشروعات قوانين خاصة بردم البرك وكافلة اذا نفذت بمنع تكوين برك جديدة . وقد تضمنت مشروعات هذه القوانين بين ما تضمنت تكليف أصحاب الأرض التى عليها البرك بردمها فى مدة معينة ، وإلا تردمها الحكومة وتؤول أرضها لها فى نظير نفقات الردم . وكانت تحصل الحكومة بهذه الطريقة على مساحة من الأرض بجانب أكثر القرى تصلح لتستعمل فى امتداد القرية على الطريقة التى وصفناها . كذلك عملت بحوث كثيرة فى هذا الموضوع فى سنة ١٩٢٨ تضمنت عدد البرك الكبيرة فى القطر ومساحتها، وأسهل الطرق لردمها، وأقرب مكان يؤتى منه بالردم اللازم لها، وتقديرا أوليا للنفقات اللازمة لهذا العمل . وكلها بحوث يصح أن تتخذ أساسا للاصلاح فى هذا الشأن .

ويحسن أن أشير هنا قبل أن أختم هذا الموضوع الى خطر المستنقع الكبير المسمى بالملاحة، والذى يحيط بمساحة كبيرة من مدينة الاسكندرية، والذى هو أكبر مصدر للناموس فيها، وأكبر خطر يهدد صحة سكانها . يجب أن يردم هذا المستنقع تدريجيا كله أو جزء منه محافظة على صحة هذه المدينة الكبيرة التى هى عاصمة القطر الثانية .

وقد حصل أخيرا أن صرحت الحكومة لوفرة مياه الرى بأن تزيد فى مساحة الأراضى المزروعة أرزا، وقد نتج عن هذا أن انتشرت الملاريا فى السنين الأخيرة انتشارا مخيفا لم نسمع بمثله من قبل . وهذا خطر شديد يحسن أن تفكر فيه وزارة الصحة لتقى الناس شر هذا المرض القتال .



اما الفيران فهى واسطة عدوى الادميين بالطاعون . وقد استوطن هذا المرض القتال أرض مصر من زمن طويل، ولم تنجح للآن جميع الوسائل التى استعملت لتطهير

البلاد منه . وتعتبر مدينة الاسكندرية فى نظر جميع البلاد الأجنبية موطنا للطاعون . وهـذا يسيء كثيرا الى سمعتنا و يعطل تجارتنا لمـا يتخـذ أحيانا من الاحتياطات الخاصة فى جميع الموانى بشأن البواخر المسافرة من ميناء الاسكندرية . ولاشك أنه من العار الكبير أن تكون جميع موانى فلسطين وسوريا وتركيا، وهى جاراتنا من الشرق، وجميع موانى طرابلس الغرب وتونس والجزائر، وهى جاراتنا من الغرب، خالية من هذا المرض الذى استوطن مصر وحدها دون سائر موانى البحر الأبيض المتوسط .

ولابادة الفيران طرق عملية كثيرة معمول بها فى كل مكان، وتستعملها فى مصر مصلحة الكورنتينات لتنظيف البواخر من هذه الآفة ، وهى قليلة النفقة ولا يترتب عليها ضرر، ولا أعرف سببا يمنع من نشر استعمالهـا لابادة الفيران من المنازل، أو لاستعمال أية طريقة أخرى من الطرق المجربة فى هذا الموضوع .

أما الحشرات الأخرى فهى التى تنقل الحمى الراجعة والمتقطعة، وهى أيضـا من السهل تخليص البيوت منهـا إذا اتخذت وزارة الصحة التـدابير المحكمة اللازمة لهذا الغرض .



(خامسا) تحسين غذاء الشعب

ولا أريد هنا أن أتعرض لغـذاء الأغنياء فهو غذاء غنيّ كثير الخيرات بسمنه ولحمه وفطائره لا عيب فيـه الا أنه صعب الهضم يجهد المعـدة والأمعـاء والكلى والكبد، ويعرض آكليه للسمنة وما تسببه من الأمراض، ويضعف عضلات البطن فتتدلى وتظهر بارزة دليـلا على الثروة والوجاهة . انمـا أردت أن أتكلم على غذاء ما يزيد عن العشرة الملايين من سكان القطر الذين يقتاتون طول السـنة بخبز الذرة ويتحايلون على بلعه بقليل من الملح أو الجبن، أو مع شيء من الخضراوات كالفجل والكراث . هذا هو الغذاء الذى أريد أن أتكلم عنه ، والذى لا أتردد فى أن أقول عنه إنه غذاء غير كاف لتوليد الحرارة اللازمة التى يستنفدها جسم الفلاح فى القيام

بجميع ما يطلب منه من الأعمال . وسوء تغذية الفلاح هو السبب فى تعرضه لكثير من الأمراض لما يسببه من قلة المناعة فى جسمه . وما انتشار السل الرئوى الآن بين طبقات الفلاحين والعمال إلا نتيجة سوء التغذية وسوء المسكن . ولولا أن فلاحنا يعيش أكثر الوقت فى حقله فيستنشق هواء صالحا ، ويتمتع بشمس فى أشعتها الصحة والعافية ، ولولا أنه معتدل فى حياته بعيد عن الاسراف فى أى شىء ، ولولا أن وهبنا الله بلادا معتدلة فى جوها ، لما استطاع أن يعيش على هذا الغذاء الفقير فى جميع المواد الأساسية المغذية .

قد يبدو للبعض أنى أبالغ فيما أقول ، ولكن الواقع لمن يريد الوصول الى الحقيقة فى هذا الشأن أن الفلاح المصرى ينوء كاهله بالأمراض . ولو عمل بحث واستقصاء — ويجب أن يعمل هذا البحث — بأن أخذ اتفاقا وبدون اختيار عدد من الفلاحين نساء ورجالا وأطفالا من بعض قرى الوجه البحرى أو القبلى ، وفحصوا فحصا طبيا دقيقا ، لتبين أن أكثر من ٩٠ ٪ منهم مصابون بمرض أو مرضين أو أكثر . ولو فحص غذاء الفلاح فحصا علميا — ويجب أن يعمل هذا أيضا — لتبين أنه غذاء غير كاف وغير صالح . وهذه مشكلة عويصة لأننا لا نستطيع إلزام الفلاح بأن يحسن غذاءه ، فإن هذا الالزام غير ممكن عمليا من جهة ، والفلاح لا يستطيع أن يأكل غير ما يأكل الآن نظرا لقلة ايراده من جهة أخرى ، ولا تستطيع أية حكومة أن تقدم غذاء لثلاثة أرباع سكانها . والعمل المستطاع فى هذا الشأن هو :

(أولا) يجب على وزارة الصحة أن تفحص قيم المواد الغذائية فى جميع الأصناف التى يأكلها الفلاحون أو الطبقات الفقيرة من سكان المدن لمعرفة القيمة الغذائية الحقيقية لهذه الأصناف .

(ثانيا) يجب أن تفحص قيم المواد الغذائية الأخرى الرخيصة الثمن والتى يمكن الفلاح أن يزرعها أو أن يقتنيها بثمن رخيص .

(ثالثا) يمكن أن نصل بهذه البحوث الى نتائج عملية يكون من أثرها أن نعوّد الفلاح تدريجيا غذاء آخر تكون مادته الغذائية أكثر مما يتناوله الآن ، ولا يقف

ثمنه عقبة فى سبيل تناوله . مثال ذلك أننا لو عوّدنا الفلاح أكل الجزر والخس والطماطم والفول السودانى والحمص الأخضر والجاف ، وكلها أصناف رخيصة الثمن غنية بمادتها الغذائية ، وكل فلاح يستطيع أن يزرع قليلا منها فى إحدى زوايا حقله أو فى فضاء الحقل بين مزروعاته العادية ، لتحسّن غذاؤه بعد زمن اذا نحن سلكنا سبيل الدعاية والارشاد بطريقة مستمرة وفعالة . كذلك لو أمكننا أن نقنعه باستعمال الزيوت المختلفة كزيت القطن وزيت السمسم فى طبخ أغذيته ، وهى أصناف أرخص من السمن الذى لا يستطيع الحصول عليه لزدنا قيمة المادة الغذائية فيما يطبخ .

هذا هو واجبنا فى هذا الشأن ، ولا بد من عمل هذه البحوث التى أشرت اليها . فان هذه مسألة خطيرة تستحق عناية وزارة الصحة .

كذلك يجب أن تفكر وزارة المعارف فى تقديم شىء من الغذاء لأطفال القرى الذين يتعلمون فى المدارس الالزامية ، فانها لو أعطت كل طفل كوبا من اللبن وقطعة من " البقسمات " فى يوم ، وبرتقالة أو يوسفية وخمس بلحات طرية أو مجففة فى اليوم الثانى ، وحفنة من الفول السودانى فى اليوم الثالث وهكذا لساعدت على تحسين صحة هؤلاء الأطفال الذين لا يتناولون فى بيوتهم غذاء كافيا تحسينا بيّنا . ووزارة المعارف ، التى تستطيع الآن أن تقدم غذاء كاملا لأولاد الأغنياء والمتوسطى الحال من تلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية بلا ثمن أو بنصف ثمنه ، تستطيع أن تقدّم أمثال هذه الأغذية الرخيصة لهؤلاء المساكين مجانا . فان لم تستطع ذلك فعليها أن توفر من نفقاتها على الأولين ، وهم غير محتاجين لغذائها ، لتغذى به الآخرين وهم فى أشدّ الحاجة لهذا الغذاء . كذلك يمكن أن تفكر الحكومة فى الزام صغار عمالها الذين يشتغلون طول النهار فى مصانعها المختلفة بأن يتناولوا غداء الظهر فى هذه المصانع من مطاعم تنشئها الحكومة لهذه الغاية ، أو من مطاعم الشعب المنشأة الآن فى العاصمة والتى يمكن توسيعها لتسع هؤلاء العمال ، وتقتطع ثمن هذا الغداء من أجورهم . فان من عادة عمالنا أن يسرفوا فى كل شىء ، وأن يبخلوا على أنفسهم وعلى أهلهم بالضرورى

من الغذاء . ولذلك يتعين فى هذه الحالة أن تسعى الحكومة لعمل كل ما من شأنه أن يحفظ صحتهم ولو عن طريق الالزام . فاذا نجحت هـذه التجربة فقـد تسعى الحكومة بعد ذلك مع جميع المصالح الأهلية والشركات الكبرى التى يشتغل فيها عدد كبير من العمال إلى اتباع مثل هذه الطريقة .

وإنى بهذه المناسبة آسف كل الأسف للأزمة الشـديدة التى تمر بهـا مطاعم الشعب . فانه لا تزال جميع أعمالنـا حتى الخيرية منها تعيش أو تموت بمقدار عناية المؤسسين لها ، لا بحسب ما يثبت من فائدتها أو عدم فائدتها . فلقد أنشأت وزارة اسماعيل صدقى باشا هذه المطاعم كما أنشأت مصايف الأطفال الفقراء . فلما تركت هذه الوزارة الحكم ضعف حماس المحسنين لها وأخذت ايرادات هذه المشروعات تتضاءل تدريجا . وهى الآن تعالج سكرات الموت .

ومطاعم الشعب ومصايف الأطفال الفقراء مشروعات نافعة فى تحسين الصحة العـامة ، وكان يجب على المحسنين والمحسنات وعلى جميع الجمعيات الخيرية أن تمدّ لها يد المساعدة نظرا لمـا تؤدّيه من خير كثير .

ولا كلام لى بعد ذلك على غذاء جنود الجيش فانه كاف وصالح ، وهو بذلك يساعد على تحسين صحة عدد كبير من الفلاحين الذين قد يتعودون أثناء الجندية هذا الغذاء الصالح فيدركون بعد عودتهم الى قراهم أهمية اختيار الغذاء ، وقد يصلحون بعد ذلك للقيام بدعاية صحية بين أهل قراهم .

هذا هو ما يمكن عمله الآن وهو عمل محدود ضيق ضعيف الأثر ولكنه ضرورى فى الوقت الحاضر . والحقيقة المرّة هى أنه لن تحسن فى الواقع مسألة الغذاء بوجه عام إلا اذا ارتفع مستوى المعيشة . ولن يرتفع هذا المستوى الا بتدريج بطىء .

***

فاذا كان عمـل الحكومة فيما قدّمنا محـدودا فان باب التحسين واسـع أمامها فى وجوب حمـاية الأغذية المعرّضة للبيع فى الأسواق من التلوث بمختلف الحشرات

والميكروبات . نحن نرى جميعا كيف تتلوث هذه الأغذية التى تباع فى المدن الكبيرة وعليها التراب والذباب وأنواع كثيرة من الحشرات الأخرى قبل بيعها، ونرى الباعة يعرضون أصناف الأغذية فى الدكاكين وعلى عربات تسير فى الشوارع وهى مغطاة بطبقة من التراب تعلوها طبقة أخرى من الذباب، ونرى الناس يشترونها على هذه الحال ويأكلونها بشهية أمام الناظرين . بل نحن نرى تجار الفاكهة حتى فى الأحياء الغنية من القاهرة والاسكندرية يعرضون فاكهتهم خارج دكاكينهم غير مغطاة ينتشر عليها الذباب، ولم يفكر مجلس بلدى الاسكندرية ولا الادارة المشرفة على صحة القاهرة فى أن تمنع هذا الشر الكبير . نرى الباعة فى مدينتى القاهرة والاسكندرية يقطعون البطيخ قطعا صغيرة ويعرضونها على الطبالى للبيع فى الطرقات، ونرى باعة الحلوى وباعة الأرز المطبوخ والطعمية واللحم يتجولون فى شوارع القاهرة بعرباتهم التى تحمل من التراب ومن الذباب أكثر مما تحمل من مواد غذائية . تباع هذه الأغذية للناس فيأكلونها ويرمون بفضلاتها فى الشوارع فتزيد من وساخة المدينة وقذارتها . نرى باعة اللبن يأتون أفواجا فى الصباح من جميع القرى الملاصقة للقاهرة حاملين لبنهم فى صفائح قذرة، ويخلطون هذا اللبن من ماء المستنقع أو البركة المحيطة بقريتهم، ثم يغطون «قسط اللبن» بالبرسيم أو الحشيش، ويأتون إلى القاهرة فيسببون لكل من يشربه من الأطفال النزلات المعوية المختلفة التى تنتهى فى أشهر الصيف دائما بموتهم . كل هذا يقع الآن كما كان يقع فى الماضى رغم المجهودات الصادقة التى يبذلها الآن مفتش صحة القاهرة . وذلك لأن هذه المجهودات تبذل، كعادتنا فى كل شىء، لا فى منع الشر من أساسه ولكن فى تخفيف آثاره وتقليل بلواه . ولذلك يكون أثرها ضعيفا . ولا يدوم هذا الأثر الضعيف الا باستمرار المراقبة الشديدة الكثيرة النفقات، فننفق فى النهاية النفقات الباهظة للوصول الى أقل النتائج ثمرة .

إننا اذا أردنا أن نعالج هذا الشر من أساسه فعلينا أن نحتم بيع جميع المواد الغذائية فى أماكن معلومة ثابتة، أى فى الدكاكين، لنتمكن من فحصها والتأكد من

صلاحيتها ، ولنستطيع الزام أصحابها بعـد ذلك باتباع شروط معينة لحفظها ومنع تلوثها ، ولإمكان مراقبتهم باستمرار ليُعرف أهم ينفذون هذه الشروط أم لاينفذونها. أما هـذا البائع المتجوّل فلا تمكن مراقبته بأى حال لأنه اذا وقع مرة تحت هـذه المراقبة أفلت منهـا عشرين مرة فلا سبيل لمنع شره . أضرب لذلك مثلا اللبن . كيف تمكن مراقبة باعته المتجولين وهم يأتون العاصمـة من جميع الطرق المعروفة وغير المعروفة ، والشرط الأساسى فى فحص اللبن هو فحص جميع مصادره ، وابتداء هذا الفحص يجب أن يكون بالبقرة أو الجاموسة التى يحلب منها . فهل هذا ممكن فى هذه الحالة ؟ وهل نستطيع بعـد ذلك أن نحلل كيميائيا كل يوم آلاف العيّنات من اللبن التى يأتى بها الباعة المتجولون الى العاصمة ؟ هذا غير ممكن . والقول بامكانه غير معقول . واذا أمكن تحليل هذا اللبن وتأكدنا صلاحيته فأجزنا لهذا التاجر المتجوّل بيعه فماذا يمنعه من غش لبنه باضافة المـاء اليه بعد انتهاء هذا الامتحان . والسبيل الذى سلكته جميع بلاد العـالم يجب أن نسلكه اذا أردنا أن نراقب اللبن الذى يباع فى العاصمة أو فى المدن الكبيرة المراقبة التى تطمئننا على جودة نوعه ، وهو أن نحرم بيعه فى الطرقات ونحتم على تجاره الثابتين شروطا معينة تضمن لنا مراقبة مصدره وتوافر الاحتياطات اللازمة لحفظه طاهرا و بيعه صالحا للشرب .

لقد وصل التحسن فى بعض البلاد فى هذا الشأن الى حد وجوب فحص جميع الأبقار التى يباع لبنها فى الأسواق ، لا مرة واحدة بل فى فترات محـدّدة من الزمن ، واشتراط تعقيمه و بيعه فى زجاجات مختومة ومكتوب عليهـا تاريخ فحصه والتاريخ الذى يجب ألّا يستعمل بعده .

واللبن غذاء قيم ومرغوب فيه ، وهو غذاء الأطفال الأساسى فى فترة من حياتهم ، وهو وسط صالح لنمو الميكروبات وقابل للفساد فى ساعات قليلة وخاصـة فى فصل الصيف ، وهو يسبب أمراضا كثيرة متى فسـد . لذلك فأهمية فحصـه ومراقبته ظاهرة لا تحتاج الى شرح أو ايضاح . وكذلك الحال فى المواد الغذائية الأخرى . فلا يكفى مثلا أن يلزم باعة هذه المواد ، كما يحصل الآن ، بوجوب تغطيتها بقطعة

من الشاش للاطمئنان بعد ذلك على صلاحيتها، اذ لاتمنع قطعة الشاش هذه نفاذ تراب الشوارع الناعم الى الغذاء، ولا تمنع عدوى الذباب الذى تنفذ أرجله من ثناياها، وليس من المؤكد أيضا أنها ستنظف باستمرار، ولا أن يستعملها البائع دائما، ونحن نعلم أن البائع سيرفعها عن الغذاء كلما تقدم اليه مشتر. وقد يبقى غذاءه مكشوفا مدة طويلة من الزمن لحين انتهاء المساومة على الثمن. الواقع أنه لا حل لهذه المسألة الا ما ذكرت آنفا وهو تحريم بيع المأكولات الا فى دكاكين مغطاة واجهاتها بالزجاج وأبوابها بالشبك أو بالسلك الرفيع، ويحرم عرض المأكولات خارجها، كما يحصل الآن من اباحة عرض الفاكهة خارج الدكاكين المخصصة لبيعها، وبذلك تسهل مراقبتها المراقبة المنتجة. وما عدا ذلك فهو اضاعة للمجهودات، واسراف فى الأموال بدون أية نتيجة الا اكثار عدد الموظفين.

إن الاعتراض الوحيد على امكان تنفيذ هذا الموضوع، وهو منع الباعة المتجولين، هو: ماذا يفعل الآلاف من هؤلاء الذين يعيشون من هذه التجارة الان اذا حرمناها عليهم؟ وجوابى على هذا هو أن هؤلاء الآلاف يقتلون سنويا آلافا من الأطفال، ويتسببون فى مرض آلاف من الناس، وهذا وحده مسوغ كاف لهذا المنع. ولكنى أضيف الى هذا أنه سيترتب حتما على هذا المنع زيادة كبيرة فى عدد الدكاكين المعدة للتجارة فى المدن، فلم لا يشتغل هؤلاء فى هذه الدكاكين التى لا تحتاج إلى رأس مال كبير؟ على أنه اذا أعوزهم هذا المال القليل فلماذا لا يشتغلون بها كصبية أو كمساعدين؟ أضيف الى ذلك أيضا أن اغلب هؤلاء الباعة هم من فلاحى المناطق القريبة من القاهرة، فهم يشتغلون بهذه التجارة كعمل ثانوى لا عمل أساسى.

فهؤلاء الذين يبيعون اللبن الآن هم من هؤلاء الفلاحين، وهم لن يخسروا لبنهم فسيشتريه منهم تجار الدكاكين اذا ثبت أن أبقارهم سليمة من المرض، وهم يستطيعون أن يصنعوا منه الزبد والجبن اللذين يباعان بسهولة فى جميع القرى، كما يفعل اخوانهم يسكنون قرى بعيدة عن المدن. ولهذا أرى أن هذا الحل هو فى مصلحة الجميع ولا يضر أحدا.

كذلك واجب على الحكومة أن تشرف على بيـع المواد الغذائيـة فى أسواق الأرياف وفى الموالد، ومراقبتها مراقبة شديدة بأن تمنع مثلا بيع اللحم الذى لايخرج من سلخانة معينة . ويجب بهذه المناسـبة أن نزيد من عدد السلخانات التى يجب أن تكون جميعها تحت مراقبة الأطباء البيطريين، لكى نتمكن فى مدة قريبة من أن نضمن أنه لا يباع اللحم فى أية جهة من القطر، قرية كانت أو مدينة، الا اذا كان الحيوان مذبوحا فى سلخانة معتمدة .

(سادسا) استعمال ما استكشفه العلم الحديث لزيادة مناعة السكان ضد الأمراض

من الثـابت الآن نجاح أمصال كثيرة فى زيادة مناعة جسم الانسان ووقايتـه من الاصابة بكثير من الأمراض المعدية . فقد نجح مثـلا كثير من الأمصال المـانعة للحمى التيفودية، والأمصال الواقية من الدفتريا . فلماذا لا يعم استعمال هذه الأمصال ؟ والحمى التيفودية والدفتريا يسببان فى كل عام وفاة عشرات الالاف من الناس فى مقتبل عمرهم . وان تحتاج هذه العملية الى نفقات أو مجهودات كبيرة . ولذلك أرى أن من واجبات وزارة الصحة أن تسعى بكل الوسائل الى تجهيز هذه الأمصال بمصر وصنعها بكميات وافرة لتستطيع بعد ذلك أن تنفذ الحقن الاجبارى بها و بغيرها مما ثبتت فائدته وانتفى ضرره .

المستشـــفيات

أما الشطر الآخر من عمل وزارة الصحة، وهو انشاء المستشفيات لتسهيل علاج المرضى، وهو العمل الذى اهتمت به مصلحة الصحة فى العهد الماضى أكثر من اهتمامها بالأعمال الأخرى التى تقع على عاتقها، فلن أتكلم عنه طويلا، فقد صار عدد المستشفيات فى المدن الكبيرة وافيا بالغرض . ففى القـاهرة والاسكندرية مستشفيات تعد من

الطبقة الأولى بين مستشفيات العالم فى بنائها واستعدادها وتجهيزها بكل أدوات التشخيص والعلاج وفى فضل أطبائها . وفى عواصم المديريات والمحافظات مستشفيات لا بأس بها ولاينقصها الا القليل لإكمال معدّاتها . وفى الأرياف عدد من المستشفيات تصلح على قلتها لأن تؤدّى خدمات جلّى لعدد كبير من مرضى القرى الريفية . ولكن مع هذا ألاحظ بكل صراحة، وأرجو أن يصل صوتى هذا الى المسئولين عن نظام هذه المستشفيات ، أن الخدمة فيها ناقصة يعوزها الاصلاح والتحسين .

إن وظيفة الممرض أو الممرضة وهى أصغر وظائف المستشفيات هى فى الواقع أهم وظيفة فيها ،لأنه يترتب عليها أكبر الأثر فى نتيجة عمل الطبيب ،فهم الذين يترك اليهم تنفيذ أوامره، وهم الذين يوكل إليهم جمع المعلومات اللازمة له ليستعين بها على فهم حالة المريض، كتقييد الحرارة وكمية البول ومرّات التبرز، وهم المسئولون عن تقديم الغذاء المخصص لكل مريض وتقديم الأدوية الموصوفة لكل منهم بالمقدار المعين . وكل هذه مسائل متروك تنفيذها بالدقة والأمانة الى ذممهم وتقديرهم للواجب الانسانى الخطير الملقى على عاتقهم . ومن هذا تظهر أهمية هذه الوظيفة ، وتظهر فى الوقت نفسه الصفات اللازمة التى يجب أن تتوافر فيمن تناط بهم . وإنى أقول بلا تردّد إن كثرة الممرضين والممرضات فى أكثر المستشفيات لا يتحلّون بكل أسف بهذه الصفات اللازمة .

فاذا ما أردنا اصلاحا بشأن هذه المستشفيات فلنصلح شأن هذه الطائفة، ولنعتمد كغيرنا فى المستقبل على طائفة من السيدات المتعلمات اللاتى يقدرن هذا الواجب الانسانى قدره ليتولين وظائف التمريض فى جميع المستشفيات . كذلك أقول بصراحة أيضا إن بعض الأطباء فى هذه المستشفيات يعنون بعملهم الشخصى و بعياداتهم و بالمرضى الذين يتناولون منهم أجرا أكثر مما يعنون بالعمل فى مستشفياتهم . وهذا خطر أخلاقى أشدّ من خطر الطائفة الأولى التى لم تتعلم التعلم الكافى ، ولا هى من

وسط يقدر تبعته كوسط الأطباء . ويكفى فى اقناع من يهملون شؤون مستشفياتهم من هؤلاء الأطباء أنهـم مدينون أولا بأكثر نفقات تعليمهم لهؤلاء البؤساء الذين يأتون الى المستشفيات رغبة فى تخفيف آلامهم وطمعا فى شفقة المتولين شؤونها وانسانيتهم ، وثانيا أنهم مدينون بعلمهم وتجربتهم وكفايتهم فى فنهم لهؤلاء المرضى الذين يقصدونهم فى المستشفيات . كما يجب أن يعرفوا من جهة أخرى أن زملاءهم فى انجلترا وفى غيرها لا يتناولون أجرا على عملهم فى المستشفيات ، ومع ذلك يقدّمون واجبهم فيها على كل واجب آخر .

أريد بعد ذلك أن أوجه النظر لضرورة القيام باصلاح جوهرىّ فى المستشفيات الوقتية "الكوردونات" التى تقام فى القرى لعلاج الأمراض المعدية ، فانها فى حالة سيئة وينقصها ألزم معدات العلاج ولا يتمتع فيها المريض براحة .

والآن وقد تقدّمت صناعة منازل الخشب التى تفك وتنقل الى أى مكان ، صار من الممكن أن تقام هذه المستشفيات على هذه الصورة ، وأن تجهز بكل أدوات العلاج الضرورية ، وأن يناط العمل فيها بأطباء متمرنين على علاج هذه الأمراض . كما يجب أن ينشأ من مستشفيات الحميات الثابتة أكثر عدد ممكن فى جميع المدن الكبيرة .

* * *

بقى علىّ أن أوجه نظر وزارة الصـحة الى التفكير فى وجوب تخصيص جميـع مفتشيها الصحيين لأعمالهم الصحية . فليس معقولا أن يستمر العمل بالنظام الحالى الذى يقضى بالتصريح لمفتش الصحة فى المـدن والمراكز بحـرية فتح عيـادات يزاولون فيها الأعمال الطبية . فان عمل هؤلاء الموظفين بطبيعته يجب أن يستغرق كل وقتهم اذا ما أردنا أن يؤدوا كل واجباتهم على الوجه الأكمل . ونحن بالسماح بفتح هذه العيادات وبالتصريح لهم بالمعالجة نشجعهم على الاهتمام بزيادة ايراداتهم من هذا الباب على حساب عملهم الأساسى وهو التفتيش الصحى . ولست أريد التطويل فى هذا الموضوع أيضا ، فهو موضوع دقيق وليس من الصعب على وزير الصحة إذا

فتح بابه للشكوى أو اذا راجع بعض ملفات الشكاوى القديمة التى فى وزارته أن يلم بالكثير من هـذا الموضوع ويعلم أكثر مما أعلم وما يعلم غيرى فى هذا الشأن . على أن طبيعة الأعمال التى سردتها تستدعى هذا التخصيص بدون مناقشة كبيرة . فاذا كانت هنالك ضرورات فى المـاضى تدعو الى التريث فى هذا الأمر لقلة المستشفيات وقلة عدد الأطباء المشتغلين لحساب أنفسهم فقد زالت هذه الموانع الآن . ولو وجد بعضها فى الجهات النائية التى لا مستشفيات فيها ولا أطباء فانها غير موجودة البتة فى المـدن الكبرى وفى عواصم المديريات وفى أمهات المراكز . وقـد يترتب على الأخذ بهذا المبدأ أن يقبل كثير من الأطباء المصريين الذين يشتغلون الآن فى المدن الكبيرة فلا يجدون عملا على هذه البلاد التى يشتغل فيها الآن مفتشو الصحة ، فنكون قد أحسنّا بتغيير هذا النظام من وجوه كثيرة . على أن تخصيص كل وقت المفتشين الصحيين للعمل فى وظائفهم قـد يترتب عليه اصـلاح كبير آخر هو الاسـتغناء عن الحلاقين الصحيين الذين يؤدّون الآن أعمالا صحية خطيرة وهم يجهلون أصول الصحة الأولية ولا يصلحون بأى حال من الأحوال لأن يناط بهم أى عمل مما يعملون الآن ، كما قد يفيد فى الاستغناء عن تعيين الموظفين من غير الأطباء للقيام بأعمال صحية .

كذلك يجب التفكير فى عدم تعيين الأطباء الصحيين فى المستقبل الا من بين الحاصلين على شهادات التخصص فى علم قانون الصحة .



الآن وقد فصلت الأعمال التى يجب أن تعنى بها وزارة الصحة أريد أن أختم هذا الموضوع بكلمات قليلة فى تكوين هذه الوزارة التى هى أحدث وزاراتنا سنّا ، وهى فى الوقت نفسه تتولى أجل الأعمال شأنا وأكثرها خطرا .

أنشأت وزارة على ماهر باشا فى سنة ١٩٣٦ هذه الوزارة الجديدة ، فضمت الى مصلحة الصحة القديمـة مصلحة تنظيم القاهرة ومصلحة البلديات وكونت منها جميعا وزارة الصحة . وقد كان من الطبيعى والمعقول أن تضم هاتان المصلحتان الى

وزارة الصحة، لأن هذه المصالح تشتغل، كما بينت آنفا، بمسائل ترتبط جميعها ارتباطا وثيقا بالصحة العامة، ولذلك لم أفهم الحكمة التى قضت باعادة مصلحة البلديات الى الداخلية، ومصلحة التنظيم الى الأشغال، ولا علاقة أصلا للأشغال والداخلية بمسائل الصحة العامة . فاذا كان هناك مسوغ لإلحاق هذه المصالح بوزارة الداخلية أو الأشغال أو غيرهما قبل انشاء وزارة الصحة، فلا معنى لهذا الضم بعد انشاء هذه الوزارة، ولا معنى لانشاء هذه الوزارة الجديدة ما دامت لا تقوم الان الا بما كانت تقوم به مصلحة متواضعة هى مصلحة الصحة قبل ذلك .

كيف تنفذ هذه الوزارة ما ذكرت من وجوه الاصلاح الضرورية اذا كانت المصالح المسئولة عن تنفيذها تابعة لوزارات أخرى وموظفوها مسئولين أمام وزراء آخرين؟ وهل ضاق ميدان العمل فى وزارة الأشغال وفى وزارة الداخلية حتى تلحق بهما هذه المصالح التى لا شأن لهما بها .

وقد كان من الضرورى أن تفكر الحكومة فى أن تحول مصلحة التنظيم بعد أن تضم اليها جميع الادارات المسئولة عن المدينة الى مجلس بلدى للقاهرة يعنى بجميع شؤونها بدلا من جعلها ذيلا لوزارة متقلة بالأعمال كوزارة الأشغال . أيعقل أن تبقى مدينة القاهرة وهى عاصمة القطر بلا مجلس يراقب شؤونها، فى حين تمتع جميع المدن الأخرى الصغيرة والكبيرة بهذا الحق الطبيعى ؟

التعليم

الفصل الأول
سياسته وأغراضه

إن نشر التعليم هو أول واجبات الحكومة ، على أن يكون تعليما صحيحا يرمى الى ترقية الشعب ونشر الثقافة بين أفراده ورفع مستواه العلمى والخلق الى أرقى درجة ممكنة ، ويبث فى الشباب روح الكرامة والاستقلال والاعتماد على النفس والمغامرة والقدرة على تولى أى عمل مع الثقة بالنجاح فيه

تمهيد — سياسة التعليم — المناهج الدراسية — مسألة المدرسين — تعلم اللغة العربية — أجور التعليم — العناية بصحة التلاميذ — الرياضة البدنية — ضرورة بناء المدارس — استخدام الراديو والسينما فى التعليم — التعليم الحر — المدارس الأجنبية

كان لسياسة التعليم فى عهد الاحتلال غرض صريح هو تخريج عدد من الشبان لتغذية مصالح الحكومة بموظفين صالحين لتولى وظائفها . ولم يخف القائمون بالأمر فى مصر فى هذه الفترة غرضهم هذا من التعليم ؛ فقد كانت تقارير المستر دانلوب وتقارير المعتمد البريطانى صريحة فى بيان هذا الغرض .

ولقد كان من نتائج هذه السياسة أن خصص القائمون بأمر التعليم ميزانية ضئيلة لوزارة المعارف تزيد كل سنة بنسبة ضئيلة ، وكانت تنفق هذه المبالغ على عدد من المدارس الابتدائية والثانوية والعالية ، يزيد عددها فى كل سنة بنسبة صغيرة طبقا للزيادة فى الميزانية . أما برامج التعليم فى هذه المدارس فكانت توضع لا لنشر الثقافة فى البلاد ، ولا لتحويل أمة يسود فيها الجهل الى درجة كبيرة الى أمة متعلمة ، وانما كان لهذا الغرض المحدود المتواضع ، وهو تخريج عدد من الشبان ليتولوا أعمال الحكومة المختلفة فى دواوينها كما قدمنا . ولذلك كانت هذه البرامج خلوا

لدرجة كبيرة من العلوم التثقيفية، وكان المدرسون لا يصلحون الا لتدريس البرنامج المحدود المعين لكل مدرسة . ومع هذا الضعف الذى لازم التعليم طول الاحتلال فانه يجب أن نعترف أن النظام التام كان يسود المدارس فى ذلك الوقت؛ فقد كانت رقابة وزارة المعارف على نظار المدارس ومدرسيها شديدة، كما كانت رقابة النظار والمدرسين على التلاميذ أشد . ولم تكن هذه الرقابة مع شدتها رقابة استبدادية غير منظمة، بل كانت رقابة حكيمة محدودة بقوانين ولوائح، غرضها حفظ النظام فى المدارس بما يضمن مصلحة المعلمين والمتعلمين . فلم يحصل فى هذه الفترة الطويلة ما نراه الآن من توالى الاضراب فى المدارس لسبب ولغير سبب، ولم نسمع فى هذه الفترة الطويلة أيضا بأن أسئلة الامتحانات المدرسية أو العامة قد تسربت الى بعض التلاميذ، كما سمعنا فى فترات متعددة فى هذا الوقت الأخير، بل كان النظام المحكم والمراقبة الشديدة يسودان جميع هذه الامتحانات فى كل الأدوار التى تمر بها من وضع الأسئلة ثم طبعها الى توزيعها ساعة الامتحان . وكانت علاقات التلاميذ بمدرسيهم علاقات مودة يسودها الاحترام والاجلال .

وقد بنى فى هذا العهد عدد من المدارس الابتدائية والثانوية والعالية، فكانت فى بنائها مستوفية لجميع شروط الصحة والراحة، وهى لا تزال للآن تقارن بأحسن المدارس التى من نوعها .

وقد كانت حجة الانجليز اذ ذاك لتسويغ هذه السياسة ضعف ميزانية البلاد على أثر الثورة العرابية، ورغبتهم أولا فى البدء بمشروعات اصلاحات اقتصادية مثمرة رغبة فى ايجاد الرخاء وموازنة الميزانية المصرية، كما كان همهم الأول تنظيم الادارات المصرية المختلفة، وتخريج الموظفين اللازمين لتولى العمل فيها . وهم يقدمون دليلا على ذلك ما بدا من معتمدهم فى آخر عهده، أى بعد أن توازنت الميزانية وزاد الرخاء فى مصر ونظمت الى حد ما اداراتها، من اهتمامه بأمر التعليم الأولى وتشجيعه على فتح المدارس الأولية فى المدن والقرى فى أنحاء البلاد . كذلك يعتبرون أن تعيين سعد زغلول باشا وزيرا للمعارف فى سنة ١٩٠٨ بنصيحة اللورد كرومر دليل على بدء رغبتهم فى الاهتمام

بجميع أنواع التعليم فى مصر، واعلانهم على أنه قد آن الأوان لمعالجة مسائل التعليم بجميع أنواعه فيها. وسواء أصحّت هذه الدعوى وأقنعت أم لم تصح ولم تقنع أحدا، فانه يصح أن يقال إن الاحتلال الانجليزى لم يترك أثرا كبيرا فى مهمة تثقيف البلاد وتعليمها.

لقد انتهت هيمنة الانجليز على التعليم فى مصر منذ نهاية الحرب؛ فقد تركوا أمره للمصريين فعلا قبل ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فماذا فعلنا ؟

حاولنا البدء فى تنفيذ مشروع لنشر التعليم الالزامى منذ سنة ١٩١٧ حيث صدر قرار وزارى بتشكيل لجنة لهذا الغرض. وتألفت بعد ذلك فى سنة ١٩٢٥ لجنة أخرى بحثت هذا الموضوع بحثا مستفيضا ووضعت مشروعا يقضى بتنفيذ التعليم الالزامى فى مدى عشر سنوات. وزاد عدد المدارس الابتدائية والثانوية الى درجة كبيرة، كما زاد عدد التلاميذ فى المدارس العالية الى حد كبير، وتضخمت بذلك ميزانية وزارة المعارف فصارت فى سنة ١٩٣٨ أربعة ملايين جنيه ونصف مليون تقريبا، وكانت فى سنة ١٩١٤ تزيد قليلا عن نصف مليون جنيه[١]. ويبين الجدول الآتى عدد المدارس الخصوصية والفنية والابتدائية والثانوية والعالية، وعدد التلاميذ فى هذه المدارس فى هذه السنة وفى أول سنى الحرب :

أنواع المدارس	سنة ١٩١٤				سنة ١٩٣٧			
	عدد المدارس	عدد التلاميذ	عدد التلميذات	المجموع	عدد المدارس	عدد التلاميذ	عدد التلميذات	المجموع
الخصوصية والفنية	٧	١٣٣٣	١٠٢	١٤٣٥	٣٩	١٥٦٠٠	٣٩٤	١٥٩٩٤
الابتدائية	٣٢	٦٤٠٧	٤٣٨	٦٨٤٥	١٦٥	٢٥٩٢٠	٤٤٠٥	٣٠٣٢٥
الثانوية	٦	٢٦٣٧	—	٢٦٣٧	٤١	١٧١٧٠	١٤٢٦	١٨٥٩٦
العاليـة	٦	١٠٩١	—	١٠٩١	١٧	٨٠٨١	٧٨٠	٨٨٦١

(١) كانت ميزانية وزارة المعارف فى سنة ١٩١٤ (٥٢٥٢٢٤ جنيه) فصارت فى سنة ١٩٣٨ (٤٫٣٥٥٫٩٨٠ جنيها).

ويتضح من هـذا البيان أن المدارس بجميـع أنواعها قـد زادت زيادة كبيرة فى عددها ، وفى عدد تلاميذها ، وبالتالى فى عدد مدرسيها ، وزادت بجانب هـذا المنشآت والمعاهد العلمية المختلفة . ولكن أتمت هذه الزيادة فى المدارس وفى عدد التلاميـذ طبقا لبرنامج معين قضت به سـياسة معينة رسمت لنشر التعليم والتثقيف والتربية فى جميع أنحاء القطر ، أم هى تمت عفوا وبدون حساب ؟

وثانيا أُعدّلت برامج التعليم التى وضعت فى عهد الاحتلال لتخريج الموظفين ، فصارت الآن وافية بالغرض الأسمى الذى تقصده بلاد العالم كلها من نشر التعليم ، وهو ترقية الشعب ونشر الثقافة بين أفراده ، ورفع مستواهم العلمى والخلق الى أرقى درجة ممكنة ، أم بقيت هـذه البرامج كما كانت مع تعديلها التعديل الطفيف الذى لا يمكن أن يؤدّى الى ما قدمنا من الغايات ؟

وأخيرا أأُصْلِح من حال المدرّس فأصبح الآن قادرا على تحويل الأطفال الذين يعهد بهم اليـه الى شبان قادرين على تحمل تبعات المستقبل ، وعلى خدمة أنفسهم وخدمة بلادهم فى جميع نواحى النشاط العقلى ، أم بقى كما كان مهمته تعليم تلاميذه المواد التى حدّدتها له وزارة المعارف دون تصرف أو استنباط ؟

وبالاختصار نريد الآن أن نعرف أقمنا باصلاح سياسة التعليم القديمة التى كنا ننتقدها جميعا ، أم بقيت هـذه السياسة سياسـة تخريج موظفين كما هى للآن دون تعديل أو بتعديل طفيف ؟

نريد أن نعـرف هل شَغَلَت مسائل التعليم ما يستدعيه موضوعها الخطير من تفكير رجال السياسة أفرادا وجماعات ، فى الحكم كانوا أو فى خارج الحكم .

* * *

أمّا أن وزارة المعارف قد سارت فى الخمس عشرة سنة المـاضية على غير سياسة قومية مرسومة ، فهذا أمر واضح يؤيده تاريخ التعليم فى هـذه الفترة وتؤيده النتائج

التى حصلنا عليها . فقد سعى كل وزير تولى أمرها فى أن يعمل شيئا، بل قد ترك بعض هؤلاء الوزراء آثارا محمودة فى الاصلاح . لكن هذه الاصلاحات كانت جميعها نتيجة مجهودات فردية قام بها وزير معين . وينـدر أن يكون قد بدأ وزير فيما ينويه من الاصلاح بالنقطة التى انتهت اليها مجهودات سلفه، بل كثيرا ما حصل أن اهتم وزير بمسألة معينة من مسائل التعليم وانتهى من درسها الى برنامج اصلاح معين، ثم ترك الوزارة قبل أن يبدأ فى تنفيذ هذا الاصلاح أو بعد أن بدأه ولم يتمّه، ثم جاء خلفه فوضع هذه المسألة على رفّ فى ركن من أركان الوزارة، أو رمى بها فى سلة المهملات ، ثم أخذ يدرس مسألة أخرى من مسائل التعليم ، وتكون نتيجة عمله فيها نفس النتيجة التى وصل اليها سلفه فى المسألة التى عُنى بها . وهذا لا يحصل فى وزارة المعارف وحدها ، بل كثيرا ما يحصل فى الوزارات والمصالح الأخرى . ولكن هذه السياسة فى مسائل التعليم أكثر ضررا منها فى المسائل الأخرى . ذلك لأن هذه المسائل تحتاج فى بحثها وفى ايجاد الحلول لها الى دراسة عميقة وتفكير طويل واستعانة بذوى الخبرة الطويلة فيها . فاذا ما استقر الرأى فى مسألة من مسائل التعليم على تنفيذ نوع من الاصلاح كان لا بدّ من ضياع وقت طويل لتحضير الوسائل وإعدادها لتنفيذ هذا الاصلاح . وينـدر فى هذا الوقت الذى طغت فيه السياسة الحزبية على كل شىء أن يبقى وزير المعارف المدة الكافية لينفذ بنفسه ما يختطّه من طرق الاصلاح، فكانت تضيع كل هذه البحوث هباء . وكم من وقت ضاع فى هذا الدرس والبحث ولم تحصل البلاد منه على نتيجة واضحة فى اصلاح أمر التعليم .

والنتيجة أن السياسة التى سارت عليها وزارة المعارف لم تكن سياسة مرسومة يسير عليها جميع الوزراء ، بل كانت فى طول المدّة التى استقلّ فيها المصريون بأمر التعليم سياسة فردية ، كما قدمنا ، لأكثر الوزراء الذين تولوا وزارة المعارف فى هذه الفترة . فقد كان لكل وزير منهم سياسة معينة مختلفة فى أكثر الأحيان عن سياسة سلفه .

واذا قسنا مستوى التعليم ودرجة رقيه بالنتائج التى يصل اليها المتعلمون فليس من الصعب أن نحكم بأن التعليم فى مصر لم يتقدم كثيرا فى السنوات الأخيرة . ولمن يشك فيما أقرر الآن أن يسأل نظار المدارس ورجال وزارة المعارف ورؤساء المصالح التى توظف هؤلاء المتعلمين ورجال الأعمال الذين يقصدهم هؤلاء بعد اتمام دراستهم . ولن يخرج من هذا البحث الا بما يقنعه بذلك .

وإنى أقرر بعد هذا أيضا أن المدارس المصرية بجميع أنواعها لا تزال كما كانت فى عهد الاحتلال غير صالحة لتخريج غير الموظفين . وما إقبال المتخرجين من مدارسنا العالية أو الفنية على وظائف الحكومة دون غيرها الا نتيجة سياسة التعليم الحالية التى أخفقت كل الاخفاق فى تنمية الروح الاستقلالية فى شبابنا ، والتى قتلت فيهم صفات المغامرة والاعتماد على النفس . وهذه الصفات بالذات هى أسمى أغراض التعليم ، وهى الميزان الحق لقياس رقى التعليم وانحطاطه فى أى بلد من البلاد .

إن نشر التعليم هو أوّل واجب تعنى به الحكومات الرشيدة ، على أن يكون تعليما صحيحا يفتح أمام المتعلم بابا واسعا يدخل منه الى حياة سعيدة حسا ومعنى ، وعلى أن يبث فيه روح الكرامة والاستقلال ، وينمى فيه غريزة الثقة بنفسه والقدرة على تولى أى عمل مع ثقته بالنجاح فيه . أما هذا التعليم الذى يحول جميع شبان البلاد الى موظفين ، يعملون دائما ساعات محدودة فى النهار تحت اشراف رؤسائهم ، ويتناولون أجرا محدودا يزيد فى فترات معينة بقدر معلوم ، ويمضون حياتهم على هذا النظام الميكانيكى الذى لا أثر فيه للجهود الشخصى ولا يفتح بابا للمجازفة أو المغامرة أو تحمل التبعات ، فهو تعليم محدود الغرض لا يفيد الا فى تخريج العدد اللازم من الشبان لملء وظائف الحكومة ، ولكنه مضرّ من جهات أخرى ؛ لأنه يفسد الغرائز الطبيعية فى جميع الشبان الذين يزيدون عن هذه الحاجة . ولو بقى الغرض من التعليم كما هو الآن ، أى تخريج الموظفين ، فان النتيجة الطبيعية لهذه السياسة اذا اتبعنا العقل والمنطق هى احدى اثنتين :

الأولى إما ان نستمر على نشر هذا التعليم، و بذلك نحوّل جميع التلاميذ الى شبان لا يصلحون الا لتقلد الوظائف، فنحكم على جميع من لا يستطيعون الحصول عليها بالتعطل المستمر وما ينتج عنه من الأضرار .

والنتيجة الثانية أن نكفّ عن زيادة المدارس ونكتفى بالعدد اللازم منها لتخريج العدد الذى نحتاج اليه من الموظفين . ولا أظن أحدا من المسئولين فى البلاد يوافق على أن تنتهى سياسة التعليم الى إحدى هاتين النتيجتين، ولو أن السياسة التى نجرى عليها الان تؤدى حتما الى إحداهما .

فاذا أردنا ألّا نصل الى إحدى هاتين النتيجتين وجب علينا أن نفكر فى تغيير السياسة المتبعة الان فى التعليم، إن كان للتعليم فى مصر سياسة ، وأن نضع سياسة جديدة تمنع شر الحالة الحاضرة ، وتصل بنا الى الغاية التى يجب أن ننشدها فى هذا السبيل .

لقد اهتممنا للآن بالكمّ أكثر من اهتمامنا بالكيف؛ فلقد انصرفت أكثر مجهودات الماضى لزيادة عدد المدارس الابتدائية والثانوية والاكثار من عدد التلاميذ فى جميع المدارس المختلفة . و يعتقد الكثيرون أن هذه الزيادة المستمرة فى عدد المدارس، وفى عدد التلاميذ فى كل مدرسة ، كانت فى أغلب الأحوال مدعاة لضعف التعليم لا لترقيته . ذلك لأن هذه الزيادة حصلت على غير قاعدة مرسومة ؛ فقد تنشأ مدرسة فى مدينة أو إقليم دون حاجة ماسة اليها ، ويحرم منها إقليم آخر هو فى أشد الحاجات اليها، وقد يزاد فى عدد المدارس الابتدائية دون حساب المستقبل بتقرير زيادة فى عدد المدارس الثانوية أو المدارس الفنية التى تكفى لقبول من ينتهون من الدراسة الابتدائية . وقد تنشأ المدارس الثانوية دون حساب لايجاد الأماكن اللازمة لمتخرجيها فى المدارس العالية المختلفة . ونحن نشاهد أثر هذه الفوضى فى كل عام عند بدء الدراسة . فكثير من آلاف التلاميذ الذين حصلوا على شهادة الدراسة الابتدائية لا يجدون المدارس الثانوية التى تقبلهم . وكثير من الشبان الذين حصلوا على شهادة الدراسة الثانوية لا يجدون مكانا لهم

فى مدرسة عالية . والنتيجة الطبيعية لهذه الفوضى أننا نكوّن جيشا من المتعطلين فى كل عام مؤلفا من جميع هؤلاء الشبان الذين لم يستطيعوا إتمام دراستهم فيصبحوا غير صالحين لتولى أى عمل . وقد سرنا فى هذه السياسة مجاراة لأطماع بعض الوزراء الذين يعتبرون مفخرة لهم أن يزاد عدد المدارس فى عهدهم ولا يهمهم ارتفاع مستوى التعليم أو انحطاطه . وساعد على ذلك سهولة ايجاد المدرسين الصالحين للتدريس فى المدارس الابتدائية، وقلة النفقات اللازمة لهذه المدارس، وصعوبة الحصول على مدرسين صالحين للمدارس العالية ، وكثرة الأموال اللازمة لانشاء هذا النوع من المدارس . فمن السهل اكثار المدارس الابتدائية . وليس من العسير اكثار عدد المدارس الثانوية ، ولكن المسألة الصعبة التى تحتاج الى تفكير طويل هى انشاء المدارس العالية التى تتسع لهؤلاء المتعلمين ، وايجاد المدرسين الصالحين للتدريس فى هذه المدارس ، وتخصيص المال الكبير اللازم لامكان القيام بحاجة هذه المعاهد العالية . وقد ترتب على هذه الكثرة العاجلة فى عدد المدارس الابتدائية والثانوية أن عيِّن فيها عدد كبير من المدرسين الذين تنقصهم التجربة الكافية للتدريس ، كما نشأ عن كثرة عدد التلاميذ فى كل فرقة وفى جميع المدارس على اختلاف أنواعها أن انحط التعليم نتيجة لضعف الصلة بين المعلم والمتعلم . فان هذه الصلة تزيد أو تقل حسب عدد التلاميذ الذين يعهد بهم اليه . فاذا كان فى استطاعته أن يتعهد عشرين تلميذا، بعناية مستمرة، ويراقب تقدمهم، فهو لا يستطيع أن يراقب أربعين أو خمسين أو أكثر كما يحصل اليوم . كذلك ترتب على كثرة انشاء المدارس الابتدائية والثانوية دون حساب وبهذه السرعة الكبيرة أن الوزارة لم تستطع القيام ببناء هذه المدارس، بل كانت تضطر رغبة فى الاسراع فى فتحها الى أن تستأجر لهذا الغرض ما تستطيع الحصول عليه من المنازل الكبيرة التى تتسع لعدد التلاميذ، وهى فى أغلب الأحيان منازل عتيقة بعضها آئل للسقوط، وليس فيها شىء من معدّات الراحة، فكانت تنفق عليها الآلاف من الجنيهات، وكانت تستأجرها بأضعاف قيمتها وتعدّها لهذا الغرض فى أسرع وقت،

ثم تحشر التلاميذ فيها حشرا . ولا تنقضى الشهور أو الأسابيع حتى يظهر للوزارة أن هذا المكان غير صالح فتبحث عن غيره وتقوم باصلاحه ، وهو غالبا ليس أصلح من الأول . وهكذا تضيع أموال الحكومة هباء . كل ذلك يقع رغبة فى السرعة .

مناهج التعليم

أما ما يتعلق ببرامج التعليم فلقد حاول أكثر من تولى وزارة المعارف من الوزراء اصلاحها . وقد ألفت لجان مختلفة فى عهود مختلفة لهذا الغرض ، وعملت بحوث كثيرة انتهت بتعديلات فيها ، ثم لم يمض على هذه البرامج المعدلة الوقت الكافى لاختبار أثرها فى نتائج التعليم حتى أصابها تعديل جديد عاد بها فى بعض الأحيان الى البرامج القديمة ، ثم أصابها بعد ذلك التغيير والتبديل ، وهى لا تزال للآن معرضة لهذه التجارب السريعة المستمرة .

إنه من السهل تغيير هذه البرامج ، ومن السهل اضافة المواد الكثيرة التى تنقصها ، بل من السهل نقل برامج أرقى المدارس الغربية لتكون برنامجا للمدارس المصرية ، ولكن المسألة الصعبة هى ايجاد المدرس الصالح لتدريس هذه المواد ، وأصعب من هذا تحديد القدر من المادة العلمية الذى يستطيع كل تلميذ فى سن معينة أن يستوعبه ، ثم تقسيم هذا القدر من العلم على جميع المواد التى يجب أن يدرسها التلميذ . فيجب ألا يترتب على اضافة مادة من المواد على برنامج من برامج التعليم أن تكون هذه الاضافة على حساب مادة أخرى ربما كانت أكثر فائدة وألزم لتثقيف التلميذ من المادة الجديدة . كما يجب أن نفكر طويلا عندما نتوسع فى تعليم مادة معينة من ألا تكون نتيجة هذا التوسع إضعاف مادة أخرى . إن استطاعة ذاكرة التلميذ وقوة ادراكه وقدرته الفكرية محدودة ، فاذا ما أردنا تثقيفه وجب ألا نحمله أكثر مما يستطيع ، وأن نقسم ما يستطيع أن يهضمه على جميع المواد التى يجب أن يتعلمها ، وإلا أفسدنا تعليمه وأفسدنا صحته وأضررنا بمستقبله .

أما من جهــة المدرس فيجب دائمــا قبل تقرير اضافة مادة أو أكثر على برامج التعليم أن نطمئن كل الاطمئنان الى وجود المدرسين القادرين على تدريس هــذه المــادة فى جميع المــدارس التى أدخلت على برنامجها . ويجب أن نطمئن كذلك الى ألّا تؤثر اضافة هذه المــادة عليهم فى عملهم الأصلى وفى المواد الأخرى التى يدرسونها ، وإلا أجهدنا المدرسين أكثر من استطاعتهم ، وحمّلناهم تبعات لا قبــل لهم بهــا ، وأضررنا بالتعليم إضرارا بليغا .

وقد حصل كثيرا أن أضيفت موادّ على برامج التعليم بدون حساب لهــذه الاعتبارات . ولا شك أن الاخفاق الذى صاحب دائمــا تعديل البرامج فى المدارس المصرية يرجع الى هذه الأسباب التى بينتها .

هذه هى مشكلة المشاكل فى أمر برامج التعليم . وهى ليست مشكلة مصر وحدها بل هى مشكلة التعليم فى جميع البلاد ؛ فان مسألة تقرير عدد المواد وكمية ما يدرس منها فى دور معين من أدوار التعليم مسألة خلافية تباينت فيها آراء علماء التربية ، وكان من نتيجة هذا الخلاف أن تنوعت طرق التعليم فى البلاد المختلفة . فبينما نرى الفرنسيين وسائر الأمم اللاتينية لا يألون جهــدا فى شحن أذهان النشء بمختلف الحقائق العلمية وفى ترويج المعلومات وتكــوين المذاهب ، نرى الانجليز وبلاد الشمال يكدّون ويكدحون ، لا فى شحن الأذهان بكثرة المواد العلمية ، بل فى تربية العادات فى أبنائهم ، وأخذهم بالآداب العامة ، وغرس غريزة الشعور بالواجب فيهم ، وتكوين النظريات والمبادئ الحية فى سلوك الأطفال الشخصى . وبالاختصار يساعدون النشء على أن يشقّوا طريقهم فى الحياة ، مستعينين فى ذلك بتنمية مواهبهم الفطرية جسمية كانت أو أخلاقية أو علمية . ويعتقد الانجليز أن المدرسة وسيلة لا غاية ؛ فيجب ألّا يعلّم النشء فى المدرسة من مبادئ العلوم إلا ما يساعده على الاطلاع والبحث الشخصى بعد المدرسة ، وهم يرون أنه خير لهذا الناشئ أن يعلّم قليلا من العلم تستطيع ذاكرته الضعيفة وعيه وتقدر خلايا مخه الآخذة فى النمو على فهمه وهضمه من أن يعلّم الكثير الذى لا يستطيع ادراكه واستيعابه . وقــد لا يختلف الانجليز كثيرا عن غيرهم من

الأمم الأخرى فى هذه النظرية الأساسية، وهى أن المدرسة وسيلة التعلم لا غايته . ولكن لا شك أنهم يختلفون فى كمية ما يجب تدريسه من العلوم فيها ليستطيع الشاب مواصلة الدرس بعد المدرسة. والدليل على ذلك أن مايتعلمه الآن الشاب الانجليزى فى أية مدرسة هو فى الواقع أقل مما يتعلمه مثيله الفرنسى فى المدرسة الفرنسية التى تماثلها، و يعرف الانجليز ذلك و يقرونه، بل يعتبرونه مزية من مزايا طريقتهم التى يفخرون بها، و يرونها سببا من أسباب مجدهم . لأنهم يعتقدون أن المحصول العلمى القليل الذى يصل اليه الشاب الانجليزى عند نهاية دراسته يصبح أكثر من محصول زميله فى البلاد الأخرى بعد مضىّ بضع سنوات بعد المدرسة . و يقولون إن السبب فى ذلك أن طريقتهم التعليمية تدفع أكثر من غيرها الى حب القراءة والاطلاع طول الحياة بتعويد الناشئين ذلك منذ الطفولة، و بما يغرس فى نفوسهم من الاستقلال والكرامة والطموح . هذا عدا ما يستفيده الناشئ فى كل مدرسة من مزايا الهواء الطلق والرياضة البدنية وما تؤثره فى نشاطه الفكرى وقوته الجسمية . ولولا قلة المواد الدراسية لما استطاع أن يجد الوقت لهذه الرياضة . و يعلق الانجليز أهمية كبرى على حسن اختيار المدرس والتأكد من صلاحيته للهمة الكبرى التى يعهد بها اليه، وهم لا يهتمون فى هذه المسألة بدرجة المدرس العلمية وكفايته فى مهنته فحسب، بل يعلقون الى جانب ذلك أهمية كبرى على سلوكه الشخصى ومتانة أخلاقه ؛ لأنهم يعتقدون أن المثل الصالح يؤثر فى أخلاق النشء أكبر من أى شىء آخر . فان الأخلاق لا تدرس كمادة خاصة فى المدارس الانجليزية، و إنما يكسبها التلاميذ عمليا باقتداء مدرسيهم .

وقد اختطّ الألمان خطة هى وسط بين الطريقتين اللاتينية والانجليزية . فبرامجهم التعليمية مزيج من النظريتين .

أما نحن فى مصر فلم نقطع للآن أىّ الطريقتين أمثل، وأىّ النظريتين أجدر بالأخذ أو الاقتباس . ولكن المحقق أننا اختلفنا عن الجميع — أردنا أو لم نرد — فى اعتبار أن المدرسة غاية التعلم لا وسيلته . وها نحن نشاهد كل يوم أن كثرة

المتعلمين ينقطعون عن الدرس والتعلم على أثر انقطاعهم عن المدرسة، وأن معلوماتهم ومعارفهم تبدأ فى النقصان لا فى الزيادة بعد نيلهم الشهادة التى أرادوها . و يرجع هذا الضعف الأساسى فى طرقنا التعليمية الى إخفاق المدرسين عامة فى تكوين رغبة القراءة وحب الاطلاع فى التلاميذ أثناء دراستهم، وانتشار فكرة خاطئة بين التلاميذ هى أن الشهادة النهائية التى ينالونها علامة على أنهم وصلوا فى طريق العلم الى نهايته، وأنه لم يبق فى أسراره ونواحيه وفروعه ما يجهلون .

وأريد قبل الانتهاء من موضوع برامج التعليم أن أشير الى نظام اتبعناه من زمان بعيد بشأن هذه البرامج وهو " النظام الموحد " بمعنى أن برامج التعليم لكل نوع من أنواع مدارسنا واحدة . فجميع مدارس التعليم الالزامى تسير على برنامج واحد، وجميع مدارسنا الابتدائية والثانوية تتبع برنامجا واحدا . وقد قلدنا فى هذا الشأن النظام الفرنسى الذى أخذت فرنسا الآن تعمل على الخروج منه . إنه لا يعقل أن ما يحتاج اليه طفل أسيوط أو قنا أو أسوان من مواد التعليم هو ما يحتاج اليه تلميذ القاهرة أو الاسكندرية ، وأن ما يفيد أطفال القرى الزراعية هو ما يفيد أطفال المدن الصناعية. وهذا موضوع يحتاج الى البحث و إمعان النظر. و يخيل الى أنه يجب أن توضع فى البرامج مواد ثابتة لجميع المدارس ، ومواد أخرى تتغير بتغير مكان المدرسة الجغرافى واحتياجات المنطقة التى بها . فقد تحتاج منطقة معينة تهتم بصناعة خاصة أن يعلم أطفالها بعض المواد التى تساعدهم على ترقية هذه الصناعة . فيحسن مثلا أن تكون مبادئ الفلاحة العملية والعلمية مادة من مواد المدارس فى البلاد الزراعية ، كما يحسن أن يدرس الرسم ومختصر من مبادئ الميكانيكا العملية فى بعض مدارس المناطق الصناعية .

مسألة المدرسين

أما مسألة المدرسين و إعدادهم للمهمة الخطيرة التى يتولونها فيظهر لى أنها لم تلق من عناية القائمين بأمر التعليم الاهتمام الذى هى جديرة به . وإنى أرى أن المعلم

الصالح هو حجر الزاوية فى أساس التعليم . ولذلك أعتقد اعتقادا راسخا أننا اذا أردنا اصلاح التعليم فى مصر، وتحويله من الاتجاه الذى يجرى فيه الآن الى اتجاه أقرب الى مصلحة البلاد، فواجبنا الأول أن نوجه عنايتنا الى المدرسين وحدهم. لقد علقنا أهمية كبرى على البرامج وتعديلها ، وعلى سنوات الدراسة فى المدارس المختلفة، وزيادتها أو تقليلها ، وفكرنا فى انشاء أنواع جديدة من المدارس ظننا أنها ستؤدى وظيفة كانت الحاجة ماسة اليها. فكرنا فى كل هذا وشغلنا به، ولكننا لم نفكر طويلا فى أمر هؤلاء الذين يقع على عاتقهم وحدهم مهمة تحويل هؤلاء الأطفال والشبان الذين يؤمون المدارس الى رجال قادرين على خدمة بلادهم فى المستقبل فى جميع نواحى النشاط العقلى . أكثر من هذا أننا نسينا أن قيمة المعلم لا تقاس بدرجة علمه، ولا بطريقته التعليمية ، ولا بدرجة نجاحه فى تلقين تلاميذه مايدرسه لهم من المواد فحسب، بل قيمته تقاس أيضا قبل كل شىء بالمثل الصالح الحىّ الذى يضربه لتلاميذه، و بحبه قبل كل شىء لمهنته، وشعوره بقداستها وأثرها فى ترقية بلاده. نريد ألا يكون المدرّس موظفا عاديا ككل الموظفين ، بل نريده يشعر بأنه قائم بمهمة قدسية، ولذلك يهون عليه تحمل المتاعب والمشاق والأخطار فى سبيل أدائها . نريد من المدرّس أن يشعر بأنه قائم بعمل هو فى نظره أسمى مايطمع فيه مصرى؛ إذ هو وحده الذى تسند اليه مهمة تعليم هذا الشعب وترقية أخلاقه و إعداده لأن يتبوأ مكانا لائقا بين الأمم الحية الراقية . وأى مهمة أشرف من هذه المهمة ! نريد أن يدرك أن كل كلمة يقولها وكل حركة تبدو منه انما تترك أثرا عميقا فى أخلاق الأطفال الذين يتعهدهم .

ولذلك يجب علينا أن نعنى عناية خاصة باختيار من ستقع عليهم مهمة التعليم فى مصر ، ويجب علينا بعد ذلك أن نعنى عناية خاصة باعدادهم لهذه المهمة الخطيرة . ثم علينا واجب آخر هو أن نريحهم فى المستقبل من عناء التفكير فى كسب رزقهم بألا نضنّ عليهم بالمرتبات التى تكفل راحتهم .

أمّا من جهة اختيار الأصلح للالتحاق بمعاهد تخريج المدرّسين، فكلنا يذكر تلك المدة الطويلة التى كان لا يقبل على مدارس المعلمين فيها من شبابنا إلا من رفضت قبولهم المدارس العالية الأخرى، وكلنا يذكر هذا العهد الذى اضطرت فيه وزارة المعارف لتشجيع الشبان للاقبال على مدارس المعلمين الى ألّا تعفيهم من نفقات التعليم فى هذه المدارس فحسب، بل كانت ترغبهم أيضا فى هذه المهنة باعطائهم المرتبات وهم فى دور التعليم. أرجو أن يكون قد انتهى هذا العهد، وأن يكون قد اقتنع شبابنا اليوم بأن مهنة التعليم مهنة سامية، وقد تكون أجل وأسمى من مهن كثيرة أخرى. فيسهل على وزارة المعارف اختيار من يصلحون عقليا وجسميا للالتحاق بمدارس المعلمين المختلفة.

أمّا فيما يختص بهذه المدارس فأوّل ما يلاحظ عليها تعدّد أنواعها، واختلاف طرق التعليم فيها، وتباين المنتسبين اليها لاختلاف طرق تعليمهم. ويخيل الى أن أوّل اصلاح يجب أن يتجه الى تقريب هذه الأبعاد هو بتقليل أنواع هذه المدارس، واختيار جميع من يلتحقون بها من بيئة تعلمت تعلما واحدا. وعلى ذلك فلست أرى مسوّغا للاكثار من أنواع هذه المدارس بتخصيص مدارس لمدرسى التعليم الابتدائى، وأخرى لمدرسى التعليم الثانوى، فلا مانع من أن يبدأ كل معلم حياته المدرسية فى مدرسة ابتدائية، ثم يرقى منها تدريجا الى مدرسة ثانوية. ولا غضاضة فى هذا؛ فانى أعتقد أن مهمة التعليم تزداد صعوبة وتبِعة كلما صغرت سنّ المتعلمين. فليست مهمة تعليم أطفال المدارس الابتدائية بأقل تبعة من تعليم شبان المدارس الثانوية.

تعليم اللغة العربية

أوّل ما يلاحظ على طريقة تعليم اللغة العربية كثرة المدارس المخصصة لتخريج معلميها، فانى لا أفهم معنى لأن تنشأ مدارس خاصة لتخريج معلمين لمادة واحدة. لأنه اذا عممنا هذه القاعدة وجب علينا أن ننشئ مدرسة لكل مادة من المواد التى تدرس فى المدارس لتخريج المعلمين الذين يدرّسونها، ونكون بذلك قد سننّا سنة لا نجد لها مثيلا فى جميع البلاد الأخرى. ونحن لم نكتف بمدرسة

واحدة لتخريج معلمى اللغة العربية، بل أنشأنا عدّة مدارس لهذه الغاية؛ فلقد أنشأنا "دار العلوم" من زمن طويل ، ثم أنشأنا بعد ذلك "كلية اللغة العربية" التابعة للأزهر، و"كلية الآداب" التابعة للجامعة المصرية . وقد ترتب على انشاء هذه المدارس الخاصة بمدرسى اللغة العربية أن اختلفت طريقة تعليم هذه المادة عن طريقة التعليم المتبعة فى المواد الأخرى اختلافا بيّنا يشاهده كل من تعلم فى المدارس المصرية الحكومية . فالواقع الملموس أن درس اللغة العربية فى المدارس ابتدائية كانت أو ثانوية هو أبغض الدروس الى نفوس الطلبة، وأن مقدار تحصيلهم من هذه المادة الأساسية بالنسبة لما يحصلونه من المواد الأخرى ضئيل وغير كاف، تشهد بذلك جميع الامتحانات العامة . وما ضعف التلاميذ فى اللغة العربية بخاف على أحد. وهذا الموضوع بالذات الذى يرتبط بتعليم لغة البلاد موضوع خطير يحتاج الى درس عميق لمعرفة أسباب هذا الضعف والبحث عن طرق علاجها. و يجب أن يشمل هذا الدرس بحث الكتب الدراسية كلها الخاص منها بالقواعد والمطالعة . هذا اذا ثبت أن لهذه المدارس الخاصة بتخريج معلمين للغة العربية ما يسوّغ بقاءها كوحدة مستقلة عن مدارس المعلمين الأخرى . كذلك يجب عند درس هذه المسألة تحديد الأغراض التى أنشئت من أجلها كلية الآداب ؛ فان السنة المتبعة فى البلاد الأجنبية ، وهى سنة محمودة دلت التجربة على فائدتها فائدة عظمى ، هى أن يُختار من بين متخرجى هذه الكلية من يعدّون فى المستقبل لتدريس آداب لغة البلاد بعد تزويدهم بقواعد التربية . يجب أن نعرف ماذا يعمل هؤلاء الشبان بعد دراسة الاداب اذا أغلق فى وجههم باب تدريس آداب لغتهم .

قلت إن التلاميذ يبغضون درس هذه اللغة ويخيل الى أن أهم أسباب هذه الكراهة يرجع الى اهتمام جميع المدرسين اهتماما خاصا بقواعد النحو والصرف أكثر من اهتمامهم بدراسة آداب هذه اللغة وتاريخها وتعويد الطلبة مطالعة كتبها، وهى أحب الى النفس من دراسة قواعد جافة صعبة، وتخصيص أكثر الوقت المخصص لهذه المادة لدراسة هذه القواعد. كذلك يخيل الى أن كتب اللغة العربية للقواعد

كانت أو لمطالعة هي كتب قديمة معقدة لا تحبب الى أحد قراءتها . إنى أفهم أن درس لغة من اللغات هو فى الوقت نفسه درس أحوال الأمة التى تتكلم هذه اللغة وتاريخها وعاداتها وفنها وأخلاقها ونشأتها وتطورها وأثر حضارتها فى جميع الحضارات الأخرى التى هى متصلة بها، وكذلك أثر حضارات البلاد الأخرى فيها. اذا كنت محقا فى ذلك فان الطريقة المتبعة فى تدريس اللغة العربية فى الوقت الحاضر عقيمة غير مجدية، لأنها لا تعنى العناية الكافية بكل هذه الاعتبارات .

قد يقال إن اللغة العربية لغة غنية بكلماتها معقدة قواعدها، ودراستها لذلك صعبة. وهذا صحيح، ولكن اللغة الفرنسية مثلا لا تقل صعوبة عنها. وقد درست مع رفاقى فى المدرسة الابتدائية والثانوية اللغة العربية وهى لغة آبائنا وأمهاتنا على طريقة، ودرسنا اللغة الفرنسية وهى غريبة عنا على طريقة أخرى، وخرجنا بعد نهاية دراستنا نعرف من العربية بعض قواعدها التى حفظناها عن ظهر قلب ولم يرشدنا مدرسونا الى كتاب واحد نقرؤه لنستفيد منه، وخرجنا من المدرسة نفسها وقد قرأنا من آداب اللغة الفرنسية منتخبات كثيرة من أشهر كتابها، وكنا نعرف أثر هؤلاء الكتاب جميعا فى نهضة بلادهم وتطوراتها السياسية والاجتماعية والفكرية . وكان مدرسو هذه اللغة يرغبوننا فى قراءة هذه الكتب بجميع وسائل الترغيب، فكانوا يسهلون علينا اقتناءها بطريقة عملية، هى أن يدفع كل تلميذ قرشا واحدا كل أسبوع ويشترى المعلم لنا بهذا المبلغ كتابا أو كتابين أو ثلاثة، يعار التلاميذ هذه الكتب مناوبة لقراءتها، وكانت كل فرقة تقتنى فى كل سنة بهذه الطريقة السهلة ما لا يقل عن مائة كتاب يتداولها التلاميذ طول السنة وتبقى بعد ذلك ملكا لكل فرقة . وكان المدرس يخصص ساعة كل أسبوع ليسألنا عما فهمناه من كل كتاب قرأناه، ويناقشنا فى آرائنا، ويلفت نظرنا الى ما غاب عنا من مرامى الكاتب وما استعصى علينا فهمه من كتابه . وكذلك كان يخصص امتحانا تحريريا سنويا يطلب الينا فيه أن ندلى بما نعرف عن كتاب معين أو عن كاتب معيّن من بين عدّة كتب وكتّاب يعينهم المدرس فى أوّل السنة لهذا الامتحان . وكانت توزع

الجوائز المرغبة وهى عادة كتب ثمينة للناجحين فيه . وهكذا ماتت فينا رغبة قراءة الأدب العربى، وقويت فينا رغبة الاطلاع على كتب الأدب الفرنسى . والمسئول عن كل هذا هم المدرسون الذين اكتفوا من درس اللغة العربية بالفاعل والمفعول والمرفوع والمنصوب، وفاتهم أن هذا ليس كل شيء . وأخشى أن يكون تعليم اللغة العربية على هذه الطريقة لايزال القاعدة المتبعة للآن؛ فالمدرس هو هو بعينه، وكتب التعليم لم يحصل فيها تغيير محسوس، ونتيجة تعليمها لاتزال كما كانت من عهد بعيد.

من الغبن بعد هذا أن ننكر ماقام به بعض أساتذة هذه اللغة فى ميدان الاصلاح والتأليف؛ فلقد وضع الأستاذان على بك الجارم ومصطفى أمين كتابى "النحو الواضح" و"البلاغة الواضحة" وسلكا فيهما طريقة منطقية مشوقة هى ايراد الأمثلة الحديثة التى يجدر بالتلميذ أن يستعملها فى أحاديثه، وشرح هذه الأمثلة واستخلاص القاعدة أو القواعد منها، وهى طريقة بيداجوجية حديثة، ولكن الكتابين محشوان بأبواب فى النحو والبلاغة لاحاجة للتلميذ بها . وليس ذلك خطأ المؤلفين، وانما هو عيب منهج وزارة المعارف .

ووضع الأستاذ ابراهيم مصطفى كتاب "إحياء النحو" وصدر الجزء الأول منه خاصا "بالاسم" وقد ابتدأه المؤلف بنقد مرّ لطريقة التأليف فى النحو ولفهم النحاة للغة العربية . وتتلخص محاولاته فى دراسة الاسم فى أن الضمة علامة الاسناد، والكسرة علامة الاضافة سواء أكانت بالحرف أم بالاسم، والفتحة ليست علامة إعراب البتة . وأخذ يستعرض جميع أبواب النحو مطبقا عليها نظريته . ورغم ما فى الكتاب من تعسف فى بعض الأحيان فان الفكرة فى حدّ ذاتها مفيدة فى تبسيط قواعد صعبة، ولو اتبعت لسهلت كثيرا من دراسة النحو. غير أن الكتاب لا يصلح بأى حال للتلاميذ؛ اذ يتطلب فهمه معرفة تامة بقواعد النحو، وانما هو مفيد للمدرسين . ولو حاول الأستاذ أن يدخل تعديلا على كتابه يقربه من أفهام التلاميذ لأنقذهم من دراسة أبواب كاملة فى النحو، وأدى بذلك الى اللغة العربية خدمة جليلة .

وإنى أتساءل بعد هذا ما فائدة تلك السياسة العقيمة التى يتبعها جميع المدرسين من الاهتمام بالإعراب؟ انهم يخصصون أكثر ساعات الدراسة للاعراب ويسألون التلميذ إعراب جمل أحسن قراءتها فيردد التلميذ كلاما لا يفهمه ، واذا فهمه فلن يفيده عمليا فى احسان الكتابة أو القراءة ، فهو يعرب مثلا " كتبتَ " كتب فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الاعراب ، والتاء ضمير مخاطب مبنى على الفتح فى محل رفع . ما فائدة كل هذا الكلام ! أما يكفى أن يعرف التلميذ أن كتب فعل ماض والتاء ضمير مخاطب فاعل .

وعلى كل حال فلا يمكن أن يعرب التلميذ الجملة حتى يفهمها ، فاذا فهمها فما فائدته من اعرابها ! . أتساءل بعد هذا مافائدة التلاميذ من دراسة أبواب بأكملها فى النحو كأبواب " لا سيما " والندبة والاشتغال والتنازع ؟ ألا يحسن اراحتهم من دراسة أمثال هذه الأبواب . أرجو أن تفكر الوزارة فى كل هذه المسائل ، وأن تشجع أساتذة اللغة العربية على بحثها ، والعمل على تبسيط قواعد اللغة ، وترغيب التلاميذ فى دراستها . كما أرجو أن يسعى الأساتذة الى بث حب القراءة فى تلاميذهم . وعندنا والحمد لله مجموعة من الروايات والكتب الشيقة بعضها مترجم و بعضها موضوع ، وللأساتذة شوقى وحافظ ومطران وطه حسين والزيات والعقاد والمازنى والمنفلوطى والرافعى والسباعى وتوفيق الحكيم وأحمد أمين مؤلفات قيمة تلذ قراءتها ، وتعود مطالعتها على التلاميذ بالفائدة . وأما الاقتصار على أمثال كليلة ودمنة وأدب الدنيا والدين ، فأمر ينتهى بالتلميذ الى كره القراءة .

وما دمنا بصدد مشكلة اللغة العربية فلا بد لاتمام هذا البحث من الاشارة الى أمر خطير هو وجوب السعى فى تسهيل قراءتها قراءة صحيحة دون احتياج القارئ إلى إعراب كلماتها أثناء القراءة . تكتب جميع اللغات الحية بحروف تمكن من قراءتها حتى بغير فهم معناها . أما اللغة العربية فتكتب للآن بطريقة لا يمكن النطق بها نطقا صحيحا اذا لم يفهم القارئ معناها ، بل اذا لم يعرب أثناء القراءة

كلماتها . حقا أن شكل الحروف بالطريقة المعروفة كاف لتذليل هذه الصعوبة، ولكن طريقة الشكل معقدة غير عملية، وهى معطلة للنشر لأنها كثيرة النفقات . فتعطل نفقاتها رغبة المؤلفين فى اتباعها ، فلا بد من اكتشاف طريقة أخرى . وليس من العسير الوصول اليها اذا تعاون جميع الملمين بهذه المسألة والمتخصصين فيها على حلها .

وقد كان المأمول أن يشتغل المجمع اللغوى بهذه المسألة الخطيرة منذ انشائه، ولكن شغل هؤلاء السادة منذ تكوين مجمعهم للآن بالسعى فى ايجاد كلمات عربية لما استكشفه العلم الحديث واخترعته الصناعة الجديدة . إن مجهودهم هذا قد يكون مفيدا اذا حصروا نشاطهم فيما يعلمون و يعرفون ، واختاروا له كلمات مقبولة سهلة النطق غير ثقيلة على السمع . ولكنهم أرادوا أن يوجدوا كلمات تقابل ما درجنا عليه من الكلمات الافرنجية المعربة لبعض المسميات العلمية الطبية أو الكيميائية أو الفسيولوجية أو البيولوجية أو غيرها من العلوم الأخرى، وأن يلزموا الناس بعد ذلك بقبول كلماتهم من طريق ضغط الحكومة بالزام المدرسين فى المدارس باستعمالها أو بغير ذلك من الطرق الأخرى . وهم يخطئون فى هذا خطأ بيّنا، وقد يترتب على خطتهم هذه اذا نجحت ضرر بالغ لشبابنا ؛ فاننا نعتمد الآن وسنعتمد الى عهد طويل فى تجديد معلوماتنا العلمية والاستزادة منها على المؤلفات الأجنبية وحدها . ومن المصلحة أن نقرب من أذهان شبابنا فهم هذه المؤلفات بكل الوسائل ، وقد يعكس علينا هذا القصد وضع كلمات بطريقة استبدادية لم تتوافر فيها جميع شروط البحث العلمى لبعض المسميات العلمية، فيصعب عليهم بذلك فهم هذه المؤلفات الأجنبية . كذلك يجب أن يتركوا جمهور الكتاب أحرارا فى قبول ما يقترحون أو رفضه ، و بهذا تحيا الكلمات المعقولة وتموت الكلمات التى يأبى استعمالها الكتاب ولا تصادف قبولا من القراء .

ورغما من هذه الصعوبات الجمة التي نعانيها فى رسم الحروف العربية قد زادت وزارة المعارف أخيرا من هذه الصعوبة ، بأن قررت قرارا استبداديا يقضى بانشاء حرف جديد أكثر تعقدا وأصعب رسما من الحروف المتداولة من قرون عدة وهو حرف التاج . وإنى أجهل للآن ويجهل الكثيرون معنى الحكمة التى قضت على وزارة المعارف بأن تزيد من هذا التعقيد بانشاء هذا الحرف الذى لم يحل إشكالا ولم يملأ فراغا ولم يقربنا من الغاية التى ننشدها من تسهيل قراءة لغتنا ، بل أبعدنا عن ذلك كثيرا . إنى لا أستطيع رغما عن محاولات متواصلة أن أكتب الكاف مثلا بحرف التاج ، وأخشى ألّا يختلف أمرى فى هذا عن أمر وزراء المعارف . ومن الغريب أن يطلب الآن من تلاميذ المدارس الأولية ورياض الأطفال أن يتعلموا رسم هذه الحروف فى كتابة ما يكتبون .

قالوا إن حرف التاج يدل على بداءة جملة ، ولكننا أخذنا من زمان طويل بطريقة وضع نقطة فى نهاية الجملة ، وأخذت جميع المطابع بهذا وبترك فراغ بين الجملة والأخرى مما يحقق هذا الغرض . ثم قالوا إن حرف التاج يميز أسماء الأعلام ، ولكن الأجانب الذين نقلدهم فى ذلك بدءوا يكتبون أسماء الأعلام بحروف عادية . ولم يكن من الضرورى اذا صممنا على تمييز أسماء الأعلام أن نخلق حرفا جديدا مختلفا فى رسمه كل الاختلاف عما نعهده ، بل قد يحتاج فى رسمه الى المسطرة والبرجل والزاوية ، وكان يمكن أن نكتفى بما يعمله الأجانب فى هذا الصدد بتكبير أوّل حرف من اسم العلم عن الحروف الأخرى (١) .

ولا شك عندى بعد هذا أنه من السهل على وزارة المعارف أن تلغى هذا الحرف الذى لم يأخذ به أحد ولم يقتنع به أحد ولم تأبه به المطابع ، فلا يستعمله الآن الا مطبعة الحكومة وحدها ، ولا يتعلمه الآن الا أطفال المدارس المساكين .

---

(١) من غريب المصادفات أنه وكل الىّ فى سنة ١٩٣٣ أن أكون مندوبا عن الحكومة المصرية فى مؤتمر المستشرقين بهولاندا وأقدم له هذا الاختراع الجديد ، ولكنى لم أفعل فى هذا المؤتمر أكثر من تلاوة رسالة كتبت فى وزارة المعارف لبيان الأغراض التى رمت اليها من إيجاد هذا الحرف .

أجـــور التعلـــيم

أما ونحن فى صدد المسائل العامة التى تشتغل بها وزارة المعارف، فلا بد لنا من الكلام على أجور التعليم فى مصر، وعلى سـياسة القائمين بالأمر فى هـذه المسألة الخطيرة . لقد سار الكثيرون من وزراء المعارف على سنة خفض أجور التعليم لسبب أو لغير سبب، إما بخفض الأجور فعلا أو بزيادة نسبة الذين يتعلمون فى مدارس الحكومة مجانا . ساروا على هـذه السياسـة التى ترضى الآباء والتى يعجب ظاهرها الجمهور، مدعين أن رائدهم هو تسهيل التعليم للستحقين من أولاد متوسطى الحال والفقراء، وما رائدهم فى الحقيقة إلا كسب الشهـرة من أقرب طريق ! . ذلك لأن استطاعة الحكومة محـدودة فيما تخصصه من ميزانيتها للتعليم، فكل نقص من متحصل النفقات التى يدفعها الآباء فى تعـليم أولادهم نتيجتـه الحتمية نقص فيما تستطيع الحكومة إنفاقه على التعليم بأنواعه؛ وكل زيادة يساهم بها الآباء فى نفقات التعليم يترتب عليها حتما زيادة فى عدد المدارس أو تحسين مستوى التعليم . فنحن لا ندعو الى زيادة المصروفات التى يدفعها الآباء لتستطيع الحكومة نقص ما تخصصه للتعليم، بل ندعو الى زيادة فى المصدرين اللذين يتكون منهما المـال المخصص للتعليم بأنواعه فى أنحاء القطر . لقـد ترتب الآن على قلة ايرادات المصروفات المدرسية بالنسـبة لمـا هو مخصص فعلا للتعليم أن تضاءل المجهود الذى تبذله الحكومة فى نشر التعليم الالزامى بالسرعة الواجبة . وقد قالوا عنـد ما بدئ فى تنفيذ التعليم الالزامى فى عام ١٩٢٥ إن عشرا من السنوات كافية لتنفيذه فى جميع أنحاء القطر، ولا تنقضى هذه المدّة حتى يكون جميع الأطفال بين سن ٧ ، ١٢ سنة فى المدارس الالزامية . قالوا بعد ذلك إن عشر سنين غير كافية، وإنه يلزم لاتمام هذا النظام خمس عشرة سنة . فظننا اذ ذاك أنها مدّة طويلة ، واتهمنا الحكومة بالبطء الزائد، وطلبنا منها السرعة لينفذ القانون قبل مضى هذه المدّة! . والآن وقد انقضى على هذا القرار ما يقرب من الخمس عشرة سنة ماذا فعلنا ! ؟

لم يفتح من المدارس الالزامية طوال هـذه المدّة مايكفى ثلث الأطفال الذين يشملهم هذا النظام . واذا سار الحال على هذا المنوال فلا بد على أحسن الفروض من انتظار نحو ثلاثين سنة من الآن أو ما يزيد عنها لتنفيذ هذا القانون .

بل لقد فترت الآن همـة وزارة المعارف فى نشر هذا التعليم . ودليل ذلك أنها حينما شرعت فى تنفيذه أنشأت ٢٥ مدرسة لتخريج المعلمين اللازمين له . ولكنها نقصت هذه المدارس تدريجا حتى صارت الآن ثمانيا ، ومن المقرر نقص عددها قريبا الى أربع ؛ وذلك بسبب قلة عدد مدارس التعليم الالزامى التى تنشئها كل عام عما كان مقدّرا فى بادئ الأمر .

وأبلغ فى الدلالة على فتور هـذه الهمة الآن أنه يوجد ١٦٠٠٠ معلم ومعلمـة من خريجى مدارس المعلمين والمعلمات الالزامية لا عمل لهم الآن ، ولا حاجة بوزارة المعارف لهم .

وسبب كل ذلك أن الخزانة العامة لاتسمح بأكثر مما هو مخصص الآن للتعليم ، وأن المبالغ المخصصة منها للتعليم الالزامى ضئيلة لا تكفى لأكثر ممـا تعمله الحكومة الآن . حقا أن الحكومة تنفق على التعلـيم الآن أكثر من عشر ايراداتهـا . وليس من السهل على الحكومة مع ماينتظر منها من ضرورة الانفاق فى وجوه أخرى لا تقـل خطرا عن التعليم كالصحة العـامة والدفاع الوطنى والاصـلاح الاجتماعى والاقتصادى أن تسـتطيع زيادة مخصصات التعليم زيادة كبـيرة فى الوقت الحاضر أو فى المستقبل القريب . هذا هو ما يدفعنا الى ضرورة بحث هذا الموضوع ، والى ضرورة اقناع الآباء بأن يساهم كل منهم بأكبر قسط مستطاع فى تعليم أولاده . واذا كانت الحكومة لاتستطيع الآن ، كما قدمنا ، زيادة مخصصات التعليم فهى تستطيع اعادة النظر فى أمر المصروفات المدرسية فى المدارس الابتدائية والثانوية والعاليـة وفى امكان زيادتها ، لتساعد بذلك على نشر التعليم الالزامى بالسرعة الواجبة . ولست أدعو الآن لالغاء المجانيـة ، ولكنى أدعو لتضييق دائرتهـا وقصرها على المستحقين

عدلا، وهؤلاء هم أولاد الفقراء الذين ظهرت عليهم دلائل النجابة والذكاء. ويجب لهـذا أن تعين حدود الفقر، وأن يقرر ميزان معقول للذكاء والنجابة . أما هؤلاء الذين يقبلون الآن بغير حساب و بغير امتحان، ولا يثبت فقر آبائهم الا شهادة مزورة من صديق مغرض أو شفيع غير عادل، ولا دليل على نجابتهم أو ذكائهم الا سقوطهم المتوالى فى الامتحانات، فيجب عدلا ألّا يتمتعوا بهذه المجانيـة التى يقضى العدل والانصاف أن يتمتع بها غيرهم من الأطفال الذين هم أكثر استعدادا للتعلم، والذين لا يستطيع آباؤهم الانفاق على تعليمهم لفقرهم الحقيقى غير المزيف .

إن المصروفات المدرسـية تكاد لا تفى فى الوقت الحـاضر(1) فى بعض المدارس بنفقات الغذاء الذى يتناوله الطلاب، وتكاد لا تفى فى مدارس أخرى بأثمان الكتب والدفاتر والأدوات التى توزع عليهم . فهل الحكومة مستعدة للسير فى هذا الطريق مدة طويلة مع ازدياد الرغبـة فى التعلم والاكثار من فتح المدارس ؟ وهل تستطيع الخزانة العامة الوفاء بحاجات التعليم على هذه الصورة اذا أرادت كثرة الشعب أن تتمتع بحقها فى التعلم، وألزمت الحكومة بانشاء المدارس الكافية لجميع من يتقدم اليها من أفراد الشعب؟ وهل هى مستعدة لمعاملة الآباء القادرين فعلا على دفع مصروفات اولادهم هذه المعاملة، وهى تعلم أن ما تنفقه على أولاد الموسرين فى هـذا السبيل قد جمع أكثره بل جمع أكثر من تسعة أعشاره من فقراء يعيشون عيشة بؤس ؟

اننا اذا وازنّا مصروفات مدارسنا بمصروفات المدارس الأجنبية التى من نوعها فى مصر، وجدنا أنها فى الأخيرة تكاد تصل الى ثلاثة أو أربعـة أمثالها فى الأولى، ومع ذلك فكثرة تلاميذها من المصريين، ولا يتأفف آباؤهم من دفع نفقات التعليم فيها ، بل يفضلها الكثيرون على المدارس المصرية .

ولمـاذا تسير الحكومة على نظام توحيـد مصروفات المدارس فى جميـع أنحاء القطر وجعلها متساوية لا فرق بين واحدة وأخرى ؟ ولمـاذا لا تأخذ بنظام جديد ولو على سبيل التجربة ، وهو أن ترفع الأجور فى بعض المدارس الابتدائية ، كأن

(1) تبلغ نفقات الطالب فى كلية الطب ١٣٢ جنيه سنويا ، وفى كلية العلوم ١٢٢ جنيه سنويا .

ترفعها مثلا فى المدارس التى توجد فى أحياء غنيــة، ويقصدها الكثرة من أولاد الأغنياء! اذ ليس من العدل أن يعامل معاملة واحدة أطفال الأغنياء وغيرهم ! أليس من الانصاف أن تزاد المصروفات المدرسية كلما تحسنت حالة المدارس الصحية والفنية فزادت بذلك النفقات التى تنفق عليها ! .

ونحن نتساءل بعد هذا : لماذا تسير وزارة المعارف على سياسة لا مسوّغ لها وهى توزيع الكتب والكراريس والأدوات الكتابية مجانا على التلاميذ فى جميع مدارسها؟ إنها تنفق فى هذا السبيل أكثر من مائة ألف جنيه سنويا . أفلا تستطيع الوزارة على الأقل أن تمتنع عن توزيع هذه الأدوات وتكلف الآباء شراءها لأولادهم، كما هو الجارى فى جميع المدارس الأجنبية فى مصر وفى غيرها من البلدان، فيشتدّ حرص الأولاد والآباء على المحافظة على أدوات يدفعون أثمانها، وتوفر الوزارة مبلغا لا يستهان به تنفقه فى شؤون التعليم الأخرى ! أولا تستطيع أيضا أن تفصل عند تعيين مصروفات التعليم بين مصروفات التعليم الحقيقية و بين نفقات الغذاء الذى يصرف للتلاميذ، فتتساهل ما أمكنها التساهل فى الشق الأول وتحصل النفقات الحقيقية للغذاء من الآباء، فانه لا يدخل فى واجبات وزارة المعارف أن تقدّم الغذاء مجانا خصوصا لمن يستطيع آباؤهم دفع ثمنه ! .

وبالاختصار نحن نريد فى هذا الباب أن تخصص الحكومة أكبر ما تستطيع تخصيصه للتعليم الالزامى الذى يستفيد منه أكبر عدد من الشعب وهو الذى يدفع أكبر قسط من الضرائب . وبعد أن تتمّ الحكومة مهمتها فى هذا الصدد يمكنها أن تزيد ماتشاء على المبالغ المخصصة لأنواع التعليم الأخرى . فليس من العدل أن تفرض الضرائب الباهظة على طائفة كبيرة من أهل البلاد هم الفلاحون، وأن يصرف المتحصل من ضرائبهم على عدد قليل من الذين ساعدهم الحظ على دخول المدارس الثانوية أو العالية، وألّا يسهل فى الوقت نفسه للكثرة العظمى من هؤلاء الفلاحين تعليم أولادهم القراءة والكتابة . أكرر بعد ذلك أنى لا أدعو الحكومة فى الوقت الحاضر لأن تقلل مخصصات أى نوع من أنواع التعليم، ولكنى أريد أن كل زيادة على الايراد تنشأ

من زيادة مصروفات التعليم فى المدارس الابتدائية والثانوية والعالية، تخصص للتعليم الالزامى، وكل زيادة فى ميزانية وزارة المعارف خاصة بالتعليم فى المستقبل يجب أن يخصص أكثرها لهذا التعليم نفسه، حتى يتم نشره فى أطراف البلاد بأقصى سرعة ممكنة.

يجب أن تعمل الحكومة على تحسين نسبة الذين يقرءون ويكتبون فى أقصر وقت ما دامت تعتبر هذه النسبة الآن فى نظر العالم أجمع هى الميزان الحق لتقدّم الشعب، والمقياس المعتمد لدرجة تمدنه واحترامه .

العناية بصحة التلاميذ

نريد أن نعرض بعد ذلك لمسألة خطيرة أخرى ، هى مسألة العناية بصحة التلاميذ . لوزارة المعارف فى هذا الباب سياسة لم تتغير منذ زمان طويل، وهى أن يقوم أطباؤها بفحص حالة التلاميذ عند دخولهم المدرسة والتفتيش على المدارس بعد ذلك فى فترات متباعدة لفحص حالة التلاميذ الذين يصابون بأى مرض . ولا تزيد مهمتهم فى هذه الحالة عن اخراج التلميذ المريض ليعالج عند ذويه ثم يعود الى المدرسة عند شفائه ومعه شهادة من طبيب تثبت ذلك . وقد يفحصون حالة التلاميذ كلهم فى المدارس فى فترات متباعدة، طالبين الى من تتضح اصابته بأى مرض أن يعالج نفسه قبل أن يعود الى المدرسة . هذا بالاختصار ما يحصل الآن، وهو فى نظرى غير كاف بأى حال للتأكد من حالة التلاميذ الصحية، ولا هو يؤدى فعلا لأية نتيجة مرضية فى هذا الشأن .

ورأيى أن التعليم وما يستدعيه من مجهود عقلى وما يستلزمه من ازدحام عدد كثير من التلاميذ فى مكان ضيق بالنسبة لعددهم، مضعف للصحة ناهك للقوى، إن لم تتخذ له الاحتياطات الصحية الواقية وإن لم تراقب حالة جميع التلاميذ بواسطة أطباء إخصائيين مراقبة دقيقة فى فترات متقاربة طول مدة دراستهم . فلا يكفى أن تبحث حالة هؤلاء التلاميذ بحثا سطحيا عند دخولهم المدرسة ، ولا يكفى أن تبحث حالتهم كل سنة أو سنتين بهذه الطريقة ، كما لا يكفى أن يسمح لكل تلميذ

محموم أن يذهب الى بيته ليعالج عند ذويه لنطمئن الاطمئنان الكافى على صحة أولادنا أثناء المدة الطويلة التى يتعلمون فيها . ولا فائدة من تعليم ينتهى بسقم ، وخير للطفل أن يبقى سليما معافًى بغير تعلم من أن يذهب الى المدرسة ليخرج منها بعد نهاية دراسته عليلا لا يستطيع القيام بأى عمل مهما بلغ من الكفاية فى العلم . لهذا عنيت جميع البلاد التى تهتم بشؤون أبنائها بمسألة مراقبة صحة التلاميذ مراقبة مستمرة دقيقة أثناء الدراسة ، مستعينة بطائفة من الاخصائيين على مراقبتهم فى فترات متعددة فى هذا الدور من حياتهم . وهى لا تكتفى بهذا البحث لمجرد إنذار من تستدعى حالتهم عناية خاصة ، بل هى تتولى بنفسها علاجهم . وتعمل بعض البلدان أكثر من ذلك ، اذ تنشئ للتلاميذ الضعفاء الذين يتعرضون للاصابة بمرض معين مدارس خاصة فى مناطق يأتلف جوّها مع حالتهم الصحية لالحاقهم بها . كذلك تنشئ المستشفيات الخاصة لهم ، أو تخصص لهم بعض أجزاء فى المستشفيات العامة ليعالجوا فيها حتى يشفوا مما ألمّ بهم .

قامت أكثر الحكومات فى العشر السنوات الأخيرة للعناية بصحة تلاميذها بمجهودات كبيرة منظمة آتت خير الثمار ، وأفادت فى تحسين صحة الجيل القادم . فهم لا يكتفون بالعناية بالأمراض المعدية التى ينتشر ضررها بسرعة فى المدارس ، بل يفحصون أجسام التلاميذ وجميع أعضائهم فحصا دقيقا ، يبدأ من شعر الرأس وينتهى بأظافر القدم : يفحصون أعينهم وآذانهم وقلوبهم ورئاتهم ومعداتهم وأسنانهم وحالة أعصابهم وغددهم وقوة تفكيرهم ، ويخصصون لكل تلميذ عند دخوله أول مدرسة دفترا طبيا خاصا به ، تقيد فيه نتيجة فحصه الأول وتقيد فيه نتيجة الاختبارات الطبية القادمة ، ويرصد فيه العلاج الذى يرسم له ، ويستمر هذا السجل المرجع الطبي لحالة التلميذ حتى يخرج من المدرسة ، وبعد ذلك مدى حياته .

أما تلاميذنا فقلّ منهم من لا يشكو فقر الدم ، وقلّ منهم من لا يشكو آفة قديمة أو مرضا مزمنا ، وقلّ منهم من لا يشكو نتائج البلهارسيا أو الديدان المعوية ،

وقلّ منهم من لا يشكو رمدا حبيبيا . ونظرا لأن هـذه الحالات ليست بالحادة ، ولا هى مانعـة من أن يستمر التلميـذ وهو سقيم فى متابعة دروسه ، يُتركون يأكل المرض أجسامهم تدريجا دون أن يلتفت اليهم أحد .

اذا أريد اصلاح هذا الحال فلنفعل فى هذا السبيل مايفعله غيرنا ، فنبدأ باصلاح قسم وزارة المعارف الطبى ، ونوسعه بأن نضم إليـه الاخصائيين فى أمراض العيون والآذان والأمراض الباطنية والجلدية وأمراض الحلق وأطباء الأسنان ، ثم نطلب الى هؤلاء أن يفحص كل منهم جميع تلاميذ المدارس ، وتقيد حالة كل تلميذ فى سجل خاص به . ومن يثبت احتياجه لعلاج يجب أن يعالج فى أقسام خاصة تخصص لهم فى جميع مستشفيات الحكومة أو المستشفيات الأهليـة فى القاهرة والاسكندرية والأقاليم . يجب أن يتكرر هذا الفحص كل شهر أو شهرين أو ثلاثة بحسب نتيجة الفحص الأول ، وأن يتكرر بعد ذلك فى فترات معينة ، حسب ما يقرره الأطباء . كذلك يجب الاسراع بانشاء المعاهد على شاطئ البحر فى الاسكندرية و بورسعيد لمن تستدعى حالتهم الصحية هواء البحر ، ومعاهـد أخرى فى الأقصر وأسوان لمن تستدعى حالتهم الصحية ذلك فى فصل الشتاء . وانى واثق أن بين أطفال المدارس عددا لايستهان به مصابين بضعف أعضاء التنفس ، ولا يعتبرون فى حالتهم الراهنة مصابين بالسل ، ولكنهم مستعدون له أكبر استعداد . ولاشك فى أن أكثرهم يصابون بهذا المرض قبـل نهاية دراسـتهم لاهمـال العناية بهم . كذلك يجب ألّا يفوت وزارة المعارف أن هنالك عددا كبيرا من الأطفال يصابون بحمى الروماتزم ، وعلاجها سهل فى أول الأمر ، ولكنها تنتهى اذا ما أهملت بآفات قلبية خطيرة غير قابلة للشفاء فى المستقبل . وكم من حالات فى الأطفال خفيفة فى بداءتها لاتلفت اليها النظر ، وهى سهلة العلاج فى هذا الدور بما لايترك أى أثر ، فإذا ما أهملت وتركت انتهت بآفات وأمراض لا شفاء منها طول الحياة . مهمة أطباء وزارة المعارف أن يكشف كل فى دائرة اختصاصه هذه الحالات فى جميع التلاميذ ، وأن يتولى هو بنفسه أو يتولى غيره تحت إشرافه ومراقبته علاجها حسب الأصول العلمية الحديثة . كذلك يجب أن

تهتم وزارة المعارف أشدّ الاهتمام بأسنان الطلبة، وهذا ما لا تفعله الآن . وقد صار من الثـابت أن أمراض الأسنان حتى فى هـذا الدور من حياة تلاميذ المـدارس تسبب أمراضا مختلفة لا تشفى الا بعلاج الأسنان نفسها . ولذلك صار من الواجب اذا أردنا أن نعنى بصحة أطفالنا العناية الواجبة أن نتنبه الى هذا الأمر الخطير، وأن نضم الى أطباء وزارة المعـارف بعض الاخصائيين فى أمراض الأسـنان ، وأن ننشئ من المعاهد ما يلزم لعـلاج المصابين بهـا . كذلك يجب أن يدخل فى مهمة أطباء وزارة المعـارف حقن التلاميذ جميعـا بالأمصال التى أثبتت التجربة فائدتها فى حماية الأطفال من التعرض لبعض الأمراض المعدية ، فيجب أن يعمم الحقن بالمصل الواقى من الجدرى والدفتريا وحمى التيفوئيد مثلا . كذلك يجب أن تفحص بين وقت وآخر حالة المدرسين الصـحية ؛ فالمعلم المصاب بمرض معد هو شـديد الخطر على صحة التلاميذ ، لأنه بحكم عمـله كثير التنقل فى فصول الدراسـة كثير الاتصال بالتلاميذ، فاذا كان مصابا بمرض معد أصاب أكثر تلاميذه .

هذا واجبنا اذا أردنا أن نؤدى مهمتنا فى تحسين صحـة أطفال اليوم ورجال الغـــد .

الرياضـــة البدنيـــة

وما دمنا نتعرض لصحة التلاميذ فلا بدّ من الاشارة هنا الى الألعاب الرياضية وأثرها البارز فى تحسين صحتهم . لقد اهتمت وزارة المعارف حقا فى السنين الأخيرة بنشر الرياضة البدنية فى مدارسها . ولكننا نعتقد أنه لا يزال أمامها فى هذا الميدان متسع كبير للاصلاح، بل هناك ضرورة ملحة فى وجوب الاسراع بهذا الاصلاح ؛ فان هذه الرياضة لم تعمم للآن فى جميع المدارس وبين جميع التلاميذ . ولا بد فى النهاية من أن تعـدّ أماكن الألعاب ومعدّاتها وأدواتها لجميع المدارس بحيث تتاح الفرصة لجميع التلاميذ أن يستفيدوا من نوع أو أكثر من أنواع هذه الألعاب المختلفة . فأمّا الألعاب الجمبازية التى ترمى الى تقوية جميع عضلات الجسم، فيجب أن يقوم بها

التلاميذ جماعة فى كل مدرسة مدة من الزمن لا تقل عن ربع ساعة يوميا فى بدء الدراسة ونهايتها، وأن يؤخذ بالحركات الجديدة التى استنبطت لتقوية عضلات الهضم وعضلات التنفس وعضلات الحركة. ويجب أن يشترك فى هذه التمرينات التلاميذ قاطبة الا من أشار الطبيب بمنعهم عنها. أما الألعاب الأخرى، فيجب أن تشمل كرة القدم والتنس والأسكواتش راكت والملاكمة والسباحة والمبارزة بالسيف وركوب الخيل. يجب أن نهتم فيها كلها بتعيين المدرسين الاخصائيين، ونرغم جميع التلاميذ على اختيار واحدة منها حسب استعداد كل تلميذ ورغبته. ويجب أن نشجع تأليف الجمعيات الرياضية بين التلاميذ لتنمية الروح الرياضية فيهم، وحملهم على الاستفادة منها يوم العطلة المدرسية الأسبوعية، وأيام الاجازات السنوية لاستنشاق الهواء الطلق خارج المدينة بتنظيم رحلات مدرسية لهذا الغرض، والاستمرار على مزاولة هذه الألعاب خارج المدرسة. ويجب أن تقام المباريات بين تلاميذ المدرسة الواحدة، وبين تلاميذ المدارس الأخرى فى جميع هذه الألعاب، وتخصيص الجوائز للبرّزين فيها. وبالاختصار نريد أن يستفيد شباننا فى جميع المدارس من ثمرات الرياضة البدنية. وهى فى نظرى ليست من مقوّمات الصحة البدنية فحسب، بل هى أيضا من مقوّمات أخلاق الشباب؛ اذ هى وحدها التى تعصمهم من غشيان الأماكن التى فى غشيانها خطر عليهم، وهى وحدها بما تستلزمها من جمعيات ومنشآت وأنظمة وقواعد، تخلق فيهم روح التضامن والاقدام وحب الانصاف والنظام واحترام القوانين.

وفى اعتقادى أنه لا سبيل الى تمية الروح الرياضية فى التلاميذ اذا كان نظار المدارس وأساتذتها ليسوا من أنصار الرياضة البدنية، ولا ممن يقدّرون فوائدها وآثارها. ولهذا أعتقد أن تشجيع الألعاب الرياضية فى مدارس المعلمين هى الخطوة الأولى. يجب أن تمى الروح الرياضية فى المعلمين أولا بأن يلزم هؤلاء باتقان أحد ألعابها وبمحاولة التمرّن على عدّة منها. فانه اذا لم يختلط ناظر المدرسة وأساتذتها بالطلبة عند قيامهم بالألعاب الرياضية، واذا هم لم يلعبوا معهم، أضعفوا رغبة التلاميذ فى هذه الألعاب، والأمر على عكس ذلك اذا هم شاركوهم فيها.

ومن رأيى أن تقدّم كل مدرسة أو تأخرها فى الألعاب الرياضية يجب أن يحسب آخر الأمر عند الحكم لناظر المدرسة أو عليه؛ كما يجب أن يلاحظ هذا عند اختيار الوزارة لنظار مدارسها .

ضرورة بنـاء المـــدارس

أريد بعد ذلك أن أتكلم على الأمكنة التى تستعمل الآن للدراسة . نحن نعرف أن للحكومة عدّة مدارس بنيت لهـذا الغرض، وأكثرها مستوف لجميـع الشرائط الصحية والفنية لصلاحيتها للدراسة . ولكننا نعرف أيضا أن هذه المدارس قليلة جدا، وكثرة مدارس الحكومة الآن تشغل بيوتا قديمة بنيت لتكون مساكن، فاستأجرتها الحكومة وحوّلتها الى مدارس، كما أشرت الى ذلك آنفا . وفى رأيى أن هذه سياسة خاطئة ؛ لأنى أعتقد اعتقادا جازما أنه لايمكن بأى حال تحويل منزل الى مدرسة مهما بذلت الحكومة فى عملية التحويل من مال ومجهود، ومهما أبدع مهندسوها فى الاختراع وحسن التصرف؛ فان حجرة المنزل وهى مخصصة دائما لعدد قليل من الزائرين أو الساكنين، لا يمكن أن تصلح لاقامة ثلاثين أو خمسين تلميذا طول وقت الدراسة، دون إضعاف صحة هؤلاء التلاميذ . ومن جهة أخرى قد صار لبناء المدارس الآن هندسة معمارية خاصة، غرضها ايصال النور والهواء والشمس فى كل غرفة، وايجاد الأماكن الخاصة بألعابهم وراحتهم ومذاكرتهم وأكلهم ، كما يلاحظ فى بنائها مكان المدرس من تلاميذه، وقدرته على إسماعهم صوته، ومكان السّبورة التى يكتب عليها من الضوء الذى يصـل الى قاعة الدرس ، واستطاعتهم أن يقرءوا ما يكتب مدرسهم . كيف يمكن أن يتوافر كل هذا فى مكان لم يبن لهذا الغرض المعين ! وماذا يستطيع المدرس فعـله اذا كان التلاميذ لا يسمعونه بسبب ضوضاء الشارع، أولا يرون ما يكتبه لهم من ظلام حجرة الدرس ! وكيف يستطيع التلاميذ المداومة على استماع مدرسهم اذا كانت حجرتهم معرضـة للشمس طـول الصيف ليس لهـا نافذة شمالية تدخل عليهم الهواء البارد، أوكانوا فى حجرة نوافذها

بحرية لا تدخلها الشمس طول فصل الشتاء، أو فى حجرة لا تدفئة فيها ولا تبديل فى هوائها ! . وماذا يستطيع أكفى المعماريين وأقدرهم اذا كانت هذه المنازل التى تستأجر ليس لها واجهة شمالية أو واجهة قبلية ! .

الواقع أن الحكومة تخطئ كل الخطأ فى اتباع سياسة استئجار المنازل ، وهى تحسن كل الاحسان اذا اتبعت الخطة الحكيمة التى تقضى بألّا تفتح مدرسة جديدة الا بعد أن تتم المعدّات لبنائها، والّا ضاعت أموال الحكومة هباء، وضاعت صحة التلاميذ، وضاع عليهم وقتهم سدى ، وخرجوا من التعلم بعد كل هذا بأقل النتائج . يحتج القائمون بالأمر فى وزارة المعارف بأن السياسة التى تجرى عليها الحكومة المصرية عامة هى ألّا يقوم بأبنيتها الا مصلحة المبانى وحدها . ولا تستطيع مصلحة المبانى مهما زيد فى عدد موظفيها أن تقوم بكل ما تطلبه جميع ادارات الحكومة منها. واعتذار وزارة المعارف وجيه اذا كانت الحكومة مصممة على اتباع هذه السياسة التى لا مسوّغ لها . فماذا يمنع الحكومة أن تنوط بوزارة المعارف مهمة بناء مدارسها ، وبوزارة الصحة مهمة بناء مستشفياتها ! .

إنى ممن يعتقدون أن الهندسة المعارية، وما أدخل عليها أخيرا من التحسينات الكثيرة ، قد تحوّلت الآن الى عدّة فنون لا يستطيع شخص واحد أن يلمّ بدقائقها جميعا . فقد تخصص الآن بعض المعماريين فى بناء المدارس، وتخصص بعضهم فى بناء المستشفيات، وبعضهم فى بناء السجون أو بناء الفنادق أو محطات السكك الحديدية الخ . فلماذا لا نساير هذا التقدّم ! ولماذا لا يخصص مهندسون فى هذه الفروع المختلفة من الهندسة المعارية ! . أُنظر الى مدارسنا التى بنيت أخيرا تجدها كلها على مثال واحد لا تجديد فى بنائها ولا تغيير فى شكلها ، وانظر بعد ذلك الى المدارس الأجنبية الحديثة التى بنيت فى مصر والاسكندرية ، وقارن بعد ذلك بين ما ننفقه فى بناء هذه المدارس وبين ما ينفقه الأجانب فى مصر فى بناء مدارس أحسن منها، فأنت ترى الفرق بين نظريتنا الجامدة التى تقضى بأن

تحال جميع مبانى الحكومة من مدارس الى مستشفيات الى مخافر للبوليس الى سجون الى وزارات الى منازل ، الى إدارة واحدة ، و بين غيرنا الذين اذا ما قرروا بناء شيء لجئوا الى المعمارى الذى تخصص فيه أو قرروا اجراء مسابقة لهذا الغرض .

استخدام السينما والراديو فى التعليم

و إنى أريد أن أشير الى موضوع آخر قبل أن أختم الكلام فى المبادئ الأساسية لسياسة التعليم . أريد أن أشير الى آلة السينما والراديو والفونغراف واستعمالها فى التعليم الآن . إن السينما والراديو بنوع خاص يستعملان الان بنجاح عظيم كوسيلة فعالة لنشر التعليم فى المدارس وغيرها . لقد ذكرنا فى موضع آخر أن الصعوبات الخطيرة التى نصادفها فى مصر هى ايجاد العدد الكافى من المدرّسين الصالحين لتدريس مادة أو أكثر فى جميع المدارس . وقد قضى الراديو على هذه الصعوبة قضاء نهائيا . فان مدرّسا واحدا ذا كفاية لتدريس مادة أو أكثر يستطيع بوساطة هذه الآلة أن يدرس مادته لتلاميذ المدارس قاطبة وفى وقت واحد . وهو يستطيع أن يفعل ذلك بوساطة السينما الناطقة أيضا فى كل ما يحتاج الى صور حيّة لإفهام التلاميذ . فلماذا لا نستفيد من هذا الاختراع ونستعمله فى كل الأحوال التى تثبت فائدته فيها ! ولماذا لا نمدّ جميع المدارس بهذه الآلات التى صارت رخيصة الثمن ! . إنى أعتقد أن هناك بعض المواد كدروس الجغرافيا ودروس الأشياء ومبادئ العلوم و بعض المبادئ الصحية يسهل فهمها بالسينما والفونغراف والراديو أكثر من أى طريقة أخرى . والآن وقد وجدت فعلا صناعة الأفلام فى مصر ، لماذا لا نبدأ بدراسة هذه المسألة ! .

التعليم الحـــر

بقى أن أتكلم على المدارس الحرّة ، وهى المدارس الأهلية المصرية ، والمدارس الأجنبية التى تشتغل بالتعليم فى مصر .

أمّا المدارس الأهلية فقد ساعدت على نشر التعليم فى وقت كانت فيه أبواب المدارس الحكومية مقفلة أمام الآلاف من شباب مصر ؛ أى فى وقت مضى قصّرت فيه الحكومة المصرية فى فتح العدد اللازم من مدارسها المختلفة لجميع الراغبين فى التعلم . ومع الزيادة الكبيرة فى مخصصات وزارة المعارف فى العهد الأخير ، وزيادة عدد مدارسها المختلفة هذه الزيادة الكبيرة التى نشاهدها اليوم، لم يقلّ اقبال الناس على المدارس الأهلية؛ لأن الاقبال على التعليم يزيد بنسبة أكبر من عدد ما ينشأ من المدارس من جهة، ولأن مصروفات التعليم فى كثرة المدارس الأهلية أقل منها فى مدارس الحكومة من جهة أخرى . ولكن مع هذا لم تصبح الحاجة الى هذه المدارس ملحة كما كانت منذ عشرين سنة، أو على الأقل لم تصبح فى احتياج الا الى المدارس الراقية منها . أما المدارس المتأخرة فى نوع تعليمها ، أو فى عدم كفاية مدرّسيها، أو فى رداءة أمكنتها ونقص معدّاتها، فلم يعد لها مكان الآن . يجب أن نسلم بمبدأ أنه لا يصح أن يكون التعليم تجارة، أو على الأقل أن يكون تجارة مباحة للجميع بلا قيد ولا شرط ولا مراقبة . كما يجب أن نسلم بأن واجب الحكومة يقضى عليها أن تحمى شباب البلاد من المعلم غير الصالح، ومن المدرسة غير الصالحة ، ومن تعليم يضر . فاذا سلمنا بهذه البديهيات وجب أن تقفل كل مدرسة لا تتوافر فيها شروط الصلاحية، وألّا تفتح مدرسة بغير رخصة ، ولا تعطى هذه الرخصة الا بعد التأكد من صلاحية المكان ، وكفاية المهيمنين على شؤون المدرسة لتولى هذه المهمة الخطيرة . أما صلاحية المكان فيجب أن تتوافر فيه شروط الصحة ، مع استكماله لجميع الأدوات والمعدّات الدراسية . وأما صلاحية المدرّسين فيشترط فيهم جميعا أن يكونوا حاصلين على شهادات تؤهلهم لهذه المهنة، وأن يكونوا متمتعين بالسمعة الطيبة . كما يجب أن تثبت قدرة مؤسس المدرسة من الجهة المالية ليستطيع القيام بالنفقات الأوّلية فى بدء حياة مدرسته حتى لا يضطر لكى يحصل على هذا المال الى الالتجاء لغير المباح من الوسائل التجارية .

وقـد اعتادت وزارة المعارف من عهـد بعيد أن تخصص مبلغـا ضخما لاعانة المدارس الأهلية [1] ، وهى توزع هذه الاعانات بناء على تقارير من مفتشيها عن حالة المدرسة وحالة المدرّسين وعدد التلاميذ ... الخ . واعتقادى أنه قلمـا تراعى الدقة الواجبة فى جمع هذه المعلومات . وقد تتجـه رغبة الوزير أو رغبـة كبار الموظفين الى مساعدة مدرسة قبل أن يكتب التقرير الذى يقترح منح هذه الاعانة .

والواقع أن الوزارة تسرف الآن فى هذه الاعانة بعد أن أنشأت ما أنشأت من المدارس الابتدائية والثانوية والفنية، فزالت بذلك أكثر البواعث التى كانت تدفع اليها . وكان المعقول أن تقل هذه الاعانات تدريجا مع ازدياد المدارس الحكومية، لا أن تزيد كما هو حاصل الآن .

وعندى أنه يجب أن يعاد النظر فى شروط هذه الاعانات ومقدارها، وأن ترفع الوزارة من مستوى شروطها الحالية لامكان منح هذه الاعانة ، مع ايثار المدارس التى تديرها جمعيات خيرية محترمة منظمة، وأن تحرم من هذه الاعانة جميع المدارس التى أسسها أفراد لغرض تجارى ولا صلة لهم بالتعليم .



أما المدارس الأجنبية فقد ساعدت هى أيضا على نشر التعليم والثقافة فى البلاد كما ساعدت على نشر اللغات الأجنبية المختلفة؛ ولكن كثرتها عاشت للآن بتأثير الامتيازات وبتأثير العادة مدارس أجنبية قاومت كل حركة ترمى الى تمصيرها، كما أهملت اهمالا شنيعا أمر تعليم تلاميذها لغة البلاد وتاريخها وثقافتها، واهتمت بتعليم لغة البلاد التى تنتمى هى اليها وحدها . وهذا تقصير كبير فى حق مصر وأهلها، بل هو تقصير كبير فى حقوق التلاميذ الذين يتعلمون فيهـا، مصريين كانوا أو أجانب . أما تقصـيرها فى حق تلاميذها من المصريين فأمره واضح . وأما تقصيرها فى حق الأجانب فانى لا أشك أنهم يستفيدون كثيرا وهم يعدّون أنفسهم للاقامة فى هـذه

(١) يقدر هذا المبلغ فى ميزانية سنة ١٩٣٨ بـ ١٨٤٫٠٠٠ جنيه بزيادة ٩٢٫٠٠٠ عن سنة ١٩٣٧ .

البلاد والعمل لكسب عيشهم فيها من تعلم اللغة العربية والوقوف على تاريخ البلاد التى اختاروها وطنا ثانيا لهم . بل قد تدعوهم المصلحة المادية وحدها الى تعلم هذه اللغة ؛ لأنها لا شك تقوى أملهم فى النجاح فى أى عمل يتولونه فى هذه البلاد . هـذا فضلا عن أن معرفتهم اللغـة العربية تساعدهم كثيرا على فهم الحياة المصرية والروح المصرية ، وتقربهم من المصريين كما تقرب هؤلاء منهم ؛ وفى هـذا مصلحة الطرفين معا ، ومصلحة البلاد التى يعيشون فيها . كذلك يجب أن تهتم هذه المدارس بتدريس تاريخ مصر وجغرافية هذه البلاد ، لتؤلف فى النهاية من الشبان المصريين ومن الشبان الأجانب الذين يتعلمون جيلا جديدا يسود فيه حسن التفاهم وعوامل الصداقة والإخاء .

والآن وقد انتهينا من مناقشة رءوس المسائل العـامة التى تتعلق بنظام التعليم فى جميع أدواره ، يحسن بنا بعد ذلك أن نبين باختصار وجوه نظرنا فى بعض المسائل التى تتعلق بكل نوع من أنواعه . ويحسن لهذا الغرض أن نقسم التعليـم الى ثلاثة أنواع أساسية تتفرع منها أنواع أخرى متصلة بها :

النوع الأول هو التعليم الالزامى .

والنوع الثانى هو التعليم النظامى وأسميه الجامعى لأنه يجب أن ينتهى بالجامعة .

والنوع الثالث هو التعليم الفنى .

الفصل الثانى

التعليم الالزامى

حساب الماضى — ضرورة الاسراع فى نشره — خطر الفترة الانتقالية والوسيلة لتخفيفه — مناهج هذا التعليم — لباس التلاميذ — كيف تبنى مدارس التعليم الالزامى — مدارس الهواء الطلق — فتح أبواب مدارس أخرى للنجباء من تلاميذ هذا التعليم — تعليم الأطفال الذين تزيد سنهم عن السن المقررة لهذا التعليم

بدأت الحكومة المصرية منذ سنة ١٩١٧ بالاهتمام بأمر التعليم الالزامى ونشره فى البلاد . فوضع عدلى باشا يكن وزير المعارف فى ٢١ مايو سنة ١٩١٧ تقريرا وافيا عن « توسيع نطاق التعليم الأولى » جاء فى مقدمته ما يأتى :

" أصبحت الحاجة شديدة الى أن يتعلم السواد الأعظم من الأمة تعلما أوليا يلائم حالهم ، لأنهم يحتاجون اليه فى أمورهم الاجتماعية والاقتصادية ، فضلا عن حاجتهم اليه بصفته تعليما ينفعهم فى شؤونهم العقلية . وجاء الوقت الذى ينبغى أن يشرع فيه بالأخذ فى أسباب ذلك التعليم باعتبار أنه أمر تقرر أن تقوم الحكومة بتنفيذه . ولم يكن ضرر الأمية بالنسبة لأفراد الأهالى المصريين مقصورا على ما له علاقة بأحوالهم الشخصية ، بل إنا نشاهد أن الضرر قد يتعدى ذلك بدرجة آخذة فى الزيادة على التوالى والاستمرار فى كل مشروع يكون الغرض منه تحسين حال البلاد من الجهة الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية . فنرى أن هذه الأمية المنتشرة فيهم تعوق تقدم البلاد من هذه الوجوه ، وتحول دون نجاح هذه المشروعات والاستفادة منها على الوجه الأكمل " .

وجاء فيه كخلاصة لهذا المشروع ما يأتى :

" واذا سلمنا أن التعليم الأولى من الأمور التى يجب أن تعنى الحكومة المصرية فى الظروف الحاضرة بالانفاق عليها عن سعة ، فلا شك أنه بهذا المشروع توسع دائرة هذا التعليم على أقصى ما يستطاع ، وهكذا تطارد الأمية والجهالة فى الأمة ، ويخطو القطر خطوات محسوسة نحو تعميم التعليم فى أبنائه و بناته ؛ فان هذا المشروع يكفل ايجاد المدارس الكافية لتعليم ٨٠ فى المائة من الذكور و ٥٠ فى المائة من الإناث تعليما أوليا على الأقل . وزيادة نسبة التعليم فى الشعب المصرى لهذه الدرجة تنهض بالقطر نهضة تجعله يستفيد الفائدة التامة من مميزاته النادرة وموارده التى لا نظير لها " .

أما الخطوة الثانية فكانت فى سنة ١٩٢٥ حينما أصدر على ماهر باشا وزير المعارف اذ ذاك قرارا فى ٢٧ يونية بتأليف لجنة لاعداد مشروع قانون للتعليم الالزامى يشمل اختصاص كل من وزارة المعارف ومجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية ، وما يتطلبه هذا المشروع من النفقات وتحديد درجة مشاركة هذه المجالس . فوضعت هذه اللجنة تقريرا فيما تناول جميع هذه المسائل بالبحث المستفيض ، ورسمت مشروعا كاملا لتعميم التعليم الالزامى فى أنحاء القطر فى مدة عشر سنوات ، وقدّرت نفقات السنة الأولى بمبلغ ٢٥٧,٦٤٨ جنيه تصل فى السنة العاشرة الى ٢,٣٧٠,١٠٠ جنيه . وقدّرت اللجنة عدد المدارس اللازم انشاؤها لتعميم هذا التعليم بـ ٨٢١٠ مدرسة قررت أن ينشأ منها ٨٢١ مدرسة كل سنة على مدى العشر السنوات . وقدّرت أن نفقات المدرسة الواحدة لا تزيد عن ٢٦٦ جنيه فى السنة ، كما قررت نصاب مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية من نفقات هذا التعليم ونفقات انشاء المدارس ، ووضعت اللجنة مشروع قانون كامل لهذا الغرض . هذا ما قررته هذه اللجنة فى سنة ١٩٢٥ لنشر التعليم الالزامى على مدى عشر سنوات . ولو اتبعت قراراتها لعمّت بركات هذا التعليم جميع أطفال القطر من أقصاه الى أقصاه من ثلاث سنوات مضت . فلننظر بعد ذلك ماذا عملنا للآن؟ أثبت الاحصاء الأخير أن عدد الأطفال الذين هم فى سن التعليم

الالزامى (٧ — ١٢ سنة) يبلغ ٢,٦٨٥,٠٠٠ يتعلم منهم الان بالمدارس الأولية والمكاتب العامة بحسب الاحصاء ٨٨٧,٧٧٣ ومعنى هذا أننا نعلّم ٣٣ فى المائة ممن يجب أن نعلّمهم . وقد وقفنا عند هذه النتيجة المحزنة لأننا بدلا من أن ننشئ ٨٢٠ مدرسة سنويا كما قررت لجنة سنة ١٩٢٥ أنشأنا ٨٠ مدرسة سنويا . ولو سارت الحكومة على هذه السياسة فلم تنشئ سنويا الا هذا العدد لاحتجنا الى ٣٧ سنة كاملة من الآن لتعميم التعليم الالزامى فى القطر . هذه هى النتيجة المحزنة التى وصلنا اليها بعد إحدى وعشرين سنة من مشروع عدلى باشا وبعد ثلاث عشرة سنة من مشروع ماهر باشا . كل هذا لأن الحكومة قليلة الاهتمام بالتعليم الالزامى ، وهو فى الواقع أول خطوات التعليم وألزمها وأحقها بعناية كل حكومة رشيدة . ونحن اذا سلمنا بمبدأ واضح لا يحتاج فى صحته الى دليل ، وهو أن تعليم الشعب القراءة والكتابة هو أول خطوة من خطوات ترقيته ، اذ أننا نمكنه بهذه الوسيلة الفعالة من ادراك كل ما نريد تلقينه من الحقائق والنصائح والارشادات ، اذا سلمنا بهذا المبدأ الأساسى أدركنا فى الحال أهمية التعليم الالزامى ووجوب العناية به . نحن نعلّم بعض أفراد الشعب الآن ، ونطالب منهم بعد ذلك أن يكونوا رسل دعوة وارشاد الى جميع سكان بلادهم . ولكن كيف تتم هذه الدعوة ، وكيف نقنع أفراد الشعب بفائدتها اذا كانوا يجهلون حتى رسم الحروف ! . ما فائدة الدعوة الى النظافة ، والى اتباع الارشادات التى تكفل صحة الأفراد والجماعات ، اذا كان هؤلاء الأفراد وهذه الجماعات التى نتألف منهم يجهلون حتى أبسط مبادئ قوانين الصحة ! . وكيف ندعو الناس الى الاقتصاد وتدبير أمور معاشهم وحماية مستقبل أولادهم اذا كانوا لا يعرفون أبسط عمليات الحساب ! . وكيف نريد نشر مبادئ الثقافة اذا كانت أهم وسيلة لهذا النشر ، وهى القراءة والكتابة ، لايعرفها الآن كثرة مواطنينا ! . ولماذا أحاول الآن أن أقيم الدليل على أهمية التعليم الالزامى وقد صارت ضرورته من البديهيات ! . إنى آمل أن تكون قد انتهت هذه المناقشات التى كانت تثار منذ نحو عشرين سنة حول ضرورة التعليم الالزامى أو عدم ضرورته ، كما كانت تثار منذ

نحو ثلاثين عاما حول تعليم البنات أمفيد هو أم مضر، وأن يكون قد اقتنع أولئك الذين كانوا يرون بكل اخلاص وحسن نيـة أن تعميم التعلـيم فى مصر مضرّ بأهم مصالحها، ومدعاة لتحويل الزراع والفلاحين من الغيط الى المدينـة، ومن المحراث الى القلم. إن هذا الخطر موجود فعلا وقد عانته كل البلاد عند بدء ادخال نظام التعليم الالزامى فيها، وهو يزيد أو يقل بطول المدّة التى ينفّذ فيها هـذا النظام او قصرها فى كل بلد؛ لأن خطره ليس ناشئا عن التعليم بالذات، ولكنه ناشئ عن تمييز طائفة بالتعليم على طائفة أخرى، فتستنكف الطائفة الممتازة أن تشتغل بما يشتغل به غيرها من الأعمـال. ولذلك كان خطر التعلـيم الالزامى فى أن ينفّـذ بالتدريج البطىء فى كل قرية أو بلد أو منطقة. ذلك لأنه يترتب على هـذا التدريج البطىء أن يتعلم فى كل سـنة قلة صغيرة من أطفال القرية الواحدة، فيمتازون فى الحـال فى مظهرهم وفى عقليتهم عن الأطفال الآخرين الذين لم تتح لهم فرصـة التعلم، وبذلك يأنف هؤلاء الأطفـال الذين تعلموا من أن يعملوا ما يعمله أقرانهـم. ولكننا اذا أردنا أن نتق هـذا الخطر وجب أن نقصر أمد هذه الفترة الانتقالية؛ لنستطيع أن نعلّم فى فترة قصيرة جميع أطفال القرية أو الحىّ بحيث يتساوون جميعا فى التعلم دفعـة واحدة، وبذلك نقضى على هـذا الخطر الناشئ من تمييز فريق على فريق من أولاد القـرية الواحدة وهم من طبقـة واحدة ومن مسـتوى اجتماعى واحد ويشتغل آباؤهم بصناعة واحدة. وانى أعتقـد أن الاسراع فى تعميم التعليم الالزامى فى أنحاء القطر مسألة هامة ترتبط بها مشكلة اجتماعية كبيرة. ولهذا أرى أن سياسة البطء التى تسير عليها وزارة المعارف فى هذا الشأن سياسة خطرة؛ لأنه يترتب عليها أننا نبعد جميع هؤلاء الأطفال الذين نعلّمهم تدريجا فى القرى من الحقول التى كانوا يشتغلون فيها قبل تعليمهم الى المدن حيث لا عمـل لهم. وهذا الجيش من الشبان الذين نحكم عليهم بالتعطل الدائم باتباع هذه السياسة يزيد عدده سنة بعد سنة بانتشار التعليم الالزامى بالطريقة البطيئة التى نسير عليها الآن. وهذه مشكلة معقدة صعبة الحل. فان ايراد الحكومة لا يتسع لتعميم التعليم الالزامى فى أنحاء القطر فى سنة

أو سنتين أو خمس ، والسير على الطريقة البطيئة المتبعة الآن يؤدى الى النتائج التى شرحناها . فما هو حل هذه المشكلة ؟ .

فى رأيى أن هذا الحل موقوف على تغيير سياسة التعليم المتبعة الآن ؛ فيجب أولا أن تزيد مخصصات التعليم الالزامى زيادة كبيرة كما ذكرت آنفا . وأظن أن الحكومة لا تعانى مشقة بعد ذلك فى ايجاد المعلمين ، فان عدد الصالحين منهم للتعليم الالزامى وافر ، بل يوجد منهم فى الوقت الحاضر ١٦٠٠٠ معلم ومعلمة لا عمل لهم . وهذا وحده غير كاف لنشر هذا التعليم بالسرعة المطلوبة . إنى أعتقد أنه اذا أرادت الحكومة أن تخفف من الأخطار التى شرحتها فعليها أن تتبع الخطوات الآتية :

(أولا) أن تحدّد الحكومة ما يمكنها تخصيصه من المال سنويا للتعليم الالزامى لمدّة عشر سنوات مثلا .

(ثانيا) أن تقدّر عدد ما تستطيع انشاءه بهذا القدر من المال سنويا من المدارس مع بيان سعة كل مدرسة ، بعد أن تعمل حساب المدارس الموجودة فعلا وما تحتاج اليه من النفقات لادارتها سنويا .

(ثالثا) يمكن وزارة المعارف أن تعرف بالضبط فى مدى عشر سنوات ما يمكن أن تنشئه من المدارس الجديدة للتعليم الالزامى فى كل سنة منها وعدد التلاميذ الذين تسعهم هذه المدارس .

(رابعا) بقى على وزارة المعارف بعد ذلك أن تعين أمكنة المدارس التى تنشئها كل سنة فى مدّة العشر السنوات ، وما هى السياسة التى تتبعها فى تقرير أمكنة هذه المدارس طول هذه الفترة . وهذه هى المهمة الشاقة فى سبيل رسم خطة التعليم الالزامى وطريقة نشره فى أنحاء القطر على أحسن الوجوه .

إن الوزارة تجرى فى الوقت الحاضر على غير قاعدة فى اختيار أمكنة المدارس التى تنشئها ؛ فهى تنشئ فى هذه السنة مدرسة فى دمياط وأخرى فى قنا ، وفى السنة التالية مدرسة فى أسيوط وأخرى فى دمنهور ، ولا نستطيع ولا يستطيع أحد أن

يعرف حتى المسئولون أنفسهم عن تقرير هذه السياســة ما هى القاعدة التى جعلتهم يختارون مدينة أو قرية بالذات دون أخرى ! .

ورأيى أن أمثل الطرق لنشر التعليم الالزامى هى أن يقسم القطر بأكمله إلى عدّة مناطق بحسب عدد السنين التى يثبت أن الحكومة تستطيع فى مداها اتمام تنفيذه بأكمله. ويجب أن يراعى فى تحديد هذه المناطق امكان تنفيذ نظام هــذا التعليم فى المنطقة بأكملها فى سنة واحدة . ويمكن أن يراعى فى هذا التقسيم أن تشمل المنطقة الواحدة جزءا أو جزأين أو ثلاثة من أقاليم جغرافية مختلفة ، ولكنهــا يجب أن تشمل مدنا أو قرى بأكملها . ويسوّغ الأخذ بهذه الطريقة ما ذكرناه آنفا من أن الغرض منها هو ألّا نميز بين أطفال القرية الواحدة أو المدينة الواحدة ، لمــا ينتج عن ذلك من الأضرار التى ذكرناها . ويخيــل الىّ أنه يجب أن نبــدأ بتنفيذ التعليم الاجبارى فى المدن أولا . وهــذا ليس بالأمر الصعب لكثرة المدارس فيهــا ، وكثرة توافر الأمكنة الصالحة بها ، ثم نبدأ بعد ذلك فى تنفيذه فى الأقاليم بحيث يراعى فى ذلك العدل المستطاع فى تعيين هذه المناطق وفى التواريخ الذى ينفذ التعليم الاجبارى فيها .

قد يعترض على هــذا بأنه سيحكم بهــذه الطريقة على بعض المناطق ألّا ينفذ فيها التعليم الاجبارى الا بعــد عشر سنوات ، فى حين أنه ينفــذ فى مناطق أخرى فى السنة الأولى . هذا صحيح ؛ ولكن الطريقة المتبعة الآن لا تمنع هذا الظلم ؛ فانه يترتب عليها أن يحرم أطفال كثيرون من أهل هــذا القطر من التعلم قبــل عشرين أو ثلاثين ســنة . وهى تقضى بظــلم أكبر ، اذ تعلّم بعض أطفال القرية الواحدة وتحرم آخرين فى الوقت نفسه من التعليم وهم جميعا سواء. وليس فى الامكان اختراع طريقة أخرى تستطيع الحكومة بها أن تنفذ التعليم الاجبارى مرة واحدة ، فتسوّى بين جميع الأطفال بين عشية وضحاها . وعلى هــذا فالطريقة التى أقترحها الآن هى فى نظرى أقرب الطرق الى العدل ، وأقربها الى نشر التعليم فى أقصر مدّة ممكنة ، وهى وحدها التى تكفل منع التمييز بين أطفال القرية الواحدة أو المدينــة الواحدة . وقد

أشرت الى خطر هذا التمييز بما فيه الكفاية . على أن فى استطاعة مجالس المديريات والمجالس المحلية والبلدية أن يقوم كل منها بواجبه فى ضرورة نشر التعليم الالزامى فى دائرته، وبذلك لا يحرم فى أى وقت أى إقليم من مزايا التعليم الالزامى اذا اتبعت الطريقة التى أقترحها والتى ترمى الى حصر مجهودات الحكومة نفسها فى منطقة معينة كل سنة ، حتى ينفذ التعليم الالزامى فى جميع أنحاء القطر . وعلى الحكومة أن تسعى جهدها لحمل هذه المجالس المختلفة على أن تقوم بأقصى مجهود فى سبيل نشر التعليم الالزامى فى دوائر اختصاصها .

واعتقادى أنه لو أخذت الحكومة بنظرية وجوب تخصيص أكبر قسط ممكن من المال مما تخصصه الآن للتعليم ، أو مما تستطيع اضافته الى هذه المخصصات ، فانه لا تنقضى عشر سنوات حتى ينفذ التعليم الاجبارى فى أنحاء القطر ، وأكثر من ذلك أنه ينفذ بطريقة تأتى بكل الفائدة ، وتمنع أكثر الضرر .

* * *

أشعر بعد ذلك أنه لا ضرورة لاطالة الكلام فى اختيار المدرسين الصالحين ، أو فى تحديد برنامج التعليم الالزامى بعد أن أفضت فى الكلام على هذا الموضوع فى مقدمة هذا البحث . ولكنى أكتفى هنا بأن أشير الى ضرورة العناية بتلقين مبادئ الصحة العامة ، وتعويد أطفال هذه المدارس النظافة ، والاقلاع عن العادات السيئة المنافية للدين أو للآداب أو للذوق العام أو المضرة بالصحة . كذلك يجب تلقينهم بعض المبادئ الزراعية ان كانوا من سكان القرى ، أو بعض المبادئ الصناعية ان كانوا من سكان المناطق الصناعية . ويجب أن ننشر بينهم مبدأ قويا هو أنه لا عيب فى أن يشتغلوا بما يشتغل به آباؤهم ، بل لا عيب فى اتخاذ أية صناعة أو مهنة ، وانما العيب كله فى عدم العمل والركون الى الكسل . يجب أن نبث فيهم أنه ليس من الكرامة أن يعيش الانسان عالة على أهله وذويه ، بل عليه أن يكد ليكسب ما يقوم بشؤونه من أى مهنة أو صناعة أو عمل مشروع ، وأن الزراعة والصناعة مهن

شريفة، وليس مقام الحرّاث أو النجار أو الحدّاد بأقل من مقام الكاتب أو الساعى أو موظف الحكومة .

*
* *

ولا أرى مع هذا مسوّغا لأن نشترط عليهم أن يلبسوا فى هذه المدارس الا اللباس النظيف ، وألّا نحمل أهلهم أعباء لا يستطيعونها بأن نلزمهم بالباسهم ما لا يستطيعون شراءه، أو ما يستطيعونه بتضحية فى مرافق حياتهم الأخرى. يجب أن يلبسوا ما شاءوا بشرط أن يكون لباسهم نظيفا . والنظافة سهلة ما دام الماء متوافرا والصابون رخيصا . وإنى أفضل أن يبقى أطفال التعليم الالزامى على زيهم الأصلى، وأن يكسبوا من المدرسة عادة النظافة المستحبة . كذلك يجب أن يراعى فى ساعات العمل بالمدرسة الالزامية ألّا تطول مدّة الدراسة فيها عن أربع ساعات، فيستطيع الطفل أن يشتغل مع أهله فى المدّة الباقية من النهار، فلا نمنع الأب من أن يستفيد من عمل ابنه، ولا نقطع الولد مدّة طويلة من حياته عن الاشتغال بما يشتغل به أبوه وإخوته، فيستنكف فى المستقبل أن يشتغل معهم، ونستفيد بهذه الطريقة من استعمال المدرسة لتعليم طائفتين من الأطفال، طائفة تدرس فى الصباح، وأخرى بعد الظهر، ويمكن أن يخصص الصباح للصبيان، ومابعد الظهر للبنات مثلا. كذلك يجب أن يراعى فى الإجازة السنوية أن تكون فى الفترة التى تزيد فيها حاجة الآباء الى مساعدة أولادهم . فالفلاح مثلا يحتاج الى مساعدة أولاده فى زمن الحصاد وفى زمن جنى القطن، فيجب أن يراعى ذلك عند تحديد إجازة المدارس القروية وهلم جرا .

*
* *

واذا كانت نفقات بناء مدارس التعليم الالزامى تستنفد أكبر جزء من المبالغ المخصصة لهذا التعليم، يحسن أن نشير هنا الى ما نعتقده الخطة المثلى فى هذا الشأن. لا داعى لأن تنفق الحكومة المبالغ الضخمة فى بناء هذه المدارس ، بل يجب أن يكون البناء بسيطا متواضعا مستكملا للضرورى من أسباب الراحة والصحة؛ فان

انخفض من نفقات البناء يترتب عليه اكثار عدد هذه المدارس . ويجب ألا يغيب عنا أيضا أننا نحسن الى تلاميذ هذه المدارس اذا قللنا بقدر الامكان الفوارق بين حياتهم المنزلية وحياتهم المدرسية؛ فيلزم أن يتشابه البيت والمدرسة. ويكفى أن تمتاز فى هذا الدور المدرسة عن البيت بنظافتها وتوافر أسباب الراحة والصحة فيها . فماذا يمنع وزارة المعارف أن تبنى مدارسها الريفية بالطين كما يبنى الفلاحون بيوتهم الان. والبناء بهذه الطريقة يقاوم فعل الزمن مدة طويلة . وما بعض المبانى المصرية القديمة والرومانية التى بقيت قائمة للآن الا دليل مقنع على ذلك . والبناء بهذه الطريقة يكفل للأطفال أكثر من البناء بأية مادة أخرى أن يتنفسوا هواء رطبا فى أشد الأيام حرارة ؛ فان حرارة الشمس لا تنفذ فى مادة الطين كما تنفذ فى غيرها من مواد البناء . ويكفى لكى نضمن حياة المدرسة التى تبنى بهذه الطريقة مدة طويلة من الزمن أن نبنى أساسها وحده بالآجر (الطوب الأحمر) .

على أنى لا أرى ما يمنع الحكومة من القيام بتجربة جديدة هى عدم بناء مدارس فى بعض الجهات، وأن تنسج على منوال مدارس الخلاء والهواء الطلق التى أخذت تنتشر فى أوربا حتى فى البلاد الباردة منها . وهم يكتفون فى أوربا بانشاء المظلات حول قطعة الأرض التى تخصص للمدرسة، لتقى الأطفال المطر أو شدة الريح . ويمكن أن نقيم المظلات عندنا لتقى الأطفال حرارة الشمس ووهجها، بل يكفى عندنا أن نزرع الأشجار المظلة فى قطعة الأرض التى نخصصها لذلك، ونقيم مظلات مؤقتة من الحصر أو القماش حتى ينمو هذا الشجر فيظل . ويكفى أن نبنى قاعة واحدة فى هذه الأرض تحفظ فى ركن منها سجلات المدرسة وأدواتها، ويستعملها ناظر المدرسة ومدرسوها، وتبنى فى ركن صغير منها محال الراحة ودورة المياه . أعتقد أننا بهذه الطريقة نوفر مبالغ جسيمة ننفقها الآن فى بناء مدارس تزيد كثيرا عن مطالبنا، ونساعد بذلك على زيادة نشر هذا التعليم، كما نساعد على تمتع أطفالنا طول مدة الدراسة بالهواء الطلق المتجدد، ولا نعودهم الترف النسبى فى هذه الفترة، فلا تقوى أجسامهم بعد ذلك على تحمل مشقات أعمال الحقل .



بعد نهاية المدّة المقترحة للتعليم الالزامى يجب أن ترضى كثرة المتعلمين بهذا القدر مما تعلموه، اذ هو سيساعدهم حتما على أن يعيشوا أكثر رغدا من عيشة آبائهم، فقد صاروا أكثر استعدادا منهم للكفاح فى معترك الحياة، وحصلوا من مبادئ القراءة والكتابة على مايساعدهم على تمية مداركهم ومواردهم على مرّ الزمن بالاطلاع والمشاهدة. أما القليلون منهم الذين يثبت حسن استعدادهم وتبرز فيهم ميزات خاصة وتبدو فيهم علامات النشاط الفكرى والعقلى. فيجب أن يفتح لهم باب الازدياد من التعلم بايجاد الاتصال بين هـذا التعليم الالزامى والمدارس الابتدائية من جهة، وبفتح مدارس زراعية وصناعية خاصة يدخلها من امتازوا بالنجاح الباهر فى التعليم الالزامى من جهة أخرى. ويجب لهذا الغرض أن تفتح عدّة مدارس صناعية وزراعية يعلّم فيها لمدّة سنتين أو ثلاث سنين أكثر ما يمكن تعليمه من مبادئ الزراعة والصناعة التى يمكن لهؤلاء الأطفال فهمها وادراكها. وبهذا لا نسدّ باب العلم أمام جميع أطفال التعليم الالزامى بعد نهاية مدّته. ولكن يجب أن نتأكد بجميع الوسائل الممكنة من حسن استعداد من نمنحه هذه الفرصة كى يستفيد منها. حتى لا ينتهى الأمر فى المستقبل بزيادة عدد هذه المدارس الزراعية أو الصناعية عن حاجة البلاد. وبإبعاد أكثر الأطفال عن العمل مدّة طويلة، فتملكهم رغبة التوظف وكراهة العمل بأيديهم فى الزراعة أو الصناعة. ولذلك أرى أن يكون التعليم فى هـذه المدارس الزراعية أو الصناعية التى ننشئها لتلاميذ التعليم الالزامى عمليا يشتغل التلاميذ فيـه بأيديهم، ويجب أن يلحق كل منهم أثناء الدراسة بمزرعة من مزارع الأفراد أو مزارع الحكومة أو بمصنع من المصانع. ولهـذا أيضا أرى أنه يحسن أن تلحق هـذه المدارس ببعض المزارع أو المصانع التى يجب أن يشتغل فيها التلاميذ بصفة صبية فترة من النهـار وفى شطر من إجازاتهم السنوية.

كلمـة أخرى قبل الانتهاء من موضوع التعليم الالزامى. يقضى قانون هـذا التعليم أن يتعلم الأولاد والبنات الذين تتراوح أسنانهم بين تمـام السنة السابعة وتمام

الثانية عشرة اجباريا وعلى حساب الحكومة . وإنى أعتقد أنه يحسن بنا أن نعطى فرصة التعلم بطريقة اختيارية من يريدونه من أفراد الشعب الذين لا يشملهم هذا القانون . نحسن كثيرا اذا نحن خصصنا ساعتين من الليل لتعليم من يريدون التعلم من الشبان بعد نهاية سن التعليم الالزامى الى سن معينة ؛ فنقرر مثلا أننا نسمح لجميع الأفراد الذين تزيد سنهم عن ١٢ سنة وتقل عن ٢٠ سنة بحضور هذه الدروس . وأعتقد أن تنفيذ مثل هذا النظام فى المدن مستطاع لكثرة المدارس التى يمكن استعمالها فى الليل فيها . ولو عممنا هذا النظام فى جميع المدن لأمكننا، فى مدة قصيرة و بأقل النفقات والمجهودات، تحسين نسبة من يقرءون و يكتبون من أفراد الشعب فى زمن قصير .

الفصل الثالث
التعليم الجامعى

التعليم الابتدائى والثانوى والعالى — وجوب ايجاد التناسق بين هذه المراحل — الامتحانات والشهادات الدراسية — عدد تلاميذ الفرق — الأقسام الداخلية — النظام فى المدارس — التلاميذ والسياسة — الاسراف فى نقل نظار المدارس ومعلميها — الجامعة ووجوب المحافظة على استقلالها — البعثات العلمية

اخترت هذا الاسم لهذا النوع من التعليم لأنى أرى ضرورة انتهائه بالجامعة . وهو يشمل التعليم الابتدائى والتعليم الثانوى والتعليم العالى . وقد أبديت بشأن جميع أقسام هذا التعليم ما أريد من الآراء عند بحث الأسس العامة الخاصة بالتعليم بكل أجزائه . وأكتفى هنا بالملاحظات الاتية :

(أولا) أن يجد جميع من أتم سلسلة من حلقة هذه الدراسة المكان الذى يطلبونه فى السلسلة التالية ، بمعنى أنه يجب أن توجد محالّ كافية فى المدارس الثانوية لمن ينتهى بنجاح من الدراسة الابتدائية ، وأن يجد من ينتهون بنجاح من الدراسة الثانوية الأمكنة اللازمة لهم فى المدارس العالية ، مندمجة فى الجامعة أو منفصلة عنها . والسبب فى ذلك هو أن جميع مراحل هذا التعليم بمثابة حلقات من سلسلة واحدة ، وهو بنوعه وطبيعته لا يهيئ الاستعداد لمن أتمّ مرحلة أو مرحلتين من مراحله الأولى أن يكسب عيشه فى المستقبل بما تعلّم . وآخر حلقاته وهو التعليم العالى هو وحده الذى يعدّ من أتمه للحياة ويسلحه بالأسلحة التى تمكنه من النجاح فى معتركها . ماذا يستطيع أن يعمل شاب أتمّ دراسته الابتدائية وهو لم يتعلم الا مبادئ من بعض علوم لا تؤهله لتولى أىّ عمل ولا تعدّه لأية مهنة ! بل ماذا يستطيع أن يعمل متخرجو المدارس الثانوية وهم بطبيعة الحال أكثر استعدادا

للجهاد وأكثر تعلما وتجربة !. لقد كانت تسير الحكومة منذ زمن غير بعيد على قبول بعض هؤلاء فى وظائفها الكتابية ، ولكنها لا تستطيع أن تفعل ذلك الان بعد أن أنشأت الكثير من المدارس التجارية المختلفة، واضطرت الى أن تعين من متخرجى هذه المدارس فى الوظائف الكتابية . وحسنا تفعل ! فقد أصبحت هذه الوظائف الكتابية تحتاج الى من تتوافر فيهم كفاية خاصة ؛ ومتخرجو التجارة هم بلا شك أحق من يتولاها . وقد ينجح الكثيرون من الذين أتموا التعليم الثانوى فى تولى كثير من الوظائف حكومية كانت أو أهليــة لو وجدت فيهم رغبة الاطلاع والاستفادة من تجارب الحياة ومتابعة التعلم بعد المدرسة . و يوجد من أمثالهم كثيرون فى البلاد الأجنبية المختلفــة وصــلوا بكدهم ومثابرتهم فى أن يعلّموا أنفسهم وأن يستفيدوا من علم رؤسائهم وتجاربهم الى أرقى الوظائف بل الى قمــة المجد . وصلوا الى هــذه الدرجة لأنهم تواضعوا أوّل الأمر وقبلوا أصغر الوظائف وكدّوا واجتهدوا فى كل عمــل تولوه مهما كان حقيرا . وبذلك نجحوا فى النهاية . وكثيرا ما نسمع أن فلانا المــالى الكبير الذى وصــل فى النهاية الى جمع الملايين بدأ حياته عاملا بسيطا فى مصنع من المصانع أو خادما فى بنك من البنوك . ولكنى أخشى ألا يكون هذا مستقبل كثرة شــبابنا الذين يتمون دراستهم الثانوية ؛ فان طريقة تعليمهم لم تهيئهم لهــذا المستقبل؛ فهى لم تربّ فيهم صــفات الاستقلال والتواضع وحب الاطلاع والاستمرار على الاســتفادة من تجربة الحياة والطموح والمغامرة . ولذلك يجب أن يسمح النظام المتبع فى هــذا النوع من التعليم لهؤلاء بأن يدخلوا المدرسة العالية متى أرادوا ذلك . ولهذا أيضا يجب ايجاد التناسق بين عدد الأمكنة فى المدارس الابتدائية والمدارس الثــانوية والمدارس العالية. وهــذا التناسق معدوم عندنا الآن . فنحن نسمع الضجة الهائلة التى يثيرها التلاميذ وآباؤهم فى بدء كل عام دراسى بسبب عدم وجود الأماكن الكافية فى المدارس الثانوية لمن أتموا الدراســة الابتدائية. وعدم وجود الأماكن فى المدارس العالية لمن أتموا الدراسة الثانوية . وستستمر هذه الضجة ما دام هــذا النظام قائما . وسنوجد فى هــذه الحالة جيشا آخر من المتعطلين الذين

لم يستطيعوا اتمام دراستهم لعدم وجود المكان اللازم لهم . وهذا الجيش يزداد عاما بعد عام، لأننا أنشأنا فى العشرين سنة الأخيرة عددا كبيرا من المدارس الابتدائية، وعددا أقل منه من المدارس الثانوية . وعددا لا يذكر من المدارس العالية فى طول هذه الفترة . هذا هو سر الفوضى التى نشاهد آثارها الآن فى نظام تعليمنا .

(ثانيا) يجب لايجاد هذا التناسق المرغوب فيه بين أجزاء التعليم ألّا ننشئ مدرسة ابتدائية أو ثانوية من الان الا بعد أن ننشئ عددا من المدارس العالية، لتسع هذه المدارس من يرغبون فى اتمام التعليم العالى بعد أن أتموا التعليم الثانوى . فاذا أردنا بعد ذلك زيادة المتعلمين أنشأنا مرة واحدة فى المدارس الابتدائية والثانوية والعالية الأمكنة التى تسع هذه الزيادة . فيجب عندما نفكر فى انشاء مدرسة ابتدائية أن نفكر بعد قليل من الزمن فى أن ننشئ مدرسة ثانوية وأن نستعد لانشاء مدرسة عالية، أو نزيد من أماكن التلاميذ فى المدارس العالية الموجودة بقدر من ستخرج المدرسة الجديدة . بل يحسن أن نجرى على تلك السياسة المعمول بها فى بعض البلاد الأخرى والتى كانت معمولا بها فى مصر فى بعض الأحيان، وهى أن ننشئ بجانب كل مدرسة ثانوية جديدة مدرسة ابتدائية لتكون المدرستان وحدة واحدة، كما كانت قديما المدرسة التوفيقية بقسميها الانجليزى والفرنسى تتألف من مدرستين ابتدائيتين ومن مدرستين ثانويتين . فاننا بهذا نقضى على حرمان تلاميذ المدارس الابتدائية من التعليم الثانوى . ويكفى بعد ذلك أن نوجد التناسق بين هذه الوحدات وبين التعليم العالى . واذا أردنا أن نقضى على عدم التناسق هذا بسرعة كبيرة فما علينا الا أن نحول فى الحال بعض المدارس الابتدائية الحالية الى مدارس ابتدائية صناعية أو زراعية من النوع الذى أشرت إليه عند الكلام على التعليم الالزامى . وانى أشعر أن هذا الحل أقرب الى الفائدة والى مصلحة الأطفال والآباء ومصلحة البلاد من كل حل آخر .

(ثالثا) يجب أن يراعى فى هذا التعليم بجميع أجزائه ألّا يزيد عدد الفرقة عن الحد المعقول الذى يسمح للمدرس بمراقبة سير تلاميذه، والذى يمكنه من متابعة

الإشراف عليهم وتعهدهم وإدراك مواطن الضعف والقوة فى كل منهم . فان هذا الاتصال المباشر المستمر بين الأستاذ وتلاميذه هو سر النجاح اذا ما توافرت معه الكفاية العلمية والخلقية فى المدرس . وقد سارت وزارة المعارف فى العهد الأخير على سياسة سيئة فى جميع مدارسها ابتدائية كانت أو ثانوية أو عالية، وهى الاكثار من تلاميذ الفرقة زيادة عن الحد المعقول أمام أى الحاح من الآباء . وهى سياسة سيئة كما قلت، لأن الاكثار من عدد التلاميذ فى كل فرقة يفقد الاتصال الواجب بين التلاميذ والمدرّس ، فلا يتمكن المدرّس من مراقبة تلاميذه وتعهدهم بالعناية اللازمة . وقد أضر ذلك بالتعليم ضررا بليغا وخفض مستواه الى الحد الأدنى . فقد أجمع المشتغلون بمسائل التربية والتعليم على وجوب تحديد عدد كل فرقة بالقدر الذى يسمح للمدرّس بتأدية عمله على أتم وجه ، واتفقوا جميعا على حد معين لاستطاعة المدرس . ورجال الفن فى وزارة المعارف يعلمون ذلك ، ولكنهم ساروا على هذه السياسة بحشر التلاميذ حشرا لا بحسب استطاعة تعهد المدرّس لهم ولكن بحسب سعة مكان المدرسة . ساروا على هذه السياسة تحت ضغط بعض الوزراء الذين أرادوا ، كما أشرت سابقا ، أن يكسبوا تصفيق الجماهير حتى لو كان ثمن هذا التصفيق افساد التعليم نفسه . نسمع أن هناك فرقا ببعض المدارس حشر فيها مائة تلميذ . فهل يستطيع مدرّس مهما كان جبار الجسم والعقل . ومهما ضحى بصحته فى سبيل تلاميذه أن يراقب هذا العدد وأن يقرأ ما يطلب اليهم من الموضوعات المنزلية ! بل أكثر من ذلك هل يستطيع أن يعرف أسماءهم أو يتذكر وجوههم؟ !

*
* *

واذا كانت هذه الآراء التى ذكرتها من وجوب ايجاد التناسق بين أجزاء هذا التعليم مفهومة ومقبولة ، فما فائدة هذه الاجراءات التى تتخذ الآن لامتحان تلاميذ الفرق النهائية من التعليم الابتدائى ، ولامتحان الفرق النهائية من التعليم الثانوى ! الى أى غرض نرمى بهذه الشهادات التى نسميها الشهادة الابتدائية وشهادة الكفاءة وشهادة البكالوريا ، والتى تعطى بعد امتحانات عامة تحاط بكثير من المظاهر الرسمية . فتوهم

التلاميذ والآباء أن أبناءهم وصلوا من التعليم الى درجة يمكنهم أن يغتبطوا بها ويقفوا عندها ! ! قد نرضى أن تقام بعض هذه المظاهر لشهادة البكلوريا ، ولكن ما فائدتها فى نهاية التعليم الابتدائى وفى وسط التعليم الثانوى ! واعتقادى أنه يجب أن يمتحن الذين أتموا دراستهم الابتدائية فى مدارسهم كما يمتحنون فى الفرق التى قبلها ، وأن يعطيهم ناظر المدرسة الشهادة التى تدل على نجاحهم . واذا أرادت وزارة المعارف أن توحد هذا الامتحان بتوحيد الأسئلة لجميع المدارس ، وأن تعمل نظاما لمراقبة هذه الامتحانات ، فلتفعل . ولكن ما يحصل الآن من ازعاج التلاميذ والمدرسين بنقلهم من بلاد الى أخرى لتمضية هذا الامتحان فى حرارة الصيف المحرقة وحشرهم فى أماكن تقام للضرورة تحت الخيام أو غيرها عمل لا فائدة منه ، بل هو عبث ضار لا مسوغ له . وهذه الشهادة التى يمضيها وزير المعارف والتى ينشر عنها فى الجريدة الرسمية شهادة خادعة ولا قيمة لها الا اعطاء حاملها الفرصة أن يلتحق بمدرسة ثانوية . وقد يأتى الوقت — بل أظنه قد أتى — الذى تختار فيه كل مدرسة ثانوية من ترى لياقته ممن يتقدمون لها من الذين أتموا الدراسة الابتدائية دون نظر الى نتيجة الامتحانات السابقة . وقد تكون هذه خطوة مباركة ؛ لأنه لا شك فى أنه أمام كثرة المتقدمين لكل مدرسة ثانوية يحق لهذه المدارس أن تختار من هم أصلح من غيرهم ، كما يحق للمدارس العالية أيضا أن تفعل مثل ذلك بشأن من يتقدمون لها دون نظر لنتيجة امتحان الشهادة الثانوية . وقد ترتب على الاكثار من خلق هذه الشهادات الرسمية أن خدعنا التلاميذ فيما حصلوا عليه من العلم ، وأن زدنا فيهم روح الزهو والغرور ، ونمينا بهذا فيهم رغبة التوظف فى الحكومة ما داموا قد حصلوا على شهادة من شهاداتها الرسمية . ولا شك أن الاكثار من هذه الشهادات سبب من أسباب المرض الذى نشكو منه الآن ، وهو رغبة جميع المتعلمين فى التوظف فى الحكومة .

*
* *

أريد أن أتكلم الآن على سياسة الحكومة فيما يختص بأقسامها الداخلية . إنى أذكر الوقت الذى كانت الحكومة تعنى فيه أكثر مما تعنى الآن بايجاد الأقسام الداخلية

فى مدارسها الابتدائية والثانوية، فقد كان لجميع المدارس الثانوية أقسام داخلية، بل كان من يلتحق بالأقسام الداخلية فى بعض المدارس أكثر عددا من الطلبة الخارجين. أما الآن فمع انتشار التعليم وازدياد عدد المدارس التى تنشأ فى بيوت مستأجرة وكثرة نفقات الأقسام الداخلية قد أخذت الحكومة تهمل شيئا فشيئا هذه الأقسام التى ماتت فعلا فى المدارس الابتدائية، وأخذت تقل تدريجا فى المدارس الثانوية، وهى منعدمة فى المدارس العالية. والغرض من انشاء هذه الأقسام هو فى الواقع غرض خلق يقصد به منع التلاميذ الذين يقصدون مدرسة فى مدينة لا يقيم أهلهم فيها من أن يرمى بهم فى أوساط لا يؤتمن فيها على أخلاقهم ويتعرضون فيها لأخطار متعددة. وهذه المسألة بالذات هى التى دفعت جميع البلاد الغربية للاهتمام بأمر اسكان الطلبة فى المدارس التى يتعلمون فيها. ولقد بالغت انجلترا فى ذلك. فصارت جميع المدارس المحترمة فيها فى جميع أدوار التعليم مدارس داخلية لا خارجية. وهى تقام دائما فى الريف هروبا من أوساط المدينة وما يتبعها من المغريات. واذا كانت المدارس الداخلية لازمة فى البلاد الغربية فهى ألزم فى مصر نظرا لعاداتنا القومية التى تأبى على أسرنا المحترمة قبول اسكان الأجانب فيها كما يفعل الغربيون. فلا مناص لهؤلاء الأطفال الذين لا أهل لهم فى القاهرة مثلا والذين يضطرون للاقامة بها أثناء الدراسة من أن يسكنوا فى حجرات من منازل فى أحياء لا تليق بهم ويضطرون بذلك للاحتكاك بجيران وسكان ليسوا من سنهم ولا مستواهم. وهم بعد ذلك معرضون لجميع الأخطار فى استعمال وقت فراغهم؛ فهم لسنهم ولعدم تجربتهم ولرغبتهم فى الخروج من تلك المنازل غير المرغبة التى يقيمون فيها يضطرون الى تمضية وقت فراغهم فى أمكنة اللهو المباح وغير المباح. فاذا أضفنا الى ذلك أنه قلما يتوافر لهؤلاء الشبان المكان المريح الذى تتوافر فيه شروط الصحة وقلما يحصلون فى هذا المنزل على الغذاء المناسب لهم. ظهرت لنا ضرورة التفكير فى اعادة العمل بانشاء الأقسام الداخلية فى جميع المدارس التى تنشئها الحكومة فى المستقبل. على أنى لا أشير هنا بالسير على النظام القديم الذى كان يقضى بانشاء

الأقسام الداخلية فى المدارس على نظام الثكنات والمستشفيات ، أى باسكانهم فى عنابر كبيرة يسع كل منها من خمسين تلميذا الى مائة تلميذ أو أكثر . بل يحسن أن نفكر فيما يفعله غيرنا فى هذا السبيل لنتخذ من الطرق ما هو أمثل .

نظام الأقسام الداخلية فى انجلترا ، سواء فى ذلك ما يسمونه بالمدارس التحضيرية (Preparatory Schools) وهى التى تقابل مدارســنا الابتدائية ، والمدارس التى تقابل مدارسنا الثانوية (Public Schools) يقضى بأن تخصص لتلاميذ الداخلية بيوت مختلفة يسكن كل بيت منها مدرس من مدرسى المدرسة ، و يتسع هذا البيت لعــدد من التلاميذ يتراوح بين العشرة والعشرين و يعطى كل منهــم غرفة خاصة و يأكلون و يتسامرون مع مدرسهــم و زوجته وأفراد أسرته ، وهو يتولى أمرهم فى مراقبة دراستهم وفى أوقات الفسح والإجازات الأسبوعية وغيرها ، و يعاملهــم كأبنائه ، فيذهب معهم الى استماع الموسيقى والى المسرح والى دار السينما و إلى ملعب الكرة وغير ذلك . وعلى الجملة يعيش التلاميذ مع مدرسهم كأنهم جميعــا أفراد أسرة واحدة ، يتمتعون بكل رعاية ، ولا يحرمون التمتع بالمباح من المسرات ، ولا يأبى عليهم المدرس فى أكثر الأحيان أن يخصص لهم أوقاتا يتمتعون فيهــا بكامل حريتهم متى ثبت له أنهم يحسنون استعمال هذه الحرية . بل هو يسعى دائمــا أن يشعرهم أنهم رجال مسئولون ، و يبثّ دائما فيهم شعور الكرامة والاستقلال . ولا شك عندى بعد ذلك أن هــذه الطريقة فى نظام الداخلية أمثل من طريقتنا التى تقضى بأن يحشر جميع التلاميــذ فى مكان واحد ، و يعاملوا معــاملة الجنود فى المعسكر ! يمضون جميع أوقاتهم داخل المدرسة فيملون الاقامة فيهــا تحت حراسة ضابط من الضباط و بواب المدرسة . واعتقادى أنه لن توجد صعوبة فى مصر فى ايجاد عدد من المدرسين الشبان الذين يقبلون أن يسكنوا البيوت التى تبنى بجانب المدارس لهذا الغرض ، وأن يقبلوا رعاية عدد من التلاميــذ يسكنون معهــم اذا ما أرادت الحكومة أن تأخذ بهذا الاقتراح . أما نفقات هذا النظام ، وهى أكثر من نفقات النظام المتبع عندنا الآن ، فيجب الحصول عليهــا كلها أو أكثرها من التلاميذ أنفسهم ، كما أشرت الى

ذلك عنـد الكلام على نفقات التعليم . وقـد قررت وزارة على ماهر باشا الأخيرة أن تنشئ مدرسة للذكور وأخرى للبنات على هذا النظام . وخصص لها الاعتمادات اللازمة . كما عينت لها اللجنة التى تديرها ؛ ولكن وزارة النحاس باشا التى تلت وزارته خالفتها بكل أسف فى هذا الرأى . فعطلت تنفيذ هذا المشروع المفيد .

* * *

أريد قبل الانتهاء من هذا الموضوع أن أتكلم على النظام فى المدارس . ولست فى حاجة أن أشير هنا الى اختلال النظام فى جميع مدارس الحكومة منذ عهد غير قريب ، ولا أن أقرر أن عدم استتباب هذا النظام من شأنه أن يفسد جميع أغراض التعليم وأن يضيع فوائده . أما أسباب هذه الفوضى فهى ترجع الى عدم تنفيـذ القوانين المتعلقـة بنظام المدارس تنفيـذا لا استثناء فيه . والى تركيز كل السلطة فى وزير المعارف نفسه ، والى أخذ التلاميذ بسياسة مضطربة ؛ فهى الشدّة المتناهية أحيانا . واللين المتناهى أحيـانا أخرى ، والذبذبة بين الشـدّة واللين فى أكثر الأحيان . يخيـل الى أن مسألة المحافظة على النظام فى المدارس مسألة جوهرية ، وهى تحتاج الى اعادة النظر فى جميـع القوانين واللوائح المعمول بهـا فى هذا الشأن . وتعديلها تعـديلا يضمن للطالب قسطا من الحرية فى حدودها المعقولة بحسب سـنه والدور الذى يجتـازه فى دراسته . ويضمن لناظر المدرسة وللمعـلم التمتع بالاحترام الواجب لمركزهما والذى بدونه لايستطيعان أن يؤديا عملهما على أتم وجه . ويجب أن يسمح هذا النظام باعطاء الفرصة أو الفرص لجميع التلاميذ الذين يخرجون عليه أن يعودوا الى الطريق السوى اذا ثابوا الى الرشد . ولكن يجب أن يضمّن هذا النظام أيضا أنه لا مفر للذين اعتادوا الخروج عليـه والذين استنفدت معهم جميع وسائل الارشاد فصـار لا يرجى منهم اتباعه وسلوك الطريق المستقيم من إبعادهم نهائيا عن المدرسـة حفظا لمستقبل غيرهم ومنعا لعـدواهم . ويجب اذا أريد أن يحترم التلاميذ هـذا النظام أن يعاملوا جميعا معاملة واحدة . وأن يكونوا أمام

القانون سواء . ويخيل الى أن ناظر المدرسة والمدرسين هم وحدهم القادرون على الفصل فى موضوع صلاحية التلميذ فى النهاية أو عدم صلاحيته ، فهم وحدهم الذين يعرفونه ، وهم وحدهم الذين سعوا الى اصلاحه . وهم وحدهم الذين يستطيعون فى النهاية أن يحكموا له أو عليه . أمّا أن يشير ناظر المدرسة على وزارة المعارف بأن تتخذ نحو تلميذ بالذات قرارا معينا فترفضه الوزارة أو تعدّله ، فهذا هو الوسيلة لاضاعة نفوذ ناظر المدرسة . وبالتالى هو السبب لافساد النظام نهائيا فيها . فانه اذا أحس التلاميذ أن ناظر مدرستهم لا يستطيع بشأنهم شيئا احتقروه واحتقروا النظام الذى يمثله . والواقع أن ما تتخذه وزارة المعارف من اجراءات لم ينصح بها ناظر المدرسة هى فى أكثر الأحيان اجراءات تتخذ لأغراض شخصية أو سياسية . ومتى دخلت الشخصيات والسياسة فى التعليم أفسدته . لقد سمعت مرة أن ناظر مدرسة عالية قرر بشأن تلميذ معين أن يطلب من الوزارة فصله ؛ لأنه غير صالح للتعلم ، وقد استنفد معه جميع الوسائل الممكنة من نصح الى تعزير ومن ملاينة الى شدّة ، وقد أقره جميع أساتذة المدرسة على ذلك وكتب بذلك فعلا للوزارة . فجاء التلميذ فى اليوم التالى مقتحما باب المدرسة ومتقدّما الى الضابط طالبا أن يدخل الى فرقته . فمنعه الضابط قائلا له إنه مفصول . فردّ عليه التلميذ : " أنا أعرف ذلك ولكن وزير المعارف سيرسل الى المدرسة خطابا يصلها اليوم أو غدا بعدم موافقته على فصلى " . وقد صح ذلك وجاء الجواب الى المدرسة وكان يعلم به الطالب قبل أن يعلم به الناظر . ويمكن تقدير نتائج هذا التصرف بعد ذلك ! . فقد حصل فعلا أن تلاميذ هذه المدرسة بالذات أهانوا الناظر بعد هذه الحادثة بمدّة قصيرة اهانة صارخة تحت نظر وزارة المعارف وسمعها ! . وهل كان يستطيع هذا الناظر بعد ذلك أن يحفظ النظام بمدرسته ! !

تسرف وزارة المعارف أحيانا فى توقيع العقوبات على من يخلّون بالنظام فتفصلهم من المدرسة ، وقد يحصل ذلك دون استشارة الناظر أو موافقته . ولا يمر الأسبوع أو الشهر حتى تسرف فى الطرف الآخر فتعيد المفصولين جميعا الى مدرستهم .

فاذا لم يرجعهم الوزير الذى فصلهم أعادهم الوزير الجديد الذى حل محله دون بحث أو استقصاء . فهل بهذه السياسة المضطربة الضعيفة أحيانا والقاسية أحيانا أخرى تستطيع وزارة المعارف أن تحفظ النظام فى المدارس !

سبب آخر من أسباب اضطراب هذا النظام هو استعانة بعض رجال السياسة بالتلاميذ فى ترويج سياستهم، وهذا شر مستطير، فان استعانة السياسيين بالتلاميذ وما يتبعها من المرغبات والمغريات مفسد للتلاميذ أيما افساد، فهو يدخلهم فى منازعات لا شأن لهم بها . ويعوّدهم عادات سياسية مستهجنة واجبنا أن نسعى فى اصلاحها . أو على الأقل أن نسعى لاخراج شباننا من بؤرتها. وكل وقت يضيعه رجال السياسة على التلاميذ فى هذا السبيل وقت كان يجب أن يقضيه التلاميذ فى التعلم . ثم يكون من نتيجة إقحام التلاميذ فى السياسة الحزبية أن نعوّدهم عادة توقُّع الفائدة من سعيهم . فاذا نجح الحزب الذى عاونوه توقّعوا منه أن يدفع لهم ثمن مساعدتهم . كل هذا افساد لأخلاق شبان واجبنا أن نصلح من شأنهم، وأن نربيهم على الأخلاق الفاضلة، ليكونوا فى المستقبل عماد هذه الأمة ومطمح آمالها .

لامانع يمنع التلاميذ، وخاصة من وصلوا منهم الى الدراسات العالية، من الاشتغال بمسائل بلادهم، بل يجب تشجيعهم على هذا . ولكن يجب ألا يشتغلوا بالسياسة الا فى المسائل الوطنية القومية التى تهم المصريين جميعا . أما دخولهم فى المناقشات الحزبية والمجادلات القائمة بين رجال السياسة التى تتحوّل دائما فى النهاية الى مشاحنات شخصية لا دخل للوطن أو للمصلحة العامة فيها، فاضاعة لوقتهم وتعطيل لدراستهم . هذا عدا ما قدمنا من الأخطار الأخلاقية التى يتعرّضون لها .

***

مسألة أخرى يجب أن أشير اليها هنا بكلمات قليلة، هى مسألة اسراف وزارة المعارف فى نقل نظار المدارس ومدرسيها من جهة الى أخرى بدون أسباب معقولة . فلا يمرّ العام دون أن نقرأ كشفا يتناول عدّة أعمدة من الصحف بتنقلات

موظفى وزارة المعارف، وقد يحصل أن نقرأ هذا الكشف مرتين أو ثلاث مرات فى السنة . ونتيجة ذلك أن ضاعت شخصيات المدارس وضعفت رغبة المدرسين والنظار فى أن يطمعوا فى اصلاح مدرسة بالذات . فانه اذا عهد أمر مستقبل كل مدرسة الى ناظر معين ومدرسين معينين يفهمون أنهم يمضون فى هذه المدرسة مدة طويلة تسمح لهم باصلاحها، سعوا إلى هذا الاصلاح ما استطاعوا . أما اذا كانوا كالمسافرين يمرون من مدرسة الى مدرسة ولا يقيمون فى جهة الا ريثما يحزمون أثاثهم استعدادا للنقل الى جهة أخرى ، فقل على مستقبل هذه المدارس السلام. ويكاد يكون الباعث على حركات التنقلات المساعى المستمرة التى يبذلها بعض الموظفين لدى وزير المعارف مستعينين لذلك بجميع معارفه وأصدقائه لينقلهم الى مصر، وأحيانا من مصر الى مصر، أى من السيدة زينب الى العباسية مثلا . إن هذا القطر بلد واحد يقيم فى أجزائه الآلاف والملايين من الناس ، وهو فى جميع أجزائه من أسوان الى الاسكندرية يتمتع بجو محتمل بل هو أكثر احتمالا من أجواء بلاد عدة . فلماذا يجب أن ينقل مدرس من قنا الى المنيا لأنه أقام بها سنة فى حين أن أهل هذه البلاد يقيمون فيها طول حياتهم ! . والآن وقد انتشر التعليم فى جميع أنحاء القطر صار من المستطاع أن يعين مدرسو قنا من أهل قنا فيقيموا فى بلدهم وفى وسطهم و بين أهليهم ، ولا نضطر بعد ذلك الى نقلهم من مكان الى مكان فنفسد التعليم لارضائهم . و يمكن وزارة المعارف أن تعين نظار المدارس ومدرسيها من أهل البلد الذى توجد فيه مدارسها ، وبذلك نضمن بقاء المدرسين والنظار فى المدرسة ، فتكون لهذه المدرسة شخصية ثابتة ، ونرى أثر مجهودات هذا الناظر وهؤلاء المدرسين ونربط مستقبلهم جميعا بمستقبل هذه المدرسة التى هم أساتذتها . أوَ لا يكفى هؤلاء المدرسين والنظار أن يتمتعوا بإجازة سنوية صيفية لا تقل عن أربعة شهور يستطيعون أن يمضوها فى أى مكان من القطر أو خارج القطر فيجددوا نشاطهم و يعودوا بعد ذلك فى أوّل السنة الدراسية الى مدارسهم ! !

ويجب ألّا يفوتنا أن قلة تغيير المدرسين والنظار من شأنهـا أن تقوى الصلة بينهـم وبين التلاميذ ، وأن توجد صـلة مستمرة بينهم وبين أوليـاء أمورهم . وقد بيّنـا فيما مضى فائدة هذه الصـلة فى رفع مستوى التعليم . فاذا رأت وزارة المعـارف أنى متطرف فى هـذا الرأى ، أو أنهـا تفعل ذلك لتظهر سـلطة الوزير ومساعديه فلتفعل ، ولكن لتخفف من نشاطها فى ذلك ولتقصر النقـل على الحالات الضرورية التى لا مفر منها . أما هـذا النقل بالجملة وبغير سبب معقول أو مسوّغ واضح ، فهذا مفسد للتعليم أيمـا افساد . على أن ابقاء المدرسين وخاصـة نظار المدارس مدة طويلة فى كل مدرسة له فوق ما ذكرت من المزايا مزية أخرى جديرة بالنظر ، فهو يساعد على تكوين مجلس لكل مدرسـة تحت رياسة النـاظر ويكون أعضاؤه من مدرسيها . ويمكن أن يعطى هـذا المجلس الحق فى الفصـل فى كثير من المسائل التى تحال الآن على وزير المعارف ، وكان الأولى والأجدر أن تفصل فيها هيئة كالتى أقترحها الآن . فما ضرورة الرجوع الى وزير المعارف فى نقل فراش أو تعيين آخر ، أو فى القيام ببعض الاصلاحات العاجلة التى تقضى بهـا الضرروة ولا تزيد نفقاتها عن حد معين ! . كما يحق لهـذه الهيئة أن تقـدم اقتراحاتها للوزارة فيما تراه عن برامج التعليم بالمدرسة ، وتغييرها طبقا لمقتضيات الأحوال الخاصة ، أو لاحتياجات الاقليم الذى توجد فيه المدرسة . كما يصح أن تفحص هذه اللجنة كل ما يقدم لها من الاقتراحات المختلفة من أولياء أمور التلاميـذ ومن جميع من يهتمون بشؤون التعليم من أهالى المنطقة . ويجب أن نسعى لايجاد شخصية لكل مدرسة ، وأن نشجع روح التنافس بين هذه المدارس لنشحذ همم القائمين بادارة كل منهـا فى وجوب الاصلاح المستمر والتجديد الدائم . وأشعر أنه من مقومات هذه الشخصية أن تعطى هذه المدارس سلطة استقلالية معقولة تمتع بها وتساعدها على ايجاد هذه الشخصية وعلى التقدم بالمدرسة فى طريق الرقى والنجاح . أما أن تستمر الحال كما هى عليه الآن من حصر كل السلطة فى يد وزير المعارف وحرمان ناظر المدرسة ومدرسيها من التصرف حتى فى أصغر المسائل وأحقرها فلا تقدم لمدارسنا ولا تجديد فيها .

وإنى أرى بهذه المناسبة أن تتمتع الهيئات الجامعية بالسلطة الكاملة فى ادارة الجامعة وفى ادارة الكليات التابعة لها، وألا يستعمل وزير المعارف حق "تعطيل القرارات" الذى أعطيه بموجب قانون الجامعة الا فى حدود ضيقة لا أن يستعمله كما هو الحاصل الآن فى أكثر مايعرض عليه من المسائل الجامعية؛ والا فان وزراء المعارف يهدمون بهذا التصرف الفكرة الأساسية التى تأسست الجامعة من أجلها . لقد قامت الجامعة لاحياء الفكرة الاستقلالية فى التفكير والبحث ، أو فى طرائق التعليم وفى المدرسين وفى المتعلمين . فاذا فقدت الجامعة استقلالها قضى نهائيا على الغرض الذى أسست من أجله . وخير لوزارة المعارف أن تحوّل هذه الكليات الى مدارس عالية لا رابطة بينها، كما كانت فى الأصل يديرها وزير المعارف وموظفوه، من أن تبقى هذه المعاهد تحت اسم لا معنى له، كما هو الحاصل الآن . وهل من المعقول أن ينقض وزير المعارف وهو فى مكتبه بناء على نصيحة قدّمت له من شخص معلوم أو مجهول ملمّ بشؤون الجامعة أو جاهل بها قرارا صادرا من هيئة تمثل أساتذة هذه الجامعة ! !

* * *

واذا كان من المستحسن ألاّ يتدخل وزير المعارف فى شؤون الجامعة الا فى أحوال شاذة ومحدودة، وأن يترك هذه الشؤون لرجال الجامعة أنفسهم . فمن غير المعقول أن تتدخل هيئة مجلس الوزراء لتفصل فى أخص شؤون الجامعة دون استشارة العمداء والأساتذة والمجالس الجامعية . لقد حصل أن فصل بعض الأساتذة بقرار من مجلس الوزراء ، كما حدث أن عدّلت البرامج والنهايات الصغرى للنجاح فى الامتحانات بهذه الطريقة . وهذه تصرفات تتنافى تماما مع الفكرة الأساسية التى قام عليها نظام الجامعات فى العالم . فالواقع أن رجال السياسية أى وزير المعارف ومجلس الوزراء لا يتدخلون فى شؤون الجامعات الا اذا حدث ما يخشى منه على تهديد الأمن والنظام تهديدا جديا ، والا فلا حق للتصرف فى شؤونها الا للمجالس الجامعية وحدها .

ومن التقاليـــد السيئة التى سرنا عليها للآن تدخل المجالس النيابيـــة فى شؤون الجامعـــة تدخلا لا يتناول اعتماد الميزانية وحدها ، بل يتناول أيضا تفاصـــيل المناهج ومواد التدريس وكتب الدراسة والمدرسين والموظفين ، وكلها مسائل جرت العادة ألا تناقش فيها مجالس البلاد الأخرى .

البعثــات العلميـــة

لا أريد أن أختم موضوع التعليم العالى دون أن أذكر ملاحظاتى على البعثات العلمية التى أحياها المرحوم سعد زغلول باشا عند ما تولى وزارة المعارف سنة ١٩٠٨ . فقد أخذت الحكومات المتوالية منـــذ ذلك العهد توفد عددا من شبابنا الى أوربا وأمريكا لاتمـــام دراستهم . وللاستفادة بعـــد ذلك منهم فى ملء الوظائف الفنية المختلفة التى كنا نضطر لتعيين الأجانب فيها نظرا لعـــدم وجود من يصلح لتوليها من المصريين . وقد أخذت الحكومة تزيد تدريجـــا فى المبالغ المقررة لهـــذه البعثات العلميـــة وفى عدد من تبعثه من الشـــبان ، حتى بلغت النفقات ١٧٢,٧٥٥ جنيه فى سنة ٢٨/٢٩ و ١١٥,٠٠٠ جنيه[١] فى سنة ٣٦/٣٧ وبلغ عدد المبعوثين ٥٠٥ فى سنة ٢٨ و ٣٣٤ فى سنة ٣٧ .

وإيفاد البعثات العلمية الى أوربا أمر مسلّم بفائدته ومتفق على نفعه . ولا يشك أحد أن البلاد قد انتفعت بمجهودات بعض متخرجى هذه البعثات ، اذ يتولى عدد منهم الآن بعض الادارات والمصالح الخطيرة . ولا يشك أحد أيضا أن مقدار النجاح الذى نصادفه فى هذا السبيل ومقدار الفائدة التى تعود على البلاد من هذه البعثات يتوقف أولا على حسن اختيار الشبان الذين نبعثهم الى الخارج بعد التأكد من حسن استعدادهم للمهمة التى تناط بهم ، وثانيا على أن نمكّن هؤلاء الذين أتموا دراستهم فى الخارج على نفقة الحكومة من تولى العمل الذى تخصصوا فيه بعد عودتهم الى بلادهم .

أما حسن الاختيار فقد كان متروكا فى أول الأمر لنظار المدارس التى يتعلم فيها المرشحون للبعثات أو لرؤساء المصالح التى تحتاج الى عملهم ، فهم الذين كانوا يختارونهم

(١) زيد هذا المبلغ فى ميزانية سنة ١٩٣٨ فوصل الى ١٢٢,٠٠٠ جنيه .

و يحددون لهم مهمتهم. ثم أبطل العمل بهذه الطريقة فى سنة ١٩٢٤ وأنشئت لجنة خاصة سميت « لجنة البعثات » شكلت من ممثلين لجميع مصالح الحكومة ووضعت تحت رياسة وزير المعارف، وفوّض اليها أن تختار بالأغلبية من تمنحهم الحكومة حق الدرس على حسابها . ويخيل الىّ أن تأليف لجنة كبيرة ليس فيها الا شخص واحد مختص فى كل فرع أو مهنة وأن يطلب اليها أن تقرر بأكثرية الآراء اختيار الطالب اللائق للتخصص فى أى فن أو مهنة، أمر غير مفهوم . اذ يهدى المنطق أنه لا يستطيع الا شخص واحد من هـذه اللجنة أن يكون الحكم العـادل فى أمر الشاب الذى يختار لدراسة معينة ، وهو لا يستطيع مع هذا أن يفصل فى هذا الأمر لأنه قلة ضئيلة فى لجنة كبيرة .

مثال ذلك أنه عنـد ما تقرر مدرسة الطب ايفاد طبيب بالذات لدراسـة علم خاص أو فرع خاص من علم من العلوم الطبية، تتقدّم بهذا الطلب للجنة البعثات المؤلفة من ١٥ عضوا ليس بينهم الا طبيب واحد، وهو لا يستطيع الا أن يدافع عن اقتراح مدرسة الطب، وللجنة أن تقرر ما تراه . وقد حصل مرارا أن رفضت هذه اللجنة لمدرسـة الطب ايفاد شخص معين لدراسة علم معين بأن بدّلت أحيانا فى اسم الشـخص، كما بدّلت أحيانا فى العلم الذى قررت المدرسة دراسته . فهل يمكن أن نطمئن الى مثل هذا النظام، وأن نعتقد دائما أنه خير نظام يمكننا من حسن اختيار المرشحين للبعثات ، ومن حسن اختيار المواد التى نكلفهـم دراستها ؟ الواقع أننـا نرى فى كل يوم آثار الفوضى فى عمل تلك اللجنة . فكم من شاب أرسل لدراسة علم فى بلد لا يعرف لغته أو يعرفها لدرجة لا تسمح له بمتابعة الدرس فيها . وكم من مرّة سمعنا بأن شخصا يميل باستعداده الفطـرى و رغبته الى مادة معينة، فاقترحت مصلحته أن تعطيه الفرصة ليتم دراسة هـذه المـادة، فقضت لجنة البعثات أن يدرس مادة أخرى . وكم من مرّة رأينا وسمعنا أن شـبانا اختـيروا عبثا وهم لا يصلحون لأية دراسة من الدراسات، وقد عادوا نهـائيا بلا تعـلم بعـد الإخفاق المتكرر وبعد أن أنفقت عليهم الحكومة المبالغ الطائلة . وكم من مرّة أرسل شبان

للتخصص فى فن ولكنهم وصلوا الى المعهد المخصص لهم بعد أشهر من بدء دراسة مقرر لها أحيانا ستة شهور أو سنة مثلا . فابتدءوا التعلم بالهاء أو الياء بدلا من أن يبدءوا بالألف والباء، أو قضوا سنتين فى دراسة كانت سنة واحدة كافية لاتمامها. وليست الفوضى فى اختيار الأشخاص فحسب . وانما هى أكثر من ذلك فى عدم الاستفادة من شبان البعثات بعد عودتهم . فقد حصل مرارا أن أوفد شاب لدراسة معينة ، ثم كلف بعد أن عاد الى مصر بعمل آخر لا علاقة له مطلقا بما أوفد من أجله . حصل ذلك مرارا وتكرارا . ولا أبالغ اذا قلت إن ذلك حصل فى كثرة الحالات لا فى قلتها . فانى أعرف أن وزارة الخارجية مثلا أوفدت الى الخارج نحو عشرة شبان ليتعلموا العلوم السياسية، وليس فى خدمة الوزارة منهم الآن شخص واحد . والسبب فى ذلك أن رؤساء المصالح واللجنة يقرّرون هذه البعثات ويوفدونها فعلا ولا يقررون فى الوقت نفسه فى ميزانية مصالحهم فى الوقت المناسب الوظائف التى تخصص لهؤلاء الموفدين عند عودتهم . فليس فى الواقع حسن الادارة أو اتقان العمل أو رغبة التقدم هى التى تدفع رؤساء المصالح الى اقتراح ايفاد البعثات، وانما الدافع فى الغالب رغبة الخير لشخص معين قريب أو محسوب لرئيس المصلحة أو قريب لصديق أو لمحسوب . يجب أن ينتهى العمل بهذا النظام المعيب، ويجب أن يكون رائدنا فى ايفاد البعثات المصلحة العامة وحدها وهى التى تقضى بارسال الصالح والمستحق لدراسة معينة عندما توجد الضرورة الملحة التى يقضى بها حسن العمل ورغبه التقدّم بالتخصص فيها . ولهذا يجب عند ما تتقدم المصالح بطلب ايفاد بعثة معينة أن تقيم الدليل على فائدة هذه البعثة وضرورتها ، وأن توجد فى ميزانيتها الوظيفة التى يراد أن يشغلها المرشح لهذه البعثة . ويجب بعد ذلك أن يعلن عن هذه البعثات، وأن تقام امتحانات مسابقة أمام لجان مختصة تعين لهذا الغرض تمتحن المتقدّمين فى كل فرع لهذه البعثات، أو يختار المستحقون بحسب درجة تقدّمهم فى الامتحانات العامة ولياقتهم الطبية . بهذا نقضى على هذه الفوضى ونضع الأمور فى نصابها ونعمل للخير العام لا لفائدة شخص معين .

قد يقال إن ارسال شبان أيا كانوا الى أوربا لاتمام دراستهم أمر مشكور . ولكن أليس من الظلم أن نرسل على نفقة دافعى الضرائب غير المستحق وأن نحرم المستحق ! ثم أليس من التبذير المعيب أن نرسل شبانا يقضون شطرا كبيرا من وقتهم فى دراسة معينة ثم نأتى بهم الى مصر ونكلفهم بعمل آخر لا علاقة له بما درسوا ! . أية فائدة لهؤلاء أو لبلادهم تنجم عن ذلك ! .

إن الفوضى لم تقف عند هذا الحدّ، بل كثيرا ما ثبت للجنة عدم صلاحية من اختارتهم فسقطوا فى الامتحانات سقوطا متكررا، ثم أبقتهم مع ذلك وأطالت لهم مدّة دراستهم ليتمكنوا من النجاح، ثم عادوا أخيرا بعد كل هذا بالسقوط الشنيع، كما حصل مرارا أن أرسل شاب لدراسة معينة ، وبدل أن يعود لخدمة بلاده بما درس أطيلت له مدّة الدراسة ليتخصص فى فرع آخر أو فى مادة أخرى لا علاقة لها أحيانا بما درس، لتطول اقامته فى أوربا، وليكثر من الشهادات حتى يتضخم مرتبه . تعمل اللجنة هذا بدلا من أن تعطى فرصة أخرى لشاب آخر فنكسب بمبلغ واحد تعليم شابين بدل أن تنفقه على شاب واحد .

ومن العيوب الظاهرة فى عمل اللجنة أنه تنقصها البيانات اللازمة عن المدارس والمعاهد العالية الأجنبية و برامجها ومواعيد الدراسة فيها وشروط الالتحاق بها ومدّة الدراسة فيها . وينشأ عن هذا أنها توفد شبانا ليلحقوا بمعهد معين تنقصهم المؤهلات اللازمة لقبولهم فيه، فيضطرون لتمضية مدّة طويلة لدراسة ما ينقصهم . وكانت هذه الدراسة ممكنة فى مصر، وكان من السهل عليهم اتمام استعدادهم قبل سفرهم . كما حصل أن أوفد شبان الى بعض المعاهد بعد ابتداء الدراسة بمدّة ، أو اختارت لهم معاهد لدراسة معينة فثبت أن هذه المعاهد لا تصلح لهذه الدراسة . وهذا نقص يمكن لسكرتارية اللجنة اصلاحه بجمع البيانات الخاصة بجميع معاهد التعليم الأوربية والأمريكية العالية وشروط الالتحاق بها ومناهجها ومدّة الدراسة فيها . ويجب ألّا تكتفى سكرتارية اللجنة فى هذا بالبيانات المكتوبة التى

تنشرها هذه المعاهد اعلانا عن نفسها ، بل لا بد أن تستعين برجال البعثات التعليمية فى جمع المعلومات الصحيحة عن جميع هذه المعاهد .

هذا ، ومن واجب اللجنة أن تكون على اتصال تام برؤساء هذه البعثات ، ووجوب استشارتهم فى جميع الأمور المتعلقة بشؤون الطلبة ، ونظام البعثات وعددها ومددها ، وأن تأخذ برأيهم فى سلوك الطلبة ودرجة تقدمهم ولياقتهم للمواد التى بعثوا لدراستها ، فيجب أن يكونوا وحدهم عيون وزارة المعارف فى الخارج . و ينبغى أن نفرق بين البعثات العلمية البحتة والبعثات العملية ، فيحسن أن يقل عدد البعوث العلمية البحتة بعد أن أكملنا تجهيز جامعتنا بجميع المعدات العلمية فصارت معهدا لجميع الدراسات العلمية . وأما البعثات العملية التى يقصد بها تمرين بعض الموظفين الاداريين أو الفنيين على عمل خاص ليستفيدوا من تجربة زملائهم وخبرتهم فى أوربا وليقفوا على جميع ما أدخل على عملهم من التحسينات فلا مانع يمنع من اكثار هذه البعثات المفيدة .

لا أريد أن أطيل الكلام فى هذا الموضوع ، فأكتفى بما ذكرت من أمثلة قليلة لعيوب كثيرة .

وقد اخترعوا أخيرا ما سموه بالبعثات الصيفية ، وهى تكليف جماعة بالتناوب من موظفى كل وزارة بأن يطوفوا فى مختلف البلاد الأوربية صيفا لغرض يدّعونه هو الوقوف على ما يجرى فى هذه البلاد فى الادارات أو المصالح التى يتولونها . وهو اختراع عجيب تمكن به كثير من الموظفين فى الادارات المركزية فى مصر من الاستمتاع بهواء أوربا البارد ومناظرها الجميلة فى فصل الصيف والهروب من مصر وحرها . كل ذلك على نفقة الحكومة ، أى على حساب دافعى الضرائب البائسين . وماذا يمكن أن يعمل هؤلاء الذين يوفدون الى باريس وبرلين ولندرة وروما لتمضية بضعة أيام فى كل منها يطوفون فيها يوما أو يومين بادارة مصلحة أو مصلحتين ، ويحصلون من بعض رؤساء هذه المصالح على بعض مذكرات يكتفون بكتابة تقرير عنها ، وقد لا يكتبون شيئا ، وقد يقرأ تقريرهم وقد لا يقرأ . وهو لن يعمل به فى جميع الأحوال .

الفصل الرابع
التعليم الفنى والخاص

ضعف هذا التعليم بوجه عام — عدم اشتغال متخرجى المدارس الفنية بالصناعات التى تعلموها — أسباب ذلك — وجوب تعليم الأعمى والأبكم والأصم

أنشئت مدرسة الفنون والصنائع منذ سنة ١٨٣٠، وأخذت هذه المدرسة فى التقدم من هذا العهد الى الآن وأدت للبلاد فوائد كبيرة؛ فقد خرجت عددا كبيرا من الاخصائيين فى مختلف الصناعات والفنون، وأسندت الوزارات والادارات المصرية المختلفة اليهم كثيرا من وظائفها الفنية . وقد دلت التجارب على نجاحهم فى أغلب الأحيان . فكانت هذه المدرسة هى المصدر الوحيد للحصول على هؤلاء الاخصائيين منذ مدة طويلة . ثم أنشأت الحكومة بعد ذلك مدرسة ابتدائية صناعية وهى ورش بولاق . ثم أنشأ صاحب السمو الأمير يوسف كمال مدرسة الفنون الجميلة فى سنة ١٩٠٨ وأحالها على وزارة المعارف فى سنة ١٩١١؛ وأنشأت الحكومة بعد ذلك مدرسة الفنون التطبيقية فى سنة ١٩٢٠ كما أنشأت الكثير من المدارس الصناعية والزراعية المختلفة فى القاهرة وغيرها . وأخذت مجالس المديريات بعد ذلك تنشئ المدارس الصناعية المختلفة فى دوائر اختصاصها . وتدير الآن وزارة المعارف ٢٢ مدرسة ، منها ٣ مدارس بالقاهرة ، و ١٠ بالوجه البحرى ، و ٩ بالوجه القبلى وللجمعيات الخيرية ثلاث مدارس . فنحن لا نشكو الآن من قلة هذه المدارس؛ اذ صارت منتشرة كما قدمنا فى أنحاء القطر . ولا توجد الآن صعوبات أمام من يريدون الالتحاق بها . ولذلك يكون من المصلحة السعى فى اصلاح الموجود من هذه المدارس قبل السعى فى اكثار عددها . وأول ما يتجه النظر اليه فى هذا الشأن هو قلة

عدد التلاميذ الذين اشتغلوا بالصناعات التى درسوها بعد تخرجهم من المدرسة . فلو عمل احصاء دقيق عن عدد من تعلموا النجارة أو الحدادة وغيرها فى إحدى هذه المدارس ثم زاولوا بعد ذلك الصناعات التى تعلموها لوجد أن القلة الضئيلة منهم هى التى زاولت هذه المهن ، وأن الكثرة الكبيرة اتجهت اتجاها آخر لا علاقة له بما درسوا ، واكتفوا فى أكثر الأحيان بالوظائف الكتابية الصغيرة التى حصلوا عليها فى الحكومة أو خارجها . ولو طلب وزير المعارف اجراء احصاء دقيق فى هذا الشأن لثبت له صحة ما أقول . وهذا دليل واضح على أن هذه المدارس لم تؤدّ للبلاد الأغراض التى أنشئت من أجلها . اذ ما فائدة الانفاق على هذه المدارس وإضاعة وقت التلاميذ فى الدرس اذا كانت الحكومة التى أنشأت هذه المدارس تكل الى متخرجيها أعمالا كتابية يستطيع غيرهم تأديتها على وجه أكمل ! وكيف ترقى صناعتنا اذا استمرت هذه السياسة قائمة ! . وفى اعتقادى أنه يمكن تلخيص الأسباب التى أدت الى هذه النتيجة غير المرضية فيما يأتى :

(أولا) ضعف التعليم فى هذه المدارس .

(ثانيا) الرغبة العامة فى وظائف الحكومة، وتشجيع الحكومة نفسها الناس على تنمية هذه الرغبة، وشيوع تلك الفكرة الخاطئة وهى عدم احترام المهن اليدوية بصفة عامة .

أمّا ضعف التعليم فى هذه المدارس فناشئ فى أكثر الأحيان من عيب أساسىّ : وهو كما قدمت فى مناسبات عدّة اهتمامنا بالكم لا بالكيف . فنحن نستطيع تخصيص مبلغ محدود للمدارس الصناعية والفنية . وكان المعقول أن ننفقه على انشاء العدد الذى يناسبه من هذه المدارس، وتعيين العدد الكافى من المدرّسين القادرين الصالحين للتدريس فيها ، واعطائهم المرتبات اللائقة بكفايتهم . وإعداد هذه المدارس بكامل المعدّات والأدوات التى لا يستقيم بدونها التعليم فيها ، ولكننا آثرنا أن نجرى على سياسة أخرى هى أن نقتصد فى كل مدرسة ننشئها فى عدد المدرسين . ولا نراعى

فيهم الكفاية التامة لنقتصد من مرتباتهم، ونبدأ الدراسة فى المدرسة دون إعدادها بالمعدّات والأدوات اللازمة، لأن الميزانيــة لا تسمح بذلك . فبدلا من أن ننشئ مدرسة أو مدرستين على الطريقة الأولى ننشئ أربعا أو خمسا على الطريقة الثانية . والنتيجة أننا نســير فى مسائل التعليم فى اتجاه غير منتج هو أننا نكثر ما استطعنا من عدد المدارس ومن عدد المتعلمين دون أن نهيئ لهم أسباب النجاح، ودون أن نهتم بنتائج التعليم فيها حتى نثق بأنه يؤدى الى الأغراض التى قصدناها من انشائها .

سرنا بالتعليم الفنّى فى هذه السياسة الى أبعد مدى . فزيادة على ما ذكرت من رغبة الاكثار فى فتح هذه المدارس دون القيام بكل ما تستدعيه نفقاتها قد أكثرنا فى كل مدرسة من الصناعات التى تدرس فيها ، فبدلا من أن تخصص كل مدرسة بتدريس صناعة أو صناعتين من الصناعات التى يحتاج اليها البلد الذى أنشئت فيــه والذى تحتمل ميزانيتــه القيام بالنفقات اللازمة لاتقــان هذه الدراسة أكثرنا من الصناعات التى تدرس فى كل مدرسة . ولم نستطع أن ننفق على كل منها ما يحتاج اليه اتقان الدرس فيها . وقد طغت هنا أيضا رغبة التماثل، فصار برنامج كل مدرسة صناعية فى أنحاء القطر يماثل فى أكثر الأحيان برامج المدارس الأخرى دون تعديل أو تبديل فيها . فصارت صناعة الموبليات والسجاجيد والميكانيكا والجلود والنحاس وتطعيم الخشب تدرس فى كل هذه المدارس من أقصى الشمال الى أقصى الجنوب. فاذا زرت مدرســة ونظرت الى ما يصنع تلاميــذها وأحيانا مدرّســوها، أخذك العجب من أن ترى صناعتها أقل جودة دائما مما يصنع فى المصانع الخاصة، مع أنه كان يجب أن نرى عكس ذلك .

أذكر أنى زرت مدرسة وعرض علىّ ضمن ما عرض من المصنوعات الأحذية التى يصنعها التلاميذ ونماذج مما يصنعه المدرّسون أنفسهم لتعليم التلاميذ . فلم أجد شبيها فى رداءة الصناعة لما رأيت فى هذه المدرسة سواء فى ذلك ما صنعه التلاميذ وما صنعه المدرّس . ولم أدهش بعد ذلك حينما سألت عن مرتب هــذا المدرّس

فوجدته يتقاضى أربعة جنيهات فى الشهر، فاعتقدت أنه بهـذا المرتب لا تستطيع المدرسة أن تحصل على أحسن من هذا المدرّس . وسألت لمـاذا لا تقرّرون لمثل هـذا المدرّس ١٢ أو ١٥ جنيها لتحصلوا على مدرّس أحسن منه فتخرجوا أطفالا يستطيعون أن يبيعوا ما يصنعون ؟ فاعتذروا بالميزانية ! . ولمـا سألتهم : ولمـاذا لا تعالجون هذا الضعف فى الميزانية بتقليل عدد الصناعات ؟ قالوا إن الوزارة تريد أن تدرس جميع الصناعات فى هـذه المدرسة وهى التى رسمت برنامجها . ثم قال لى ناظر المدرسة : وكيف نقرر لرئيس ورشة الأحذية ١٢ أو ١٥ جنيها وأنا لا أتناول الا ثمـانية جنيهات ! . فهل يدهش أحد بعد ذلك اذا كانت الصناعة التى يتعلمها تلاميذ هـذه المدارس هى فى أكثر الأحيـان فى درجة منحطة عمـا يتعلمه صبية الورش التجارية الراقيـة ! أرجو أن يعنى القائمون بالأمر فى وزارة المعارف بهذه المسألة، موجها نظرهم الى :

(أولا) السعى فى تحسين ميزانية هذه المعاهد ليتمكنوا من تعيين ذوى الكفاية لها من المعلمين وإعدادها بكل ما يلزم لها من المعدّات .

(ثانيـا) تخصيص كل مدرسة صناعيـة بصناعة واحدة أو صـناعتين طبقا لحاجات أهل اقليم المدرسة . وهذا يساعد على امكان تحسين حال المدرسة وتحسين نوع أساتذتها ، حتى لو لم تستطع الوزارة زيادة النفقات المخصصة لهـا . ويساعد أيضا على أن تمتاز كل مدرسة بصناعة متقنة فتروج بذلك مصنوعاتها . وسيتبع ذلك أن تتـاح الفرص للتعلمين فيها على زيادة التمرن العملى فيساعدهم ذلك على تجويد هذه الصناعة .

أما السبب الثانى لعدم نجاح هذه المدارس النجاح الذى كان يرجى لها فهو كما قدمت ناشئ عن تلك الرغبـة العامة التى تدفع كل شـاب مصرى الى الالتجاء للحكومة طالبـا الالتحاق بوظيفة من وظائفهـا أيا كانت . واعتقادى أن الحكومة هى أول من تقع عليه تبعة هـذا الشر، ففى استطاعتها أن ترفض الحاق متخرّجى

المدارس الصناعية أو الزراعية بوظائفها الكتابية أو الادارية التي لم يتعلموا لها، فتسد بذلك أمامهم هـذا الباب حتى يضطروا الى الاشتغال بالمهنة التي تعلموها، بشرط أن يعلّموا التعليم الذى يمكنهـم من ذلك . و إنى أعتقد أنه من واجب ناظر كل مدرسة أن يبذل أقصى مجهوده ، وأن تعاونه جميع السلطات الحكومية فى ذلك ، لالحاق من يتخرجون من مدرستـه بالورش والمصانع الحكومية والأهليـة التى توجد فى اقليمه . كما أنه يجب عليـه وعلى جميع المعلمين أن يحببوا الى تلاميـذهم طول زمن الدراسة اشتغالهم بمهنتهم وأن يرغبوهم عن غيرها . كما أنه يجب أن يكون أساس الدراسة فى هذه المدارس عمل التلاميذ أكثر الوقت بأيديهم والسعى الى إلحاقهم بالمصانع والورش الأهليـة ليتمرنوا فيها شطرا من إجازاتهم الطويلة . كذلك يحسن أن تنظر الحكومة فى مساعدة متخرجى هذه المدارس الذين يرغبون أن يشتغلوا فى مهنتهم مستقلين . فانه يبـدو لى أن مساعدة هؤلاء بقرض صناعى يشترون به الآلات اللازمة لهم، أو باعطائهم هذه الآلات واعتبار ثمنها قرضا عليهم يؤدونه مقسـطا فى فترة معينة، قد يزيد فى عدد الراغبين فى الاشـتغال بالصناعة . ولكنه يحسن ألّا تمنح الحكومة هـذا القرض الا من يتمرنون فى إحـدى الورش التجارية مدّة لا تقـل عن سنتين أو ثلاث سـنين تثبت فيها كفايتهم و يظهر فيها استعدادهم ، ثم تتاح لهم مع هذا فرصة التمرن على الركن التجارى من مهنتهم .

***

ولا أريد أن أختم موضوع التعليم العام قبل أن أشير الى نقص كبير فى مهمة وزارة المعارف ناشئ عن عدم اهتمامها بشأن عدد كبير من أطفال بائسين لا يستطيعون الدرس فى مدارسها الحالية ، و بذلك يحرمون الآن من كل تعلم ، وأقصد بذلك هؤلاء الأطفال العمى والصم والبكم والضعيفى الادراك . يدل الاحصاء الأخير الذى عمل عن عدد السكان فى مصر أن عدد هؤلاء الأطفال يقرب من ١٥ ألف طفل وهم جميعا محرومون الآن من كل تعلم ، ومقضى عليهم بأن يعيشوا طول حياتهم عالة على

غيرهم ، ولا يستطيعون تأدية أى عمل ، وبذلك حكم عليهم أيضا بالسآمة والضجر والملل طول الحياة .

تتولى بعض الجمعيات الخيرية رعاية عدد قليل من هؤلاء الأطفال ، ولكن الكثرة العامة فى المدن والأقاليم لا يتمتعون بأية رعاية ولا يعلّمون شيئا . وقد عنيت البلاد الأوربية على قلة عدد هؤلاء البائسين فيها بأمر تعليمهم أشد عناية ، فأخرج علماء التربيـة فيها القواعد والأساليب المختلفة لامكان تعليم كل طائفة منهـم . وأنشئت المدارس المختلفة التى تطبق هذه الأساليب الحديثة على نظام الدراسة فيهـا ، وأتت جميعها بأحسن النتائج ؛ فهى تعلّم الأعمى والأصم التعليم الذى يستطيع أن يشغل به حياته ، أو تعلمه الصناعة التى يستطيع أن يعيش منها ، فخرجت الكثيرين من العلماء ورجال الفن والصناع ، ومنهم من برزوا فى مختلف المهن فصاروا من أعلامها . أما نحن فى مصر فلم نعمل شيئا فى هـذا السبيل على كثرة المصابين من أهل بلادنا بهذه العـاهات . إنى أذكر عنـد ما كنت تلميذا بمدرسـة الحسينية الابتـدائية فى سـنة ١٨٩٩ أنه كان بهذه المدرسة قسم لتعليم العميان القراءة والكتابة البارزة . وأذكر أنه قد طبعت فى ذلك الوقت كتب عربية بهـذه الطريقة . ولكن هذه المدرسة ألغيت فيما بعـد ، ولا أعلم سبب الغائهـا ، كما لا أعلم سببا لعـدم تفكير وزارة المعارف طول هـذه المدة فى هـذه المسألة الخطيرة التى تحتـاج الى البحث السريع والتنفيذ العاجل ، وقد مهدت لنا أوربا السبيل بعد أن وصل علماء التربية فيهـا الى ما وصلوا إليه من النتائج المدهشة فى تربيـة الأعمى والأصم والأبكم والضعيف الادراك .

إن فقدان الطفل لحاسة من حواسـه يقابله فى أكثر الأحيان تعويض فى نمو حاسة أخرى . والدليـل على ذلك ما يتمتع به الكثيرون من فاقدى البصر من نمو الذاكرة وحدّة الذكاء . فهل لنا أن نطمع أن تفكر وزارة المعـارف فى أن تستفيد البلاد من هذه المواهب بتعليم هؤلاء الذين أصيبوا بهذه الآفات ، وهى لا ينقصها المثل الحى على صحة هذه النظرية ! .

هذه مسألة تحتاج الى عناية وزارة المعارف، فانها تتعلق بمستقبل طائفة كبيرة بائسة من أهـل البلاد ، ويبين هـذا الجدول عدد هـذه الطائفة الجديرة بكل عطف :

بيـان تقديرى عن ذوى العاهات لسنة ١٩٣٧[1] حسب السن

السن	عميان			صم وبكم			ضعاف القوى العقلية			المجموع
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	
أقل من ١٦ سنة	٤٩٦٠	٣٩٤٠	٨٩٠٠	٢٧٤٠	١٥٩٠	٤٣٣٠	٧٧٠	٣٣٠	١١٠٠	١٤٣٣٠
١٦ سنة فأكثر	٤١٣٤٠	٤٨٣٦٠	٨٩٧٠٠	١٠٢٦٠	٦٧١٠	١٦٩٧٠	٥٥٣٠	٢٤٧٠	٨٠٠٠	١١٤٦٧٠
جملة	٤٦٣٠٠	٥٢٣٠٠	٩٨٦٠٠	١٣٠٠٠	٨٣٠٠	٢١٣٠٠	٦٣٠٠	٢٨٠٠	٩١٠٠	١٢٩٠٠٠

(١) من مصلحة الاحصاء .

مسائلنا المالية

سياستنا المالية

لن تحسن حالتنا المالية إلا إذا حرص الوزراء وجميع الموظفين على الأموال العامة حرصهم على أموالهم الخاصة . لا انفاق إلا فيما تعود فائدته على كثرة السكان . ولا ضرائب إلا بالقدر الذى يسد حاجة الحكومة للقيام بمشاريع الاصلاح الضرورية . ويجب أن توزع الضرائب بالعدل فلا يقع عبؤها إلا على القادرين

مهمة وزير المالية — الاعتبارات التى تجب ملاحظتها فى فرض الضرائب — مصروفات الحكومة — مرتبات الموظفين — أوجه الاصلاح — المعاشات — بعض أوجه الاسراف — نفقات مشروعات الاصلاح — ايرادات الحكومة — الضرائب المباشرة وغير المباشرة — الضرائب فى مصر — الاحتياطى

ليست مهمة وزير المالية أن يسعى جهده للحصول على كل ما يستطيع جمعه من المال لتكديسه فى خزانة الدولة ، بل مهمته الأولى والأساسية هى توفير أسباب الرزق للناس ، وزيادة الثروة الأهلية بالقيام بالمشروعات العامة التى تؤدى الى هذه النتيجة ، وتمكين أهل البلاد من استغلال منابع الثروة فيها أكبر استغلال ممكن . وهذا العمل نفسه يزيد فى موارد الدولة المالية بزيادة كفاية الأفراد على دفع الضرائب كلما نمت ثروتهم . لذلك يراعى وزير المالية عند تقرير الضرائب التى يفرضها على الناس الشروط الأساسية التى تتفق مع هذه الاعتبارات :

(وأولها) ألا يترتب على الضريبة التى يفرضها نقص لهذه الثروة العامة ، كالزام صناعة معينة أن تدفع ضريبة فوق طاقتها ، فتضطرها الى رفع أثمان منتجاتها ، وذلك تضعفها فلا تقوى على المزاحمة أو لا يستطيع الناس شراء منتجاتها .

(وثانيها) أنه اذا اقتنعت الحكومة بحاجة البلاد الى تنفيذ مشروع اصلاح ثابت نفعه ، بعد أن تمت دراسته من جميع الوجوه ، وتأكدت صلاحيته للتنفيذ ، وقدرت

المصلحة المختصة المال اللازم له بدقة ، ووجد وزير المالية أنه لا يستطيع تدبير هذا المال من موارد الدولة العادية ، فلا بدّ له حينئذ من زيادة فئات ضريبة قديمة أو انشاء ضريبة جديدة للحصول على المال اللازم لتنفيذ هذا المشروع ولتنفيذ غيره من الأعمال الاصلاحية التي تم بحثها وثبتت فائدتها على هذه الصورة .

(وثالثها) أن تكون هذه الضريبة عادلة ، فلا يقع عبؤها على طائفة من أهل البلاد دون أخرى ، بل يجب أن يشترك الجميع كلٌّ بقدر استطاعته فى دفعها ما دام الكل سيستفيدون من الاصلاحات التي ستجبي هذه الضريبة من أجلها .

فاذا لوحظت هذه الاعتبارات فلن تضر الضرائب أحدا كما يتبادر لبعض الذين ينظرون الى المسائل نظرة سطحية دون تمحيص وتدقيق . فالضرائب لا تضر الأفراد الا اذا صرف ايرادها فيما لا يعود على أهل البلد بخير ولا فائدة ، أو اذا صرف المتحصل منها لفائدة عدد محدود من الناس ، أو فى مشروعات لم تثبت بالدليل القاطع فائدتها لأكثر عدد ممكن من السكان . فالشرط الأساسى لانتظام الادارة المالية هو حسن اختيار وجوه الانفاق فى مشاريع الاصلاح ، وبحث هذه المشاريع بالدقة التامة لتقدير نفقاتها وعدد السنين التي تلزم لاتمامها ، لا بالسرعة التي لا يوثق معها بحسن الاتقان ، ولا بالبطء الذى يعطل على البلاد مدة طويلة الاستفادة من اصلاح ثبتت فائدته . فالانفاق فى غير المفيد أو غير الضرورى أو غير ما يفيد طبقة كبيرة من الناس سخف واستهزاء بالأمة وعدم رعاية لمصالحها واضاعة لأموال كان من المصلحة أن يستثمرها أصحابها . والبدء فى تنفيذ مشروعات لم تدرس الدرس الكافى قد ينتهى بمفاجآت غير سارة ، ويضيع على البلاد وقتا ومالا هى فى حاجة اليهما . على أن عدم الانفاق لتنفيذ مشروعات الاصلاح التي ثبتت فائدتها وتمت دراستها تقصير شنيع من الحكومة فى حق البلاد وتعطيل لتقدمها واضرار بمصالحها الحيوية . ويجب فى كل حال ألا تكون كثرة نفقات مشروع من المشروعات عقبة فى سبيل الموافقة عليه والأخذ به ، انما يجب أن يدور البحث دائما حول فائدة المشروع أو ضرورته وحول عدد المصريين

الذين يستفيدون من تنفيذه . فاذا ثبتت فائدته لطبقة كبيرة من أهل البلاد وثبتت ضرورته والحاجة اليه فلا بد من تنفيـذه ، ولا بد لوزير المـالية من أن يستعمل جميع وسائله للحصول على المـال اللازم لذلك مؤيدا باقتناع الرأى العـام وتشجيع محبي الاصلاح .

ولمـا كانت مشاريع الاصلاح الكبرى تحتاج الى كثـير من المـال وكثير من الوقت لاتمامها، كان من الواجب أن نسير فى تحـديد أعبائنا المـالية على سياسة جديدة، هى أن نرسم خططنا لا لسنة واحدة كما يحصل الآن فى أكثر المشاريع، بل لعدّة من السنين كافيـة لتنفيذ مشاريع الاصلاح التى نختيرها . خصوصا أن هـذه المشاريع متعدّدة متنوعة، وهى تتناول جميع مرافق الأمة ومصالحها . ومهمة وزير المـالية فى كل هذا هو أن يفحص مع زملائه قيمة كل مشروع وما يلزم من المـال لانفاذه، ويختار ما يجب تقديمه منها وما يصح تأخيره ولو الى حين، وما يجب رفضه لعدم صلاحيته أو تأجيله لاتمـام بحثه . وهو يلاحظ دائمـا فى قراراته أن توزع أموال الحكومة على مختلف المشاريع بطريقة تسمح للبلاد أن تحصل من مجموعها على أكبر قسط من الرفاهية والتقدّم الاجتماعى . ويجب أن يتجه الاصلاح الى جميع المرافق ، فان تقدّم البلاد فى ناحية وتأخرها فى أخرى رجوع الى الوراء فى النهاية . فاذا وجهنا مثـلا كل عنايتنـا الى التعلـيم وحده وقصّرنا فى مشروعات تحسـين الصحة العامة فكأننا لم نفعل شيئا أو فعلنا قليلا . واذا سعينا الى تحسين اقتصادى وتركنا البلاد متأخرة فى التعليم أو الصحة العامة فلن تجنى البلاد من وراء هذا التحسين كل ثمراته . وعلى وزير المـالية بعد ذلك أن يدبر المـال اللازم لهذه المشروعات طوال السنين الكافيـة لاتمامها . ومهمته فى هـذه الشؤون شاقة، وقد تُسبب له كثيرا من الصعوبات، بل قد تكدر صفو علاقاته مع زملائه، ولكنها مع ذلك من أخص واجباته . فهو أكثر الوزراء فى هذه الحالة بعدا عن التحيز، وعليه فى النهـاية تقع تبعـة تدبير المـال اللازم لهذه المشرعات، وهو فوق ذلك مقيد بالسياسة التى اختطتها الوزارة لنفسها والتى تعهدت بتنفيذها أمام البرلمـان وأمام الأمة . وهو على

كل حال يعمل فى هـذا الشأن بالاتفاق مع رئيس وزارته الذى هو المرجع الأخير فى كل هـذه الشؤون . ولهذا يجب أن نبدأ تحضير الميزانية لا بتقدير الايرادات ثم توزيعها على وجوه الصرف المختلفة، وهى الخطة التى نسير عليها الآن ، بل يجب أن نبدأ بتحـديد ما يراد انفاقه من الخزانة العامة سـنويا على الادارات الحكومية المختلفة، وما يراد انفاقه على مشروعات الاصلاحات الضرورية على مدى معين من السنين، ثم نبحث بعد ذلك عن أمثل الطرق وأصلح أنواع الضرائب التى تأتى بهذا القدر من المـال من جيوب الناس . هـذا هو الطريق القويم الذى سلكته جميع الحكومات فى سياستها المـالية .

فاذا كانت ظروفنا السياسية المـاضية والامتيازات الأجنبية التى غلّت من حريتنا فى وضع الضرائب الجـديدة أو فى تعديل الضرائب القديمـة هى السبب فى انتهاج خطتنا القـديمة ، فلا مانع الآن من أن نسـير فى وضع ميزانيتنا على أساس جديد سليم هو تحـديد المصروفات، لنعـرف بالضبط ما يجب أن نحصـل عليه من الايرادات . ونبدأ بعد هذا البيان فى بحث وجوه الصرف أولا، ثم نتكلم بعد ذلك عن موارد ايراد الدولة .

مصـــروفات الحكومة

وهى على نوعين :

النـوع الأول — المصروفات اللازمة لتسـيير الادارة الحكومية . وأهمهـا مرتبات الموظفين .

والنوع الثـانى — ما ينفق على شؤون الاصلاح الخاصة بجميع المرافق .

(أولا) مرتبات الموظفين

بلغت مرتبات الموظفين ١٣,٥١٠,٣٧٩ جنيه فى ميزانية سنة ٣٧ — ٣٨ أى بنسبة ٣٦./٪ من مجموع مصروفات الدولة . فاذا أضفنا الى ذلك مقدار المعاشات والمكافآت التى تدفعها الحكومة لموظفيها وقدرها ١,٧٤٩,٠٠٠ جنيـه كانت نسبة ذلك إلى المصروفات ٤١./٪ .

ويلاحظ أن الزيادة المستمرة فى مرتبات الموظفين وفى معاشاتهم تزيد سنة عن سنة بنسبة أكبر من زيادة الايرادات العامة .

لقد طال انتقاد سياسة الحكومات المختلفة فى هذا الشأن . وعابت المعارضة دائما على كل حكومة قائمة استمرار هذا الحال ، وألحت فى وجوب تغيير هذه السياسة ، فلم تحرك حكومة ساكنا . وكلما انقلب الحال وسقطت حكومة وتولت بعدها المعارضة الحكم وانتقلت الحكومة السابقة الى صفوف المعارضين سمعت الأنشودة بعينها . تلح المعارضة فى حل هذه المعضلة ، وتقف الحكومة الجديدة جامدة تصم آذانها لكى لا تسمع هذا الصوت الجديد الذى كانت تتغنى به فى الماضى . وتسمع فى الوقت نفسه من الموظفين أنشودة ولكن من بحر آخر : تسمع منهم الشكوى المرة من سوء حالتهم وقلة مرتباتهم وكثرة أعمالهم وتزايد نفقاتهم . فلا تسمع من موظف اذا قصدته لحاجة فى مكتبه أو زرته فى منزله أو قابلته مصادفة فى الطريق العام أو التقيت به فى جنازة أو فرح إلا شكا لك سوء حالته وقص عليك حكايته وبين لك مقدار ماحاق به من ظلم وما ألم به من سوء ، فهو أحيانا لم يعط علاوته . وأخرى لم يأخذ درجته وأن الوزير آثر عليه من هو أقل منه علما وعملا وأحدث منه سنا وتجربة . والغريب المدهش أن تسمع هذا من أكثر الموظفين يستوى فى ذلك الظالم والمظلوم . وتصلك نفس الشكوى من المحظوظ منهم والمحروم . لن تسمع من كثرة الموظفين كلمة فى أحاديثهم عن عملهم أو كيف يزيد انتاجهم ولا عن مشاريع الاصلاح ورأيهم فيها ولا عن عيوب الادارة الحالية والسبيل الى تقويمها . لن تسمع منهم شيئا من ذلك . بل تسمع كل ما تسمعه عن المرتبات والعلاوات والاستثناءات والتعيينات والتنقلات والدرجة الثالثة والرابعة والثامنة ! هذه هى الرواية ذات الفصلين التى نشاهدها منذ أكثر من عشرين سنة على مسرح السياسة المصرية . حتى ضربت بذلك الرقم القياسى فى حياة الروايات التمثيلية مضحكة كانت أو محزنة .

دامت هـذه الرواية طول هذه المدة . لأن أكثر رجال السياسة أرادوا أن يستغلوا قلق الجمهور وانزعاج طلاب الاصلاح من تضخم مرتبات الموظفين المستمر لغايات سياسية حزبية . ولم يفكروا فى أن هذه مسألة خطيرة واجبة الحل . وهى مسألة تتعلق بأهم مرافق البلاد ، ومن الخطأ الاكتفاء بالاستفادة منها لأغراض انتخابية أو حزبية . بل يجب أن يتعاون زعماء الأحزاب جميعا باخلاص على حلها حلا يوفق بين مصلحة البلاد ومصلحة الموظفين .

دامت هذه الرواية أيضا طوال هذه السنين لما حصل مع الأسف من ايثار بعض الموظفين على بعض ، ومن ترقيات استثنائية ظالمة فى أكثر الأحيان وعادلة فى أقلها . ومن تعيينات جديدة لا مسوّغ لها ولا تتوافر شروط الخدمة فى أصحابها . فخلقت بذلك جوّا من الامتعاض فى وزارات الحكومة و اداراتها سبّب هذه الحالة النفسية التى وصفناها . وقد فات بعض الوزراء أن الخروج عن العدل مرة واحدة يسبب قلقا وانزعاجا بين الموظفين حتى لو عدل معهم فى أكثر قراراته وتصرفاته ، وأن محاباة موظف واحد مع إنصاف أكثر الموظفين إجحاف فى النهاية بحقهم جميعا يضيع معه تقديرهم لانصاف وزيرهم فى كل ما أنصف ، وأن استثناء واحدا يعمل لمصلحة شخص لأى سبب من الأسباب يجر الوزير فى النهاية الى استثناءات كثيرة من هـذا النوع ؛ لأنه بتصرفه هـذا يسلّم السلاح الوحيد لطلاب الاستثناءات . فيضعف بذلك مركزه أمام جيوش الراجين والملتمسين . وهذا هو السبب فى سوء حالة الموظفين النفسية التى وصفناها . و يتعين علينا الآن كعلاج لهـذه الحالة أن نرفع مسألة الموظفين عن بساط المناقشات الحزبية الجدلية ونجعلها فى صف المسائل القومية التى يجب أن تبحث فى جو هادئ تسود فيه الثقة المتبادلة بين رجال السياسة والرغبة الأكيدة للوصول فى هذه المشكلة الى حل مرضى .

فالمسألة المعروضة الآن هى فى الواقع : هـل تستطيع الدولة أن تنفق سنويا ما يتناوله الموظفون الآن من مرتبات ومعاشات دون تعطيل لتنفيـذ مشروعات الاصلاح ؟ وهل تتسع الميزانية فى المستقبل لما ينتظر من زيادة فى أرقام هـذه

المرتبات مع ماينتظر من زيادة فى عدد الموظفين للقيام بأمر المنشآت التى يستدعيها التقدم المستمر فى مرافق البلاد مضافا الى كل ذلك مرتبات المعاشات المتزايدة ؟

إن نظرة سطحية لأرقام الميزانية تقضى لأول وهلة بأن نفقات الموظفين عالية، وأن تضخمها فى المستقبل سيقف عقبة كبيرة فى سبيل الاصلاح المنشود . ولكن هذه النظرة السطحية فى مسألة خطيرة كالتى نحن بصددها لا تكفى للحكم فيها، بل يجب أن ندقق فى بحثها . فيجب مثلا أن نعرف أهذه الزيادة فى النفقات نتيجة لارتفاع المرتبات أم هى نتيجة لكثرة عدد الموظفين وزيادتهم عن حاجة العمل . إنى أعتقد اعتقادا ثابتا أن فئات المرتبات فى مصر ليست عالية فى أكثر الحالات بالنسبة لما يقابلها فى كثير من البلاد . وهذا الحكم صحيح سواء فى ذلك الوظائف الكبيرة والصغيرة ، ويحتمل أن تكون بعض المرتبات فى الوظائف الصغيرة أقل مما هو مقرر لأمثالها فى كثير من البلاد الأخرى . صحيح أننا لو بحثنا أمر هذه المرتبات بالنسبة لمستوى المعيشة فى الطبقات المصرية الأخرى التى تتكون منها الأمة لثبت أنها عالية . ولو قارناها بما يماثلها فى البلاد التى يتساوى فيها مستوى المعيشة مع مصر لوجدنا أنها تزيد عنها . ولكن اعتقادى الثابت أن العمل على رفع مستوى المعيشة فى مصر واجب حيوى . وهو فى النهاية يعود على جميع الطبقات بالخير . ويساعد على رفع مستوى المعيشة فيها كلها . فان المرتبات التى يتناولها الموظفون تتسرب منهم إلى جميع هذه الطبقات . فيستفيد الجميع منها ولا تخسر منها البلاد الا جزءا مما ينفقه الموظفون فى الخارج فى فصل الاجازات السنوية . واذًا فالعمل على خفض المرتبات مضر ولو كان ممكنا .

ولا أستثنى من هذه القاعدة الا المرتبات التى تعطى لمتخرجى المدارس العليا عند الحاقهم بالوظائف الحكومية ؛ فان الحكومة تمنحهم عادة ١٢ جنيها شهريا ، وكثير من المصالح الحكومية يمنحهم ثمانية جنيهات . وبعضها لا يمنحهم أكثر من ستة . كما يحصل كثيرا أن يمنح بعض متخرجى الفرقة الواحدة ١٢ جنيها فى حين لا يمنح زملاؤهم أكثر من ستة . وهذا ظلم صارخ يدعو الى الاستياء الشديد .

ونرى من جهة أخرى أنه يصعب على أصحاب الصناعات والأعمال الحرة أن يسايروا الحكومة فى هذا الطريق . فهم يجدون الشبان الصالحين لتولى أعمالهم من المصريين ومن غير المصريين الذين يقبلون مرتبا أقل من مرتب الحكومة . واذا أرادت الحكومة أن تشجع الشبان المتعلمين على الاقبال على الأعمال الحرة فعليها أن تساير أصحاب الأعمال فى تقدير المرتبات وفى ساعات عمل الموظفين . فان العكس غير ممكن ، لأن أصحاب الأعمال يقدّرون مرتباتهم على قواعد حسابية مضبوطة ، فهم مقيدون قِبَل أصحاب رءوس الأموال بضرورة تخصيص أرباح معقولة لهم ، ثم هم مقيدون بعد ذلك بتخصيص جزء من أرباحهم للاحتياطى ، وما يزيد عن ذلك يخصص للنفقات العامة ومنها أجور الموظفين . وهم يرفعون أجر الموظف طبقا لدرجة انتاجه . وليس للشفاعة أو الالتماس دخل فى ذلك .

وهذه مسألة جديرة بالنظر ، فان من واجب الحكومة أن تقلل ما استطاعت مما يدفع الشبان الى الرغبة فى وظائفها . وأن تشجعهم بجميع الوسائل على طرق أبواب الأعمال الحرة تجارية كانت أو صناعية . ولهذا فان عشرة جنيهات تعتبر بداءة معقولة خصوصا اذا لاحظنا قلة تكاليف الموظف فى هذه السن من جهة وقلة خبرته وانتاجه من جهة أخرى .

فلنترك بعد هذا مسألة نقص المرتبات فهى غير ممكنة عملا . وهى فى الواقع مع هذا ليست من مصلحة أحد ، ولنبحث هذه المسألة من وجوهها الصحيحة فنتساءل : هل يؤدّى كل موظف ما ينتظر منه من خدمات ؟ وهل ينتجون جميعا فى عملهم أقصى ما يمكنهم من الانتاج المفيد ؟ ثم أوزعتهم الحكومة على اداراتها ومصالحها بالقدر الذى يوجبه حسن سير العمل ؟ أم أن هناك مصالح تكدست بالموظفين الذين لا عمل لهم . وقل عددهم فى ادارات أخرى الى حدّ يضر بمصالح الجمهور ؟ وهل نظمت الحكومة اداراتها التنظيم الاقتصادى الحديث الذى يسهل العمل ويوفر الزمن ويزيد فى الانتاج وفى تجيز الأعمال على أحسن وجه ممكن ؟ وهل هى وزعت اختصاص الموظفين بالطريقة التى تضمن تحديد التبعات وتقسيم الأعمال وعدم قيام مصالح مختلفة تابعة لوزارة واحدة أو لأكثر

من وزارة بالعمل الواحد الذى تستطيع مصلحة واحدة القيام به على أحسن وجه ؟ هذه هى المسائل التى يجب أن نمحصها وأن نجد الحل لها . وإنى لا أجد صعوبة فى الاجابة عليها، ولا أظن أن رأيى فى ذلك يختلف عن رأى أكثر المنصفين الذين يبحثون هـذه المسألة من جهاتها الاجتماعية والقوميـة وينظرون اليهـا نظرة عادلة خالية من الغرض السياسى أو الشخصى . إن حالة أكثر الموظفين النفسية ليست بالحالة المرضـية كما قدمت . وإنى أؤكد فى الوقت نفسه، للحق لا لشىء آخر، أنهم ليسوا هم وحدهم المسئولين عن هـذه الحالة التى ذكرت شيئا من أسبابها . ولكن عليهم فى الوقت نفسه واجبا هو الاخلاد إلى السكينة والامتناع عن تلك المظاهرات الاجماعيـة التى ابتدعت أخيرا والتى يسمونها «المؤتمرات» وأن يبحثوا مسائلهم فى جو هادئ . هـذا هو الطريق الوحيد الذى يوصلهم إلى حقهم، وهو الذى يتفق مع كرامتهم . ويجب ألّا ينسوا أن الكثرة العظمى من أهل البلاد مقتنعة حقا أو باطلا بأنهم بوجه عام يأخذون الآن أكثر من حقهم، وأن يفهموا فى الوقت نفسه أن مصلحتهم ومصلحة البلاد فى اتفاق جميع طبقات الأمة بعضها مع بعض، وأن الشعور العام بأن هناك طبقات ممتازة يثير غضب الطبقات الأخرى . فعليهم ألّا يزيدوا هذا الشعور بأى حال بل يجب أن يزيلوا كل آثاره .

أما نظـام الحكومة وتقسيم العمل فيهـا فهو نظام عتيق لم يطرأ عليـه تغيير إلا بالزيادة فى عدد الموظفين . وقـد كان من نتائج المحاباة أن زاد عددهم زيادة بالغة فى بعض الادارات المركزية بالقاهرة، ولم يزد عددهم الا زيادة قليلة لا تتفق مع زيادة العمل فى مصالح الأقاليم المثقلة بالأعمال . وكانت زيادتهم فى القاهرة معطلة للعمل لا منجزة له .

إن تسـابق بعض الوزراء وكبار الموظفين الى الرغبـة فى تعيين من يريدون تعيينهم اضطرهم لخلق أعمال لهم . فبدءوا بتقسيم عمل الموظف الواحد على اثنين وعمل الاثنين على ثلاثة. وبعد أن استنفدت هذه الطريقة العدد الممكن من الموظفين لجئوا الى طريقـة أخرى هى انشـاء المصالح التى تؤدّى عملها مصلحة

حكومية موجودة، أو انشاء وظيفة لا عمل لها. أو هى تكرار حرفى للعمل الذى يؤديه موظف آخر فى الوزارة نفسها أو فى وزارة أخرى . و يظهر لى أنه ما دام هناك رأى سائد بين كثيرين من الوزراء وكبار الموظفين بأن قيمة وزارة معينة أو ادارة معينة انما تقاس بعدد موظفيها فلا أمل فى تغيير هذا الحال . وما دام الوزير أو الموظف الكبير يعتقد أن هيبته تزيد أو تقل ومقامه يرتفع أو ينخفض بعدد الموظفين الذين يشتغلون تحت سلطانه فلا رجاء فى زوال هذا الشر . وما دام الوزير يرى أن من حق ناخبيه وزملائه من النواب والشيوخ وأصدقائه وأتباعه وأنصاره أن ينتظروا منه عند تولى الحكم " أن يعمل لهم شيئا " وأن واجبه أن يحقق لهم هذه الرغبة فلا تبديل لهذه السياسة ؛ فان تبديلها يحتاج الى قسط وافر من قوة المقاومة وضبط النفس وانكار المصلحة الشخصية وحب العدل المجرد والتقدير الخالى من الغرض والشعور الثابت بأن من ألزم واجبات الوزير بصفة خاصة والموظفين بصفة عامة أن يحرصوا على أموال الدولة حرصهم على أموالهم . وكل هذه صفات من الصعب أن تتفق لكثرة الآدميين . ولذلك لا نطلب المحال وإنما نطلب تحسين هذه الحال التى نشكو منها بالقدر الممكن والمستطاع . ويكفى فى تحسينها أن يعاد النظر فى توزيع الوظائف والموظفين بقدر حاجة كل وزارة ومصلحة، وما يزيد عن الحاجة فى بعضها يحول الى المصالح الأخرى التى يستدعى حال العمل فيها هذه الزيادة . و يجب عند القيام بهذا البحث أن تعتبر الحكومة كلها وحدة مكونة من وزارات متصلة فى العمل بعضها ببعض ، ولا داعى لتكرار العمل الواحد فى الوزارات المختلفة . وستجد الحكومة فى آخر الأمر بعد هذا البحث مكانا لكل موظف ثابت يؤدى فيه عملا منتجا ، وسترى إن هى أخذت بهذه الطريقة وأحسنت التصرف وصممت على وضع حد لهذه الحالة أن السبيل ممهد والنتائج طيبة ، ولن يصيب أحدا من هذا التحسين ضرر بل تستفيد منه الحكومة وتستفيد البلاد ويرتاح الموظفون الذين يقدرون واجبهم حق قدره . والعدد الذى يزيد فى النهاية عن حاجة المصالح المختلفة يمكن الاستفادة

منه فى تنفيذ مشروعات الاصلاحات الكثيرة التى نحن قادمون عليها والتى ستحتاج لاتمامها وادارتها الى تعيين كثير من الموظفين . والخلاصة أنى أرى أن هناك مكانا للتحسين الكبير فى شؤون الموظفين وفى مسألة نفقاتهم . ولا أرى فيها ما يزعج أو يثير واو أنها مسألة جديرة بعناية الحكومة التى يجب عليها أن تعمل كل ما من شأنه الاستفادة من مجهوداتهم وانتاجهم كلٌّ فى العمل الذى يصلح له ، وعدم التعجل فى انشاء الوظائف فى المستقبل الا بقدر الحاجة اليها ، والامتناع عن كل استثناء ومحاباة .

هـذا فيما يخص الموظفين الثابتين . أما فيما يتعلق بالوظائف غير الثابتة وهى التى حشر فيها فى السنين الأخيرة آلاف من الموظفين حشرا وعين فيها من لا تتوافر فيهم شروط التعيين وهم الكثرة ومن توافرت فيهم هذه الشروط وهم القلة ، أو عينوا فى وظائف لا عمل لها ، أو انتهى عملها وبقى الموظفون بعد ذلك ، فهذه مسألة أخرى يجب أن تحل حلا آخر . يجب اعادة النظر فى أمر جميع هذه الوظائف وجميع هؤلاء الموظفين وألّا يبقى منهم إلّا من يستحق البقاء لمؤهلاته وتوافر شروط التعيين فيه متى وجدت الوظيفة التى لها عمل ثابت ولا يستطيع أن يؤديه أحد من الموظفين الثابتين . كذلك يجب النظر فى مسألة الخدم وصغار العمال الذين تستخدم منهم الحكومة الآلاف بغير ضرورة ولا حاجة . فهؤلاء السعاة الذين يملئون ساحات الوزارات والادارات لدرجة تعطل المرور فيها و يقفون جماعات أمام حجرات الموظفين يتحدثون و يضحكون وأحيانا يتشاجرون ولا يظهر لهم عمل الا متى خرج الوزير أو الموظفون من دواوينهم فمشوا أمامهم ووراءهم بلباسهم الأحمر والأخضر والأزرق يفسحون لهم الطريق و يفتحون لهم أبواب السيارات ! هؤلاء يجب النظر فى أمرهم والتأكد من الحاجة اليهم . وليس من المعقول أن تستخدم الحكومة هـذا الجيش من الرجال الأصحاء وتبقيهم السنين والأيام بغير عمل ولغير مصلحة . وكان الأولى بهؤلاء أن يحصلوا على رزقهم من طريق أشرف من هذا الطريق ومن عمل أليق بهم وأكثر فائدة لهم ولبلادهم . والواقع أنهم تعينوا جميعا لا شفقة عليهم ولا رحمة بهم بل إرضاء لشهوة كبار الموظفين الذين كلما علت درجتهم زاد العدد

المخصص لهم من السعاة والفراشين الذين هم فى الحقيقة أدوات للزينة فى الوزارة وخدم خصوصيون فى منزل الموظف . وأنت لا ترى هذا المنظر الا فى مصر ولا ترى له مثيلا فى أى ديوان من دواوين حكومة أخرى . وليس من العدل على كل حال أن تدفع مرتبات لأمثال هؤلاء من الخزانة العامة .

يجب أن يستقر فى الأذهان أن الحكومة ادارة عامة ينبغى أن تتخذ مثالا لاتقان العمل وسرعة انجازه وحسن التصرف فيه ورعاية مصالح الناس، كل ذلك مع الحرص التام على أموال الجماهير . وهى ليست ملجأ يلجأ اليه من لا عمل له أو من لا يصلح لعمل . واذا حكمنا الشفقة فى هذا الموضوع فلنشفق على ملايين الفقراء الذين لا نراهم ولكننا نجمع منهم ما يزيد على ثلث ايرادهم ، وهم لا يحصلون بالكد المستمر طول العام على ما يحصل عليه أصغر الموظفين فى شهر واحد . فاذا جعلنا رائدنا حسن التصرف واتقان العمل وحدهما ، وجب أن يكون عدد الموظفين بقدر الوظائف لا يزيد عليها . واذا حكمنا الشفقة وحدها فهى تقضى بذلك أيضا . وأى تصرف آخر غير هذا يكون منافيا للعدل والانصاف منافيا للرحمة والشفقة، وهو أخيرا مفسد للعمل معطل للمصلحة .

*
* *

يجب النظر بعد هذا فى مسألة المعاشات فهى لا شك عبء ثقيل على الميزانية يزيد سنة عن سنة . ويخيل الى فى هذا الموضوع أن الحكومة أسرفت فى زيادة عدد الموظفين الذين يتمتعون بحق المعاش . ويمكن النظر فى حصر عددهم فى حدود ضيقة. فتقسم الوظائف لا الى طبقتين كما هو الحال الآن بل الى ثلاث طبقات : موظفين مؤقتين ، وموظفين ثابتين، وموظفين ثابتين لهم حق المعاش . وليس من الضرورى أن يمر جميع الموظفين من طبقة الى طبقة . بل يمكن وضع نظام لامكان الانتقال من طبقة الى أخرى بقدر أهمية العمل وكفاية الشخص واستطاعة الميزانية . ويمكن أيضا فى هذه الحال أن يجبر جميع الموظفين الذين ليس لهم الحق فى المعاش على وجوب التأمين على حياتهم بالقدر الذى يضمن لأهلهم

الراحة بعد موتهم . ويمكن أن تساعد الحكومة فى هذا الشأن المساعدة المستطاعة بأن تساهم فى جزء من القسط السنوى الذى يدفعه الموظف فى هذا التأمين .

ونلاحظ بهذه المناسبة أنه يجب على وزير المالية أن يرد الأمور الى نصابها فيما يختص بنظام المعاشات ، فلا يدخل المبالغ المستقطعة من مرتبات الموظفين ضمن الايرادات العامة ، كما سارت خطأ على هذه الطريقة جميع الحكومات السابقة ، بل يفرد لها حسابا خاصا يوظّف ما يتحصل منه بتنميته بالطريقة التى تجرى عليها بنوك التوفير للانفاق منه على المعاشات فى المستقبل .

وأعتقد أنه لو كانت هذه الطريقة اتبعت فى شأن حساب المعاشات منذ بداءته لما كان هناك ذلك الفرق الكبير بين ما تدفعه الحكومة معاشات وما تحصله بالفعل من المستقطعات[1] .

ويجب على الحكومة بعد كل هذا أن تمتنع امتناعا باتا عن هذه المنح الاستثنائية التى تقررها أحيانا للموظفين بقرارات من مجلس الوزراء بعد وفاتهم . فهى ظالمة لأنها تُمنح للبعض دون الآخرين ولا تسوى بينهم جميعا . وهى مشجعة للكثيرين على أن يغفلوا فى حياتهم عن مستقبل أهلهم وأولادهم ، مع أنه من واجبهم أن يُعْنَوْا بذلك أشد العناية . وهى فى النهاية ظلم لدافعى الضرائب الذين يعتبرون أن حالة الموظفين من جهة مرتباتهم ومعاشاتهم وافية بحاجتهم إن لم تكن تزيد عنها .

(١) تدل الأرقام الآتية على مبلغ تضخم المعاشات سنة فسنة ، كما تدل على جسامة الفرق بين ما تحصله الحكومة من الموظفين كاحتياطى للمعاش وبين ما تدفعه بالفعل للموظفين بعد احالتهم على المعاش .

جنيها جنيها

مبلغ المتحصل فى سنة ١٩١٠ من احتياطى المعاشات ١٠٢ر٠٠٠ والمصرف كمعاشات ٥٠٤ر٠٠٠

» » » ١٩١٢ » » ١٣٢ر٠٠٠ » » ٥٦٠ر٠٠٠

» » » ١٩١٤ » » ١٣٤ر٠٠٠ » » ٦٣٠ر٠٠٠

» » » ١٩٢١ » » ٢٣٨ر٠٠٠ » » ٨٤٥ر٠٠٠

» » » ١٩٢٥ » » ٢٩٠ر٠٠٠ » » ٢ر٦٦٧ر٠٠٠

» » » ١٩٣٦ » » ٦٠٠ر٠٠٠ » » ١ر٨٦٥ر٠٠٠

أرقام مستخرجة من ميزانيات الحكومة .

* * *

هـذا ، وهناك أبواب كثيرة يمكن الاقتصاد فيهـا كالأموال التى تبـذر يمينا وشمالا فى الاعتمادات الخاصـة أو فى المسـائل الطارئة أو فى المؤتمرات والمعـارض أو فى البعثات أو فى عدد كبير من الشؤون الأخرى التى تنفق فيها الحكومة الأموال الطائلة بدون مراقبة مالية دقيقة .

أما الاعتمادات الخاصة واعتمادات الطوارئ فيجب أن تكون دائما محل بحث دقيق وألا تقرر إلا بعد أن نتأكد ضرورتها ، ونتضح فائدة العمل الذى ستنفق عليه . ويجب بعـد ذلك محاسبة المصالح التى تتصرف فى هذه الاعتمادات محاسبة دقيقـة تكفل حسن التصرف وتمنع التبذير والاهمال . كثيرا ما يحصل أن تتصرف بعض المصالح فى هذه الأموال تصرفا غير حكيم ، فتنفق منها فى وجوه لا تمتّ الى الأغراض التى قررت من أجلها بأية صلة ، فقد اشتريت مثلا سيارات فاخرة لكبار الموظفين من اعتمادات مقاومة الجراد . وكثيرا ما بنيت بيوت لسكنى بعض الموظفين وفرشت حجرات للبعض الآخر من أمثال هذه الاعتمادات . وكثيرا مايستعمل الشطر الأكبر منها فى تعيين الموظفين بصفة مؤقتة ، حتى اذا فرغ الاعتماد وانتهت أغراضه عينوا فى وظائف أخرى على اعتماد آخر ، وهكذا ينتقلون من وظيفة الى وظيفة حتى يأتى الفرج بوظيفة دائمة فينقلوا اليها .

* * *

أما المؤتمرات الدوليـة فقد أسرفنا فى الاشتراك فيهـا ، فقلما رفضنا الاشتراك فى واحد منهـا . وإن رفضنا فى أول الأمر فقلما أصررنا على الرفض ، بل نعود فنشترك عند أول رجاء من ممثل الدولة الداعية .

ونحن لا نلبى الدعوة أو نرفضها لاهتمامنا بالمسائل المعروضة على المؤتمر أو عدم اهتمامنا بها ، بل نحن نقبل الدعوة لنسمح لموظف معين أن يسافر الى أوربا صيفا — وجميع المؤتمرات تعقد فى أوربا صيفا — على حساب الحكومة .

أما النظر فى أغراض المؤتمر ومداولاته أهى تتناول مسائل تهمنا أو مسائل لاتهمنا فهذا أمر ثانوى . وقد نقبل مرة دعوة لمؤتمر، ويعود المؤتمر الى الانعقاد فى السنة التالية ولم يطرأ على الموضوعات التى عرضت عليه فى الانعقاد الأول أى تغيير، ومع ذلك نشترك مرة أخرى، وربما اشتركنا قبل أن يقرأ الوزير المختص تقرير مندوبنا عن المؤتمر الذى قبله . قابلت مرة فى الباخرة صديقا مصريا كان قادما معى من مرسيليا الى الاسكندرية فسألته من أين يأتى ؟ فقال : من كندا . وماذا عملت فيها ؟ قال : كنت مندوبا لمصر فى مؤتمر الدواجن، وأخذ يشرح لى أغراض المؤتمر . فسألته : وهل من ضرورة ماسة لاشتراك مصر فى مؤتمر الدواجن حين ينعقد فى "أوتاوة" ؟ قال : وهذه ثالث مرة أمثل فيها مصر فى ثلاث سنوات متتابعة فى مؤتمر الدواجن . سألته : هل ترتب على تقريرك الأول أو الثانى تحسين فى تربية الدواجن المصرية ، أو حصل تغيير فى علم تربية الدواجن بين انعقاد المؤتمر الأول والثانى وبين الثانى والثالث أرادت أن تقف عليه الحكومة ؟ وما أشدّ ما كنت أودّ أن أورد جوابه على هذه الأسئلة لولا أنى لا أسمح لنفسى بنقل حديث خاص. وكنت أحب أن أريح القارئ من السأم والملل الذى ساوره من قراءة بعض أبواب هذا الكتاب فأذكر له أنواع المؤتمرات التى اشتركت فيها الحكومة المصرية فى السنوات الأخيرة ، ولكن القائمة طويلة فهى تتناول مؤتمرات الصيد والقنص، وحماية النباتات البرية، والحيوانات المتوحشة، والرقيق الأبيض والأسود . وكلها ترمى الى أغراض سامية . ولكنى أرى أن نشترك فى مؤتمر الصيد عند ما نريد أن ننظم مسائل الصيد فى بلادنا . وفى مؤتمر حماية الحيوانات المتوحشة عند ما ترغب حكومتنا أن تقف على أحسن السبل للوصول الى حمايتها . وفى مؤتمر الطرق متى صممنا على اصلاح الطرق . أما ونحن لم نفكر فى هذه الشؤون فما الفائدة من اشتراكنا فى هذه المؤتمرات وانفاق الأموال فى هذا السبيل ! . ثم ألا يكفى أن نشترك مرة فى مؤتمر من هذه المؤتمرات فنكتفى بما وقفنا عليه من المعلومات — إن كنا وقفنا على شيء — فلا نشترك فيه كل سنة كما نفعل الآن ! . الواقع أننا نشترك لا لرغبتنا

فى الاصلاح والتماس سبله من هذا الاشتراك ، بل يكون الباعث فى أغلب الأمر اعطاء بعض الموظفين فرصا لترويح أنفسهم كما قدمت .

على أننا لم نكتف بالاشتراك فى المؤتمرات ، بل نحن نتسابق الآن لدعوتها للانعقاد فى مصر . فمتى انعقدت فى بلادنا أسرفنا فى الاكرام الى حد الاغراق بل الى حد أن اتهمنا من نكرمهم بالتبذير بل بالسفه . فنحن لا نكتفى بدعوة المؤتمرين لحفلة أو حفلتين ، بل ندعوهم لسلسلة حفلات تضيع وقتهم وتتعب معداتهم . ونحن لا ندعوهم الى هذه الحفلات فى القاهرة مكان انعقاد مؤتمرهم ، ولا ندعوهم لمشاهدة آثارها ومتاحفها وحسب ، بل ندعوهم أيضا الى أسوان والى الأقصر والى غيرهما ، وهم ينتقلون إليها ذهابا وإيابا ويقيمون فى أفخر فنادقها على حساب الحكومة المصرية . وهذا اسراف ليس بعده اسراف ، ومبالغة فى الاكرام ليس بعدها مبالغة . ونحن ننسى دائما أنهم حيث ينتقلون الى هذه الجهات يشاهدون أثناء زيارتهم من علامات الفقر المدقع ، ومن مظاهر التأخر فى الاصلاح ما يتنافى مع هذه المبالغة فى الاكرام ، وما يحملهم دائما على التفكير فى أمرنا ، ويجعلهم يتساءلون : ألم يكن من حسن التدبير أن نقتصد فى الانفاق عليهم لنستطيع الانفاق على الضرورى من شؤوننا ! .

وسياستنا فى الاشتراك فى المعارض هى بعينها سياستنا فى المؤتمرات . فنحن لا نختار المعارض التى نستفيد من عرض حاصلاتنا ومنتجاتنا فيها ، بل نشترك فيها جميعا تقريبا . فاذا اشتركنا فنحن لا نعرض أحسن ما ننتج ، بل نعرض كل ما وجدنا تحت أيدينا من المعروضات ، وذلك لأننا لا نستعد لهذه المعارض استعداد غيرنا . فنحن نتردد أولا فى القبول ثم نُقدم بعد فوات الوقت . ويلاحظ أننا لا نعرض المصنوعات التى يستطيع الزائرون شراء ما يعجبهم منها من صانعها فى مصر ، بل نعرض مصنوعات عملت خصيصا للعرض بناء على نموذج خاص ، فهى بذلك ليست مصنوعات تجارية يستفيد صانعها من الاعلان عنها فى المعارض . ولذلك أؤكد

أننا لا نستفيد تجاريا من هذا العرض، وتسقط بالنسبة لنا فائدة المعرض كوسيلة للدعاية التجارية أو الصناعية .

وبعد، فلست أدعو الى عدم اشتراكنا فى المؤتمرات أو المعارض أو عدم دعوة أى مؤتمر للانعقاد فى مصر، ولست أدعو للتقتير فى الانفاق، ولكنى أدعو للاعتدال فى تصرفاتنا، أدعو للتقليل من هذه المؤتمرات، كما أدعو لعدم الاغراق عند القيام بواجبات الضيافة، فنعمل فى بلادنا ما يعمل الأجانب فى بلادهم فى أمثال هذه الحالة . وقد اشتركنا فى مثل هذه المؤتمرات التى عقدت فى بلاد أجنبية، وعرفنا أن ما نعمله هنا يفوق كثيرا ما يعملونه فى بلادهم .

*
* *

أما الارساليات فقد تكلمت عنها باسهاب فى باب التعليم، وأكتفى هنا بأن أكرر ما قلته سابقا، وهو أن الخير كل الخير فى تشجيع الارساليات العملية التى يستفيد المبعوثون منها أكبر فائدة فى أقل زمن . أما البعثات العلمية التى يقصد الطالب أو الموظف منها الحصول على شهادة تؤهله لوظيفة أرقى أو تنيله زيادة فى مرتبه فيجب التقليل منها بقدر المستطاع . ويحسن هنا أن أشير الى سياسة الحكومة فى تحديد المرتبات طبقا للشهادات. إن هذه السياسة مفهومة لتقدير مرتبات للحاصلين على شهادة ثانوية أو شهادة عالية . أما التفريق بين الشهادات العالية طبقا لأنواع المدارس أو المعاهد المختلفة فهو نظام غير معقول؛ لأنه يستند الى الموازنة بين قيمة المعاهد والمدارس المختلفة . وهذه الموازنة غير ممكنة فى أكثر الأحيان، فهى صعبة بين معاهد البلد الواحد، وهى مستحيلة بين معاهد البلاد المختلفة، وهى فى النهاية ظالمة لأنها تستند الى الشهادات وهى ليست دائما علامات النبوغ أو التفوق . والأولى أن تعامل الحكومة متخرجى المدارس العالية، مصرية كانت أو أجنبية، معاملة واحدة، ثم ترقى بعد ذلك من تثبت لها بالعمل والتجربة كفايته واجتهاده ودرجة انتاجه . أما هذه "التعريفة" التى وضعتها وزارة المعارف لقيم الشهادات المختلفة فيجب ألا يعول عليها .

ومن الأمثلة على الاسراف فى نفقات الدولة ما ينفق فى شراء سيارات للوزراء وكبار الموظفين وصيانتها ، وفى شراء الأدوات والأثاث من الأصناف الغالية الثمن ، وتجديدها كلما تغير الموظف ، ولو كانت صالحــة للاستعمال . ومنهــا سوء تقــدير الكميات اللازمة من أدوات الكتابة وغيرها بحيث تشــترى مقادير تزيد عن حاجة العمل مما يغرى الموظفين والعمال بالاسراف فى اســتعمالها . وقد ينشأ التبذير كذلك عن الابطاء فى إعداد اجراءات المناقصات فى الوقت المنــاسب ، فيترتب على ذلك الاضطرار الى شراء الحاجيات فى آخر لحظة بأثمــان تزيد كثيرا عمــا يدفع فى غير حالة الاضطرار . ولعل من بين الأمور التى تدعو الى زيادة الانفاق بدون ضرورة وضع شروط فى بعض المناقصات والمقاولات فيها شيء من الارهاق والتعسف مما يحمل المتعاملين مع الحكومة على زيادة أثمــان عطاءاتهم دون أن تجنى الحكومة من وراء هذه الشروط شيئا قليلا أو كثيرا يعوّضها عن زيادة الثمن .



وأريد قبــل أن أنتهى من موضوع الموظفين أن أدعو الحكومــة الى النظر فى وضع نظام ثابت عادل لتعيينات الموظفين وترقياتهم وتأديبهم ، فنضع بذلك حدّا للشكاوى المتكررة ، وتطمئن الأمة فى المستقبل على أن يعهد بشؤونها للمستحقين من أبنائها ، وأن الجدارة والكفاية هما وحدهما الميزان الذى توزن به قيم الموظفين ، وأن الرجاء والالتماس وسعى الأصدقاء وأصحاب النفوذ لا أثر لها فى التعيين أو فى الترقية . وأعتقد أن تقرير الامتحان للتعيين وأحيانا للترقية هو الطريق الوحيد الذى يوصلنا الى هذه الغاية . و إنى لم آت بجديد فى هذا الاقتراح ؛ فان الامتحان لنيل الوظائف وللترقية معمول به فى أكثر البلاد الأخرى ، وهو فى انجلترا مثــلا معمول به منــذ ســنة ١٨٥٣ وقد كانت انجلترا تشكو قبل هذا التاريخ تفشّى المحسوبية والمحــاباة ، فحصلت بهذا النظام الجديد على أحسن ادارة حكومية فى العالم . فلا يعين موظف الآن فى انجلترا الا اذا أدى امتحانا معينا يتفق مع نوع العمل الذى سيؤديه : فتعمل

امتحانات خاصة للوظائف الكتابية، وامتحانات خاصة للوظائف الادارية، وتعقد امتحانات لطالبي الالتحاق فى الوظائف السياسية . ولا يستثنى من هـذا الامتحان فى الوظائف الا الطبقات الآتية :

(أولا) الموظفون الذين يعينون بمرسوم ملكى وهم الذين يشـغلون وظائف الدولة الكبرى كوكلاء الوزارات والسفراء وحكام المستعمرات .

(ثانيـا) الوظائف الفنية البحتة التى يعين فيها أشخاص برزوا فى الفنون والمهن المختلفة وتريد الحكومة تعيينهم للاستفادة من علمهم وخبرتهم .

(ثالثـا) الوظائف الصغرى مثل وظائف الخدم والسعاة .

أما سائر الموظفين فلا يعينون الا بعـد امتحانات تعقدها لهم لجنـة خاصة هى "لجنة الممتحنين"، وذلك بصرف النظر عما يحمله راغبو التوظف من شهادات المدارس والجامعات المختلفة . ولجنة الممتحنين هذه مستقلة فى عملها عن جميع المصالح ولا تتصـل بها الا فى استشارتها فى المـواد التى يراد امتحان طالبي الوظائف فيها وفى الوظائف التى يراد ملؤها . و يعين رئيس هذه اللجنة وأعضاؤها بمرسوم ملكى بناء على طلب رئيس الحكومة باتفاقه مع وزير المـالية، وهم غير قابلين للعزل الا بقرار من البرلمـان . ويطلب من راغبي الالتحاق بوظائف وزارة الخارجية تأدية امتحان ثان أمام لجنة خاصة . فيجب أن ينجح الراغبون فى دخول وظائف السلك السياسى فى انجلترا فى امتحانين متتاليين بعد نجاحهم فى امتحان المدرسة .

وليس نظام إجراء الامتحانات وحده مع فائدته الكبرى هو السبب فيما وصلت اليه الادارة الحكومية فى انجلترا من منزلة كبيرة، بل تجرى انجلترا الآن على تقليد ثابت محترم وهو عدم تدخل الوزراء فى مسائل الموظفين . فهم لا شأن لهم فى التعيينات أو الترقيات أو التنقلات . وانمـا يتصرف فى هـذه المسائل جميعا رؤساء الادارات والمصـالح بالاتفاق مع وكيل الوزارة الدائم لوزارة المـالية . وقـد رسمت جميع القوانين المـالية واللوائح التى يجرى العمـل بمقتضاها بدقة فى كل هذه الشؤون .

ولذلك لا تسمع فى انجلترا من موظف أو غير موظف كلمة فى هذا الموضوع ، ولا تقرأ فى جرائد الانجليز المختلفة ولا تسمع فى خطب السياسيين اشارة أو كلمة الى موضوع الموظفين . ورجال السياسة من جميع الأحزاب والمشتغلون بالأعمال الحرة من رجال الصناعة والتجارة يثنون الثناء كله على ادارتهم الحكومية ويفخرون جميعا بأنها مثال الاستقامة والكفاية وحسن الانتاج .

وإنى لا أرى ما يمنعنا من الأخذ بجميع هذه المبادئ ، ولا أرى صعوبة من أى نوع تقف أمام أية حكومة تريد أن تقرر ذلك بجرّة قلم . فلا صعوبة فى اجراء الامتحان ووضع حد لهذه الشكاوى الصارخة فى هذا الموضوع . ولا صعوبة فى أن يتخلى الوزير عن كل مايتعلق بالموظفين ، فيريح نفسه من عناء متعب . و يتفرغ للعمل المنتج المفيد وهو تسيير وزارته فى طريق الاصلاح المنشود طبقا لخطة حكومته ؛ فيجد الوقت اللازم لهذا العمل الذى هو فى الواقع عمل الوزير الأساسى بدل أن يشغله كله فى مسائل الموظفين وما يتبعها من رجاءات والتماسات وشفاعات ومقابلات تستغرق كل وقته . ولقد جربت هذه الطريقة فى مصر ؛ فان وزارة الخارجية تجرى منذ سنة ١٩٢٨ فى تعييناتها على نظام الامتحان ، وقد دلت هذه التجربة على نجاحه أكبر النجاح .

أما مسألة الترقية فيجب أن تقرر إما بامتحان لجميع الذين تتوافر فيهم الشروط الخاصة التى تؤهلهم للوظيفة الجديدة ، وهذا الامتحان هو وحده الذى يثبت درجة كفايتهم ، وإما بأن تكون ترقية آلية بين جميع الموظفين يقدّم منهم الأقدم فالأقدم ؛ وإما أن تكون بحسب الكفاية . على أن يكون الحكم فى هذا كله لجنة من رؤساء المصالح . أما ترك تقدير الكفاية للوزير وحده وهو رجل سياسى له أصدقاء وله أعداء فهو مدعاة للشك وسوء الظن وكثرة الشكوى والنقد .

*
* *

أما مسألة تأديب الموظفين على ما ارتكبوا فى وظائفهم من مخالفات ، فرأيى فيها هو أنه يجب أن يعاد النظر فى نظام مجالس التأديب الحالية ؛ لأنه نظام قديم لم يطرأ

عليه تغيير منذ مدة طويلة، فأصبح مجافيا لروح هذا العصر وصار من الضروري تعديله.
ومجالس التأديب الحالية مؤلفة من موظفين. وعيبها الواضح أنهـا كثيرا ما تؤلف من رؤساء هم الذين اتهموا الموظف المحول عليها لمحاكمته. وفي هذا ظلم بيّن ومخالفة لمبادئ العدالة ومدعاة لعـدم الثقة. وقد يتأثر بعض الموظفين من أعضاء هـذه المجالس برأي وزرائهـم في بعض القضايا التي تحال عليهم. فان لم يتأثروا برأيهم فقد يشك على الأقل في أنهم تأثروا به. فاذا أردنا أن يجري العدل مجراه فيطمئن الموظفون على مراكزهم وتطمئن البلاد على حسن سيرهم، فيحسن أن نعيد النظر في هذا الأمر.
ويخيل الىّ أنه في الامكان تأليف محكمة خاصة من بعض قضاة محكمة النقض والابرام، أو من بعض قضاة محكمة الاستئناف يضم اليهـا مستشار ملكي وموظف تتوافر فيه شروط النزاهة والاستقامة من كبار الموظفين الذين أحيـلوا على المعاش للحكم في هـذه القضايا، أو على الأقل لتكون محكمة استئنافية يرجع اليها في القضايا التي حكم فيها بعزل الموظف.

***

وعلينا بعد ذلك أن نمنع الموظفين منعا باتا من الاشتغال بالسياسة بجميع الطرق والوسائل، بشرط أن نحميهم أيضا من تدخل رجال السياسة في شؤونهم. فكثيرا ما يحصل أن يقـدّم النوّاب والشيوخ الأسئلة والاستجوابات الخاصـة بموظفين يعيّنون بالاسم، وهذا تقليد سيئ يتنافى كل التنافي مع مبدأ تقسيم السلطات.

إن من حق مجلس النوّاب والشيوخ مراقبة أعمال السلطة التنفيذية، وهو حق ثابت لا نزاع فيـه. ولكن المسئولين عن سياسة الحكومة أمام المجلس هم الوزراء وحدهم. أما الموظفون فمسئولون فقط أمام الوزراء. ولن تسـمع في مجلس النوّاب الانجليزي وهو شيخ المجالس النيـابية وأكثرها مراقبة لأعمال الحكومة سؤالا أو استجوابا أو مناقشة يجري فيهـا اسم موظف من الموظفين. فاذا اراد البرلمـان في انجلترا توجيه نقـد الى مصلحة من المصالح الحكومية وجهه الى الوزير دون ذكر اسم الموظف المسئول عن هذه المصلحة. والحادثة المشهورة التي تؤيد هذا

الرأى هى ما حصل فى سنة ١٩١٧ أثناء الحرب العظمى اذ انتقد البرلمان الانجليزى سوء ادارة القسم الطبى فى الجيش الهندى الذى كان معسكرا فى العراق، فلم يذكر أحد أثناء هذه المناقشة اسم موظف واحد رئيسا كان أو مرءوسا ، وانما وجهت الانتقادات كلها الى السير أوستن تشمبرلين الذى كان إذ ذاك وزيرا للهند بصفته الوزير المسئول عن الجيش الهندى وادارته الطبية . وقد استقال على أثر هذه المناقشة . فالموظف فى انجلترا محظور عليه الاشتراك فى أية جمعية أو حزب سياسى، وليس له أن يتصل بالأحزاب السياسية، ولا يجوز له أن يكتب فى الجرائد السياسية . وعلى الجملة لا يسمح له أن يشترك فى السياسة بالعمل عن قرب أو عن بعد، وهو يعزل اذا اشتغل بها مهما علا مركزه وارتفعت درجته. ولكنه فى الوقت نفسه يحمى حماية تامة من تعرض السياسيين له داخل البرلمان وخارجه. فلماذا لا نأخذ أيضا بهذه التقاليد الحكيمة ، فنمنع بذلك تدخل بعض النواب والشيوخ فى أعمال الموظفين وما ينتجه هذا التدخل من الأثر فى تصرفات الموظفين فى جميع المسائل التى تتعلق بمصالح أعضاء البرلمان! .

***

بقى أن أذكر فى هذا الباب أن الحكومة لم تعمل للآن شيئا فى سبيل تنظيم ادارتها التنظيم الاقتصادى العصرى الذى يسهل العمل و يوفر الزمن، و يزيد فى انتاج الموظفين و يساعدهم على إنجاز أعمالهم على أحسن وجه. فلا تزال الوزارات المختلفة تعتبر نفسها وحدات مستقلة بعضها عن بعض. وقد تسود هذه الروح فى المصالح والادارات المختلفة التابعة للوزارة الواحدة فلا يكتفى رؤساؤها بالتخاطب تلفونيا ليستشير بعضهم بعضا فى مسألة بالذات، أو ليستفهم فيها بعضهم من بعض، بل لابد من الوصول لهذه الغاية الى مكاتبات ومراسلات قد تدوم الأسابيع والشهور والأعوام ، وكانت تكفى مقابلة واحدة بين رئيسين للفصل فيها و إنهائها . كما أن الأمكنة التى تحتلها أكثر الوزارات والادارات هى دور قديمة لم تبن لهذا الغرض، وانما بنيت منذ أكثر من ستين سنة دورا للاقامة ووسعت على غير نظام مع الوقت

ومع ازدياد عدد الموظفين . وقد وصلت بعض هذه المبانى العامة من سوء الحالة الى حد أصبحت معه كثيرة الكلفة لتزايد ما ينفق على صيانتها فضلا عن الاضطرار لاضاءة بعضها نهارا والالتجاء الى الوسائل الصناعية لتدفئتها شتاء وتهويتها صيفا، وهى فى كل حال مضرة بصحة الموظفين وتضعف انتاجهم وتقلل بحسب رسمها الحالى من مراقبة الرئيس لمرءوسيه . وقد ترتب عن حالة هذه المبانى أن خصصت حجرة منفردة لكثير من الموظفين ، وكان الأجدر أن تخصص لكل قسم حجرة للرئيس يشرف منها على صالة كبيرة تخصص لجميع موظفى ادارته ، وبهذا تقل الزيارات الشخصية وما تضيعه من وقت الموظفين ، كما تقل نفقات التأثيث ويزيد إشراف الرئيس على مرءوسيه . هل يصح مثلا أن تبقى وزارات المالية والداخلية والحقانية والمعارف والحربية ومحافظة مصر فى دورها الحالية ! .

إنى أعتقد أنه لو أقدمت الحكومة على بناء أمكنة حديثة لوزاراتها ومصالحها تتوافر فيها شروط الصحة والراحة وتلائم طبيعة العمل المخصصة له ، لقلت النفقات وزاد الانتاج وتحسنت حالة الموظفين وحالة العمل الذى يقومون به . وهل يليق أن تدفع الحكومة الآن مايزيد عن مائتى ألف جنيه سنويا أجورا لمساكن تستأجرها لبعض مصالحها (١) ، وكلها شقق ومنازل لم تبن لتكون ادارات حكومية ! . إن هذه الأجور التى تدفعها الحكومة الآن هى ربح لرأس مال يتراوح بين ثمانية وعشرة ملايين من الجنيهات بحسب استغلال الحكومة لأموالها الاحتياطية فى الوقت الحاضر ! واعتقادى أن ثمانية ملايين بل أقل منها كافية لبناء دور حديثة وافية بجميع الأغراض لجميع الوزارات والمصالح المملوكة والمستأجرة ، كما يمكن أن تستفيد الحكومة بهذه الطريقة من مساحات كبيرة من الأراضى المقامة عليها الدور الحالية. وأعتقد أنها عملية رابحة من الوجهة الاقتصادية ، وهى مع ذلك ضرورية للاعتبارات التى قدمتها . ولا شك عندى أنه اذا لم يتوافر المال اللازم لهذا الغرض من أى باب آخر فان قرضا أهليا داخليا من أسهل الأمور ، ويكفى لسداد أرباحه وأقساطه

(١) بلغت قيمة الأجور التى دفعتها الحكومة لمصالحها ٢٠٥١٤٤ جنيها فى سنة ١٩٣٧ .

السنوية أن تدفع الحكومة ماتدفعه الآن فى أجور أماكنها أو مايزيد عنه قليلا . لقد سمعنا منذ أكثر من عشرين سنة أن أمكنة سراى الاسماعلية وسراى قصر النيل مخصصة لبناء وزارات الحكومة المختلفة . فهل تفكر حكومتنا جديا فى هذا المشروع الضرورى فتساعد على تحسين صحة الموظفين وتهيئ لهم الفرصة لاتقان عملهم وانجازه فى أسرع وقت على أحسن وجه ، وهى بذلك تساعد أيضا على تجميل العاصمة ! فان المبانى العامة فى جميع البلاد هى أجمل المبانى وأفخمها ، وهى دائما مرآة لرقى الشعب وحضارته .

(ثانيا) نفقات مشروعات الاصلاح

لا تزال بلادنا فى أشد الحاجة الى طائفة كثيرة من الاصلاحات تتناول أغلب مرافق حياتها . فقد تكلمنا باختصار فى مواضع عدّة عن الاصلاحات الخاصة بالتعليم والصحة العامة ، هذا الى الاصلاحات التى يتطلبها مشروع الدفاع الوطنى ووسائل الرى والصرف وتعبيد طرق المواصلات . كل هذه مشروعات تحتاج لو نفذناها على الوجه المثمر المفيد الى عدة ملايين من الجنيهات . وقد ذكرت آنفا أن نفقات أى اصلاح يجب ألّا تكون سببا فى رفضه ، بل العبرة بثبوت فائدته لعدد كبير من أهل البلاد وضرورته لسدّ حاجة ماسة يستلزمها رقيها .

والطريقة المثلى لامكان تنفيذ هذه الاصلاحات هو تخصيص قدر من المال لكل مشروع منها على عدد السنين التى تكفى لتنفيذه . وعلى ذلك يتعين علينا أن ندرس بسرعة ولكن بدقة أيضا جميع مشاريع الاصلاح ، وأن نرسم خططنا المالية بحيث نستطيع البدء فيها جميعا بسرعة من جهة ونضمن اتمامها فى الوقت المناسب من جهة أخرى . وتكون نتيجة تقديرات نفقات هذه الاصلاحات مضافة لمصروفات الحكومة الأخرى هى المرشد لنا فى وضع ميزانياتنا القادمة الى مقدار المال الذى يجب أن يجمع سنويا ، لامكان توازن الميزانية ، ولامكان الاستمرار على إنهاء ما بدأنا فيه من الأعمال . وهذا البرنامج التفصيلى الذى يجب وضعه ودراسته

شرط أساسى لامكان وضع ميزانيتنا على هذه الصورة الجديدة . وهو الشرط الوحيد الذى يحقق لنا تنفيذ ماهو لازم للبلاد من هذه المشروعات . ولن تكون ميزانيتنا فى المستقبل مرآة حقيقية للجهودات التى نبذلها فى تحسين حالتنا الا اذا تحقق فيها هذا الشرط . وهو وحده الذى يمكن وزير المالية من الدفاع أمام البرلمان وأمام الرأى العام عن ميزانية واضحة تنم أرقامها عما تنوى الحكومة القيام به من الأعمال لخير البلاد .

إيرادات الحكومة

تحصل الحكومة على ايراداتها فى الوقت الحاضر بالوسائل الآتية :

(أولا) من الضرائب .

(ثانيا) من ايرادات تعتبر أثمانا لخدمات أو لمبيعات، ويدخل فى هذا مصاريف التقاضى وأجور التسجيل وأثمان الأراضى التى تبيعها الحكومة .

(ثالثا) من ايرادات يدخل فيها النوعان السابقان، فهى أثمان لخدمات، ولكن يراعى فى تقديرها أن يكون ثمنها أزيد من قيمتها، مثال ذلك ايرادات مصالح البريد والتلغرافات والتليفونات .

(أولا) الضرائب

وهى تأتى بأكثر ايرادات الدولة . وتنقسم الى قسمين : ضريبة مباشرة، وضريبة غير مباشرة .

فالضريبة المباشرة هى التى يدفعها الشخص الذى فرضت عليه، كضريبة الايراد وضريبة التركات فى أوربا وكضريبة الأراضى والعقار فى مصر . والضريبة غير المباشرة هى التى يدفعها كل الناس بدون نظر لحالة كل منهم، كالرسوم الجمركية وكضريبة السكر والكبريت . وهى لهذا السبب نفسه ضرائب يقع عبؤها على جميع الناس بالتساوى، فهى لا تفرق بين المعدم والفقير، وبين الفقير ومتوسط الحال، وبين

المتوسط والغنى ، بل قد تدفع فيها طائفة الفقراء أكثر مما تدفع طائفة الأغنياء . فانه يراعى عادة فى وضع هذه الضرائب أن تفرض فى الجمارك مثلا على ألزم الحاجات وأكثرها استعمالا وشيوعا ؛ وهى بذلك تصيب الفقراء أكثر من غيرهم لأنهم أكثر الطبقات عددا . ولهذا قد أخذت جميع البلاد بمبدأ حديث يقضى بتحديد نطاق هذا النوع من الضرائب ، و بالاعتماد فى الجزء الأكبر من ايرادها على الضرائب المباشرة .

والشروط التى اتفق على وجوب توافرها بحسب المبادئ المالية والاقتصادية الحديثة لتكون الضريبة عادلة ومعقولة هى ما يأتى :

(أولا) أن تكون عامة فلا تميز أحدا .

(ثانيا) أن تكون متصاعدة فيدفع كل فيها بحسب استطاعته .

(ثالثا) أن تكون سهلة الجباية وقليلة النفقات فى تحصيلها ويصعب على المموّلين الهروب منها .

فأما الشرط الأوّل وهو تعميمها على كل الناس وعدم تخصيص طائفة بها دون طائفة ، فهو شرط معقول كى تنتج الضريبة ايرادا معقولا ، وهو عادل لأنه يلزم جميع السكان بالمساهمة فى جميع ما يلزم للانفاق على شؤون بلادهم مما تعود فائدته عليهم جميعا . وتستثنى جميع البلاد التى أخذت بالمبادئ الاقتصادية الحديثة من هذه القاعدة طائفة الفقراء الذين لا يكسبون الا ما يكفى معيشتهم فى أضيق الحدود الممكنة ، وهذه الحدود تختلف فى البلاد بحسب مستوى المعيشة فيها ؛ ولذلك يقل عددها أو يكثر حسب حالة البلد من جهة ثروته العامة ومن جهة ارتفاع مستوى المعيشة فيه أو انخفاضه . ففى انجلترا مثلا يعفى من كل ضريبة مباشرة جميع الأشخاص الذين لا يزيد مرتبهم عن ١٢٥ جنيه فى السنة اذا كان الشخص عزبا وعن ٢٠٠ جنيه اذا كان متزوّجا وعن ٣٠٠ جنيه اذا كان متزوّجا وله أولاد .

والشرط الثانى معناه أن الضريبة يجب ألّا يكون مقدارها ثابتا فى جميع الحالات، بل يجب أن تزيد أو تقل بحسب مقدرة الشخص المالية، فتزيد نسبتها كلما زاد ايراده . وعلى هذا فلا يدفع الفقير شيئا ، و يدفع المتوسط بنسبة ايراده أقل من الغنى بنسبة ايراده أيضا . وقد أخذ بهذه المبادئ فى انجلترا منذ أكثر من ثلاثين سنة، وتبعتها أوربا وأمريكا على الأثر، فأصبحت هذه المبادئ مسلّما بها فى كل البلاد .

أما الشرط الثالث فالغرض منه ألا يضيع جزء كبير مما يحصل من الضريبة فى مرتبات وأجور العمال المكلفين بجمعها و بمراقبة دفعها من جميع من يقع عليهم عبؤها، والا كانت النتيجة أن تفرض الضرائب لا كثار عدد الموظفين .



بعد هذا البيان يلاحظ لأول وهلة أن نظام الضرائب عندنا يحتاج الى تعديل جوهرى فى الأسس التى بنى عليها . وأوّل ما يلاحظ كثرة ايراد الضرائب غير المباشرة ، وهى كما قدّمنا ضرائب لا تفرق بين الغنى والفقير ، كما تقضى بذلك جميع المبادئ الحديثة المعمول بها فى كل بلاد العالم . وأول ما يستوقف النظر فى ميزانيتنا أن هذه الضرائب غير المباشرة تأتى بأكثر من نصف ايرادات الحكومة بل قد تعادل أحيانا ٧٥ ٪ من الايرادات العامة . وهذه نسبة لم يسمع بها فى بلد آخر، و يترتب عليها فى مصر أنها تزيد فى تعاسة فقرائها الى حد كبير . والسبب فى هذا هو أن التعريفة الجمركية لم توضع فى الماضى على أساس اقتصادى كحماية صناعة جديدة ناشئة مثلا أو كسلاح سياسى حتى تحمل بلادا على أن تشترى منا بمثل ما نشترى منها ، وانما وضعت للحصول على ايراد كبير فى وقت لم يكن فى استطاعة الحكومة أن تحصل عليه من الضرائب المباشرة . ولهذا السبب نفسه لوحظ فى وضع فئات هذه الرسوم أن تأتى بأكبر ايراد مستطاع . ونظرا لأن الرسوم على الكماليات أو على أدوات الزينة والترف لا تأتى بايراد وفير ، رفعت

الحكومة الرسوم على الحاجيات الضرورية كالبن والكبريت والشاى والدخان وجميع مايلزم استعماله لكثرة السكان وهى الطبقات الفقيرة . كذلك فرضت للغرض نفسه رسوما عالية على الحاجيات الضرورية التى تصنع داخل البلاد ويستعملها جميع طبقات النـاس كالسكر والكبريت .

ولذلك يتعين على الحكومة الآن بعـد أن أطلقت يدها فى وضع ضرائبها على الطريقة التى تراها أن تبدأ بدراسة هذا الموضوع الآن دراسة تنظر فيها الى الفقير لا بعين الرحمة والرأفة فحسب ، بل بعين المصلحة أيضا ، وهى أن تمكّنه مااستطاعت من أن يحسن حالته حتى يكون عضوا نافعا فى الهيئة الاجتماعية المصرية . وواجب الحكومة فى هذا الشأن تخفيف الضرائب غير المباشرة بزيادة الضرائب المباشرة .

ولننظر بعد ذلك الى نظام الضرائب المباشرة فى مصر ، وبنوع خاص فى أمر ضريبة الأطيان التى هى أيضا ضريبة لايتوافر فيها شرط من الشروط التى فصلناها والتى يجب أن تتوافر فى هذا النوع من الضرائب لتكون عادلة .

فالشرط الأول وهو تعميم الضريبة مع استثناء الفقراء منها غير معمول به[1] ، فان هذه الضريبة تحصل من صاحب ربع الفدان ومن صاحب الفدان ومن صاحب الألف ولا يستثنى منها أحد . كذلك لم يراع فى وضعها الشرط الثـانى وهو الذى يقضى بالتدرج فى قيمتها فترتفع كلما زادت ثروة الشخص الذى تفرض عليه . وهنا يجب أن نتساءل : ما الذى يمنعنا من الأخذ بهذه المبادئ العادلة فى تحديد فئات هذه الضريبة ؟ لقـد شكلت لجان كثيرة لاعادة النظر فى هـذه المسألة وفى غيرها فى المـاضى وفى الحـاضر . وقد اطلعت على تقارير هـذه اللجان فلم أعثر فى أحدها على اشارة واحدة لضرورة الأخذ بهـذه المبـادئ ، بل هى لم تتعرض لهـا البتة

(١) وقد أخذت الحكومة الحاضرة بمبدأ تخفيف فئات هـذه الضريبة عن صغار ملاك الأطيان . وهذه خطوة موفقـة لا بأس بها ، نرجو أن تتجه الحكومة هذا الاتجاه فتتبعها بخطوات أخرى لتصل الى المستوى الذى نرجوه .

فى مناقشاتها ، وهـذا موجب للأسف . فقد كان يجب على وزارة المـالية وعلى هذه اللجان أن تتجه بحوثها الاتجاه الحديث وأن تبحث على الأقل هذه المبادئ الحديثة ثم تقبلها أو ترفضها مع بيان أسـباب القبول أو الرفض . وإنى أرى لزاما على كل حال — ومسألة تعـديل الضرائب كلهـا على بساط البحث — أن نبحث هـذه المسألة . ولا أرى ما يمنـع الحكومة من أن تقدّر الحـدّ الأدنى الذى تسـتطيع فى حدوده أن تعفى الفقراء من الضرائب ، فتقـدّر مثلا أن الشخص الذى يعيش عيش الكفاف فلا يزيد ايراده عن عشرين جنيهـا فى السنة لا يستطيع أن يؤدّى أية ضريبة . فاذا قبلت هـذا المبدأ فلتطبقه الآن على ضريبة الأطيان ، ثم تطبقه فى المستقبل على ضريبـة الايراد اذا تقررت هـذه الضريبة ، أو على أية ضريبة أخرى . ويترتب على هذا اعفاء من يعيشون من ايراد ثلاثة أفدنة فأقل اعفاء تاما من أية ضريبة ، كما يصـح النظر فى اعفاء من يعيشون من أقل من عشرة أفـدنة من جزء منها ، ثم تزيد تدريجا بطيئا الى الحدّ المعقول . ويحسن ألّا يزيد هذا الحدّ فى جميع الأحوال عن أقصى فئات ضريبة الأطيان الحالية ، أو على الأكثر ما يعادل ٢٠٪ من قيمتها الايجارية .

سيقال إن عدد الذين يراد اعفاؤهم والذين يراد تقليـل الضريبة عليهم كبير ، وإنه ليس فى الامكان رفع هذه الضريبة على كبار الملاك الذين يدفعون الآن الحدّ الأعلى الذى قررناه آنفا لهذه الضريبة ، وإنه سينشأ عن كل هذا نقص فى الايراد المتحصل منهـا . كل هذا صحيح ، ولكنى أطلب عدلا وحقا ، والبـاب مفتوح أمام الحكومة لاختيار ضريبة أو ضرائب أخرى تسدّ هذا العجز .

حدث هذا فى جميع بلاد العالم منذ ثلاثين سنة ، ولا أرى مسوّغا لعدم الأخذ به فى مصر الآن .

***

أقول بعد ذلك ان ضريبة الأطيان ظالمة فى أساسها ؛ لأنهـا نوع من ضريبة الايراد ، وهى مفروضة على الذين يحصلون على ايرادهم من استثمار أموالهم فى الزراعة .

أما أصحاب الايراد الآخرون الذين يستثمرون أموالهم فى جميع الأعمال الأخرى غير الزراعة — وأستثنى منهم ملّاك البيوت — فهم لا يدفعون شيئا . وهذا ظلم صارخ . ويقضى العدل بتغيير هذه الحالة فى أقرب وقت ، والبحث عن ضريبة أو ضرائب أخرى تعيد العدل الى نصابه وتسوى بين أصحاب الأطيان وبين جميع أصحاب رءوس الأموال الآخرين .

يقولون ان ضريبة الايراد صعبة الجباية فى مصر لعدم أخذ التجار وغيرهم من المصريين بمبدأ تقييد حساباتهم السنوية من ايراد ومصروف ، وهو المرجع الذى يرجع اليه فى تقدير هذه الضريبة . وإنى أرى أن ترك الناس على ما هم عليه الآن اهمال شديد ، وواجب على الحكومة أن ترغبهم فى تقييد حساباتهم أو أن تلزمهم بهذا إلزاما . ولا طريق لالزامهم إلا بوضع مثل هذه الضريبة وتقديرها على كل تاجر وكل شخص آخر تقديرا تقريبيا ، كأن يحدّد بنسبة ايجار الدكان أو بنسبة ايجار مسكنه أو على أى أساس آخر ، ويلزم بقبول هذا التقدير إلا اذا قدم دفتر حسابات منظما يظهر منه ايراده الحقيق . كما نتمكن بهذه الطريقة من الاستيلاء على هذه الضريبة فى أقرب وقت ممكن من جميع الشركات وكبار التجار المنظمة تجارتهم المقيدة حساباتهم ، وهم كثيرون منتشرون فى جميع مدن القطر . ونتمكن بذلك أيضا من تحصيل هذه الضريبة من جميع أنواع الايرادات الأخرى كمرتبات الموظفين وصافى ايراد المشتغلين بالأعمال الحرة كالمحامين والأطباء والسماسرة وغيرهم ، كما تقضى بذلك المبادئ الاقتصادية الحديثة المسلّم بها ، وكما يقضى بذلك العدل أيضا . فتكون نتيجة تقرير هذه الضريبة امكان حصول الحكومة على مال وفير تستطيع معه أن تقلل من الضرائب غير المباشرة ، وأن تدخل التعديلات المعقولة على ضريبة الأطيان ، وبذلك تحصل أيضا على ايراد يسمح لها بالبدء فى تنفيذ مشروعات كبرى . كما سيكون من نتيجته أن يضطر جميع متوسطى التجار وصغارهم وجميع المموّلين أن يضبطوا حساباتهم وأن يعرفوا حقيقة مركزهم المالى . وسيترتب على ذلك أن يستعين الكثيرون من هؤلاء التجار بعدد كبير من كتّاب الحسابات ، فنفتح

بذلك بابا للرزق من الأعمــال الحرة أمام الكثيرين من متخرجى مدارسنا التجارية المختلفـــة .

فاذا رأت الحكومة أن مثل هــذه الضريبة لا يمكن تقريرها الآن، فلتفكر فى ضريبة أخرى تمتّ الى ضريبة الايراد بصلات كثيرة، وهى الضريبـة المسماة فى أوربا بضريبة حركة الأعمال (Turnover) أو (chiffre d'affaires) وهى ضريبة مفروضة فى أكثر البلاد الأوربية على التجار وجميع المنتجين وأصحاب المهن الحرة . وهى تقدّر على أساس القيمة الاجمالية لمـا يحصلونه من المتعاملين معهم تلقاء ما يقدمونه من خدمات أو فى مقابل ما يبيعونه من بضاعة . وتتراوح هذه الضريبة بين ٢ و ٥ فى المئة من القيمة باختلاف البلاد . وهى أسهل تقـديرا وجباية من ضريبة الدخل؛ لأنها تجبى على مجمل الايراد لا على صافى الأرباح؛ وبهذا لا يكون للحكومة دخل مطلقا فى تفاصيل مصاريف التاجر المختلفة وما ينفقه على تجارته .

ويلاحظ أن هــذه الضريبة مقررة فى البلاد التى تجبى فيها ضريبة على الدخل أيضــا .

كذلك أرى من العدل والحكمة أن تفكر الحكومة جديا فى تقرير ضريبة على التركات يدفعها جميــع سكان البلاد من مصريين وأجانب ؛ فهى ضريبــة مقررة فى كل بلد، وهى مع هــذا سهلة التحصيل وتأتى بايراد وفير خصوصا أنه قــد فكر فى مثل هــذه الضريبة فى مصر قبــل الحرب، بل أذكر أنه قدم مشروع بهــا الى الجمعية التشريعية .

ومن المسلّم أن هذه الضريبة صعبة التحصيل فى البلاد الزراعية التى تكثر فيها الملكيات الصغيرة ، والتى تكوّن الأطيان فيها الجزء الهام من الثروة الأهلية ؛ فليس من السهل أن تحصل قيمة الضريبة مالا ولكن اذا فرضنا ضريبة خفيفة على التركات الكبيرة فلن تقوم فى سبيل تحصيلها عقبات .

كذلك يصح أن تفكر الحكومة فى تنفيذ مشروع ضريبة التمغـة الذى بحث منذ سنتين بحثا وافيا .

* * *

أريد بعد هذا أن أشير الى موضوع المال الاحتياطى الذى تحتفظ به الحكومة المصرية والذى يقدّر الآن بنحو ٣٤ مليونا من الجنيهات .

والحكومة المصرية هى ، فيما أعرف ، الحكومة الوحيدة بين الحكومات التى تدّخر هذا المال الاحتياطى . وليس معنى هذا أن مصر أغنى البلاد أو أن الحكومة المصرية أبعد نظرا وأحسن تصرفا فى مسائلها المالية من الحكومات الأخرى . وليس معنى هذا أيضا أن الثروة المصرية الأهلية هى التى سمحت لحكومتها دون غيرها من الحكومات أن تتمكن من الاحتفاظ بهذا الاحتياطى ؛ فالمؤكد أن مصر بلاد فقيرة وأن مستوى المعيشة فيها منخفض الى حد كبير، وقدرة سكانها على دفع الضرائب محدودة . والمؤكد والمعروف أيضا أن مصر بلد مفتقر الى كثير من وجوه الاصلاح الضرورية، وهى فى هذا الباب متأخرة عن جميع البلاد الغربية وعن بعض البلاد الشرقية . واذا استثنينا مشروعات الرى من مشروعات الاصلاح المتفق على ضرورتها منذ زمن طويل، فان الحكومات المصرية لم تعمل شيئا يذكر فى سبيل الاصلاح منذ بداءة الحرب العظمى الى الآن . وكذلك لم تشتهر كثرة الحكومات المصرية بأنها مثال الحكمة وحسن التصرف وسداد الرأى فى سياستها المالية . فمن أين اذًا وصلنا الى هذه النتيجة التى يخدع ظاهرها ولا يطمئن باطنها وهى توفير هذا المال الاحتياطى ؟

إنه لا يمكن أن يكون الا نتيجة لأحد سببين :

(الأول) أن يجمع من الناس من طريق الضرائب المباشرة أو غير المباشرة أكثر مما يحتاج اليه الانفاق على جميع مرافق البلاد، واذًا يجب خفض هذه الضرائب .

(والثانى) أن تقتصد الحكومة الاقتصاد المخل بالامتناع عن القيام بتنفيذ مشروعات الاصلاح الضرورية ، واذًا تكون الحكومة قد قصرت فى واجب أساسى وعطلت تقدّم البلاد، ويكون هذا الاحتياطى اعلانا صارخا ودليلا قاطعا على هذا التقصير .

والواقع أننا نعرف جميعا أن هذا الاحتياطى قد توافر للسبب الأخير خصوصا فى زمن الحرب عندما تضاعفت أثمان المواد الأولية، فكان من الطبيعى أن يؤجل الاصلاح الى ما بعد الحرب . ولكن الحرب قد انتهت منذ عشرين سنة ومع ذلك بقى الاحتياطى محتفظا به ولم ينفق فى الوجوه التى كانت مخصصة له أو فى المشروعات الأخرى التى نحن فى احتياج اليها .

ومن الخطأ أن نتوهم أن ادخار مثل هـذا الاحتياطى ضرورى ليسدّ حاجة البلاد وقت الشدة واستحكام الأزمة ؛ اذ هو قليل لا يفى بهـذا الغرض ؛ فهو لا يزيد عن جنيهين اثنين لكل مصرى . وفى استطاعتنا أن ندرك مدى ما يمكن أن يفى به هذا القدر من المـال فى تفريج الأزمات ومدى ما يمكن أن يأتى به من خير أعظم وأكبر اذا أُنفق فى المشروعات العامة المفيدة المثمرة .

وقد مرت بالعالم وبنا أزمة اقتصادية بالغة استحكمت حلقاتها منذ سنة ١٩٢٩ الى سنة ١٩٣٥ ، فعالجتها بلاد العالم بمختلف الوسائل الناجعة دون أن يكون لدى احداها مال احتياطى تلجأ اليه . ومصر التى لديها هذا المـال المدخر لم تلجأ حكومتها اليه لتخفيف شر هذه الأزمة الا عن فئة قليلة العدد هى أصحاب الديون العقارية . ذلك لأن هذه الأزمات تحتاج فى حلها الى تحمل أعباء وتضحيات كبيرة يساهم فيها أهل البلاد جميعا ، وقد يضر فيها اعتقاد الناس أن على الحكومة أن تفرجها بفتح خزائنها لصرف المال الاحتياطى . ولذلك قد أصبحت هذه الطريقة التى اخترعها "يوسف الصديق" طريقة قديمة ونظرية مالية بالية . ومهما جمعنا من المـال الاحتياطى فانه لن يكفى لتفريج أزمة عامة . ولذلك أيضا كان من مصلحة البلاد الواضحة أن ينفق هذا المـال بسرعة فى مشاريع الاصلاح الضرورية فتستفيد البلاد منه أكبر فائدة ممكنة .

ويجب ألّا يفوتنا أن بلاد العالم كلها فضـلا عن أنها لا توفر احتياطيا تسعى الى تعجيل الاصلاح بالاستدانة من شعبها ومن البـلاد الأخرى اذا استطاعت . ويندر الآن أن تقوم بلدة أو مدينة أو قرية فى انجلترا أو فى البلاد الأخرى باصلاح ذى شأن الا اذا استدانت لتنفيذه .

وأنا لا أدعو الآن الى الاستدانة وخاصة من البلاد الأجنبية ، ولكنى أدعو بالحاح الى صرف هذا الاحتياطى فى أقرب وقت ، على أن يكون صرفه فيما يجب أن يصرف فيه من المشروعات النافعة .

ولقد نشأ عن وجود هذا الاحتياطى أننا كثيرا ما ننفق منه فى غير المفيد . فان وجوده من شأنه أن يشجع الحكومة والبرلمان على القيام باصلاحات لم تدرس الدرس الكافى ولم تبحث من جميع جهاتها، أو فى وجوه كثيرة أخرى من العبث أن تتعرض الحكومة لها . فان التجاء وزير المالية للبرلمان وللرأى العام فى تسويغ الضرائب الجديدة التى يستدعيها تنفيذ المشروعات الجديدة وما يجب أن يبديه من الأدلة لضرورة قبول الضريبة المقترحة، من شأنه أن يدعو الحكومة لزيادة التفكير والدرس والبحث فى قيمة هذه الاصلاحات . أما اذا كان المال موجودا ولا يتحمل النواب أو الأفراد ضرائب جديدة لتنفيذ ما يُقترح من الأعمال ، فلن تبحث هذه الاقتراحات البحث الكافى الذى يجب القيام به تمهيدا للتنفيذ .

والأمثلة كثيرة على ما ذكرت؛ فقد تصرفت الحكومة فى مناسبات مختلفة تصرفات أقل ما يقال فيها إنها غير حكيمة ، فأنفقت أموالا طائلة من هذا الاحتياطى فى وجوه لم يخلق لها ، ولم يخطر ببال أحد أن ينفق عليها من هذا المال . فهل جمع هذا الاحتياطى لتدفع منه الحكومة ١٣٠٤٧٥٤ جنيه لمساعدة ملاك الأراضى الزراعية بشراء أملاكهم التى عرضت للبيع الجبرى ، ولتدفع منه ٢٦٨٤٧١٧ جنيه لبنوك الرهون العقارية نيابة عن المدينين الذين توقفوا عن سداد المستحق عليهم ، ولتقرض منه سلفا زراعية قبل انشاء بنك التسليف الزراعى ولا يزال فى ذمة المزارعين منها للآن ٣٣٨٩٠٨ جنيه، ولتقرض منه نحو مائة ألف جنيه لوزارة الأوقاف ! ! .

لقد كان من واجب الحكومة أن تفكر فى مساعدة هؤلاء الملاك الذين أثرت الأزمة العالمية فى ايرادهم أكبر الأثر، ومن واجبها أن تحافظ على الثروة المصرية فتمنع انتقال ملكية الأراضى الزراعية من المصريين الى الأجانب، ولكن كان فى استطاعتها

أن تعمل فى هذا الشأن ما عملته البلاد الأخرى التى أصابتها الأزمة بمثل ما أصابتنا ولم تلجأ فى مساعدتها لأهل بلادها الى الوسيلة التى لجأنا اليها . وعلى كل حال فقد جمع المـال الاحتياطى لأغراض أخرى كما ذكرت ،وكان يجب أن يحتفظ به لانفاقه فى وجوه الاصلاح والانشاء والتعمير التى جمع من أجلها .

والان وقد وقع ما وقع يجب أن يتجه اهتمام الحكومة لتصفية هـذا الموقف بالسعى فى استرداد هذه المبالغ طبقا للشروط التى وضعتها والتى قبلها المدينون عن طيب خاطر ، وألّا تقصّر فى اسـتعمال جميع الوسائل للحصول على أموالها بالطرق المشـــروعة .

يجب أن تقضى الحكومة على تلك العادة السيئة ،وهى استباحة بعض الناس ، خصوصا أصحاب النفوذ ، لأموال الحكومة ورغبتهـم عن سدادها اطمئنانا منهم لتغاضى الحكومة وعدم الحاحها فى تحصـيل أموالها . إنى أخشى أن تضيع هـذه الأموال وجلّها أموال الفقراء البائسين اذا ماجرت الحكومة على تهاونها .

كذلك ينشأ من وجود هذا الاحتياطى ألّا يقتنع النـاس اقتناعا كافيـا بدفع ضرائب جديدة . وهذا معقول، فاذا لم يستنفد هذا الاحتياطى فى وجوه الاصلاح فلن يقتنع الرأى العام بضرورة زيادة فى فئات الضرائب الحاليـة أو انشاء ضرائب جـــديدة .

سـياستنا الاقتصـادية

مقـــدمــة

تحـديد مرامى هذه السياسة — ازدياد عدد السكان — وجوب تمية الموارد الاقتصادية والبحث عن موارد جديدة — انخفاض مستوى المعيشة ووجـــوب العمـــل على رفعـــه

يجب أن ترمى هذه السياسة الى رفع مستوى حياة جميع الأفراد باستثمار جميع موارد البلاد الزراعية والصناعية، واصلاح طرق هذا الاستثمار باتباع جميع ما استكشفه العلم الحديث فى هـذا السبيل، وإعداد جميع أهـل البلاد للاستفادة من استعمال الأساليب الاقتصادية الحديثة سواء فى ذلك ما كان منها خاصا بزيادة الانتاج وتحسين نوعه وما كان منهـا خاصا بتقليل نفقاته وتصريف المنتجات الزراعية والصناعية فى الأسواق الداخلية والخارجية بأحسن الأثمـان الممكنة .

هـذه هى باختصار مرامى السياسة الاقتصادية وهى التى يجب أن نتبعها اذا أردنا أن نحصل لأهـل هذه البـلاد على أكبر قسـط من الرفاهية . وليست مهمتنا فى هـذا الشأن مقصـورة على رفع مستوى حياة المصريين البالغـين الذين يجاهدون الآن على أرض مصر لكسب قوتهم، بل يجب علينا أن نفكر فى الآلاف من أولادنا الذين لم يبلغوا بعدُ سن الكفاح، كما يجب أن نفكر أيضا فى مستقبل الملايين من المصريين الذين لم يولدوا بعدُ والذين سيولدون فى المستقبل القريب أو البعيد .

لقد بلغ عدد سـكان مصر بحسب تعداد سنة ١٩٣٧ : ١٥٩٠٤٥٢٥ نفس
وكان فى سـنة ١٩٢٧ : ١٤٢١٧٨٦٤ »
» » ١٩١٧ : ١٢٧٥٠٩١٨ »
» » ١٩٠٧ : ١١٢٨٧٣٥٩ »
» » ١٨٩٧ : ٩٧١٤٥٢٥ »

فزيادة عدد سكاننا بين سنة ١٨٩٧ وسنة ١٩٣٧ أى فى مدّة ٤٠ سنة كانت نسبة ٦٣,٧٢ فى المائة .

وليست مسألة زيادة عدد السكان فى البلاد مسألة حسابية بحتة حتى يسهل التنبؤ بما يصير اليه عددهم فى سنة معينة ؛ فان الأرقام وحدها لا تكفى للقطع فى مسألة اجتماعية اقتصادية معقدة كهذه المسألة . ولكن ليس من الصعب مع هذا أن نتكهن، قياسا على حساب الأربعين سنة الماضية، بأنه من الممكن والمعقول ان يصل عدد سكان مصر الى العشرين مليونا من الأنفس فى سنة ١٩٦٠ .

وعلى هذا اذا أردنا أن نحافظ لأهل مصر على المستوى الاقتصادى الحالى وجب علينا أن نعمل لزيادة ثروة البلاد بقدر الربع فى هذه الفترة القصيرة من حياة البلاد، والا انخفض هذا المستوى عما هو عليه الآن . على أن المستوى الحالى لا يزال منخفضا الى درجة كبيرة . وليس أدل على ذلك من أن تعرف أنه يعيش من أهل هذه البلاد نحو أربعة ملايين شخص بايراد يقل عن جنيه واحد فى الشهر الواحد أى نحو ثلاثة قروش يوميا [1] ، وأن تعرف أيضا أنه يعيش فى هذه البلاد خمسة ملايين

(١) يشمل هذا العدد

	العدد	البيان
	١٦٧٧٥٣٦	أشخاص يملكون أقل من فدان ، ومتوسط ما يملكه الشخص الواحد ٠,٤١ من الفدان .
و	٦٥٩٨٨٢	عمال زراعيون متوسط أجرهم اليومى فى أيام العمل ٣ قروش .
و	٦١٢٥٧٢	عمال زراعيون لا يشتغلون بأجر و إنما يساعدون ذويهم .
و	٥٢٢٥٣	رعاة مواش .
و	٥٧٠٠٠٠	أطفال تزيد سنهم عن العشر ولا يشتغلون (لا يشمل التلاميذ) .
و	٣١٠٠٠	عمال متعطلون .
و	٤٠٠٠٠	عرب رحل لا يملكون شيئا .
و	١٠٠٠٠	متشردون ومتسولون .
	٣٦٥٣٢٤٣	المجموع

[عن احصاء تقريبي لمصلحة الاحصاء]

ونصف مليون من سكانها بما لا يزيد عن ثلاثة جنيهات شهريا[(١)] .

واعتقادى أن عدد المصريين الذين يعيشون بما لا يزيد عن ١٢ جنيها شهريا أى بما يقرب من ١٥٠ جنيها فى السنة لايقل عن العشرة الملايين .

وتدل هذه الأرقام دلالة واضحة على أن مستوى المعيشة فى مصر منخفض الى درجة كبيرة لا يدانيها فيه بلد من البلاد المتمدنة، وعلى مقدار النجاح فى رفعه الى مستوى أعلى يتوقف نجاح البلاد فى جميع مرافق الاصلاح . فاذا أضفت الى هذا ما ذكرنا من زيادة عدد السكان زيادة مطردة مستمرة بنسبة كبيرة ظهر لك مقدار المجهود الاقتصادى الذى يجب أن يواجهه الرجال المسئولون فى مصر الآن . قد يفكر بعض المصريين فى أن العمل على تقليل النسل فى المستقبل يحل هذه المشكلة . ولكن يجب ألّا يغيب عن أذهان هؤلاء ومن يرون رأيهم أن مستقبل

---

(١) منهم

٣٦٥٣٢٤٣	الأشخاص الذين ذكرناهم والذين يعيشون بأقل من جنيه واحد فى الشهر .
٥٦٤٧٠٠	أشخاص يملكون أقل من خمسة أفدنة ومتوسط ما يملكه الواحد منهم ٢٠٢ فدان .
٨٤٦١٧	أشخاص يملكون أقل من ١٠ أفدنة ومتوسط ما يملكه الواحد ٦٦٣ فدان .
١١٠٤٥٤	بستانيون .
٨٩٨٣٢٠	فعلة وصناع وهم بطبيعة عملهم لا يشتغلون طول أيام السنة .
٧٠٦٤٦	عمال باليومية مستخدمون بالحكومة .
٢٢٠٥٥	عساكر بوليس .
٦٧٨٢٤	خفراء .
١٢١٤٨	جنود .
٥٤٨٤٠٠٧	المجموع

[بناء على احصاء تقريبى لمصلحة الاحصاء]

الأمم الصغيرة العدد مظلم من جهات كثيرة، ليس هنا محل الكلام عليها، وأن العمل على زيادة السكان متى سايره العمل على تحسين الصحة العامة والتعليم العام هو غاية يجب أن ترمى اليها سياستنا ؛ ولذلك كان العمل على تحـديد عدد السكان لا يحل المشكلة التى نواجهها — حتى اذا كان هذا ممكنا ولا تعترضه عقبات — وانما حلها فى العمل على زيادة الثروة القومية حتى تعتمد البلاد فى حياتها الاقتصادية على جميع مواردها الزراعية والصناعية والتجارية .

الفصـــــل الأوّل

مواردنا الزراعية ووجوب السعى فى تحسينها

تقــدم الطرق الزراعية — أبواب التحسين — مراقبـة بذور التقاوى ووجوب اختيار الصالح ومنع زراعة ما عــداه — اختيار الأشجار المثمرة — تجــديد الأساليب الزراعية — بنك التسليف الزراعى — اصلاح الأراضى البور .

أما الزراعة وهى التى يعيش منهـا ٨٠ ٪ من سكان البلاد فهى أهم مواردنا الاقتصادية ، وعلى نموها وتقدمها واصـلاح أساليبها يتوقف مســتقبل الكثرة من سكان البلاد . وقد رزق الله مصر أرضا لا تدانيها فى خصبها أرض أخرى ، ووهبها نهرا عظيما يجرى بلا انقطاع يحمل المـاء العذب المخصب الى أرضها طول السنة ، فلا ينتظر فلاحنا لرى أرضه ماء السماء الذى قد لا يأتى فى الوقت المناسب ثم يهطل غزيرا فى غير وقت الحاجة اليه . وشمس مصر وهواؤها يبعثان الحياة والصحة فى كل ما يزرع فى أرضها فينمو ويثمر بسرعة مدهشة يغبطها عليهـا جميع البلاد الزراعيـة الأخرى . والمصريون قوم ورثوا الخبرة الزراعية من أجيال طويلة مضت فأتقنوها بالفطرة . والفلاح المصرى صبور لا يمل العمل المجهد طول السنة ، وهو معتــدل فى حياته قليل النفقات . فالظروف الطبيعية كلها مهيأة لأن تبلغ مصر المكان الأوّل بين البلاد الزراعية .

من الخطأ أن نتصــور أن الفن الزراعى لم يتقــدم فى مصر، وأن الأساليب الزراعية لم تحسن فيها . فالواقع أنه أصاب الزراعة شىء كثير من الاصلاح الذى شمل جميع المرافق المصرية ، ونالها نصيب من وسائل التجديد البطىء الذى أخذنا به فى السنين الأخيرة . فقد بدأنا على الأقل نفكر فى تطبيق النظريات العلمية الحديثة على شؤون الزراعة فى جميع أدوارها، فبدأنا نهتم بانتقاء البذور والأسمدة الصالحة ، وبدأنا نهتم بالاقتصاد غير المخل فى طرق الانتاج مع تحسين أنواع المنتجات ، وبالسعى الى تنظيم الأسواق الداخلية وايجاد الأسواق الخارجية لتصريفها .

ولا يزال القطن يشغل المكان الأول من اهتمامنا ، فقد سعينا ونجحنا الى حد كبير فى تحسين أنواعه ، وفى طرق مقاومة ما يصيبه من آفات ، كما نجحنا فى تحسين أدوار زراعته من بداءتها الى تصديره قطنا نظيفا جميل اللون متين التيلة طويل الشعرة فى الأسواق الأجنبية المختلفة . لقد شاهدت بنفسى بالات القطن المصرى والأجنبي فى مخازن لفر بول وفى مصانع منشستر . فكنت كلما رأيت بالة حسنة التعبئة غير ممزقة الغلاف منتظمة الشكل تنبأت أنها من القطن المصرى وصدقت فى أكثر الأحيان نبوءتى . فلا جدال أن سلسلة القوانين الخاصة بعدم خلط القطن ومراقبة حلجه وكبسه وتنفيذ هذه القوانين بالشدة الواجبة كان من أثره أن تحسن نوع القطن وصار يتمتع الآن بأحسن سمعة .

كذلك قامت وزارة الزراعة بجهود كبيرة فى سبيل تحسين زراعة القمح والحبوب واختيار البذور الصالحة ، وقامت أقسامها الفنية ببحوث قيمة فى مرض الصدأ الذى يصيب القمح وفى الأمراض الميكروبية الأخرى .

وقد استطعنا أن نزيد كثيرا فى محصولنا من الأرز وتحسين نوعه ، وتقدمنا كثيرا فى وسائل صناعته ، وأصبح لدينا من مصانع الأرز الحديثة فى الاسكندرية ورشيد ودمياط والمنصورة ما يضارع أحدث المصانع الأجنبية ، وأصبح الأرز المصرى معروفا فى أوربا رغم الضرائب الجمركية الباهظة التى ضربت فى أكثر البلاد على الأرز الأجنبى .

كذلك اهتممنا بزراعة الفاكهة ، فزادت مساحة الأراضى المزروعة فواكه زيادة كبيرة منذ الحرب ، كما تحسنت أنواعها بشكل واضح فى السنين الأخيرة . فأصبحت بعض أنواع البرتقال المصرى تفوق جميع أصناف البرتقال المعروفة . ولولا العوائق الجمركية وقيود تداول العملة الموضوعة فى بعض البلاد لأمكن لبعض أصناف البرتقال المصرى أن ينافس جميع الأصناف الأخرى منافسة جدية .

ولقسم الوقاية من الحشرات آثار محمودة فى تقليل أضرار الحشرات بالزراعة المصرية . ولهذا القسم بحوث علمية قيمة فى حياة هذه الحشرات وكيفية توالدها وطرق الوقاية منها .

كذلك تحسنت وسائل الرى والصرف تحسنا ظاهرا، و ينتظر أن يزداد اهتمام وزارة الأشغال فى السنين القادمة بمسائل الصرف التى صار يتوقف عليها الى درجة كبيرة تحسين انتاج أكثر أراضى القطر وخاصة أراضى الدلتا التى أصابها الضعف من عدم صرف مياه الرشح منها صرفا جيدا .

* * *

ولكن مع كل هذه الاصلاحات التى تمت للآن والتى بدأنا فى تنفيذها لا يزال المجال متسعا للكثير منها، ولا يزال الطريق أمامنا طويلا لنصل الى النتائج المرجوة . قلت إن الظروف جميعها مهيأة لمصر لكى تبلغ المكان الأول بين الأمم الزراعية؛ ولكنها لم تتبوأ للآن هذا المركز الذى منحتها اياه جودة أرضها وطبيعة جوّها وفطرة سكانها؛ اذ لا يزال كثير من البلاد الزراعية يسبقنا بمراحل فى وسائل التنظيم الزراعى وفى الأخذ بالأساليب العلمية الحديثة، ولا تزال بعض طرق الزراعة عندنا، سواء الخاص منها برفع المياه من الترع والخاص بحرث الأرض وتسويتها وجنى المحاصيل منها، طرقا فرعونية قديمة لم يطرأ على بعضها طوال هذه القرون تغيير يذكر . ألم تر الشادوف والمحراث والدولاب (الساقية) والنورج بشكلها الحالى مرسومة على جدران الهياكل الفرعونية ! . ألا تعلم أن طرقنا الحالية فى حصد القمح ودرسه وتذريته هى بعينها الطرق التى كان يستعملها قدماء المصريين من آلاف السنين ! .

لقد أصبحت الزراعة علما من العلوم، بل هى الآن مجموعة علوم متصل بعضها ببعض، وصار من المتعين على المشتغلين بها أن يلمّوا على الأقل بمبادئها أو أن يستعينوا — اذا أرادوا أن يحصلوا من الأرض على أقصى ثمراتها — بمن تعلموها . وقد سبقتنا أكثر البلاد الزراعية فى الأخذ بأصول العلم، فأصبح واجبا علينا اذا أردنا أن نلحق بها لنكون فى صفها أن نقفز قفزة تقضى على الفارق الحالى بيننا و بينها . لقد تكلمت فى فصل سابق عن التعليم الزراعى ووجوب العناية به، فلا داعى للتكرار فى هذا الموضوع الخطير .

بقى أن أحدّد ما أعتقد أنه ضرورى من وسائل الاصلاح فى المستقبل :

(أولا) انتخاب بذور التقاوى

يجب أن تراقب وزارة الزراعة بذور التقاوى مراقبة دقيقة . ولا أرى مناصا فى النهاية لامكان تنفيذ هذه المراقبة بالدقة الواجبة من الزام جميع الزراع باستعمال بذور منتقاة لزراعة أرضهم . وهذه مسألة سهلة فى زراعة القطن التى نظمت الآن تنظيما يقرب من الكمال ، ولكنها صعبة التنفيذ فيما يختص بزراعة الحبوب كالقمح والذرة والشعير والفول . ذلك لأن المتبع الآن هو أن يحتفظ صغار الزراع بجزء من محصولهم من هذه الحبوب لتقاوى السنة القادمة . فاذا كانت حاصلاتهم من أنواع غير جيدة أنتجت زراعتهم القادمة محصولا هو فى أكثر الأحيان أقل جودة فى نوعه وكميته من محصول السنة السابقة ، وهكذا تسوء حالة المحاصيل سنة بعد سنة لعدم إدراك الفلاح المصرى خطورة انتقاء التقاوى فى تحسين محصوله نوعا وكمية . فلا مفرّ اذًا من تدخل وزارة الزراعة فى الأمر وهيمنتها على مسألة التقاوى بجميع أنواعها هيمنة تحول فى المستقبل دون أن يزرع فى أرض مصر غير الأنواع الجيدة من جميع المزروعات .

ويجب أن تسبق هذا الاجراء القاطع بحوث علمية مستفيضة وتجارب متعدّدة تقوم بها الوزارة عن أجود الأصناف التى تصلح لأرض مصر من جميع المزروعات على اختلاف أنواعها . ويجب أن تراعى فى هذه البحوث، للوصول الى أنواع من المحاصيل الصالحة ، حاجة الأسواق الداخلية والخارجية لكل منها . ومتى أثبتت لها هذه التجارب جودة صنف من الأصناف ووفرة محصوله وقوة مقاومته للجوّ المصرى وصلاحيته فى الأرض المصرية والاقبال على شرائه فى الداخل أو فى الخارج ، عممت استعماله وحظرت استعمال غيره . هذا مع ضرورة الاستمرار على العمل العلمى لضمان التقدّم والتحسن ولاستكشاف أنواع أفضل من هذه المحاصيل . فان الاستمرار على مداومة هذه البحوث العلمية أمر حيوى لاستمرار التحسن فى المستقبل . ويصح العمل بهذا النظام فى زراعة الحبوب والفواكه والخضراوات . ولا يقتضى هذا أن تحتكر وزارة الزراعة بيع التقاوى المختلفة، بل يكفى أن تعين فى كل مركز عددا من

التجار الذين يمكنهم أن يحصلوا على الكميات اللازمة من أنواع التقاوى المختارة، وأن تراقبهم المراقبة الفعالة، وتحدد لهم فى كل أسبوع أثمان هذه التقاوى، حتى لا يطمعهم هذا النوع من الاحتكار فى العبث بالأثمان لمصلحتهم . ويجب أن يسمح لصغار الفلاحين أن يستبدلوا هذه التقاوى الجيدة بمحاصيلهم مع دفع فرق الأثمان .

وعندى أنه اذا توقف نجاح هذه السياسة فى السنوات الأولى على أن تعطى الحكومة صغار الفلاحين التقاوى المختارة الجديدة بالثمن الذى يبيعون به محاصيلهم وتتحمل هى الفرق بين ثمن الصنفين، فلا مفر من تحمل هذه التضحية التى تتضاءل كثيرا أمام النتائج التى تعود علينا من اتباع هذه السياسة .

بهذه الطريقة وحدها يمكن أن نقضى على الأصناف المنحطة من المزروعات. وبهذه الطريقة وحدها يمكن أن نحصل على الكميات التجارية من الأصناف الزراعية الجيدة . وبها وحدها نقضى على الفوضى الحالية التى قضت بتعدد أصناف المزروعات من الحبوب كانت أو من الخضراوات أو من الفواكه . فنحن نزرع الآن من الذرة والقمح والبرتقال والمانجو ما يزيد عن العشرين صنفا من كل منها فننتج أنواعا غير جيدة، وننتج من الجيد كميات صغيرة لا تصلح تجاريا للبيع فى الأسواق الداخلية، ولا تصلح بصفة خاصة للبيع فى الأسواق الخارجية .

هل يعقل أننا لا نزال نستورد مقدارا يذكر من القمح والدقيق لأننا لم نجح للآن فى زراعة أنواع من القمح تنتج جميع أصناف الدقيق اللازم لأصناف العجين المختلفة المستعملة فى مخابزنا ومطابخنا ! . هل يعقل أننا لا نزال نستورد كميات كبيرة من البلح المحفوظ لأننا لم نجح فى صناعة البلح اللازم لسوقنا الداخلية، وقد كان من المستطاع لو نحن اهتممنا بالأمر أن نغرق الأسواق الخارجية بأحسن أنواع البلح المصرى ! . الواقع أننا ننتج أنواعا من البلح الجيد ولكننا لا ننتج منه الا كميات صغيرة لا تكفى السوق الداخلية وحدها، بل قد لا تجد الكثير منها معروضا فى هذه السوق، وننتج فى الوقت نفسه كميات

هائلة من أنواع رديئة فى أكثر الأحيان ، بل لا يصلح كثير منها للأكل . لماذا زرعنا هذه الأصناف وقصرنا فى زراعة الجيد منها مع أن متاعب هذه الزراعة واحدة فى الردىء والجيد ، وأثمان الفسائل لاتختلف كثيرا ، ومدّة الإثمار واحدة ، ومساحة ما تحتاج اليه النخلة الجيدة والرديئة من الأرض واحدة ، ونوع الأرض الصالحة لزراعة النخيل بجميع أنواعه واحد ، وأثمان هذه الأراضى واحدة ! .

لقد اهتم ثرى أمريكى من كاليفورنيا فى الخمس عشرة سنة الأخيرة بزراعة البلح ، وكان يوفد خبيرا الى مصر كل عام لتمضية بضعة شهور يجوب فيها أنحاء البلاد من أقاصى الصعيد الى الواحات الى مريوط لينتخب الصالح من أنواع النخيل وينقله الى أمريكا لزرعه ، وقد وصل هذا الرجل الآن الى أن صار من أكبر مصدرى البلح ؛ فيمكنك أن تشترى بلحه فى لندن وأمستردام و برلين ، بل يمكنك أن تشتريه فى مصر ، وهو من أحسن أنواع البلح ، وقد أخذت شجيراته جميعها من مصر ومن البلاد الشرقية قبل سنة ١٩٢٨ .

هذا وقد كان مدير قسم البساتين يعلم ما يعمله هذا الأمريكى ، وقد فهمت اذ ذاك أنه كثيرا ما طلب فتح اعتماد صغير يمكنه من القيام بهذه العملية نفسها ليجمع عددا من النخيل الصالح لاستنباتها ، وكان يرفض طلبه دائما .

ولقد قضى على جميع فسائل النخيل فى النوبة بعد رفع خزان أسوان الأخير ، فقلّ أو انعدم البلح الأبريمى المعروف ، وقد كان الغذاء الأساسى لكثرة سكان هذه المنطقة الكبيرة ، كما كانوا يصدّرون منه الى مصر كميات كبيرة . فهل عملت وزارة الزراعة على تلافى هذا الأمر بزرع نخيل على الأراضى العالية وفى الأودية التى لم تغمر بالماء فى تلك المناطق ؟ أظن أنه عمل شىء قليل فى هذا الشأن ، واكتفت الحكومة بتعويض السكان ماليا عن خسارتهم ؛ وقد أنفق هؤلاء السكان المال عبثا ، ولا ترى الآن فى النوبة الا تلال الرمال المجدبة .

هذه هى احدى نتائج الفوضى فى عدم اختيار البذور والأشجار الصالحة للزراعة . وهذه هى نتائج عدم تنظيم المجهودات وترك الأمور تسير على غير قاعدة علمية .

(ثانياً) وجوب مداومة البحوث الزراعية العلمية

اذا أردنا أن نقوم بهـذا الاصلاح الضرورى وجب علينـا أن نأخذ له العدّة التى تكفل لنا النجاح فيما نقصد . وأول معدّات النجاح وجوب عناية وزارة الزراعة بالبحوث العلمية الخاصـة باختيار البذور والتقاوى الصالحة ، ووجوب تخصيص خبير زراعى بكل نوع من أنواع الزراعات ؛ فيجب أن يختص خبير بالحبوب ، وثان بالموالح ، وثالث بالبلح ، ورابع بالخضراوات ، وخامس بالأزهار ، الخ . واعتقادى أن الانفاق فى هذا السبيل هو من أحسن وجوه الانفاق وأكثرها فائدة ، ويجب أن يشتغل كل فيما تخصص لدراسته من استكمال البحوث التى تمت حتى الآن عن حالة الأصناف التى تزرع فى مصر ، وبحث جميع الأصناف الجيدة التى تزرع منها فى البلاد الأخرى ، واختيار أحسنها لزراعتها فى مصر ، وامتحان درجة انباتها ومقدار محصولها ، وقوة مقاومتها لجو مصر وحشراتها ، والسعى بعد ذلك الى تحسين نوعها ، ومداومة هذه التجارب حتى بعد الوصول الى أحسن النتائج . فاننا نرى بأعيننا كل يوم أن التحسن مستمر فى كل شىء . ومايبدو لنا حسنا اليوم يصير رديئا غدا عند موازنته بمـا هو أحسن منه . وعلى نتائج هذه البحوث ترتب وزارة الزراعة عملها فى اختيار البذور والشجيرات الصالحة للزراعة ، ومنـع زراعة غيرهـا من الأنواع الأخرى . واعتقادى أنه لو أحسنت الوزارة الاختيار وانتخبت الصالح من المصريين أو غيرهم لأمثال هذه المهمة لاستطاعت أن تؤدّى للبلاد أجل الخدمات . كذلك يجب أن تزيد وزارة الزراعة من عنايتها بجميع أقسامها الفنية الخاصـة ببحث القطن أو ببحوث مقـاومة الحشرات أو ببحث الأسمدة وتحليـل الأرض لمعرفة حالتهـا وما يلزم لاصلاحها . ويجب ألّا تبخـل وزارة المـالية بالأموال اللازمة لاستمرار هذه البحوث العلمية مادامت كفاية الذين يتولونها ليست محل شك . ويجب هنا أن أوجه النظر الى عيب كبير فى أنظمتنا الحكومية وهى أننـا نشغل أكثر وقت العلماء الاخصائيين من موظفى الحكومة وخبرائها بالأعمال الادارية والتحريرية ، فنضيع وقتهم فى أحقر الأعمـال ، ونضيع على البلاد عملهم فى المفيد والمنتج . فاذا

احتاجوا لخادم أو فراش اضطروا للقيام بمراسلات طويلة ومقابلات عدة . واذا كتبوا تقريرا بطلب آلة أو جهاز مضت الشهور والأعوام حتى يجاب طلبهم . واذا كتبوا فى النهاية تقريرا علميا فى مسألة من المسائل لم يقرأ الرؤساء المسئولون تقريرهم أو يقرءونه ثم يضعونه فى أدراج مكاتبهم فلا ينفذ ماجاء فيه من اقتراحات أو آراء. نعم يجب أن تنتهى هذه الحالة المضيعة لوقت نفيس والتى تدخل اليأس والملل الى نفوس أكثر الناس احتمالا . وإنى لا أقول هذا القول جزافا بل لقد سمعته من أكثر خبرائنا الفنيين .

(ثالثاً) تجديد الأساليب الزراعية

يجب بعد ذلك أن نفكر فى أمر تجديد الأساليب الزراعية، ومعاونة الفلاح الصغير على الاستفادة من مزايا الآلات الزراعية الحديثة ؛ فنساعده بذلك على تخفيف عنائه فى زراعته ونمكنه من السعى فى اتقانها . أول متاعب الفلاح عملية نقل المياه من الترعة الى أرضه، وهو يستعمل لذلك الدولاب (الساقية) الذى يتعب دابته طول السنة، أو الشادوف، وهو عمل متعب متكرر يأخذ كثيرا من وقته ويسبب له أكبر العناء . ولست أرى من الصعب على وزارة الأشغال أن تقوم تدريجا بانشاء الطلمبات الكبيرة على الترع وتسوق للفلاحين أرضهم بأجر معقول لا يزيد عن نفقات ادارة هذه الطلمبات. لقد قامت شركات كبيرة فى أنحاء مختلفة من القطر بهذا العمل، وأقبل الفلاحون مختارين على الاستفادة منها وقبلوا شراء مائها بأثمان عالية فى أغلب الأحيان. وقد آلت ملكية أغلب هذه الشركات الى الحكومة بعد أن انتهت مدّة امتيازها، واستطاعت أن تخفض أثمان المياه فى أكثر الأحيان وأراحت الفلاح من عناء كبير . فلماذا لا تعمم الحكومة هذا العمل وتنشر هذه التجربة الناجحة فى أنحاء القطر فتريح الفلاح الصغير من عناء كبير وتريح المتوسط الحال من نفقات ماكينته القديمة التى لا يستطيع تغييرها بأحدث منها وهى تكلفه فى الوقود نفقات كثيرة، بل قد تريح صاحب الأراضى الواسعة من كثير من نفقاته مادامت ستنشئ الماكينات

الكبيرة الحديثة التى تقل نفقات ادارتها فى النهاية عن الماكينات الصغيرة أو المتوسطة .

تأتى بعد ذلك عمليات الحصاد ودرس القمح وتذريته وهى سلسلة عمليات صعبة ، فهى تقع كلها فى أشد أيام الصيف حرارة ، ويجب أن يقوم بها الفلاح وأولاده ودابته عند ارتفاع الشمس فى الأفق حتى تبلغ أكبر أثرها فى تجفيف سنابل القمح وسيقانه ، وهى عمليات تكاد تكون الآن أثرية بعد أن طرأ عليها كثير من التغييرات الأساسية ، واستكشفت منذ زمان طويل الماكينات التى تقوم بها والتى خففت من متاعبها وحسنت من نتائجها وضمنت عدم ضياع شيء من المحاصيل أو عدم تلوثها بروث البهائم أو تكسرها تحت حوافرها أو ضياعها فى شقوق الأرض أو تعرضها مدة طويلة للطيور . والصعوبة الكبرى التى تقوم عقبة فى سبيل اقناع الفلاح بتغيير طريقته هى عدم استطاعته شراء ماكينات الدراس . وكان المعقول أن نجح على الأقل فى هذا النوع من التعاون الزراعى بأن نقنع فلاحى القرية بأن يشتروا ماكينة واحدة تسد حاجتهم جميعا . ولست أدرك للآن لماذا لم يتحقق مثل هذا الغرض الضيق المحدود من التعاون ، وقد تكلمنا فى ضرورة التعاون الزراعى ثلاثين عاما وأنشأنا له قسما بوزارة الزراعة من خمس عشرة سنة ، ولهذا القسم مجلة تنفق عليها الحكومة ونشرات دورية وغير دورية ، ويقوم رئيسه وموظفوه بالتفتيش والدعوة المستمرة طول هذه المدة ! . لماذا لم ينجح هذا القسم حتى الآن فى مثل هذه المسألة التى نتكلم بصددها ! . ألا يحسن أن تعيد الوزارة النظر فى أمر النتائج التى وصل اليها هذا القسم ، وأن تقوم تحت ضوء هذه النتائج بالاصلاحات الواجب انفاذها بشأنه ! .

(رابعا) نشر الدعوة الزراعية

يجب أن تقلل وزارة الزراعة من أعمالها الكتابية والادارية وتزيد من أعمالها فى الفن الزراعى ، ليكون فى استطاعة موظفيها الفنيين بذل النصائح

والارشادات اللازمة لجميع من يطلب مساعدتهم من الزراع ممن يريدون بحث حالة أرضهم أو حدائقهم وارشادهم الى ما يجب عليهم لتحسين زراعتهم . يجب أن يترك مفتشوها مكاتبهم وأن يتجولوا طول السنة فى القرى ليقفوا على حالة الزراعة فيها . ويجب أن يقوم هؤلاء الموظفون أثناء تجولهم بالقاء محاضرات سهلة بسيطة يكون فى متناول الفلاح العادى فهمها عن كل ما يلزم معرفته من مبادئ الزراعة الأولية، وما يجب أن يعمله فى كل الأدوار الزراعية لكل صنف من مزروعاته ليحصل على أحسن النتائج . ويجب ألا تكون من نوع المحاضرات التى كنا نسمعها فى الراديو والتى كان يعنى فيها المحاضر بالمرفوع والمنصوب أكثر مما يعنى بالموضوع الذى يلقيه ومقدار استفادة الفلاح منه اذا سمعه أو عدم استفادته إما لصعوبة لغته أو لتعقد موضوعه وارتفاعه عن مستواه الفكرى أو لقلة فائدته من الجهة العملية البحتة .

(خامسا) بنك التسليف الزراعى

لقد أدى هذا البنك فائدة عظمى للزراع على حداثة عهده وقلة تجربة عدد كبير من موظفيه فى الشؤون الخطيرة التى عهد بها اليهم . ولكن لا شك مع هذا أن هناك مجالا للاصلاح فى الطرق والوسائل التى يتبعها الآن هذا البنك . يشكو الكثيرون من البطء الممل الذى يصحب أكثر عملياته وارتفاع النفقات التى يدفعها العملاء ثمنا للبحوث والتحريات التى يقوم بها البنك قبل الموافقة على السلف، كما يشكون من ضياع كميات كبيرة من محاصيلهم التى يحفظها البنك ضمانة لأمواله . ولا أدعى أنى حققت هذه الشكاوى ، ولكنى أعتقد بداهة أن طريقة الخزن التى يتبعها البنك الآن مضيعة لجزء كبير من الحبوب المخزونة . فهذه المخازن المكشوفة لا تضمن بأى حال سلامة الحبوب المخزونة ؛ فالأمطار تتلف نوعها ، والطيور تأكل منها طول السنة ، والرياح تخلط بها أنواعا وألوانا من التراب والطين والحصى . فقد أتى الوقت الذى يجب فيه على البنك بناء المخازن الحديثة (Sylo)

فى المناطق التى يكثر فيها عملاؤه . وأعتقد أن ما يتلف من الحبوب فى سنوات قليلة يعوّض أثمان هذه المخازن بل يزيد عليها .

(سادسا) زيادة الانتاج الزراعى

يخطئ من يعتقد أن زيادة الأراضى الزراعية فى مصر وزيادة محاصيلها الزراعية يترتب عليه نقص فى أثمانها أو صعوبة فى تصريفها . فان مصر مع كل ما تستطيع أن تزيده فى المستقبل من مساحتها المزروعة لا تستطيع أن تنتج من المحاصيل الزراعية غير جزء ضئيل من محصول العالم منها . فهى لا تنتج من القطن إلا نحو خمسة ونصف فى المائة من المحصول العالمى، ولا تنتج من القمح ما يكفى حاجتها، فاذا ضاعفت هذه النسبة فلن تؤثر فى النهاية قليلا أو كثيرا فى المحصول العالمى . حقيقة أن المحاصيل الزراعية تزيد فى كل بلاد العالم، ولكن مستوى المعيشة يزيد فيها أيضا، فتزيد حاجات الناس تبعا لذلك الى المحصولات الزراعية . فمع ارتفاع مستوى المعيشة وتحسين وسائل النقل والمواصلات يزداد احتياج الناس الى الأقمشة القطنية مثلا، ويزداد احتياجهم الى الفاكهة كغذاء . أضف الى هذا أن مصر تنتج أنواعا خاصة من القطن لا تنتجه بلاد أخرى . وكثيرا ما سمعت وسمع زملائى عند ما قصدنا انجلترا كبعثة اقتصادية فى سنة ١٩٣٦ أنه اذا استطاعت مصر زيادة محصولها من القطن واطمأن الغزالون الى حصولهم على طلباتهم سنويا من قطنها بأثمان تبقى نسبتها الى أثمان الأمريكى على ما هى عليه الآن حوّلوا مغازلهم الى مغازل قطن مصرى وآثروه على غيره بدون تردّد . ولكن قلة كميته الحالية بالنسبة لغيره من الأقطان وبالنسبة لحاجاتهم وعدم اطمئنانهم الاطمئنان الكافى لحصول فى المواعيد المناسبة على ما يحتاجون اليه من هذه الكميات تمنعهم من تنفيذ هذه السياسة . وكانوا دائما يؤكدون أن على مصر واجبا هو أن تزيد سنويا ما استطاعت من محصول قطنها لتزيد من عدد الغزالين الذين يستعملون هذا القطن .

ومن الخطأ الكبير أيضا أن نعتمد فى المستقبل على تحسن أثمان القطن أو المحاصيل الزراعية الأخرى تحسنا كبيرا، فهذا أمل بعيد التحقق نظرا لكثرة هذه المحاصيل وازديادها سنة فسنة ولأسباب اقتصادية عدة لا محل لتفصيلها الآن . ولذلك يجب أن تتجه سياستنا فى المستقبل الى تقليل النفقات وتحسين النوع وزيادة الأراضى المزروعة لا كثار المحصول . هذا هو الطريق الذى يجب أن تسير فيه سياستنا لنتفادى قلة ايرادنا من انحطاط أسعار منتجاتنا الزراعية .

(سابعا) اصلاح الأراضى البور

يقدر الخبراء أن الأراضى المصرية التى لا تزرع الآن والتى يمكن استصلاحها فى المستقبل تبلغ نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون من الأفدنة إن لم تزد(١) . ففى شمال الدلتا مساحات كبيرة تحتاج الى اصلاح قليل لتزرع . وأمامنا فى المستقبل منطقة البحيرات الشمالية وهى البرلس والمنزلة وإدكو ومريوط، وهى منطقة واسعة تقدر مساحتها وحدها بما يزيد عن نصف مليون فدان .

أما منطقة مريوط فهى مساحة شاسعة لا تقل مساحة أراضيها القابلة للزراعة عن خمسمائة كيلو متر طولا بين الاسكندرية والسلوم ، ولا تقل عن ثلاثين أو أربعين كيلو متر عرضا من البحر الى الصحراء . وكانت هذه المنطقة فى العهد

(١) مساحة الأراضى غير المزروعة فى سنة ١٩٣٦ هى :

	فدان
أملاك خاصة	٢١٤٣٠٤٠
« عامة	٨١١٨٣٠
مساحة البحيرات التى يمكن تجفيفها :	
بحيرة المنزلة	٤٠٧٠٠٠
« مريوط	٥٩٠٠٠
« أدكو	٣٥٠٠٠
« البرلس	١٤٠٠٠٠
	٣٥٩٥٨٧٠

الرومانى اليونانى من أغنى البلاد الزراعية، بل لقد كانت مع برقة تنتج أحسن أنواع القمح والشعير والعنب .

أما أراضى شمال الدلتا فقد أخذت الحكومة أخيرا بعد تعلية خزان أسوان وانشاء خزان جبل الأولياء تمد الترع والمصارف فيها ، وقد قسمتها وبدأت تبيعها بالمزاد قطعا صغيرة ومتوسطة لصغار الفلاحين ومتوسطيهم . ولست أدعى معرفة السياسة التى عولت الحكومة على اتباعها فى هذا الشأن، ولكن يخيل الى أن الحكومة تخطئ كل الخطأ فى بيع الأراضى غير الصالحة للزراعة أو الأراضى الضعيفة التى تحتاج الى نفقات كبيرة قبل امكان الانتفاع بها لصغار الملاك أو لمتوسطيهم ؛ فان عملية اصلاح الأراضى تحتاج الى شيء كثير من العلم والى مقدار كبير من المال لامكان اصلاحها بطريقة اقتصادية . ولذلك فلا مفر اذا أرادت الحكومة أن ينتفع صغار الفلاحين من هذه الفرصة انتفاعا حقيقيا واذا أردنا أن تحصل البلاد على أكبر ثمرة منها فى أسرع وقت وبأقل ثمن من اتباع خطة من خطتين :

(الأولى) أن تقوم الحكومة نفسها بالاصلاح، ولا تبدأ بالتقسيم أو البيع لصغار الملاك أو متوسطيهم الا بعد أن يتم هذا الاصلاح وتصبح هذه الأرض أرضا زراعية تنتج جميع المحاصيل .

(والثانية) أن تبيع هذه الأرض لجماعات من المصريين يقدّمون الضمانات على استطاعتهم تقديم رأس المال اللازم لاصلاح هذه الأرض، ويستخدمون فى هذا الاصلاح المهندسين الزراعيين الكفاة، ويتعهدون بعد ذلك بتقسيم هذه الأراضى وبيعها بأثمان هى عبارة عن الثمن الذى دفعوه للحكومة مضافا اليه نفقات الاصلاح وربح معقول لرأس المال الذى أنفق على اصلاحها .

هذه هى الطرق التى كان يجب اتباعها فى هذه المسألة ، وإلا فان التصرف فى بيعها الآن وهى بحالتها الراهنة من الضعف واحتياجها الى الاصلاح الفنى لصغار الملاك

أو متوسطيهم سيؤدى فى المستقبل الى شىء كثير من المفاجآت غير السارة، وسيعطل اصلاح هذه الأرض مدّة طويلة، وليس هذا فى مصلحة أحد .

كذلك يجب ألا يغيب عن نظر الحكومة أن تحسين أنواع المحاصيل المصرية والتقليل من النفقات باستعمال الوسائل الميكانيكية فى أغلب أدوار العمليات الزراعية، واختيار نوع البذور اللازمة للتقاوى والبحوث والتجارب العلمية الفردية التى يجب أن تشجعها الحكومة بكل الوسائل، كل هذه أعمال لن يستطيع القيام بها الا المنشآت الزراعية الكبيرة التى يشترك فيها عدد من المصريين القادرين على الانفاق، والذين يهتمون بشؤون زراعتهم ويطمعون دائما فى تحسين شؤونها وتجديد طرقها وأساليبها . لذلك يمكن أن نفكر فى نوع جديد من الملكية يصح أن نسميها "الملكية المشتركة" أو "الملكية التعاونيــة" وهى التى يشــترك فيها كبار الملاك وصغارهم، بأن يقدّم الأولون رءوس الأموال اللازمة للاصلاح ولاستخدام الرؤساء الفنيين ولشراء البذور والأسمدة، ويقدّم الآخرون عضلاتهم وخبرتهم العملية، وأن يكون أجرهم فى النهاية لا قدرا معينا من المــال بل ملكية دائمة بعــد مدّة من الزمن لمساحة محــدودة من الأرض التى أُصلحت وقدرا من الحبوب والمــال لغــذائهم وغذاء أولادهم وغذاء ماشيتهم حتى يأتى الوقت الذى تؤول اليهم فيه ملكية الأرض .

يجب أن نفكر فى هذه الطريقة أو فى طريقة أخرى تمكننا من مساعدة الفلاح الصغير ولا تمنعنا من جنى ثمار الزراعات الواسعة التى يتوقف عليها وحدها سمعة محصولاتنا الزراعيــة والتى ستمكننا وحدها فى المستقبل من تجديد طرقنا الزراعية ومن تقليل نفقات الانتاج لمقاومة انحطاط أسعار المحصولات .

ويجب على الحكومة فى كل حال أن تحتفظ فى شمال الدلتا بمساحات واسعة من هذه الأراضى لتزرع غابات، وتنشأ فيها المراعى لتربية الحيوانات؛ فان مصر فى حاجة ماسّة الى الأخشاب، كما هى محتاجة لتربية المواشى وصناعة الألبان ومنتجاتها . ويمكن الحكومة أن تقوم بذلك بنفسها . والأفضل أن تبيع هذه الأرض مع اشتراطها على المشترين فى المستقبل أن يخصصوها لهذه الأغراض المعينة .

أما تجفيف البحيرات الشمالية واصلاح أرضها فهو أمر محتوم فى المستقبل ؛ وسيأتى وقته بعد اصلاح أراضى شمال الدلتا . وقد يعترض على هــذه العملية بأنها ستحرم عددا من الصيادين الانتفاع بالصيد فى هذه البحيرات . ولا أعتقد أن أحدا يتردد فى اهمال هذا الاعتراض غير الوجيه ؛ فانه من الخطأ الاقتصادى الكبير ترك هذه المساحات الواسعة لصيد السمك خصوصا أن عدد الصيادين قليل جدا بالنسبة لمن يمكن أن ينتفعوا بزراعة الأراضى الواسعة . وما ينتج منهـا من صيد الأسماك لا يمكن أن يقارن بمـا تنتجه كأرض زراعية . على أن الشواطئ البحرية المصرية الصالحة للصيد تعد بآلاف الكيلومترات . كذلك من السهل أيضا ابقاء أجزاء كبيرة من هذه البحيرات متصلة بالبحر كمصايد . كما يصح أيضا أن تمد فيها الترع الكبيرة الصالحة للمواصلات النهرية لتؤدى الأغراض الملاحية القائمة الآن بين المدن التى على أطراف هذه البحيرات إن ثبت أن مواصلاتها البرية غير كافية أو كثيرة النفقات .

أما منطقة مريوط ففيها ، كما قدمت ، مساحات واسعة من الأراضى الصالحة للزراعة وهى على الأكثر من الأرض ذات التربة الصفراء التى تتصرف الميـاه منها الى الأعمـاق بسرعة ، وهى غنية فى مناطق كثيرة بالمـادة الجيرية ، وبعضها صالح لزراعة الحبوب كالقمح والشعير ، والفواكه كالتين والعنب والبطيخ ، وهى تصلح كذلك لزراعة المراعى الواسعة لتربية المواشى ولزراعة الغابات .

والمشكلة الكبيرة بشأن اصلاح أراضى هذه المنطقة هى مسألة المياه . أما مياه المطر وهى المصــدر الوحيد لرى هــذه الأراضى فقد تكون كافية لزراعة الحبوب فى بعض السنين ، وقد تكون قليلة غير كافية فى سنين أخرى . ومريوط مرتفعة عن باقى الأراضى المصرية ارتفاعا قد يكون عقبة فى سبيل ايصال مياه النيــل اليهـا . فهل يمكن حجز مياه الأمطار فى الســنين التى يكثر فيها واستعماله فى السنين الجافة ؟ وهل تصل نفقات هذه العملية اذا كانت ممكنة الى الحد الاقتصادى ؟ . وهل قامت وزارة الزراعة ووزارة الأشغال ببحوث فى هذا الموضوع وفى موضوع رفع مياه النيــل اليها فى المستقبل ؟ . هذه أسئلة جوابها عنــد الحكومة . وأرجو أن يكون نظر المصالح المصرية الفنية قد اتجه الى هذه البحوث الخطيرة من الآن .

الفصـــــل الثـانى

الصناعة المصرية ووجوب العمل على تقدمها

لا تكفى الزراعة وحدها حاجة مصر الآن — الأيدى المصرية صالحة للصناعة — المواد الأولية وفيرة — تقدم الصناعة فى مصر — أسباب النجاح — توحيد المصالح المشتغلة بالصـناعة — التعريفة الجمركية — تشريع العمال — تسهيل المواصـلات — الطرق والأنهار — مشتريات الحكومة — التسليف الصناعى — تحـديد المناطق الصناعية

يجب أن يسـتقر فى أذهاننا أننا لن ننجح فى زيادة ثروتنا العـامة نجاحا كبيرا ولا فى تحسين مسـتوى المعيشة لأهل بلادنا تحسينا بيّنا اذا نحن حصرنا مجهوداتنا فى الزراعة وحدها وأغفلنا شؤون الصناعة ، أو قصّرنا حكومة وشعبا فى العمل على إنمائها وتقدمها .

ان عدد سكان هذه البلاد زاد بين سنة ١٨٩٧ وسنة ١٩٢٧ بنسبة ٤٧ فى المـائة كما قدمنا ، ولم تزد مساحة الأراضى المزروعة فى هذه المدّة أكثر من ٨ فى المـائة [١] . هذه هى المشكلة الاجتماعيـة التى نواجهها ، ولن نجد الحل الشافى لهـا فى تحسين الزراعة وحدها ، ولا فى السعى لزيادة مساحة الأراضى المزروعة فحسب ؛ بل يجب التفكير جدّيا أيضـا فى ترقيـة الصناعة والعمل على اعتبارها موردا للثروة الأهليـة لا يقل شأنا عن الزراعة .

تتمتع الشعوب التى تعيش من الزراعة وحدها بكثير من أسباب الهدوء والسكينة ؛ فهى فى أمن من المنازعات الاجتماعيـة التى تعكر بين آن وآخر صـفو راحة البلاد الصناعية ، وهى فى أمن من خطر المجاعات اذا سـدّت عليها لسبب من الأسباب طرق مواصلاتها الخارجية . وتتعرض مدن البلاد الصناعية دائما للاكتظاظ والاتساع الكبير الذى يتعذّر معه رعاية الصحة العامة الا بالنفقات الباهظة . كذلك تتعرض

(١) مجلة (Semaine financiere) عدد أول نوفبر سنة ١٩٣٧ .

المدن الصناعية لخطر الغازات السامة التى تقذفها باستمرار مداخن المعامل الى الهواء فتعكره وتجعله غير صالح للاستنشاق . كل هذا صحيح ، ولكن صحيح أيضا أن الشعوب التى تعيش من الزراعة وحدها شعوب فقيرة لا أمل لها فى الرقى الا بقدر محدود ، وهى لا تستطيع أن ترفع مستوى حياة سكانها الا الى قدر معين مهما بذلت من مجهودات فى تحسين زراعتها وترقية أساليبها .

قد تكتفى بالزراعة الأمم القليلة العدد ، والتى لا يزيد عدد سكانها الا ببطء والتى تستطيع أرضها أن تخرج من المنتجات ما يزيد كثيرا عن حاجة سكانها ؛ فهى تستطيع أن تشترى بهذا الزائد من منتجاتها الزراعية ما تحتاج اليه من مصنوعات غيرها ، وهذا ما كانت تعمله مصر فى الماضى ، ولا تزال تعمله الآن لحد كبير . ولكن سرعة زيادة سكانها وامكان احتياجهم فى المستقبل القريب أو البعيد الى استهلاك كل ما تنتجه أرضهم ، وما نعمله أو ما يجب أن نعمله لرفع مستوى المعيشة المنخفض الى حد كبير سيجعل من المستحيل علينا فى المستقبل أن نجد المال اللازم لشراء حاجتنا الصناعية من الخارج ؛ فيقف كل تقدّم مرجوّ ونصبح أمة ترضى من الحياة بالقليل .

لقد كانت جميع الشعوب التى تكتفى بالزراعة فقيرة منذ القدم ، وستظل فقيرة الى ما شاء الله ، ولا أمل لأمة فى الحال أو الاستقبال أن تلعب دورا هاما فى جماعات الأمم ، أو أن تصل بينها الى مركز محترم الا اذا بلغت شأوا فى ميدان الصناعة ولم تعتمد فى بناء حياتها الاقتصادية على الزراعة وحدها .

هل سمع أحد بدولة اليابان قبل أن تدخل اليابان فى زمرة الأمم الصناعية الكبرى ! وأين تكون بلجيكا أو سويسرا ، وكلتاهما الآن من أرقى البلاد وأغناها ، لو كانتا بلادا زراعية وأهملتا شؤون الصناعة ! .

ومصر بلاد مستعدة للصناعة أحسن استعداد ؛ فلقد كانت منذ القدم مهدا لكثير من الصناعات اليدوية المختلفة ، كما كانت منبت الفن الجميل منذ فجر التاريخ وفى وقت

كانت أكثر شعوب العالم لا تفهم للصناعة معنى ولا تقيم للفن وزنا . ان نظرة سطحية الى متاحفنا المختلفة وما تحوى من صناعات يدوية دقيقة صاغتها أيد مصرية وأخرجتها عقول مصرية ، لتقنع من يخالجه الشك فى ذلك، وهى دليل حىّ خالد يؤكد صحة ما أقول .

واعتقادى أن هذه الأجيال الطويلة التى ماتت فيها الصناعة فى مصر لم تضعف مهارة الأيدى المصرية ؛ فقد تدهش عند ما ترى الآن أطفال الاقصر الذين لم يدخلوا مدرسة ولم يتعلموا رسما يصنعون من طين النيل تلك الجعارين والموميات المزيفة التى يبيعونها للسائحين كآثار قديمة . ولولا دقة صناعتها ومهارة تقليدها لما نجحوا فى بيعها . لقد رأيت هؤلاء الأطفال بعينى يصنعون هذه الجعارين بأيديهم وينقشون عليها بدقة تلك النقوش الهيروجليفية المختلفة ، ويختمونها بأختام ملوك العهد ثم يدفنونها فى رمل الصحراء لتعلوها مسحة القدم . ماذا يمكن أن تخرج هذه الأصابع الجاهلة لو تعلمت ! وماذا تنتج هذه العقول الصغيرة اذا أتيح لها أن تحلى بالعلم والتهذيب ؟ .

كذلك تنبت تربة مصر وتحوى أرضها الكثير من المواد الأولية التى تصلح لصناعات كثيرة . على أن سهولة المواصلات الخارجية الآن ، ورخص أجور النقل البحرى ، قللت كثيرا من أهمية ضرورة وجود المواد الأولية داخل البلاد الصناعية ، بعد أن أصبح من الممكن الحصول على هذه المواد من الخارج والحصول على مواد الوقود بأثمان معقولة محتملة . ولذلك كثيرا ما نرى الآن بلادا صناعية تعتمد فى الحصول على كثير من المواد الأولية اللازمة لصناعتها على الموارد الخارجية .

ولا تنقص مصر رءوس الأموال اذا اتجه أصحاب الأموال فيها الى الأعمال الصناعية ، وفكروا فى استثمار جزء منها فى الأعمال الصناعية بدل استثمارها كلها فى الزراعة واقبالهم على شراء الأراضى بأثمان غير اقتصادية لا تتناسب مع غلة الأرض . وعلى هذا فان جميع الأسباب لنجاح مصر فى الصناعة متوافرة لو بدأنا

حياتنا الصناعية بالحذر، وبنينا أساسها على أحدث الأساليب العلمية والاقتصادية، ولم نقصر فى البحث والاستقصاء حتى نُقدم عليها ونحن مجهزون بكامل العدد والوسائل.

إن التقدّم الباهر السريع الذى وصلت اليه صناعاتنا المصرية الناشئة فى السنوات الأخيرة ليدعو الى الغبطة والسرور. تقدّمت هـذه الصناعات تقدما محسوسا رغم ما قام ويقوم فى وجه رجال العزم والاقدام الذين أخذوا على أنفسهم نشرها وتقدّمها غير آبهين لاعتراضات المعترضـين ولا لتشاؤم المثبطين من اليائسين أو الجـامدين أو أعداء الصناعة المصرية من المنافسين أو المستوردين.

قامت فى مصر منـذ عهد بعيد عدّة صناعات، كصناعة السكر، والصناعات المسماة بالصناعات ذات "المنفعة العامة" كشركات الكهرباء والغاز والمـاء. وقد نجحت هـذه الصناعات وأينعت بتقدّم البلاد المستمر، وبأنها تمتعت منـذ زمان طويل بنـوع من الاحتكار حماها مدّة طويلة خطر المنافسـة. كذلك استطاعت أن تعيش بجانبها صناعات يدوية وميكانيكية صغيرة قليلة العدد وبرأس مال قليل. فلما أعلنت الحرب العظمى سنة ١٩١٤ وانقطعت عنا أكثر الواردات أو زادت أثمانها زيادة كبيرة قامت صناعات كثيرة أخرى قضت الضرورات الملحة وحدها بانشائها دون استعداد أو تحضير فنى، فاستطاعت أن تحيا فى غيبة المنافسة. فلما انتهت الحرب وطغت البضائع الأجنبية على السوق المصرية مات أكثرها لعـدم قدرتها على منافسـة مثيلاتها من المصنوعات الأجنبية، وهى القديمة بخبرة رجالها، الحديثة بآلاتها، الغنية برءوس أموالها. وقد ساعد على هذه النتيجة المحزنة نظام تعريفتنا الجمركية القديمة، اذ كانت الرسوم واحدة قدرها ٨ فى المـائة من قيمة جميع الواردات. فكانت تسوّى بين المواد الأوّليـة اللازمة للصناعة المصرية وبين المواد المصنوعة التى تنافس مصنوعاتنا، وكانت تسوّى بين الضروريات وبين الكماليات، وبين المصنوعات التى يصنع مثيلها فى مصر وما لا يصنع مثيلها فيها، وهو نظام سقيم من الوجهة المـالية، ضار من الوجهة الاقتصادية، ظالم من الوجهة الاجتماعية.

فلمـا حان الوقت وعدلت التعريفة ذلك التعديل الاقتصادى الذى رفع من مقدار

الرسوم على كثير من المصنوعات، ولكن مع هـذا أبق مصر على رأس قائمة البلاد ذات التعريفات المعتدلة، أتيحت الفرصـة لكثير من الصناعات أن تبـدأ حياة جديدة تبشر بالرخاء وطول العمر .

إن الصناعة المصرية مدينة لأشخاص عملوا منـذ الساعة الأولى على تشجيعها فى وقت كان اليأس مخيما على جميـع النفوس، والشك يساور أكثر النـاس إقداما وشجاعة . أذكر أولا اسماعيل صدقى باشا وأعضاء اللجنة الصناعية الأولى التى ألفت أثناء الحرب . وأذكر هذا التقرير القيم الذى كتبه صدقى باشا وصدر فى سنة ١٩١٧ وما كان له من أثر قوى فى خلق الجو المناسب، و إعادة الثقة للنفوس اليائسة من امكان نجاح الصناعة فى مصر . وأذكر بعد ذلك المجهود الهائل الذى قام به جماعة بنك مصر : مدحت يكن باشا وطلعت حرب باشا وفؤاد بك سلطان، ذلك المجهود الذى كان من نتيجته أن بدأت مصر حياة جديدة ناجحة فى ميدان الصناعة . نعم! كان لشجاعة طلعت حرب باشا و إقدامه وحزمه ونشاطه المستمر أثر فعال فى تقوية حركة الصناعة المصرية . وكان نجاحه ونجاح زملائه ومعاونيه فى بنك مصر وفى جميع الأعمـال الصناعية التى أنشئوها وأقاموها على أسس متينـة مشجعا للكثيرين من المصريين الذين حذوا حذوه بعـد نجاح تجربته الجريئة . وأذكر بعد ذلك رجال اتحاد الصناعات من وطنيين وأجانب وما عملوه فى الخمس عشرة سنة الأخيرة لمساعدة الصناع وارشاد الحكومة لأحسن الوسائل التى تأخذ بيد الصناعة وتعاونها . وأذكر بنوع خاص المجهودات المستمرة التى يبذلهـا هنرى نوس بك رئيس هـذا الاتحاد والدكتور ليفى سكرتيره فى سبيل تأييد الصناعة المصرية والدفاع عن مصالحها . كذلك يجب ألّا ننسى مجهودات الغرف التجارية المصرية ومساعيها فى تشجيع الصناعة .

لجميع هؤلاء فضـل المجاهدين الأوّلين ، وفضـل تمهيد طريق كان فى البداءة مملوءا بالمصاعب والعقبات .

كان من أثر هـذه النهضة التى بدأت فى سنة ١٩٣٠ أى بعـد تقرير التعريفة الجمركية الجديدة أن أينعت صناعات كثيرة فى مصر، نذكر منها ما يأتى :

(١) صناعات الغزل والنسيج المختلفة الخاصة بالقطن والحرير والتيل والصوف .

(٢) الصناعات الزراعيــة كصناعة السكر، وحلج القطن، وتبييض الأرز، وطحن الحبوب .

(٣) صناعة الأثاث .

(٤) الصناعات الكيميائية كصناعة استخراج الزيوت ، وصنــاعة الصابون والصودا، وحامض الكبريتيك، والجلسرين، ومصنوعات الكاوتشوك ، و بعض المركّبات الطبية ، والروائح العطرية وأدوات الزينــة ، ودهان الأحذية ، وصناعة الحبر، والكبريت، والخمائر، والزجاج .

(٥) صناعة الأدوات المنزلية كالفرش، والمقشات، والثلاجات .

(٦) صناعة المعادن كالأثاثات المعدنيــة، والأسرّة ، والأدوات الصحية ، والصنابير ، وأنابيب الرصاص والحـديد، والأقفال ، والمسامير، وقطع اصــلاح المـاكينات، وأدوات الانارة والتسخين والمطابخ ؛ وكثير من أدوات المستشفيات وخصوصا أدوات التعقيم والأجهزة الجراحية .

(٧) صناعة الجلود كعمل السيور، وسروج الخيل، والشنط، والأحذية .

(٨) صناعات الفخار، والقيشانى، والسيراميك، والبلاط .

(٩) صــناعة الأغذية كالمكارونا ، والخضراوات المحفــوظة ، والفواكه المحفوظة ، والمربيــات، والبسكويت، والشكولاته والحلويات، والجبن والزبد، وتعقيم اللبن .

(١٠) صناعة الطباعة بأنواعها وأشكالها المختلفة .

(١١) الصناعة الميكانيكية والكهربائية .

(١٢) صناعة المواصلات البحرية والنهرية والأرضية والهوائية .

وليست هــذه القائمة كاملة اذا قصــدنا حصر جميع الصــناعات المصرية التى نمت وترعرعت منذ ســنة ١٩٣٠ والتى يبشر نجـاحها بعصر ذهبىّ للصناعة المصرية فى مستقبل قريب. اننا اذا اتخذنا للنجاح أهبته، وعملت حكوماتنا باستمرار

على تأييد أصحاب الصناعات الذين أخذوا فى صناعتهم بالأساليب العلمية الفنية وأقاموا بناءها على أساس اقتصادى متين أمكننا أن نصل بصناعتنا الى أرقى الدرجات .

ويكفى لمعرفة قيمة الصناعة المصرية الآن كعامل فى الثروة الأهلية أن نذكر أن سكرتير اتحاد الصناعات يقدر أن نصيب الصناعات المصرية فى هذه الثروة لا يقل عن نصيب الزراعة، وهو يعتقد أن نصيب الصناعة قد يزيد عن نصيب الزراعة(١) .

ويقدر باحث آخر أن الصناعة المصرية تنتج الآن سنويا ما لا يقل ثمنه عن ثمن محصول القطن المصرى، وأن ما تدفعه هذه الصناعة سنويا مرتبات للموظفين وأجورا للعمال لا يقل عن ستة ملايين من الجنيهات .

وتدل احصائيات سنة ١٩٠٧ و ١٩١٧ و ١٩٢٧ و ١٩٣٧ على زيادة العمال زيادة مطردة فى مدينتى القاهرة والاسكندرية . وهاك البيان :

	عدد العمال
سنة ١٩٠٧	٤١٢٥٥٦
« ١٩١٧	٥٣٩٨٠٩
« ١٩٢٧	٧٢٩٨٠٩
« ١٩٣٧	يزيد عن المليون(٢)

وتدل هذه البيانات دلالة واضحة على مدى تقدم الصناعة المصرية الحديثة وعلى نصيبها الآن من الثروة العامة ؛ وما تنتجه من أثر فى رفع مستوى المعيشة فى مصر . كذلك يجب ألا ننسى أن للصناعة آثارا معنوية فى تكوين أخلاق الشعوب ؛ فانها تدفع المشتغلين فيها أكثر مما تدفعهم الزراعة الى قسط أوفر من التبصر والسعى فى الابتكار والرغبة فى التجديد والمثابرة والاقدام، كما تستدعى أن

(١) من مقال للدكتور ج . ليفى فى جريدة (L'Informateur) عدد فبراير — مارس سنة ١٩٣٦ ص ٩ .

(٢) لم يتم للآن تقدير عدد العمال فى احصاء السكان لسنة ١٩٣٧ ويجمع كثير من الخبراء على أن عدد العمال المصريين يزيد الآن عن المليون .

يكون المقدمون عليها على درجة كبيرة من الكفاية الفنية والاستعداد المالى ، والا فهم يعرضون أنفسهم فى أكثر الأحيان لمفاجآت محزنة قد تنتهى بالاخفاق التام . كذلك يجب ألّا ننسى أن البلاد الصناعية تملك من مقوّمات الدفاع عن نفسها ضد أى اعتداء خارجى أكثر مما تملك البلاد الزراعية التى لا صناعة فيها . وهذه مسألة تكاد تكون بديهية ، اذ تدل جميع حوادث التاريخ القديم والحديث على صحتها فلا داعى لاطالة الكلام فيها . فتشجيع الصناعة فى مصر له فوق ما ذكرنا من المسوغات الضرورية فائدة أخرى لا تقل عنها خطرا ، وهى تسهيل مهمة الدفاع عن البلاد .

وتدل الاحصائيات الآتية ، الخاص منها بزيادة الواردات لمصر بين سنة ١٩١٣ وهذا الوقت من المواد الأولية وماكينات الصناعة ، أو الخاص بنقص الواردات لمصر من المصنوعات الأجنبية التى يصنع مثيلها فى مصر ، على مقدار النجاح الذى حازته الصناعة المصرية فى هذه الفترة . وهذا النجاح فى الحالة الأخيرة لا يقدّر بالفرق بين هذه الأرقام فحسب ، بل هو يقدّر بالفرق زائدا ارتفاع مستوى المعيشة الآن عما كان عليه فى سنة ١٩١٣ .

زيادة الواردات من الموادّ الأولية والماكينات وموادّ الحريق اللازمة للصناعة الأهليـــة :

		سنة ١٩١٣	سنة ١٩٣٤
زيوت معدنية	بالطن	٩٠٣٩	١٣٠٦٥٦
بنزين	»	١٨٨٤	١٢٩٧٧
مازوت...	»	٨٣٠٢	١٦٤٩٠٢
بارافين — فازلين	»	١٢٢	٧٢٨٤
ماكينات صناعية مختلفة	بالجنيه	٧٤١٧٩٦	٢٦٣٠٨٦٣
» علمية دقيقة	»	٥٦٠٣٤	٢٠٣٣٦٦
حديد وصلب	بالطن	٤٢٧٦٤	١٠٢٢٥٣
خيوط الحرير والحرير الصناعى	بالكيلو	٢٠٠٠٩٤	١٣٤٨٢٩٠

نقص الواردات من المواد المصنوعة التى يصنع مثيلها فى مصر :

		سنة ١٩١٣	سنة ١٩٣٤
أغطية من القطن	بالجنيه	١١٢٢١٢	٩٤٥٧
موبيليات	«	١١٧٩٨٤	٥٣٥٤٨
أسرة معدنيــة	«	٨١٦١٤	٣٢٣١
أحـــذية	بالزوج	٧٠٢٠٠٦	٩٦٠٥٣
جلد مـدبوغ	بالجنيه	١٤٢٩٩٦	٨٧٢٠٥
دقيق قمح وذرة	بالطن	٢٠٣٥٤٧	٤٠٤٠
مربيات وحلويات	بالجنيه	١٠٠٢٠٧	٣٠٠٤١
خيوط القطن	بالكيلو	٢٦٩٣٨٨٥	٧٤٥٢١٥

* *

هذا هو مدى التقدم المدهش الذى وصلت اليــه صناعاتنا الناشئة فى قليل من السنين ، وهى حالة تدعو الى الغبطة وتبشر بمستقبل باهر للصناعة المصرية وللصناع المصريين .

ولكن يجب أن نقرر الحقيقة وهى أن هذه الحركة الصناعية نجحت فى مصر باقدام القليلين من المصريين ممن أوتوا حظا من الشجاعة ومن الأجانب المقيمين فى مصر ، وبفعل الحوادث التى لم يخلقها أحد ، ولم تكن بكل أسف على الأقل فى بداءتها من عمـل الحكومات المصرية أو نتيجة سياسة مرسومة مقررة لتشجيع الصناعة . فان الحرب العالمية لم تقم بفعل مصر . وأما التعريفة الجمركية التى كان لها أكبر الأثر فى تقدّم الصناعة فقد كان الباعث الأساسىّ للحكومة المصرية على تعديلها هو الرغبة فى زيادة موارد الخزانة العامة منها . ولذلك فكر فى أول الأمر عند اتجاه الرغبة الى تعـديل التعريفة أن تزاد الضريبة من ٨٪ من ثمن جميع الأصناف الى ١٥٪ دون تعديل فى أساسها ، ولم تفكر الحكومة اذ ذاك فى تقرير تعريفة علمية

اقتصادية يقصد بها مع زيادة الايراد الى إحياء الصناعة فى مصر . وقد بدأت مصر فعلا مفاوضاتها مع الدول بشأن تعديل التعريفة على هذا الأساس .

ويجب هنا أن نعترف أن الفضل فى تعديل أساس التعريفة وأخذ الحكومة بالمبادئ الجديدة يرجع الى اتحاد الصناعات الذى قدّم تقريرا فى سنة ١٩٢٤ الى المجلس الاقتصادى الذى كانت عهدت اليه الحكومة بتقديم اقتراحات بشأن التعريفة . وقد أفاض الاتحاد فى تقريره فى وجوب الأخذ بنظام التعريفات الحامية للصناعات الأهلية . بل لقد فعل الاتحاد أكثر من هذا ، فقد استدعى خبيرا فى مسائل التعريفات لمصر ، وقدّم تقريرا ضافيا مشتملا على نظام كامل لتعريفة جديدة . وبناء على هذه المساعى المتواصلة التى قام بها الاتحاد قررت الحكومة استدعاء من استدعتهم من الخبراء الذين وضعوا أسس التعريفة الجديدة التى تقررت فى سنة ١٩٢٩ وبدأ العمل بها فى سنة ١٩٣٠ ، فكانت خيرا وبركة على الصناعة المصرية .

ولا أقصد بهذا أن الحكومات المتتالية قصدت مقاومة تقدم الصناعة فى مصر، فالواقع أنها جميعا عملت كثيرا على تشجيعها وموالاتها بالعناية والرعاية الواجبة . ولكنى أقصد أن عمل الحكومة فى تشجيع الصناعة لم يكن عملا منظما بناء على برنامج مرسوم أو خطة معينة ثابتة . فلا تزال المصالح الحكومية التى لها شأن فى تشجيع الصناعة متعددة مبعثرة فى جميع الوزارات حتى بعد انشاء وزارة التجارة والصناعة . فاذا ما أراد أحد الآن أن ينشئ مصنعا وجب عليه أن يحتمل المتاعب شهورا وأحيانا أعواما ليحصل على الرخص اللازمة له . وهو لا يستطيع أن يتجه الى ادارة حكومية واحدة لهذا الغرض ، بل عليه أن يتصل بما لا يقل عن ست مصالح مختلفة تابعة لوزارات مختلفة تنظر أحيانا الى المسائل الصناعية نظرات مختلفة . بل لقد يحار طالب الرخصة فى أمره فلا يعرف جهة واحدة يمكن أن يحصل منها على بيان الشروط التى يجب أن يستوفيها مصنعه ليحصل بسهولة على التصريح النهائى بادارته . وهو كثيرا ما يجد الصعوبات الجمة للحصول على

المعلومات التى تنير له الطريق أو تساعده على اجتيازه فى أقصر وقت . وهو فى هذا لا يتساوى مع جاره التركى أو اليونانى أو الايرانى أو الفلسطينى الذى يجد فى بلاده الطريق ممهدا فيستطيع أن يحصل بسهولة على مايريد .

ولهذا يتعين على وزارة الصناعة أن تبت فى أمر برنامجها فى تشجيع الصناعة ، وأن تسعى فى تبسيط هـذه الاجراءات الطويلة المتعبة التى تعوق تقـدّم الصناعة الآن . ومن رأيى أن يشمل هذا البرنامج المسائل الآتية :

(أوّلا) توحيد المصالح المشتغلة بمسائل الصناعة فى ادارة واحدة

ولا أقصـد بذلك أن تضم المصالح الصحية التابعة للصحة الى المصلحة الميكانيكية بوزارة الأشغال الى قسم الجوازات بوزارة الداخلية، لا أقصد هذا فهو غير سائغ ، انمـا أقصـد أن تنشأ ادارة بوزارة الصناعة تكون نقطة الاتصال بين الصانع والادارات الحكومية المختلفة، وتستطيع هذه الادارة أن تعطى الصناع جميع المعلومات والبيانات اللازمة لهم، وتستطيع بالاتصال مع الادارات المختلفة أن تبسّط من الاجراءات التى تستـدعى الان وقتـا طويلا ، والوقت فى الصناعة من ذهب ، وقد تقتل صناعة وهى فى المهد اذا طالت الاجراءات الحكومية فضيّعت عليها فرصة ملائمة .

(ثانيـا) التعريفة الجمركية

كنا ننظر فى المـاضى الى التعريفة الجمركية كأهم مصدر لايراد الدولة . وقد كان من الطبيعى فى المـاضى أن ننظر اليها وحدها فى زيادة موارد الحكومة عند ما كانت حريتنا فى الضرائب محددة بالامتيازات الأجنبية ؛ اذ كانت هى المورد المرن الوحيد من أبواب ميزانية الايرادات . ولكن الآن، وقد كسرنا هذه القيود الثقيلة، يجب علينا أن ننظر الى التعريفة نظرة أخرى هى ألّا نعتبرها مصدر ايراد وكفى، بل يجب أن تسـخر أيضا لترقيـة صناعاتنا فى الحـدود المعقولة . ولقد تكلمت فى موضـع

آخر عن الضرائب غير المباشرة وأهمها التعريفة الجمركية ؛ وقلت إن نسبتها الى الضرائب المباشرة كبيرة جدا، ولا تستقيم هذه النسبة مع المبادئ المالية العصرية. وأكتفى هنا بما ذكرت فى هذا الصدد فلا أطيل الكلام فى هذا الموضوع . وأرى أنه من المستطاع الآن أن تقوم الحكومة فى شأن الضريبة الجمركية بما يأتى :

(١) الغاء هذه الضريبة عن المواد الأولية المستعملة فى الصناعة .

(٢) الغائها عن آلات الصناعة الجديدة .

(٣) مضاعفة الضريبة على الآلات الصناعية المستعملة، فانه ليس من مصلحة الصناعة المصرية الناشئة أن تشجع استيراد الآلات القديمة، بل هى تحسن كثيرا اذا منعت استيرادها منعا باتا .

(٤) تخفيفها عن المواد المصنوعة نصف صناعة والتى تُكمّل صناعتها فى داخل البلاد .

(٥) لقد ذكرت البعثة الاقتصادية التى أوفدت لانجلترا فى سنة ١٩٣٦ والتى كان لى شرف رياستها فى تقريرها بخصوص التعريفة الجمركية ما يأتى :

"تودّ اللجنة أن تبدى فى موضوع التعريفة الجمركية أن العمل بها عدّة سنوات قد بيّن للحكومة ما فيها من مواطن ضعف أو وجوه نقص ، فأدخلت عليها من التعديل والتنقيح ما أرشد اليه الاختبار، وأصبح مما يرغب فيه اليوم أن تهيأ لها صفة الاستقرار مع الاحتفاظ بما لهذا المورد من المرونة، فلا تستهدف التجارة والصناعة المصرية لأضرار التقلقل الملازمة لكل تعريفة كثيرة التغيير والتعديل . وترى اللجنة تحقيقا لهذا الغرض أن تضم الحكومة الى لجنة التعريفة الحالية بعض العناصر المستقلة من المشتغلين بالمسائل الاقتصادية والمالية ؛ على ألا يكونوا من ذوى المصالح التى تتأثر بأى تعديل فى التعريفة، وأن يراعى فى كل تعديل جديد ألّا يتعارض مع مصلحة الانتاج الأهلى زراعيا كان أو صناعيا " .

وإنى لازلت أرجو أن يبحث هذا الاقتراح .

(ثالثـا) تشريع العمـال

من المبادئ المسلم بهـا أنه يجب فى التشريع ليؤتى كل ثمراته أن يكون متصلا بعادات البلد وحالتها المعنوية والاقتصادية ومتفقا مع درجة رقيها وتقدمها ، فيكون التشريع وسيلة من وسائل الرقى لا غاية من غاياته . واذا كانت هذه المبادئ مسلما بها فى كل أنواع التشريع فهى أولى بالاتباع فى التشريع الاجتماعى ، وخاصة فى تشريع العمل والعمال ؛ فيجب أن يرمى هذا التشريع الى تحسين حال العمال ورفع مستواهم ، على أن يكون ذلك تدريجا و بالمقدار الذى تحتمله حالة البلاد ودرجة تقدم الصناعة فيها . فالصناع طبقة من أهل البلاد وهم مستحقون لعناية الحكومة والأمة ، ولكن بالمقدار الذى تستطيع الحكومة والأمة بذله لسائر الطبقات الأخرى ، و إلا ميزت طائفة عن طائفة وأخلت بالميزان الاجتماعى وعرضت مستقبل البـلاد للخطر .

إن الصناعة تدفع الآن أجورا لعمالها تزيد فى بعض الأحيان عن ضعف أجور الزراعة لمدة من العمل تقل عن المدة المخصصة للعمل الزراعى . وهـذا من شأنه أن يدفع الزراع الى ترك الحقول للاشتغال فى المصانع . لذلك يجب دائمـا أن نفكر فى هـذه المشكلة كلما بحثنا مسائل العمال . ولا شك عنـدى أن العمال يستحقون عطف أصحاب العمل ولكن بالقدر الذى تستطيعه صناعة ناشئة غير ثابتة الأركان معرضة لكثير من الأخطار . وعلى كل حال فمن واجب العمال وأصحـاب العمل التعاون القلبى المستمر لحماية هذه الصناعة الجديدة ؛ فان بقاءها وتقدمها فى مصلحة الطرفين على السواء وفى مصلحة الأمة جمعاء .

لهذا يكون كل تشريع لا يُعنى بهـذه الاعتبارات تشريعا غير قابل للتنفيذ قبل أن يجف الورق الذى كتب عليـه . وهو مع هـذا اذا نفِّذ يصبح تشريعا خطرا لأنه يؤخر تقـدم الصناعة و يضر بمصالح العمال أنفسهم . ولهـذا أيضا يكون كل تشريع ننقله عن البـلاد الأور بية ولا نراعى فيـه حالتنا الخاصـة تشريعا ضارا . فتشريع العمال الحـالى فى أوربا هو آخر خطوة من خطوات تقـدم اجتماعى سار

تدريجا فى أكثر من مائة سنة ، فهـو تشريع صالح لبلاد قضت فى الصناعة أكثر من قرن، وثبتت الصناعة فيها لجميع عواصف الطفولة والشباب، ومرت بتجارب عدّة وأدوار مختلفة من النجاح والاخفاق ، واستقرّت أخيرا على الحالة التى وصلت اليها الآن .

كذلك يجب أن نفهم أن تشريع العمال الحالى فى أوربا انما هو حلقة من سلسلة تشريعات وضعت لهم وللطبقات الأخرى من الطوائف المكوّنة للأمة . ولهذا قد روعى فيه التناسق فى الحقوق وهو ما يجب أن يوجد بين هذه الطوائف المختلفة، كما روعى فيه اتفاقه مع حالة البلاد الاقتصادية والمعنوية ومستوى ارتفاع المعيشة فيها . وهو لذلك مختلف فى جميع البلاد ؛ فتشريع العمال فى البلاد البلقانية يختلف عن تشريع أواسط أوربا، وهذا يختلف عن تشريع غربها؛ بل إن تشريع غرب أوربا يختلف كثيرا فى أسبانيا عنه فى فرنسا وعنه فى انجلترا. فاذا ما أردنا أن نقلد التشريع الأوربى فإما أن نختار البلاد القريبة منا كاليونان مثلا — على أن الصناعة فى اليونان أرسخ قدما منها فى مصر — وإما أن نرجع الى أوّل خطوات التشريع فى أوربا فنقتفى أثرها . واعتقادى أن التقليد الأعمى فى التشريع مضر فى كل حال.

أرى مع هذا أن علينا واجبا للعمال هو أن نشرع لهم ما يطمئنهم على مستقبلهم، وما يحميهم من استبداد بعض أصحاب الأعمال بهم ، وأن نحمى صحتهم من خطر الصناعات التى يشتغلون فيها ، وأن نعوضهم عن كل ضرر يلحقهم من ذلك، وأن نلزم أصحاب المصانع باتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لوقايتهم وعلاجهم . ويجب لهذا أن نبدأ بالقوانين الصحية ، وقوانين حماية العمال من الحوادث، وقوانين رعاية الأطفال والنساء ، وقوانين معاشات تأمينية يشترك فيها صاحب العمل والعامل والحكومة .

وقد سنّ فى العهد الأخير كثير من القوانين التى تكفل الوصول الى هذه الأغراض . والمسألة التى يجب أن تُعنى الحكومة بها هى التأكد من تنفيذ هذه

القوانين بوضع اللوائح والأنظمة الخاصة بذلك وبتعيين المراقبين الذين توكل اليهم مهمة هذا التنفيذ. وعلينا بعد ذلك مداومة السير فى سبيل الاصلاح التدريجى الذى يضمن للعمال الصحة والراحة والطمأنينة ، ولا يخل بعد ذلك بالتوازن الاجتماعى الذى هو شرط أساسى لسلام البلاد ورخائها .

(رابعا) المواصـــلات

سهولة المواصلات وتعددها ورخص أجورها عامل أساسى فى رقى الصناعة والتجارة . فاذا ما أرادت الحكومة تشجيع الصناعة فأول واجبها تسهيل المواصلات بانشاء الطرق وصيانتها ، و بالعمل على خفض أجور المواصلات الحكومية وهى السكك الحديدية .

لقد كان من سياسة الحكومات المصرية الى عهد قريب العمل على زيادة ايرادها من السكك الحديدية بتعطيل أنواع المواصلات الأخرى ، ووضع العقبات المختلفة فى سبيلها حتى لا يجد الصناع غير السكك الحديدية طريقا لنقل بضائعهم ، فيضطروا الى دفع أجور ثقيلة . وهى سياسة غير حكيمة ، لأنها تنظر الى هذه المسألة نظرة سطحية ، فتكتفى بايراد ضئيل مؤقت وهو ايراد السكك الحديدية وتضيع ايرادا كبيرا آجلا ، وهو ما يعود على الحكومة والأمة من رواج الصناعة فى البلاد . ولكن هذه السياسة تحسنت كثيرا فى السنين الأخيرة . وأعتقد أن المدير الحالى للسكك الحديدية ينظر لها الآن كأنها مصلحة عامة أسست لخدمة الجمهور لا مصلحة ايراد فحسب . وأرجو أن ينظر اليها ولاة الأمور هذه النظرة الثاقبة ، وأن يدركوا أن تحسين المواصلات بالسكك الحديدية وبالطرق الزراعية وبالنهر وبالطائرة أمر أساسى فى تشجيع الصناعة والتجارة . ومن واجب كل حكومة ساهرة على مصالح بلادها أن تسعى جهدها لهذا الغرض مهما كلفها ذلك من نفقات .

إن أجور نقل المواد الأولية الى المصنع ونقل منتجات المصنع الى الأسواق عامل كبير من عوامل النجاح أو الاخفاق . والنقل لمسافات طويلة بالسكك الحديدية

مرتفع الثمن فى أكثر الأحيان بالنسبة لأثمان النقل بالوسائل الأخرى . ولذلك تعتمد الصناعة الآن فى جميع البلاد على النقل النهرى والبحرى والنقل بالسيارات . والنقل النهرى يستدعى إعداد الأنهار والترع للملاحة . والنقل بالسيارات يستدعى انشاء شبكة من الطرق الحديثة تربط المراكز الصناعية بالمدن وتربط المدن بعضها ببعض . فاذا أردنا أن تحيا الصناعة فى مصر فعلينا أن نعنى بانشاء الطرق وتسهيل الملاحة فى النيل وفروعه الكبرى . أما الطرق فنحن بكل أسف أفقر بلاد العالم فيها ، فلا تزال طرقنا الصالحة لمرور السيارات قليلة ، وهى لا تزال كلها تقريبا ترابية يعطل السير فيها أياما متوالية قليل من المطر ، وتثير أصغر العربات فيها عند مرورها زوبعة من التراب تعمى العيون وتزكم الأنوف وتسد الأفواه . لا أريد أن أقارن طرقنا بطرق المانيا أو انجلترا ، فلست أطمع الآن فى أن تصل طرقنا الى الحد الذى وصلت اليه طرق هذه البلاد وأمثالها ، ولكن نظرة الى طرق جيراننا من الشرق أو الغرب تبين لنا بوضوح مقدار تأخرنا فى هذا المضمار . نعم ! وصلت طرق فلسطين والشام وطرق طرابلس الغرب وتونس والجزائر ومراكش الى درجة من التقدم تغبطها مصر عليها ، ولسنا أفقر من هذه البلاد ، ولا تقل حاجتنا الى الطرق الحديثة عن حاجتهم اليها .

واذا كانت حالة طرقنا تدعو الى الدهشة فانه يدهش أكثر من ذلك أن تعمل الحكومة المصرية دائما على سياسة صارت تقليدية الآن ، وهى تعطيل انتفاع الزراعة والصناعة بهذه الطرق الأولية ما استطاعت ، بما فرضته من القيود التعنتية على السير فيها ومن الضرائب الثقيلة على عربات النقل الميكانيكى وعلى البنزين . الواقع أن مصلحة البلاد هى فى تسهيل نقل المحصولات الزراعية والمصنوعات بأرخص الأثمان . ومن واجب الحكومة أن تتوسع فى انشاء الطرق الصالحة ، وأن ترفع جميع القيود المعطلة للمرور ، وأن تخفض رسوم عربات النقل المستعملة فى الزراعة والصناعة وضريبة البنزين الى حد كبير .

وسياسة الحكومة ازاء الملاحة النهرية هى بعينها سياستها بشأن الطرق . فالنيل غير صالح للملاحة فى مدة طويلة من السنة ، وأكثر فروعه غير صالح أيضا ، ولم يبذل

للآن مجهود لاصلاح هذا الحال ، فان مشروعات تحويل أجزاء من النيل وبعض الترع لتصير صالحة للملاحة بقيت مدّة طويلة محل البحث والنظر ، ولم يتخذ للآن قرار بشأنها . بل نحن نلاحظ أن العراقيل توضع فى سبيل الملاحة النهرية بشكل يدعو الى الدهشة .

أعود فأكرر أنه آن الأوان لأن تُعنى الحكومة بالتفكير فى اعادة البحث فى سياستها بشأن الطرق وبشأن الملاحة النهرية . أمّا بشأن الطرق فينبغى أن نحوّل طرقنا الترابية الى طرق حديثة تبنى بالأسمنت المسلّح بعد أن أثبتت التجارب نجاحها فى جميع بلاد العالم، وهى مع كثرة نفقات انشائها لا تحتاج الى اصلاح بعد ذلك . ينبغى بعد ذلك انشاء طرق جديدة لا توجد الآن . فماذا يمنع من تحويل جسور النيل وجسور الترع والمصارف الى طرق زراعية ! .

أمّا بشأن الملاحة فيجب أن تفكر الحكومة فى تخصيص بعض الترع لها ، فتؤدّى بجانب وظيفتها الخاصة بالرى وظيفة أخرى هامة هى الملاحة . ويجب ألّا ننسى أن كثيرا من البلاد الصناعية حفرت الآلاف من الأميال لتكون ترعا للملاحة فحسب ، إنها لا تكتفى بأن تُعِد أنهارها لتسهيل الملاحة بل تنشئ الترع خاصة لهذا الغرض .

(خامسا) مشتريات الحكومة

يجب أن تُؤْثَر المصنوعات المصرية فى مشتريات الحكومة . ولقد اتبعت هذه القاعدة فى كثير من الأحيان وأُوثرت الصناعة المصرية ولو زاد ثمنها ١٠٪ عن المصنوعات الأجنبية . ولكن هذه السياسة ليست الآن قاعدة ثابتة، بل هى تتغير بحسب مزاج الحكومات المختلفة، وأحيانا بحسب مزاج رؤساء المصالح والمكلفين بالمشتريات الحكومية . ويجب أن تطمئن الصناعة المصرية على أن عمل الحكومة بهذه القاعدة ثابت غير متغير .

(سادسا) التسليف الصناعى وضرورة انشاء بنك خاص به

ليس فى مصر للآن أداة حكومية أو أهلية للتسليف الصناعى . فاذا احتاج أصحاب الصناعات الى سلف لتوسيع أعمالهم الصناعية أو تحسينها أو زيادة قوة انتاجها وجدوا الطريق أمامهم مسدودا .

ولقد فكرت الحكومة منذ سنة ١٩٢٢ فى اصلاح هذا الحال، فقررت أن تبدأ بتخصيص مائة ألف جنية زادتها فيما بعد الى ثلاثة أمثالها ، ووضعت هذا المبلغ تحت تصرف بنك مصر ليعطى منه بضمانته سلفا صناعية ، لا يزيد مقدار ما يعطاه شخص واحد عن ألف جنيه ، ولا يزيد أجل هذه السلفة عن خمس سنوات، ثم زيد مقدار هذه السلف وزيد أجلها . وقد بلغ مجموع هذه السلف الصناعية الآن نحو مليون جنيه .

وقد استفاد من هذا النظام بعض الشركات الصناعية الصغيرة المنظمة التى يديرها أشخاص أوتوا حظا من الكفاية وحسن التدبير، ولكنه لم يفد صغار الصناع الا بقدر محدود، وهم الذين كانت تقصد الحكومة الى مساعدتهم فى أول الأمر . وذلك لأن بعضهم قد استخدموا هذه المبالغ لا فى تحسين صناعتهم أو ترقية شؤونها ، بل استخدموه فى شؤون خاصة لا دخل لصناعاتهم فيها ، كما استخدمها بعضهم فى شؤونه الصناعية، ولكنها لم تأت بالتحسن المرجو .

وعلى كل حال فان التجربة الطويلة أثبتت أن هذا النظام بشكله الحاضر لم يحقق غرضا من الأغراض التى قصدتها الحكومة بقرارها . وتفكر الحكومة الآن فى انشاء بنك تسليف صناعى ليسد النقص فى النظام الحالى، ويحدث أثرا كبيرا فى تشجيع الصناعة المصرية .

وقد قدّم بنك مصر منذ سنين عدة تقريرا قيما فى هذا الموضوع الى وزير المالية، يحسن بمن يهمهم أمر هذا الموضوع الرجوع اليه، فانه حوى تفصيلات وبيانات مفيدة لما اتبع فى هذا الشأن فى البلاد الأخرى، ليكون ما صنع فيها مرآة تنير لنا الطريق وترشدنا الى أقوم الطرق التى نجحت فى غير بلادنا . وكذلك قدّم

كثير من الهيئات الاقتصادية ، وكثير من الكتاب المهتمين بشؤون الصناعة المصرية اقتراحات كثيرة فى هذا الشأن . ولهذا يخيل الى أن الدراسات الضرورية قد تمت ولم يبق الا تقرير الرأى النهائى ثم التنفيذ . وإنى أرجو ألا يكون المعهد الجديد معهد تسليف بالمعنى الضيق المحدود، بل يجب ان يقوم بجانب التسليف بدراسات علمية واقتصادية عن حالة البلاد الصناعية . واذًا فلا بد لهذا المعهد من الاستعانة بالاخصائيين ليستفيد من رأيهم وخبرتهم، فيصبح الحجة فى هذه المسائل، وتستعين الحكومة برأيه فى كل ما يتعلق بالصناعة ، ويستفيد الصنّاع وأرباب الأعمال من بحوثه ودراساته .

هذا فيما يتعلق بالجانب العلمى لهذا المعهد . أما جانب التسليف فيجب ألاّ يتمتع بهذه المزية الّا أصحاب الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، دون أصحاب الصناعات الكبيرة المنظمة التى لا تعانى صعوبة فى الوقت الحاضر للحصول على المال من المصارف . ولكن يشترط مع هذا أن تتوافر فى هذه الصناعات الصغيرة التى يمكنها الحصول على المال من هذا المعهد الجديد شروط أساسية؛ أهمها أن تكون حسابات هذه الصناعات منظمة، وأن يكون أصحابها على شىء من الاستعداد المؤهل للنجاح . وفوق كل هذا يجب أن يتخذ المعهد المقترح من الاجراءات والشروط ما يضمن له أن هذه السلف التى يعطيها تنفق فعلا على تحسين الصناعة . ويجب أن يكون على بينة لذلك من وجوه الصرف ويقرها بعد البحث والدرس، وإلا ضاعت فائدته أو تضاءلت، وضاعت معها أموال كثيرة بلا جدوى ؛ على أن يلاحظ ألا تكون هذه الاجراءات من التعقيد والتطويل بحيث تعطل عمل تلك المصانع أو تؤخر انتفاعها بالفائدة كاملة .

(سابعا) تحديد المناطق الصناعية فى القطر

أثبتت تجربة البلاد الصناعية أن فى ترك دور الصناعة تنمو على غير قاعدة وتطغى على المدن المأهولة بالسكان دون تنظيم سابق خطرا كبيرا على الصحة العامة ليس من

الصعب تلافيه فى أوّل الأمر، ولكن من المستحيل اتقاؤه بعد انتشار المصانع . فأمّا أن الصناعة تضر بصحة المدن بما تقذفه من موادّ سامة اذا ماتخللت المساكن فأمر ظاهر . لذلك قررت حكومات البلاد الصناعية ومجالسها البلدية جميعا أن يراعى فى تخطيط المدن تخصيص مناطق خاصة بالصناعة تكون دائما خارج هذه المساكن وبعيدة عنها بعدا يقى شرها مع مراعاة اتجاهات الرياح حتى لا تحمل غازات الصناعة الى هذه المدن، ومع مراعاة سهولة المواصلات الأرضية والحديدية والنهرية الموصلة بين المدن والمصانع . لهذا يجب أن تخصص هذه المناطق فى المدن الكبيرة والصغيرة وخاصة فى مدينتى القاهرة والاسكندرية قبل فوات الوقت . ويلوح لى أن المنطقة بين طرة وحلوان أو قبلى حلوان تصلح أن تكون مستعمرة صناعية بجانب مدينة القاهرة ، ومنطقة المحمودية تصلح لأن تكون مستعمرة صناعية لمدينة الاسكندرية .

ويجب بعد ذلك أن تخطط هذه المناطق تخطيطا حديثا يسمح بسهولة المواصلات المستقبلة فيها ، ويجعل منها مناطق صحية تتوافر فيها الشمس والهواء، ويراعى فيها وجوب انشاء مساكن للعمال ومدارس وحدائق وأمكنة للرياضة البدنية لهم ولأولادهم .

ويجب أن يتم ذلك فى أسرع وقت، فان دور الصناعة تنتشر فى مصر بسرعة وبغير نظام كما قدّمت . ولن ينتظر أصحاب الصناعات طويلا قرار الحكومة فى هذا الشأن . ويجب ألّا يؤخر تراخى بعض المصالح تقدّم الصناعة فى مصر .

(ثامنا) الشركات الأجنبية ووجوب اشراك العناصر المصرية فى أعمالها

تطوف بالعالم الآن نوبة من الوطنية المتعصبة انتقلت من الميدان السياسى الى الميدان العقلى والفكرى والاجتماعى والاقتصادى ، وكان من الطبيعى أن يصيب مصر شرها . واذا كان للوطنية المتعصبة ما يسوغها أحيانا فى الميدان

السياسى، وكانت غير منطقية فى ميدان العقليات، فهى خطرة ومضرة فى الميدان الاقتصادى . ذلك لأنه لا يوجد الآن بلد من بلاد العالم، مهما اتسعت حدوده وتعددت موارده وازدادت ثروته، يستطيع أن يستقل بشؤونه الاقتصادية و يكتفى بسوقه الداخلية لمنتجاته الصناعية أو الزراعية . فالعالم كله مشتبك بعضه ببعض فى المسائل الاقتصادية، والبلاد المختلفة أصبحت مرتبطة جميعا بعضها ببعض ، حتى صار مايصيب بعضها من أزمة اقتصادية يؤثر أثرا بالغا فى جميع البلاد الأخرى حتى من لا تربطها بها أية رابطة تجارية أو اقتصادية . ألم تر أن أزمة بنك نمسوى فى سنة ١٩٣٠ كانت بداءة لأزمة مالية اقتصادية لم يشهد العالم لها شبيها . لذلك كان من مصلحة العالم أجمع أن تزداد الرفاهية وأن يرتفع مستوى الحياة فى جميع البلاد ، فتزيد القوة الشرائية فيها جميعا، وتروج بذلك تجارتها الداخلية والخارجية، وتنتفع كل البلاد بهذه النتيجة السعيدة . ولذلك أيضا قد أصبح من مصلحة أصحاب رءوس المال من رجال الصناعة والتجارة ألا يستثمروا كل أموالهم فى بلادهم وحدها، بل هم يسعون دائما لاستثمار بعضها فى البلاد الأخرى التى بدأت تأخذ بأسباب التقدم والاصلاح . ولكبار أصحاب الأموال مصلحة فى المساهمة فى أعمال الاصلاح فى البلاد الأجنبية، انتظارا للربح العاجل من جهة، ولربح آجل هو مايعود عليهم من التقدم والرخاء العالمى الذى تعم فائدته جميع الطبقات، وخاصة كبار الماليين الذين يفيدهم رواج التجارة العالمية و يؤذيهم كسادها . وهذا هو السبب الذى أدى الى تدفق الأموال على أوربا الوسطى بعد الحرب . لهذا يحسن أن ننظر بعين الحذر الى المشروعات الصناعية الأجنبية التى يراد تأسيسها فى مصر، ولكن يجب ألا ننظر اليها نظرة العداء دون تروٍ وتفكير ؛ فمن مصلحتنا ألا تنقطع عنا رءوس الأموال الأجنبية، ولكن من مصلحتنا أيضا أن نحمى مصنوعاتنا الأهلية، ومن مصلحتنا أن تجد الأيدى المصرية ميدانا واسعا فى جميع مايقام فى بلادنا من المشروعات . فأما حماية الصناعة المصرية فقد أفضت فى بيان ما أرى وجوب اتخاذه لحمايتها وتقدمها . و يكفى أن أقول هنا إنه يجب التأكد قبل التصريح باقامة مصنع أجنبى من أن

الصناعة الأهلية لا تنتج فى الحاضر أو فى المستقبل القريب من هذه الصناعة فى نوعها وكميتها ما يكفى حاجاتنا ، لنتأكد بعد ذلك هـل ينتج عن التصريح بهـذا المصنع الأجنبي ضرر للبلاد أوفائدة .

أما ضرورة استفادة المصريين من الشركات الأجنبية التى تريد الاشتغال بمصر فهى أيضا مسألة هامة، ولا يكفى فى هذا أن تشترط الحكومة وجوب اسناد مركزين فى مجلس الادارة لمصريين ، ولا يكفى كذلك أن تسـند وظائف العمال الصـغيرة الى المصريين، بل يجب أن تسـند الوظائف ذات التبعات الفنيـة الى المصريين تدريجا . تعتذر الشركات الآن بعـدم وجود المصريين الكفاة و بارتفاع مرتبات وظائف الحكومة وكثرة امتيازات موظفيها، وأنه من المتعذر على الشركات ارضاء المصريين بمنحهم المرتبـات والاجازات والامتيازات الأخرى التى تمنحهم اياها الحكومة . وللشركات الحق فى أكثر ما تقدّمه فى هذا الشأن من اعتراضات، وقد أفضت فى هـذه الموضوعات عند الكلام على التعليم الفنى والصناعى وعند الكلام على الموظفين. وعندى أن هذا موضوع خطير لا يكفى فيه أن يرسل وزراء المـالية الى الشركات بالمنشورات راغبين اليهم فى تعيين المصريين فى وظائفها، بل يجب على الحكومة أن تدرس هذا الموضوع مع رجال الأعمال دراسة وافية، وأن تصلح ماتراه واجب الاصلاح من أنظمتها الحالية . وأرى مع هـذا أن على الشركات الأجنبية فى مصر واجبا أهمله أكثرها الى الآن، وهو واجبها فى تمرين المصريين و إعدادهم تدريجا لتـولى جميع وظائفها . وهى اذا اقتنعت بذلك وأدركت أن من واجبهـا القيـام بذلك أمكنها أن تساعد مساعدة كبيرة فى اتمـام كل نقص فى تعليمنا الصناعى والفنى، وأمكنها بعد مدة قصيرة أو طويلة الاستغناء عن جميع الموظفين الفنيين الذين تستقدمهم من أوربا لهذا الغرض . ليس من الصعب ايجاد المصرى الذى يمكنه أن يتعلم أية مهنة متى اختير لها الشخص اللائق وأعطى فرصة التعلم وعهد به الى المدرسـة الصالحة أو المصنع الصـالح . إنه يجب على الشركات أن تعاون

فى هذه المهمة اذ تؤدى بذلك للبلاد التى اختارتها مقاما لها خدمة مشكورة . وهى بذلك تخدم نفسها فى النهاية .

(تاسعا) صناعة السياحة

وهى صناعة أهملناها مدّة طويلة واستفاد غيرنا من هذا الاهمال فائدة كبيرة . فقد صارت السياحة صناعة أساسية فى بلاد كثيرة حتى لتعتبر فيها موردالثروة الأساسى، وهى صناعة تعيش منها وحدها مقاطعات كبيرة من بلاد عدّة . وهى بطبيعتها تدرّ الخير على البلاد التى تروج فيها وتفيد صناعات كثيرة متعددة ؛ فهى تفيد جميع صناعات المواصلات ، وتفيد الصناعات الأهلية المختلفة . ولذلك كثر تزاحم البلاد على اقتناص السائحين، وزادت المنافسة بينها، وأسرع كل منها لعمل التسهيلات والتحسينات والمرغبات لجذب أكبر عدد من هواة السياحة . ويطول المقال اذا أردت أن أضرب الأمثلة على ما عملت البلاد المختلفة فى هذا السبيل من منشآت وتسهيلات وأنظمة ، فمن اصلاح طرق المواصلات وخفض أجورها ، الى تجديد الفنادق، الى انشاء الحدائق ، الى تكوين طوائف من المرشدين والتراجمة المتعلمين المهذبين الواقفين على تاريخ آثار البلاد وفنونها . وقد عنى كثير منها باحياء الحفلات الموسيقية والتمثيلية السنوية التى يشترك فيها أكثر المغنين والموسيقيين والممثلين شهرة وأحبهم الى الجمهور ، كما عنى كثير منها باعداد المعدّات للسابقات الرياضية المتنوعة ، وتسهيل السفر والتنقل بالسيارات من بلاد السائحين الى البلاد التى يقصدونها وفى داخلها، بعد أن أصبح أكثر السائحين يؤثرون الانتقال بسياراتهم على أى وسيلة أخرى من وسائل الانتقال .

أما نحن فقد عملنا قليلا أو لم نعمل شيئا ؛ فقد أنشأنا منذ سنتين مصلحة للسياحة ، وكان المأمول أن يكون هذا الاجراء فاتحة عصر نهتم فيه بشؤون السياحة من جميع النواحى ؛ ولكن خاب هذا الأمل لعدم اعطاء هذه المصلحة ما أُعطيت مثيلاتها فى البلاد الأخرى من الاختصاص ولعدم استعداد الحكومة للانفاق فى هذه

الشؤون بالقــدر الذى يسمح لنـا بمزاحمة غيرنا . فلا تزال طرقنا كما كانت ، بل لا تزال الطرق القصيرة الموصلة الى أماكن الآثار نفسها على حالتها الأولية لا تصلح للانتقال السريع أو المريح . أليس عجيبا ألّا يزال الطريق الذى يصل مصر بسقّارة كثير التراب كثير الحفر يتعطل السير فيــه اذا أمطرت السماء بضع دقائق ! ! . أما الطريق الجبلى فيها بين الآثار بعضها و بعض فطريق رملى تسوخ فيه الأرجل و يصعب فيه المشى . وهذه هى حالة الطرق فى الأقصر وفى جميع مناطق الآثار؛ فلا مراسى مريحة فى النيــل للبواخر، والطرق الموصلة من النيــل الى الآثار هى كما وصفنا . وأعتقد أن جميع هذه الطرق لا يزيد طولها عن مائتى كيلو متر . فهل تعجز خزانة الحكومة المصرية عن رصف هذه الطرق وتعبيدها على أحدث طريقة ! انظر بعد ذلك الى الطريق الذى أنشأته إيطاليا بين روما و پومپى (Pompeii) تر الفرق بين اهتمامنا بالسياحة واهتمام غيرنا بهـا، وتدرك بعــد ذلك سر انصراف السائحين عنا وايثارهم بلادا أخرى على بلادنا .

سبقتنا أكثر بلاد السياحة فى الاستعداد و إكمال هــذه المرغبات فجذبت اليها من غواة السفر الى مصر عددا ليس بالقليل ، وصار من المتعين علينا اذا أردنا على الأقل أن نستعيد مركزنا أن نعنى بأمر السياحة أكثر مما نعنى الآن، لا سيما أن كل ما نقوم به من اصلاح فى البــلاد لمصلحة السائحين هو فى الحقيقة اصلاح ينتفع به أهل البلاد أنفسهم . ويجب أن نذكر أن المصريين هم من غواة السياحة؛ فمتى بدأ فصل الصيف أخذ الآلاف من أغنيائنا ومتوسطى الحال منا يسافرون الى المصايف المختلفة فى سوريا ولبنان واليونان وأوربا الوسطى والغربية، وتخسر مصر بذلك ملايين من الجنيهات سنويا ينفقها أهلها خارج القطر . ومن الحكمة الاقتصادية أن تسعى مصر الى استعادة هــذه المبالغ من طريق الترغيب فى السياحة الى مصر . وليس يفيد فى هــذا أن نكتفى بالاعلان عن بلادنا وشمسها وهوائها ، بل يجب قبل كل شىء أن نعمــل ما يعمله غيرنا لجذب السائحين من اصلاحات فى الداخل تريحهم وتستهويهم . انظر الى مدن الآثار فى الصعيد وطرقها وتراجمتها ومتسوّليها وحواتها

وباعتها المتجولين وسائق الحمير والعربات فيها وما يبذله هؤلاء فى مضايقة جميع السائحين بكثرة الالحاح وبشتى الوسائل الأخرى ، وانظر بعد ذلك ما بُذل لراحتهم وتسليتهم فى الرفيرا الفرنسية والايطالية وفى صقلية بل فى مراكش وتونس والجزائر تر الفرق ظاهرا ، ولا تدهش بعد ذلك من مزاحمة هذه البلاد لنا مزاحمة قتالة .

لست أنوى أن أتوسع فى هذا الموضوع الطويل ، وانما أكتفى هنا ببيان عن خسارتنا وربحنا من السياحة :

كان عدد السائحين الذين قصدوا مصر فى الموسم الماضى أى من أوّل شهر ديسمبر سنة ١٩٣٦ الى نهاية شهر ابريل سنة ١٩٣٧ : ٤٥٩٣٥ سائح[١] .

فاذا قدّرنا أن متوسط اقامة السائح بمصر عشرة أيام ومتوسط ما ينفقه خمسون جنيها كان ماحصلته مصر فى هذا الموسم هو : ٢٢٩٦٧٥٠ جنيه .

لنبحث من جهة أخرى فيما تخسره مصر فى كل عام، وهو ما ينفقه المصريون فى أوربا وغيرها فى صيف كل عام ، وما ينفقه الحجاج المصريون فى بلاد العرب .

(أوّلا) ما ننفقه فى أوربا صيفا — سافر الى أوربا فى صيف العام الماضى ٤٠٩٥٠ شخص[٢] . والمصرى يقيم فى أوربا صيفا أكثر مما يقيم الأجنبى فى مصر شتاء ، وهو يشترى لنفسه ولأهله من الملابس والحاجيات الأخرى أكثر مما يشترى الأجنبى من مصر . ولذلك أقدّر للصرى فى المتوسط مائة وعشرين جنيها ينفقها فى أجور السفر ونفقات الاقامة وثمنا لمشترياته، فيكون ما ينفقه المصريون فى أوربا فى صيف كل عام ٤٩١٤٠٠٠ جنيه .

(١) حصلت على هذا الرقم من مصلحة السياحة وهو رقم مصلحة الكورونتينات .

(٢) حصلت على هذا الرقم من مصلحة السياحة وهو من احصاء مصلحة الباسبورتات (الجوازات) .

(ثانيـا) ما ننفقه فى الشام ولبنان وقبرص و رودس ــ سافر الى هذه البـلاد فى صيف العام المـاضى ٦٨٦٣ شخص[1] . فاذا قدّرنا للشخص الواحد ٤٠ جنيها ينفقها فى هذه البلاد كان مجموع ما ننفقه فيها ٢٧٤٥٢٠ جنيه .

(ثالثـا) الحجاج المصريون ــ وكان عددهم فى السنة المـاضية ٩٦٩٢[1] شخص . فاذا قدّرنا لكل منهـم ثلاثين جنيها كان مجموع ما أنفقوه فى الحجـاز ٢٩٠٧٦٠ جنيه .

وعلى هذا يتراوح مجموع ما ينفقه المصريون سـنويا خارج بلادهم حول ستة ملايين من الجنيهات . فاذا أسـقطنا من هـذا المبلغ ما تحصـل عليـه مصر من السائحين الأجانب شتاء بقى نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيـه تخسرها مصر سنويا خسارة نهائية . وهذا نزيف مالى مستمر قـد يؤدّى فى النهاية الى إضعاف قوّتنا الاقتصادية اضعافا كبيرا .

ولهـذا كان واجبا علينا أن نفكر على الأقل فى العمل على اسـترداد ما ينفقـه المصريون فى السياحة صيفا من الأجانب الذين يقصدون مصر شتاء . ولهذا يجب أن نهتم بشؤون السياحة الى مصر بجميع الوسائل ، وأن نعمل ما عمله غيرنا وثبتت فائدته . نعم ! لنا الآن مصلحة للسياحة، ولكن لاحول لها ولا قوة فى جميع الشؤون المتعلقة بالسياحة . ولا فائدة ترجى الا اذا تغيرت هـذه الحال ، وصممنا على اعتبار السياحة مسألة هامة ، وأنفقنا لتشجيعها الانفاق المثمر الذى يعود فى النهـاية على البلاد بأضعاف ما أنفقناه فى سبيلها .

---

(١) احصائيات مصلحة الباسبورتات .

الفصـــل الثـالث
التجارة فى مصر ووسائل تشجيعها

كراهية المصرى للتجارة وأسبابها — وسائل تشجيع التجارة فى مصر — اقتراح انشاء بنك للتسليف التجارى — توسيع ميدان التجارة للتعلمين — الباعة المتجولون — ضعف الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى — وسيلة تقوية هذه الطبقة — التجارة الخارجية — عدم الاقتصار على محصول واحد — فتح أســواق جديدة للتجارة المصرية — تنظيم تجارة الصادرات — أمثـلة مما اتبع فى البـلاد الأخرى

عرف المصرى من قـديم الزمان بأنه فلاح يحب الأرض ، وعرف فى أدوار كثيرة من تاريخه بأنه محب للصناعة يتقن كثيرا من فنونها . ولكنه لم يعرف عنه قطّ ما عرف عن الفينيق أو الفنيسى أو اليونانى أو العربى من أنه تاجر يحب التجارة ويتقن أساليبها ويعرف بواطنها . والحقيقة أن المصرى يكره التجارة، بل لقد بلغت كراهته لها حدّا يقرب من الازدراء والاحتقار . ولم يخفف للآن من هذه الكراهة أو هــذا الاحتقار نجاح بعض مواطنينا فى التجارة نجاحا من حقنا أن نفخــر به . لذلك كانت تجارة مصر الداخليــة والخارجية دائمـا بأيدى الأجانب، وأكثرهم من سكان شواطئ البحر الأبيض المتوسط .

إنى لا أعتقد أن هــذه الحال تحسنت الآن ، بل أرى على العكس أننا تأخرنا كثيرا فى هذا الميدان . فنحن لا نرى من المشتغلين بالتجارة من المصريين الا العدد القليل، ولا نرى من هذا العدد الا القليلين من المتعلمين، بل نحن نشاهد أن كثيرا من البيوت التجارية المصرية القديمة التى كانت ناجحة كل النجاح أخذت تضمحل جميعا عنـد ما انقرض رجالاتهـا الذين كانوا يتولون أمرها، وحل محلهم أولادهم الذين تعلموا فى مصر أو فى أوربا . والسبب فى نجاح الآباء اهتمامهم بشؤون تجارتهم وتخصيص كل أوقاتهم لها وحدها، وأنهــم كانوا على حظ وافر من الصــبر والأناة والوداعة والتبصر والتواضع والاستقامة ، وهى صفات يجب أن تتوافر جميعا

فى التاجر الذى يرجى له النجاح ، فخلفهم فيها خَلَفٌ تعلموا فى مصر أو فى أوربا ، فضنّوا بوقتهم أن يخصصوه كله للتجارة، وخيل اليهم أنهم يستطيعون بما تعلموا أن يشتغلوا بالتجارة والسياسة فى آن واحد، وتوهموا أن التوسع السريع يؤدى الى الربح الكبير، وأن مقام التاجر يرتفع باتساع دكانه وضخامة رأس ماله لا بطيب سمعته وما يعرف عنه من حسن معاملته ونزاهته ، كما ظنوا أن اتصالهم المباشر بعملائهم وحُرَفائهم (زبائنهم) ووقوفهم بأنفسهم على جميع التفاصيل الخاصة بتجارتهم لا يتفق مع مركزهم الاجتماعى ولا مع كرامتهم . هذا هو سرّ نجاح الآباء على قلة حظهم من العلم ، واخفاق الأبناء على كثرة ما تعلموه من العلوم التجارية النظرية . واذا أضفت الى هذا أن المصرى غير ميال بطبعه الى المجازفة والمغامرة، بل هو يؤثر دائما القليل المضمون على الكثير المحتمل، أدركت سرّ انصراف المصريين عن التجارة وتركهم ميدانها الرحيب لجميع من يسكنون مصر من غير أهلها، وأدركت سرّ النجاح الذى صادفه الأخيرون فيها، اذ ليس لهم منافس أو مزاحم من أهل البلاد .

الواقع أنه لا يشتغل بالتجارة من المصريين إلا من ضاقت فى وجوههم أبواب الرزق الأخرى ، ولا يشتغل بها من المتعلمين — اذا استثنينا أفرادا قليلين نفخر بهم الآن — الا من أقفلت أمامهم أبواب دواوين الحكومة .

سمعنا فى السنوات الأخيرة بمشروعات تجارية كثيرة قام بها بعض الشبان من متخرجى المدارس التجارية ، ولكنا ما لبثنا أن سمعنا باخفاق أكثرها . فاذا بحثت عن السبب فى هذا الاخفاق وجدته لا يعدو فى أكثر الأحيان أن هؤلاء الشبان أقدموا على التجارة على كره منهم وهم مصرّون وقت اشتغالهم بها على مداومة السعى لحصول على وظيفة حكومية. فالتجارة فى نظرهم عمل مؤقت اضطرهم التبطل الى مزاولته . فالواحد منهم يصفّى تجارته ويغلق دكانه ساعة نجاحه فى الحصول على الوظيفة التى سعى اليها. والّا فهل يستطيع أحد أن يفسرلنا هذا اللغز المحيّر، وهو أن مصر تتسع لعشرات بل مئات الآلاف من التجار الأجانب فيهم السورى والأرمنى والتركى واليونانى والمالطى والقبرصى والطليانى والطرابلسى والتونسى

والجزائرى والفرنسى والانجليزى والأمريكى والهندى والصينى والمراكشى والفارسى ومائة جنسية أخرى يعيشون فيها جميعا من التجارة عيشة رغدا وينجح بعضهم فى جمع ثروة ضخمة من رأس مال قليل، وهى فى الوقت نفسه تضيق بالمصرى فلا يستطيع أن يعيش منها ! .

ليست المسألة ضخامة رأس المال؛ فان أكثر التجارات الواسعة بدأت صغيرة برأس مال ضئيل . وهى ليست مسألة كفاية خاصة، فكثرة التجار الأجانب بدءوا فى مصر صغارا بقليل من الكفاية والتجربة . وهى ليست مسألة جوية أو جغرافية، فسكان البلاد المتاخمة لنا شرقا وغربا وشمالا وجنوبا تجار بالفطرة . ولا شك عندى أنه لا يفسر هذا اللغز الا ما ذكرت آنفا من الأسباب .

وليس ضرر هذا الحال محصورا فى استمتاع مئات الآلاف من الأجانب بهذه الفرصة الذهبية ، وهى وقف تجارة مصر عليهم وحرمان المصريين منها ، بل هو يتعدى هذا الى الميدان الاجتماعى والسياسى أيضا . فلقد كان من احجام المصريين عن الاحتراف بالتجارة أن قلّ فى مصر عدد الطبقة الوسطى وضعف بذلك نفوذها الاجتماعى والسياسى . والطبقات الوسطى — وكلها فى أوربا وأمريكا من التجار وأصحاب المصانع ورجال الأعمال الحرة — هى العمود الفقرى للحكومات الديمقراطية . فانه من الطبيعى ، والمعقول أن تنصر الطبقات العليا الحكومات الارستقراطية ، ومن الطبيعى أن تنصر الطبقات الدنيا الحكومات الاشتراكية المتطرفة؛ فالطبقة الوسطى وحدها هى أكبر نصير للحكومات الديمقراطية المعتدلة . ذلك لأن هذه الطبقة تكسب كل شىء فى جو السكينة والاستقرار السياسى، وتخسر كل شىء فى جو الفوضى والاضطراب ، سواء أكان هذا الجو ناشئا عن أسباب سياسية أو اجتماعية أم كان ناشئا عن استبداد الطبقات المتطرفة . ولذلك كانت الطبقة المتوسطة هى فى الواقع التى تحكم فى انجلترا وفرنسا وأمريكا الآن، وهى التى ضمنت لهذه البلاد بقاء الحكم الديمقراطى الذى تتمتع به، وهى التى حالت فيها دون تدفق سيل الاستبداد الناشئ عن التطرف السياسى، الى اليمين كان هذا التطرف أو الى الشمال .

فاذا دققنا النظر فى حالة مصر الاجتماعية وجدنا أن الطبقة العليا فيها قليلة العدد، ولكنها كثيرة النفوذ بمالها، وبالتقاليد القديمة المرعية للآن والتى احتفظت لها بمكان خاص رغم قلة عددها . والطبقة الثالثة قوية بعددها الكبير، فهى تضم أكثر من أربعة أخماس سكان القطر، ونفوذها يقوى بانتشار التعليم الالزامى . والطبقة الوسطى هى أضعف الطبقات، ويكاد يكون قوامها الآن موظفى الحكومة وقليلا من المشتغلين بالأعمال الحرة كالأطباء والمحامين والتجار . لذلك كان واجبا على أنصار السلام الاجتماعى والاصلاح المطرد الذى يجب أن تعود فائدته على الطبقات جميعا، أن يفكروا مليا فى هذا الأمر، وأن يعملوا بناء على هذه الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على توسيع ميدان العمل التجارى للمصريين وتشجيعهم بجميع الوسائل على الاقبال على التجارة . وإذا كنا قد نجحنا فى الصناعة أخيرا هذا النجاح العظيم الذى وصفت بعض آثاره، فلماذا لا ننجح فى التجارة أيضا والتجارة والصناعة توءمان لا ينفصلان ! .

وإنى ألخص هنا من المبادئ ما أرى أن الأخذ به قد يؤدى الى تحقيق هذه الغاية :

(أولا) ذكرت شيئا فى الموضوع المالى عند الكلام على الوظائف والموظفين عن الأسباب التى تغرى الشبان بوظائف الحكومة وترغبهم عن جميع الأعمال الأخرى، فأكتفى فى هذا الباب بما ذكرت .

(ثانيا) اقترحت فى موضع من هذا الكتاب عند الكلام على الصناعة المصرية انشاء بنك صناعى . وأرى فى هذا المقام أيضا أن انشاء بنك تجارى مصرى يقوم بمساعدة التجار المصريين على الأسس والمبادئ التى فصلتها بشأن البنك الصناعى أمر ضرورى . وكل ما ذكرت من مسوغات وبواعث لانشاء البنك الصناعى هى بعينها تدفع لانشاء بنك التسليف التجارى . وما يمكن أن يؤديه بنك التسليف الصناعى لصغار الصناع ومتوسطيهم من خدمات مالية وفنية يستطيع البنك التجارى المقترح أن يقوم بمثلها تماما لأمثالهم من التجار المصريين .

(ثالثا) يجب على الحكومة توسيع الميدان التجارى أمام المتعلمين بابعاد العناصر التى تفسد العمل فيه فى الوقت الحاضر . وهذه العناصر تتكون من طبقات تحترف التجارة كمهنة اضافية . مثال ذلك الزارع الذى ينقل كل صباح الى المدينة محصولاته الزراعية من خضراوات وفاكهة ولبن وغيرها ليبيعها فى المدينة . فهو يجمع بذلك بين مهنتين : مهنته الأصلية وهى الزراعة، ومهنة أخرى اضافية هى التجارة .

كذلك نرى فى المدن عددا كبيرا من أهالى الريف يأتون المدينة ليقوموا فيها بالأعمال اليدوية المختلفة؛ فاذا ماانتهوا من عمل ولم يجدوا غيره أبوا العودة الى قراهم للاشتغال فى الحقل، واتخذوا حرفا تجارية حقيرة ليتمكنوا بذلك من الاقامة بالمدن .

وكل هؤلاء من طبقات اعتادت الرضا من العيش بالقليل والاكتفاء من المكسب بالتافه؛ فهم بذلك فى مركز يسمح لهم بمزاحمة التجار المتفرغين للتجارة خصوصا اذا لاحظنا أنهم مُعْفَوْن من تكاليف مالية كثيرة ، فهم لا يدفعون ايجارا ولا أجورا ولا ضرائب . ولذلك قد أفسدت هذه الطائفة الكبيرة العدد السوق على التجار وعلى من يريدون الاشتغال بالتجارة .

نحن نشاهد الباعة المتجولين فى جميع مدن العالم ، ولكن ما نشاهده فى مصر لا مثيل له إلا فى قليل من البلاد الشرقية القليلة الحظ من الحضارة . فنحن نرى كل شىء يباع فى الشارع محمولا على العربات الصغيرة والعربات الكبيرة ، ونراه محمولا على الحمير والجمال والخيل ، ونراه محمولا فى أيدى الباعة وعلى رءوسهم . نرى جميع أصناف الأغذية المطبوخة وغير المطبوخة؛ فالخضراوات بأنواعها، والفاكهة بمختلف أصنافها، واللحوم مطبوخة ونيئة وحيّة تعرض فى الطرقات . كذلك تباع الألبان وجميع أصناف الحلوى معرضة للتراب والذباب بهذه الطريقة . فاذا تركنا الأغذية جانبا وجدنا أن جميع أثاث البيت وجميع الأدوات المنزلية تباع فى الشوارع والطرقات . كذلك يجد الرجال والسيدات والأطفال جميع مايحتاجون اليه من أصناف الأقمشة والملابس وجميع أدوات الزينة فى أيدى أولئك الباعة . أما بيع الصحف والمجلات وأوراق "النصيب" فتكاد تكون احتكارا لهذه الطبقة وحدها .

تكلمت فيما سبق عن كثير من أضرار هذه الحالة من الوجهة الصحية . وأضيف الى هذا الآن أنه قد نشأ عنها أن أصبحت الاقامة فى المدن غير محتملة لما يحدثه هؤلاء الباعة من الضوضاء طول النهار وجزءا كبيرا من الليل فيزعجون الناس بضوضائهم أثناء راحتهم وأوقات نومهم .

كذلك كان من أثر هذه الحالة أن أصبح المرور فى شوارع المدن من أصعب المسائل حلا وأكثرها تعقدا ، وتزداد هذه الصعوبة سنة فسنة بل شهرا فشهرا . فليس من المفهوم ولا من المعقول أن تكتظ شوارع العاصمة الآن على اتساعها بأدوات الانتقال السريع والسيارات والموتوسكلات والعجلات ثم يسمح مع هذا بسير الجمال والحمير وعربات اليد التى لا تعدّ ولا تحصى فى أكثر الشوارع ازدحاما دون قيد ولا شرط ! . وكل هذه اعتبارات خطيرة تدعونا الى التفكير الطويل . وأخطر من كل هذا أن بقاء هذه الحال يسد باب التقدم فى وجه تاجرنا الصغير ويقطع كل رجاء فى أن يُقبل شبابنا فى المستقبل على التجارة . فاننا اذا تحكمنا فى الأسباب الاجتماعية والتعليمية التى ترغّبهم عنها الآن ، واذا اضطروا تحت ضغط الضرورات الملجئة ، كما ينتظر، أن يُقبلوا على التجارة، فان الخسارة المؤكدة تنتظر أكثرهم. ذلك لأن الشاب المتعلم الذى يقبل على التجارة لا يستطيع أن يرضى بربح البائع المتجوّل منها ، وهو فوق ذلك مضطر للانفاق على أجرة دكان وأجرة خادم وأحيانا أجرة مساعد. هذا عدا نفقات النور والماء والتليفون والانتقال الخ . وكل هذه نفقات لا يكابد التاجر المتجول منها شيئا . وقد طغت هذه التجارة المتجوّلة على جميع ميادين التجارة كما قدّمت، وصار من النادر أن يتعذر على المشترين الحصول على ما يريدون من الباعة المتجولين فى الشوارع والأزقة ، وهم يشترونه منهم أحيانا بنصف الثمن الذى يباع به فى الدكان . هذه هى المزاحمة التى تقتل التجارة الآن ، والتى ستقضى عليها نهائيا فى المستقبل . هذا هو سر انتشار التجارة المتجوّلة ، وتأخر التجارة الثابتة أو موتها فى المدن المصرية جميعا . وهذا هو سر قلة الحوانيت التجارية المحترمة فى مدننا، وانتشارها الى حد كبير فى المدن الأوربية .

لقد قام بعض المصريين بانشاء شركات لبيع اللبن ومنتجاته فأخفقوا . ويفكر الآن بعض شباننا من متخرجى مدرسة الزراعة فى مثل هذا المشروع . وأنا أدعوهم الآن للتريث فى هـذا الأمر ، ذلك لأنهـم لن يستطيعوا أن يبيعوا لبنهم بأقل من ضعف الثمن الذى يبيعه به التاجر المتجول ؛ لأنهـم اذا أرادوا أن يبيعوا لبنا صالحا وجعـلوا الحيوانات السليمة مصـدرهم الوحيد ولم يفكروا فى غش لبنهـم باضافة المـاء اليه واستأجروا دكانا لائقا فى مكان لائق فى المدينة، فلن يستطيعوا مزاحمة البائع المتجوِّل . ومهما امتازت بضاعتهـم بالجودة فلن يكفى هـذا وحده لاقناع المشترى بدفع ضعف الثمن للحصول على هذه البضاعة . ولكن اذا قررت الحكومة ألّا يباع من اللبن إلا الجيد منه ، ولا تعرف جودته إلا بفحصه وفحص مصدره، ولا يمكن لعمال الحكومة فحص اللبن المعروض للبيع ولا فحص مصدره الا اذا كان يبـاع فى مكان معروف ، وجب لذلك أن يباع اللبن فى دكان معين يقصده عمال الصحة متى أرادوا . اذا قررت الحكومة هـذا قلّت الفروق فى الثمن وفتحت بابا تجاريا لهؤلاء الشبان ولغيرهم .

هذا مثل يصح أن يتكرر . فان ما ذكرته عن تجارة اللبن يصح أن يطبَّق على تجارة المواد الغذائية وتجارة جميع الأصناف الأخرى .

ولست أقصد بمـا كتبت أن يمنـع بين عشية وضحاها الباعة المتجولون من مزاولة تجارتهم ، بل أقصد أن يحرم عليهم من بادئ الأمر الاتجار بالمواد الغذائية القابلة للتلف السريع كاللبن والحلوى والأغذية المطبوخة، وأن تنظم بعد ذلك هذه التجارة التى يجب أن تقصر على الأحياء الفقيرة، لأنه يحسن أن تهيأ لهـذه الأحياء الفرصة ليحصلوا على ما يريدون من الحاجيات الضرورية بأقل الأثمان . وعلى هذا الاعتبار يجب أن يقلل عدد الذين يصرح لهم بهذه التجارة، وأن يقتصر ميدان عملهم فى المستقبل فلا يتعدّى أحياء معينة فى العواصم الكبيرة .

بقى أن أوجه النظر بعد ذلك الى أن التجارة فى كل بلد مصـدر ايراد مالى كبير للدولة بمـا يفرض على التجار من الضرائب ، والتجارة المتجولة لا تدفع ولن تدفع

شيئا . لذلك تعمل الحكومات على تشجيع التجارة بمختلف الوسائل . فهى فضلا عما لها من فوائد كثيرة كما ذكرنا مصدرُ ثروة لا يستهان بها ، بل هى دائما وفى كل البلاد المصدر الأساسى للثروة العامة ولايراد الحكومة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة .

و بالاختصار تتلخص وسائل تشجيع التجارة الداخلية فيما يلى :

(أولا) اصلاح التعليم التجارى اصلاحا يضمن لنا اخراج رجال صالحين للقيام بالأعمال الحرة .

(ثانيا) صرف الشبان عن وظائف الحكومة باستبعاد المغريات التى تدفعهم لذلك .

(ثالثا) انشاء بنك للتسليف التجارى .

(رابعا) سن القوانين واللوائح اللازمة لحماية التاجر والتجارة وابعاد العناصر غير الصالحة من ميدانها .

هذه هى المسائل التى اذا أوليناها اهتماما جديا أمكننا أن نفتح لشباننا أبوابا جديدة هامة فى حياتنا الاقتصادية قد بقيت حتى الآن مغلقة دونهم .

تجارتنا الخارجية

تعتمد مصر فى الاحتفاظ بمركزها الاقتصادى على تجارتها الخارجية . ذلك لأنها تنتج من الأصناف الزراعية المختلفة ما يزيد عن حاجتها ، وهى لا تنتج من المصنوعات ما يسد هذه الحاجة ، فهى مضطرة لحفظ هذا التوازن أن تبيع فى الخارج ما يزيد من منتجاتها الزراعية لتستطيع شراء ما تحتاج اليه من المواد الأولية والمصنوعات ، ولتستطيع أن تدفع فوائد ما عليها من الديون العامة وأرباح رءوس الأموال الأجنبية التى تستثمر فيها .

وقد اطّرد التقدّم فى تجارة مصر الخارجية تبعا لاطراد رقىّ البلاد ، فزادت قيمة صادراتها و وارداتها زيادة متصاعدة حتى كانت الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة التى انكمشت بعدها تجارتنا .

والجدول الآتى يبين حركة التجارة مقدرة بآلاف الجنيهات :

السنة	الصادرات	الواردات	الجملة
١٨٩٠	١١٠٥٢	١٣٨٣٢	٢٤٨٨٤
١٩٠٠	١٨٢٢٧	١٩٧٠٣	٣٧٩٣٠
١٩١٥	٢٠٠٨٦	٢٧١٥٦	٤٧٢٤٢
١٩٢٥	٥٨٨٤٢	٥٩٢٥٠	١١٨٠٩٢
١٩٣٥	٣٢٢٣٩	٣٥٦٢١	٦٧٨٦٠
١٩٣٦	٣١٥١٦	٣٢٩٧٨	٦٤٤٩٤

وتجارتنا الخارجية كانت موزعة فى سنة ١٩٣٦ على البلاد التى نتعامل معها بالكيفية الآتية، مقدرة بآلاف الجنيهات :

اسم البلد	صادراتنا اليها	وارداتنا منها
انجلترا	١٢٤٩١	٧٥٢٦
فرنسا	٣٢٩٨	١٦٥٠
اليابان	٢٥٤١	٢١٧٨
ألمانيا	٢٢٩١	٣٥١٠
تشكسلوفاكيا	١١٠١	٥٢١
الهند	١٢٦٢	٨٦١
سويسرا	٩٨٢	٤٠٢
ايطاليا	٩٤٣	١٠٩٢
الولايات المتحدة	١٤٧٨	١٨١٠
رومانيا	٧٠١	١٠٤٢
هولندا...	٤٣١	٦٠٤
بلجيكا...	٤٨١	١٧٣٣
اليونان	٣٧٦	٤٥٦

وتبلغ نسبة ما نصدره من القطن ومستخرجاته وهى البذرة والكسب والزيت حوالى ٩٠٪ من مجموع صادراتنا . وهـذا يفسر ما نلاحظه من أن تجارتنا تروج أو تبـور تبعا لارتفاع ثمن القطن أو انخفاضـه . فالواقع أنه لا يزال يتوقف على محصول القطن وحده رخاء البلاد، وعلى مقدار الثمن الذى نحصل عليه تتوقف قوتنا الشرائيـة . فاذا زادت أثمـان القطن فى سنة ما عمّ الرخاء تجارة البـلاد الداخلية والخارجية على السواء وزادت صادراتنا ووارداتنا .

ونحن باعتمادنا الكلى على محصول القطن انمـا نعرّض اقتصادنا القومى لخطـر المفاجآت التى يتعرض لهـا دائما محصول عالمى ننتج منه القليل، وينتج غيرنا منـه الكثير[1]، وليس لمصر سيطرة على أثمانه . وإنى لأرى أن أول ما يجب أن نعنى به هو العمل على التخلص من هذه الحالة، بأن نسعى فى زيادة منتجاتنا الزراعيـة من غير القطن وتحسينها ، وأن نسعى لفتح الأسواق الخارجية لهذه المنتجات الجديدة . وقد بدأنا نسير فعلا فى هـذا الطريق ، ونجحنا فيه الى حدّ ما . ولو نظمنا انتاجنا وحسنّا أساليب التعبئة والشحن ، ولو استعنّا بذوى الخبرة فى كل هـذه الشؤون وفى عرض صادراتنا فى الأسواق المختلفة وفى الأوقات المناسبة ، لوصلنا الى نتائج مرضية ومشجعة على زيادة الاقدام فى هذا السبيل .

يجب قبل كل شىء — وقد فصّلت ذلك آنفا — ألا نزرع من أصناف الفاكهة والخضراوات وغيرها من المحصـولات بقصد التصـدير الا الأصناف التى لهـا سوق فى البلاد الأجنبية ، وأن ننتج منهـا الكميات التجارية التى تكفى حاجة هذه الأسواق المختلفة . ويجب بعد هـذا أن نصدّر هذه الأصناف بطريقة تسمح

(١) تبلغ نسبة محصول مصر من القطن الى المحصول العالمى كما يأتى :

١٩٣٣/٣٤	٦٫٠٥	فى المائة
١٩٣٤/٣٥	٥٫٩١	»
١٩٣٥/٣٦	٥٫٩٧	»
١٩٣٦/٣٧	٥٫٤٠	»

بوصولها سليمة وفى الوقت المناسب الذى يختاره المشترون، ومتى وصلت الى مكان بيعها استقبلها مندوب خبير بالأساليب التجارية ينوب عن المصدرين فى بيعها بأحسن الأثمان، ويستطيع فى الوقت نفسه أن يرشد المنتجين الى مايجب عليهم عمله لكى يحصلوا لمنتجاتهم على أحسن الأثمان . والاهمال فى عدم اتباع ذلك يؤدى فى أكثر الأحيان الى خسارة المنتج أو المصدر أو خسارة الاثنين معا . ولقد سمعت فى السنوات التى قضيتها بلندن من المستوردين الشكاوى المستمرة ، فتارة لا يصل الصنف المتفق عليه ، وأخرى يصل الصنف ولكن بكمية أقل من المتفق عليها، وطورا يصل الصنف والكمية المتفق عليهما ولكن فى وقت لاحق أو سابق للتاريخ المتفق عليه . وكما سمعت شكوى التجار سمعت كثيرا من شكاوى المنتجين، فتارة لا يجدون المشترى، وأخرى لايجدون الأثمان التى اتفقوا عليها . وقد بحثت البعثة الاقتصادية المصرية التى انتدبتها الحكومة المصرية فى سنة ١٩٣٥ هذا الموضوع . وأرى من المفيد أن أقتطف من تقريرها النبذة الآتية الخاصة باقتراح لها وهو توحيد الاشراف على تصدير الحاصلات المصرية :

"لا شك فى أن بعض المنتجات الزراعية المصرية كالبرتقال واليوسفى والبصل والبطاطس والبيض والأرز وغيرها مما يصدر الى أسواق أوربا تمتاز على غيرها إما بجودتها أو باعتدال ثمنها أو بملاءمة موسمها . فلو نظم تصديرها لازدادت الكميات المصدرة وأصبحت موردا جديدا للزراعة المصرية. وللتجار الأجانب من وقت لآخر شكاوى تدل على ضرورة انشاء هيئة للاشراف على تصدير هذه الحاصلات حفظا لسمعتها فى الأسواق الأجنبية . نعم ان الحكومة خطت خطوة موفقة بانشاء مكاتب مراقبة الصادرات فى الموانى المصرية؛ ولكن هذه المكاتب ليس من شأنها أن تعنى بكل مراحل حركة التصدير التى تتناول الفرز والتعبئة والنقل البرى والبحرى وتنظيم أوقات الارسال وتوجيه الرسائل الى أوفر الأسواق ربحا وتتبع تقلبات الأسعار واختيار المستوردين الموثوق بهم والاتفاق معهم على شروط البيع ... الخ . وكل ذلك يحتاج الى دراية خاصة ومرانة طويلة واتصال بالحياة التجارية فى الأسواق الأجنبية .

والأساليب التى ألفها المنتجون فى البلاد الأخرى التى تصدر الفاكهة وهى التى لا تزال شائعة عندنا تلخص فى أن المنتج إما أن ترشده مصلحة التجارة الى طرق الفرز والتعبئة ثم يقوم هو وحده بالشحن والاتصال بالمستوردين فى الأسواق الأجنبية لبيع الحاصلات المصدّرة لحسابه بعد خصم العمولة والنفقات ، وإما أن يسلم منتجاته لبعض السماسرة المحليين لبيعها لحسابه بالعمولة بعد ما يتقاضى منه مقدّما مبلغا صغيرا لسد النفقات الجزئية . وللطريقتين أضرار ظاهرة يستهدف لها المنتج إلا اذا كان على جانب عظيم من اليقظة والإلمام بالشؤون التجارية ؛ ولذلك قامت فى كالفورنيا وفلوريدا وكندا وجنوب إفريقية وأستراليا وغيرها من البلدان التى تنتج الفواكه حركة لتنظيم التصدير على أساس تعاونى اختيارى ، قوامه اشتراك المنتجين فى كل منطقة زراعية فى جمعية تعاونية تتخذ لها مكانا لتعبئة حاصلات المنطقة ، وتنتخب من يمثلها فى جمعية مركزية تتولى انشاء هيئة تقوم بالشحن والتصدير بالنيابة عن جميع المنتجين . وكان من أهم المشاكل التى واجهت هذا النظام التعاونى امتناع المجدّين من الزراع الذين ينتجون الأصناف الجيدة الممتازة عن خلط محصولاتهم بسواها . وقد تغلبت حكومة نيوزيلندا على هذه الصعوبة وغيرها بقانون أصدرته فى سنة ١٩٢٤ قوامه مبدأ التعاون الجبرى . ويدعى بقانون مراقبة الفاكهة (Fruit control act) . ولما كان العمل بهذا القانون قد عاد على تجارة الفاكهة فيها بفوائد جمة فقد آثرنا تلخيصه استرشادا بأحكامه فى سبيل معالجة هذا الموضوع فى بلادنا .

نص القانون على انشاء مجلس لمراقبة الصادرات يؤلف من سبعة أشخاص يعينهم الحاكم العام ، منهم موظفان يرشحهما وزير الزراعة ؛ وينتخب المنتجون الخمسة الباقين من بينهم يمثلون المناطق المختلفة . ولا يشترك فى هذا الانتخاب الا كل منتج صدّر مائة صندوق من الفاكهة على الأقل فى العام السابق . وتخضع جمعية الفواكه المعدّة للتصدير لسلطة هذا المجلس ، فهو وحده الذى يعنى بفرز الفاكهة وتعبئتها وخزنها وشحنها والتأمين عليها وبيعها بالشروط الملائمة ، وله أن

يرفض تصدير أى نوع من الفاكهه للأسباب التى يراها ، وأن يعين مندوبين فى الأسواق الخارجية لتصريف الفاكهة تحت رقابته ، وأن يتقاضى رسما جزئيا على الفاكهة المعدّة للتصدير ليسدّ به ما تقتضيه أعماله من النفقات بين مرتبات ودعاية ... الخ .

وقد أنشأ مجلس مراقبة الصادرات فى زيلندا الجديدة مكتبا فى لندن يتولى تصريف الفاكهة والحاصلات الزراعية الأخرى التى ترد اليه من تلك البلاد لحساب المجلس ، فيوزع الرسائل عند وصولها بين مختلف الأسواق تبعا لحالة الأسعار فى كل منها ، ويختار السماسرة الموثوق بهم للبيع بالمزاد أو بالممارسة تحت إشرافه ، ويقوم بعد بيع كل رسالة باعداد فواتير البيع لكل مصدر باسمه ويرسلها مع تحويل بقيمة الثمن الى المجلس فى زيلندا لتسليمها الى ذويها . وقد بلغت نفقات هذه المراقبة فى سنة ١٩٣٣ ٧٤٠٠ جنيه منها ٤٤٠٠ جنيه للمجلس و ٣٠٠٠ جنيه لمكتب لندن ، وبلغت مبيعات المكتب فى تلك السنة ١,٤٣٣,٠٠٠ صندوق تقاضى على كل منها رسما يوازى خمسة مليمات . وقد لقى هذا المجلس كثيرا من معارضة تجار الصادرات والسماسرة ، كما لقى ترحيبا كبيرا من شركات الملاحة والمستوردين ، لأنه وحّد أساليب التعامل وسهل وسائل التفاهم ، وكثيرا ما نجح فى خفض أجور الشحن وأثمان مواد التعبئة وعمولة السماسرة وما الى ذلك مما لا يتسنى لأفراد المنتجين .

وقد كان لهذا المجلس الفضل فى تنظيم قواعد منح الاعانات لمصدرى الفاكهة ، فقررت الحكومة بالاتفاق معه وضع حد أدنى قدره تسعة شلنات لثمن كل صندوق من التفاح تسليم الموانى الانجليزية . فاذا كان متوسط ثمن مبيعات كل منتج طوال الموسم يقل عن ذلك الحد الأدنى منح اعانة بقيمة الفرق وإلا فلا اعانة . وقد ترتب على هذه الطريقة الحكيمة أن مجموع الاعانات التى منحت المنتجين فى زيلندا لم تتجاوز ألفى جنيه فى العام . وقد كان من أثر ضمان الحكومة لهذا الحد الأدنى

أن البنوك المحليـة تسابقت الى تقديم المـال الى مجلس مراقبة الصادرات ليسلفه للمنتجين، فأصبحوا فى غنى عن الاقتراض من السماسرة » .

هذا ما جاء فى تقرير البعثة الاقتصادية بشأن وجوب اشراف هيئة على تصدير المنتجات الزراعية ، وفيه بيان شاف لمـا عمله غيرنا فى هذا الصدد . ويحسن أن نفكر فى هذا الأمر مليـا . وعسى أن تجد وزارة التجارة الطريق لتشجيع تصـدير صادراتنا وتنظيم أدوار هذا التصدير بما يضمن مصلحة المنتجين ومصلحة البلاد .

إننـا اذا أردنا زيادة صادراتنا وجب علينـا أن نسلك السبيل الذى سلكتـه البلاد الأخرى بعد طول التجارب. أما الاعتماد فى جميع هذه الشؤون على القناصل أو على الملحقين التجاريين، ولا خبرة لأكثرهم بالوسائل التجارية العملية، فلا يمكن أن يؤدى الى نتيجة سارة .



إن نظرة سطحية للميزان التجارى كافيـة للدلالة على أنه فى صالح مصر؛ فقـد زادت الصادرات على الواردات فى هذا العام بمـا يبلغ ٢,٧٩٣,٠٠٠ جنيه مقابل ٢,٣٨٧,٠٠٠ فى العام المـاضى و ٤,٣٥٧,٠٠٠ فى العـام الذى قبله[١] . ولكن هذه الأرقام لا تعبر عن حقيقة الواقع؛ فان مصر تنفق أكثر ممـا تدفعه ثمنا للواردات، فهى تنفق فيما يسمى « الواردات غير المرئية » مبالغ كبيرة تزيد عن هذا الفرق بين الصادر والوارد . نعم تنفق ما يقرب من ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه وهو الفرق بين ما ينفقه المصريون فى أوربا كل عام وما ينفقه الأجانب فى مصر، وقد سبق أن بينت هذا تفصيلا، وهى تنفق مبـالغ كبيرة أجورا لشحن صادراتها على البواخر الأجنبية وأخرى فوائد للديون الأجنبية ولأرباح رءوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى مصر .

(١) عن مذكرة وزير المـالية مشروع ميزانية سنة ٣٨ — ٣٩ .

الواقع أن اضافة هذه المبالغ الى أثمان الواردات يزيد كثيرا عن قيمة الصادرات ، وهذا يدفعنا الى العمل المستمر لزيادة صادراتنا كما قدمت ، وعلى الأخص مع البلاد الآتى بيانها التى رجحت كفة ميزانها التجارى مع مصر :

اسم البلد	زيادة الواردات منها على الصادرات إليها فى سنة ٣٧ مقدرة بالجنيهات	اسم البلد	زيادة الواردات منها على الصادرات إليها فى سنة ٣٧ مقدرة بالجنيهات
ايطاليا	٨٣٢٠٠٠	ايران	٧٨٧٠٠٠
ألمانيا	٨٤٣٠٠٠	هولندا	٢٤٨٠٠٠
بلجيكا	١٤٤٧٠٠	فنلندا	٤٩٦٠٠٠
الاتحاد السوفيتى ...	٤٥٨٠٠٠	سيلان	١٥٩٠٠٠
النرويج	٤١٥٠٠٠	بلغاريا	١٨٠٠٠٠
رومانيا	٢٩٧٠٠٠	قبرص	٧٢٠٠٠

وهذه المسألة تحتاج الى عناية وزارتى المالية والخارجية . وكثرة هذه البلاد وصلت الى هذه النتائج لأنها فرضت كثيرا من القيود على تجارتها الخارجية وعلى عملتها . وفى اعتقادى أنه لن يصعب أمام حكومتنا ايجاد الوسائل التى تعالج هذا الموقف فى أقرب وقت .

فهرس الكتاب

⁂

كَمُلَ طبع كتاب "على هامش السياسة" بمطبعة دار الكتب المصرية فى يوم الخميس ٥ ربيع الأوّل سنة ١٣٥٧ (٥ مايو سنة ١٩٣٨) م

محمد نديم
ملاحظ المطبعة بدار الكتب
المصرية

(مطبعة دار الكتب المصرية ٤٤/١٩٣٧/٤٠٠٠)

